الغلاف

الفلسفة التاوية وصنوّها الفلسفة الصوفية (وحدة الوجودَ والحضور بالغياب)

ملف العدد

- أزمات العبادي الكبرى وثلاثية الإرخاء البراغماتي
- إشكالية أدارة التحول في الاقتصاد العراقي بعد الاحتلال الأميركي
- الشباب في العراق: طبيعة وخصائص الدور والوظيفة
- اتجاهات الشخصية العراقية بإزاء المواطنة والهوية الوطنية

- إعادة النظر في مفهوم الدولة الفاشلة
- ثقافة الحوار والتسامح في سوريا
- التحالف التركي– الإسرائيلي... مديات مفتوحة

محتويات العدد

الفلسفة التاوية وصنوّها الفلسفة الصوفية(وحدة الوجودَ والحضور بالغياب)

د. عبد الحسين شعبان*

ملف العدد:

- **أزمات العبادي الكبرى وثلاثية الإرخاء البراغماتي.....**
  أ.م.د. حميد فاضل حسن
- **إشكالية أدارة التحول في الاقتصاد العراقي بعد الاحتلال الأميركي.....**
  أ. د. عبد علي كاظم المعموري
- **استقلالية البنك المركزي...الفلسفة والمبادئ وطرق القياس.....**
  أ. د. عبد الحسين جليل الغالبي
- **الشباب في العراق: طبيعة وخصائص الدور والوظيفة في إطار مفهوم التنمية البشرية.....**
  أ.م. د. عماد عبد اللطيف سالم
- **اتجاهات الشخصية العراقية بإزاء المواطنة والهوية الوطنية (دراسة مسحية) .....**
  أ.م.د. كامل القيّم

بحوث حمورابي

- **إعادة النظر في مفهوم الدولة الفاشلة.....**
  أ.د. صلاح سالم زرنوقة
- **ثقافة الحوار والتسامح في سوريا.....**
  أ. د. بلال عرابي
- **بين البرلمان والمحكمة الاتحادية العليا دراسة في نقض القوانين.....**
  أ. د. سعيد مجيد دحدوح – القاضي زهير عبد الصاحب الكناني
- **التحالف التركي– الإسرائيلي... مديات مفتوحة...**
  م.م رؤى خليل سعيد

الأبواب الثابتة

- **محمد المالكي، إصلاح العراق: هل يمكن للعبادي تجسير الانقسام الطائفي في البلاد...**
  ترجمة د. سعد التميمي
- **استراتيجيات القوى الدولية والإقليمية بإزاء المنطقة والعراق...** عطارد عوض عبد الحميد
- **الرسائل والأطاريح .....** نضال جهاد العبيدي

- **عرض كتب: عربي– إنكليزي** ..... د. سناء حمودي– رؤى خليل سعيد
- **كتاب حمورابي: الصين بزوغ القوة من الشرق** .... بسمة عبد المحسن

كلمة العدد

مضى ما يقارب ستة أشهر على احتلال بعض من أجزاء العراق الغربية والشمالية (الموصل وصلاح الدين وأجزاء مهمة من الأنبار)، احتلتها ما أطلق عليها (داعش)، التي يُجمع كلُّ المختصين بشؤون الاستراتيجية والجماعات المتطرفة، أنها (مولود أنابيب)، من أبوين شائهين فهو مولود مشوه ومعوق أصلاً، من القاعدة وبقايا النظام السابق، هذه الولادة (الخدج) تمت تحت رعاية (C.A.I) ومخابرات بعض الدول المعادية للعراق من مثل السعودية وقطر وتركيا وغرفة عملياتهما السرية (الأردن)، حتى إن هذه الأخيرة كما تشير التسريبات رعت لقاءً بين كلِّ هذه الأطراف السابقة وممثلين من (داعش)، ومن حزب البعث في العاصمة الأردنية وبحضور (إسرائيلي) خلف الأبواب، وجرى في هذا اللقاء قرار احتلال الموصل.

هذه الحادثة الكبيرة التي أفصحت عن جملة حقائق جديدة، أبرزها أن الولايات المتحدة تشعر بالضنك من تراجع مقبوليتها في المنطقة، بل إنها تأكل دورها رويداً رويداً طرداً مع زمن الشعوب وقواها المقاومة، لذلك نلحظ سعي الولايات المتحدة الأميركية الحثيث لصوغ أحداث بغية فرض تواجدها السياسي والعسكري وإعادة التأثير في مجريات الأحداث لكبح القوى الصاعدة في المنطقة أو التفاوض معها لتقاسم رسم المسارات والخرائط من موقع القوة لا موقع التراجع والانكفاء، وفي العراق عمدت منذ عام ٢٠٠٣ وإلى الآن لإبقاء أمن العراق هشاً وتشكيل جيش وأجهزة أمن ضعيفة، حتى تضمن استدعاءها باستمرار لضبط الأوضاع، ومن ثَمَّ الحصول على حزمة من التنازلات تجعلها تتحكم بأوضاع البلد.

إن احتلال الموصل لم يكن مصادفة أو حتمية مفترضة، بل أمر مخطط له في العقل الأميركي، لإعادة توازنات القوى في العراق والإقليم، بجانب مجابهة الحكومة الجديدة بحدث كبير، وشد أذن الأحزاب السياسية وشخوصها، أي: إنّكم مهددون جميعاً بعروشكم ومناصبكم ووجودكم، إذا خرجتم من بيت الطاعة.

إن الخضوع والتسامي تحت سطوة الولايات المتحدة والانكشاف التام لسياستها في العراق وأبعادها الحالية والمستقبلية، قد جرت إماطة اللثام عنها شعبياً في العراق من دون الالتفات إلى الأحزاب أو الحكومة التي لم تصل إلى تلكم الحقيقية أو أنهم يتغابون عمداً عن ذلك، ولم يعد

للتخفي وراء براقع الديمقراطية والشفافية والليبرالية ونبذ الديكتاتورية والشمولية والوطنية والانعتاق منها والذوبان بقوة في مصهر الدولة الحداثوية، أن يستمر وأن يتكأ على المزيد من الديماغوجية والذرائعية، وباتت فكرة التعايش مع أعلوية أميركا في صوغ الواقع كما تشاء، هي الأخرى مهددة تعيش انحباس الأفق السياسي، فعلائم تشكل قوى جديدة فرضت نفسها على مسرح الأحداث كقوى حقيقية لا كارتونية– استثمرت مزالق التاريخ، فحّققت لها وجوداً لا تُخطِئُهُ العين البصيرة، وهو ما يأذن ببدء فصل تاريخي جديد في العراق، ترونه بعيداً ونراه قريباً، وبشر الصابرين.

رئيس التحرير

الفلسفة التاوية وصنوها الفلسفة الصوفية
وحدة الوجود والحضور بالغياب

د. عبد الحسين شعبان*

أكاديمي ومفكر من العراق

* ــ مستشار في مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية. نائب رئيس جامعة اللاعنف وحقوق الإنسان– بيروت.

** ــ ورقة قدمها الباحث في مؤتمر الحوار العربي– الصيني الذي انعقد في بكين– أيلول (سبتمبر) ٢٠١٠.

مقدمة

يبدو أن الحوار العربي– الصيني، لم يعد اختياراً، بل أصبح اضطراراً، ولا سيَما أن هناك الكثير من المشتركات العربية– الصينية، فضلاً عن ضرورة تبادل وجهات النظر، لا بشأن أوضاع الماضي فحسب، بل أوضاع الحاضر والمستقبل أيضاً، فما زالت الأغلبية الساحقة من المثقفين العرب بحسب علمي تجهل الكثير عن الحضارة الصينية وفلسفاتها وعلومها، مثلما أحسب **أن الكثير من المثقفين الصينيين يجهلون الكثير عن حضاراتنا القديمة السومرية والأشورية والبابلية وحضارة وادي النيل**، فضلاً عن الحضارة العربية– الإسلامية، بجانب عدم الاطلاع على نحو كافٍ على الأدب والثقافة المعاصرة، لكل منهما بخصوص الآخر، ومرد ذلك قد يعود إلى ضعف حركة الترجمة والتواصل بشكل عام، ولا سيّما في مجالات الأدب والثقافة والفن بشكل خاص.

أولاً: المحور الثقافي بين العرب والحضارة الصينية

إذا كانت العلاقات الاقتصادية والتجارية والتكنولوجية والعلمية بين الدول العربية بين الصين، قد شهدت تقدّماً كبيراً في السنوات العشرين ونيّف الأخيرة، ولا سيّما بعد حركة الإصلاح والانفتاح الصينية وبعد المتغيّرات الكبيرة في الوضع الدولي، فإن المحور الثقافي ظلّ فقيراً وخاوياً إلى حدود غير قليلة، لهذا يصبح الحوار ضرورة ثقافية ومعرفية، مثلما هو ضرورة كيانية تتعلق بالعلاقات والمصالح المشتركة والمنافع المتبادلة التي يمكن أن تنجم عنها، اقتصادياً وسياسياً واجتماعياً وعلمياً وتاريخياً، وهو ما أسعى لإضاءته، خاصة في مقاربة بين الفلسفة (التاوية) الصينية وصنوها الفلسفة الصوفية في الحضارة العربية– الإسلامية، وذلك في بحث بالجذور، وما له علاقة بالمشترك الإنساني.

لقد تزامنت حضارة الآشوريين والكلدانيين والآراميين وفيما بعد المسلمين مع الحضارة الصينية، إلاّ أننا لم نكن نعرف سوى القليل عن الصين وفلسفاتها، في حين اطلع عدد منّا على فلسفات

اليونان التي درسها العرب المسلمون وحافظوا عليها، ونُقلت عنهم حتى وصلت إلى أوروبا ومنها إلى العالم أجمع.

ولعل قول **النبي محمد(صلى الله عليه وآله) "اطلب العلم ولو في الصين"** دليل مؤكّد على ما كانت تحظى به الصين من شهرة علومها ومن صيت إيجابي، الأمر الذي لم نقاربه إلا على نحو يسير ومحدود، حتى في التاريخ المعاصر، ولا سيّما في ظل هيمنة "الغرب" وتأثيراته في مساراتنا اللاحقة ولاسيّما الثقافية منها. وعلى الرغم من أن الصين الحديثة حظيت باهتمام عربي منذ انتصار ثورتها الكبرى، التي قادها زعيم **الصين (ماوتسي تونغ)** في العام ١٩٤٩ مبتدئاً مسيرة الألف ميل بخطوة واحدة، لكن العلاقات العربية– الصينية ظلّت محدودة لحين حصول الانعطاف في تاريخها بعد **مؤتمر (باوندونغ)** في شهر نيسان (ابريل) العام ١٩٥٥، ومن ثم اعتراف مصر بجمهورية الصين الشعبية في العام ١٩٥٦، وكذلك العراق بعد نجاح الثورة العراقية في ١٤ تموز (يوليو) العام ١٩٥٨، ووقوف الصين إلى جانبها، وهو ما مهّد لتطورات جديدة على صعيد العلاقات العربية– الصينية.

وبدأت الدول العربية بعد هذا التاريخ تعترف بجمهورية الصين الشعبية التي استعادت مقعدها الطبيعي في مجلس الأمن، عضواً دائم العضوية في العام ١٩٧١. واستكملت الصين علاقاتها الدبلوماسية مع البلدان العربية في العام ١٩٩٠.

وكانت زيارة **الملك السعودي السابق (عبد الله بن عبد العزيز)** إلى الصين، وتوقيع اتفاقيات اقتصادية وتجارية خطوة مهمة في رفع درجة العلاقة بين الصين والعالم العربي، في أطر شراكة وتكامل، ولاسيَما في المجالات الاقتصادية والاستثمارية العلمية والتكنولوجية. وقد جاء هذا التطور بعد النجاحات الكبيرة التي حققتها الصين في العقود الثلاثة الماضية، بانتهاجها سياسات الإصلاح والانفتاح وسعيها الحثيث لتحديث البنية التحتية، واعتماد أساليب جديدة في الاقتصاد والإدارة، الأمر الذي جعلها دولة متقدمة على الرغم من إصرارها على أنها ما تزال "دولة نامية"[١].

---

(١) ينظر: أوراق المؤتمر الرابع للحوار العربي– الصيني، بكين ٢٠–٢٤ أيلول (سبتمبر) ٢٠١٠، إذ يميل الأكاديميون الصينيون إلى عدم المبالغة في دور الصين، برغم مما حققته من تنمية اقتصادية كبيرة، إلا أنها ما تزال بحسب رأيهم دولة نامية، وهو ما كرّره أكثر من خبير وباحث، فقد ذهب QU XING مدير معهد الصين للدراسات الدولية التابع لوزارة الخارجية إلى القول إن الصين تسعى إلى دمقرطة العلاقات الدولية، وهي لا ترغب في الاستقطاب الثنائي وهي دولة نامية. أما الباحث An Huihou فقد قال بصراحة إن الصين لا تستطيع أن تلعب دوراً قيادياً على مستوى البلدان النامية أو على المستوى العالمي، وذلك ردّاً على ملاحظات من أكاديميين وباحثين عرب في الحوار العربي– الصيني الرابع، وأكّد أنها لا تريد تكرار دور الاتحاد السوفييتي، وأن هذا لا ينطبق مع " فلسفتنا وحكمتنا ومصلحتنا" ولا نريد المنافسة على المستوى العالمي، كما لا نريد أن يعود العالم إلى

وعلى حد علمنا فإن أولى المحاولات لتسليط الضوء على العلاقات العربية- الصينية تعود إلى **الدكتور (فيصل السامر)** المؤرخ العراقي المعروف، وذلك في مطلع ستينيات القرن الماضي عند بحثه عن تراث الشرق والحضارة الإسلامية في الشرق الأقصى[١]، وفي وقت لاحق ترجم الأديب **(عبد المعين الملوحي)** "تاريخ الشعر الصيني" العام ١٩٦٨- ١٩٧٩ (ج١ وج٢)، وكتب الكاتب المصري **(محمد شبل)** مجلّداً عن "حكمة الصين"، وترجم **(هادي العلوي)** كتاب التاو في العام ١٩٨٠، لذلك كتب كتاب "**المُستطَرف الصيني**" في وقت لاحق، وعاد ونشر **كتاب التاو** بطبعة موسّعة حملت اسم مؤسس التاوية **(لاوتسه)** ومعلّمها الثاني **(تشوانغ تسه)**[٢].

وبعد قراءة مقالة وبضعة تعليقات عن كتاب (التاو) في ثمانينيات القرن العشرين، بدأتُ الاهتمام بمعرفة شيء عن الفلسفة (التاوية) بخاصة والصينية بعامة. ثلاثة أصدقاء وأحد المعارف هم من لفت انتباهي إلى الفلسفة (التاوية) كلٌ بطريقته وتناوله وعرضه، كتابةً أو شفاهاً. المتميّزون الأربعة عاشوا في الصين، بعضهم درس ودرّس فيها وكانت لهم اهتمامات ومساهمات فكرية وأدبية. وكان ذلك بعد ثورة ١٤ تموز (يوليو) العام ١٩٥٨، يوم أقيمت العلاقات الدبلوماسية بين الصين والعراق، وكان قد سبقهم إلى ذلك زيارة قام بها القيادي الشيوعي **(عامر عبدالله)** الذي التقى بالزعيم الصيني (ماوتسي تونغ)، وتأثّر بالتجربة الصينية المعاصرة وبفلسفتها القديمة كما أخبرني[٣].

وكذلك انتشرت في أواخر الخمسينيات وأوائل الستينيات من القرن الماضي بعض الكتب الصينية المترجمة لـ(ماوتسي تونغ) و(ليو شاوشي) وآخرين، وشهدت بعض الكتب والكراسات الصينية رواجاً محدوداً في مطلع الستينيات ومُنتصفها، ولا سيّما في فترة احتدام الخلاف السوفيتي- الصيني، وكان طابعها العام سياسياً ودعائياً، فضلاً عمّا كنّا نقرأه عن وكالة أنباء (شينخوا)، فضلاً عن بعض المجلات الصينية باللغة العربية.

وكانت الثورة الثقافية الصينية منذ العام ١٩٦٥ شغلاً شاغلاً للكثير من المثقفين العرب، وإنْ تفاوتت المواقف بشأنها في حينها بين مؤيّد ومندّد، لكن الاتجاه العام كان ينظر إليها بارتياب وعدم قناعة.

الاستقطاب الثنائي. وقال Guo Xiangang نائب مدير المعهد: إن الصين ليست دولة عظمى، وهي لن تتولى قيادة العالم مثل أمريكا.

(١) انظر: هادي العلوي، التاو، دار المدار، دمشق، ط٢، ٢٠٠٧، ص٧.

(٢) المصدر نفسه، ص٨.

(٣) انظر: عبد الحسين شعبان وعامر عبدالله: النار ومرارة الأمل، "فصل ساخن من فصول الحركة الشيوعية" وهو فقرة من كتاب سيصدر قريباً.

أبتدئ بالتعريف بالشخصيات الأربعة التي ذكرتها، فهم: **أولاً** الشيخ **محمد حسن الصوري** صاحب جريدة الحضارة، وهو أديب وكاتب، عاش في ستينيات القرن الماضي في الصين إذ درّس الأدب العربي في (بكين)، **والشخصية الثانية** هي الصديق **الشاعر (كاظم السماوي)**، اليساري المعروف الذي عاش في ستينيات القرن الماضي وجزءًا من سبعينياته في (بكين) وتأثّر بحياتها وفلسفاتها القديمة، لا سيّما بالفلسفة (الكونفوشيوسية) والفلسفة (التاوية)، **والصديق الثالث** هو **الباحث التراثي (هادي العلوي)**، الذي كان مشروع فيلسوف، وهو أكثر من تأثر بالفلسفة (التاوية) بشكل خاص والفلسفة الصينية بشكل عام، وكان يعد نفسه سليل الحضارتين العربية– الإسلامية والتاوية– الصينية، وقد قدّم للعالم العربي دراسات وأبحاثاً مهمة ذات طابع إشكالي، سواءً فيما يتعلّق بالفلسفة العربية– الإسلامية أو بخصوص الفلسفة التاوية وعلاقتها بالفلسفة الصوفية، وظلّ يتردد على الصين حتى مطلع الثمانينيات[١]. أمّا **الصديق الرابع** فهو الفنان التشكيلي **(رافع الناصري)**[٢].

ثانياً: في رحاب الفلسفة الصينية

لا بدّ لمن يبحث في الفلسفة الصينية، أن يتناول ثلاث عقائد أساسية، على الرغم من تمايزها التاريخي، فهي متداخلة ببعضها مع البعض وإنْ انشغلت كل منها بحقل معين، وهذه العقائد هي:

١– **الفلسفة الكونفوشيوسية**، التي تبحث في علاقة الفرد بالمجتمع والدولة، و**هي تعلّم كيفية تطبيق الإنسان لقواعد النظام العام**. وقد أولت اهتماماً متميّزاً بالتعليم دون تمييز وذلك قبل نحو ٢٥٠٠ عام، وكذلك أعطت اهتماماً بالعائلة ودورها في بناء المجتمع بتأكيد احترام السلالة والدعوة إلى التفاهم والتعاون الأسري، فبقدر كون العائلة مستقرّة سيكون المجتمع مستقرّاً. وقدّرت (الكونفوشيوسية) الكفاءة والاجتهاد، فجهود الإنسان مهمة جداً لتحقيق النجاح، ودعت إلى وضع مصلحة الدولة فوق المصلحة الشخصية، وقد **حاولت الفلسفة الصينية المعاصرة استلهام هذه المبادئ لإدماج الماضي**

---

(١) انظر: عبد الحسين شعبان، ندوة عن الراحل هادي العلوي في أربعينيته، شارك فيها المفكر الإسلامي نصر حامد أبو زيد والباحث الاقتصادي كاظم حبيب والناقد ياسين النصيّر، والتأمت في لاهاي (هولندا) وكانت محاضرتنا بعنوان:" المثقف الكوني وأدب الحب– من لاوتسه إلى الحلاّج ومن المسيح إلى ماركس". ومن الكتب الاشكالية لهادي العلوي، كتابه من تاريخ التعذيب في الإسلام، دار المدى، دمشق، ط٣، ٢٠٠١ والاغتيال السياسي في الإسلام، دار المدى، دمشق، ط٣، ٢٠٠١، وخلاصات في السياسة والفكر السياسي في الإسلام، دار المدى، دمشق، ط٣، ٢٠٠١.

(٢) توفي رافع الناصري بعد صراع مع المرض لم يمهله طويلاً، وذلك في أواخر العام ٢٠١٣.

بالحاضر، في إطار التفاعل والتواصل بين التراث والحداثة، مع بعض التحفّظات حول الجوانب السلبية في (الكونفوشيوسية).

٢- **الفلسفة البوذية** وتركّز على علاقة الإنسان **بذاته وبمن خلق الكون**. وقد أراد **بوذا** نشر الوعي بين الناس وزرع النقاء في نفوس بني البشر، وصبّ جلّ اهتمامه على الحقيقة التي عنده: **أمّا بيضاء أو سوداء، ويستحيل أن تكون رمادية**. ولم يتحدّث بوذا عن الله وصفاته الحميدة، كما لم يتطرّق إلى الجنّة، وترك كل ذلك إلى الإنسان كي يكشف عنه بنفسه حتى لا يسلبه إرادته ويفقد معنى الذات" الأنا"، ولم يشأ أن يزرع في الرأس فكرة "الأخذ" (أخذت زوجة، أخذت بيتاً، أخذت قيلولة...) بل اتّخذتُ زوجاً واتّخذت سُنّةَ من النوم وهكذا، ويدعو (بوذا) إلى **روحانية لها نكهة خاصة**، نكهة اللا "عالم آخر" واللا "عالم دنيوي" هي روحانية يقظة، فترى وتسمع بقدر ما تكون واعياً، وإنه بقدر ما تكون مُدركاً للحقيقة، بقدر ما تكون منسجماً مع نفسك وتصبح أكثر وعياً. **الوعي هو الذي يمنحك الوجود واللاوعي يمحوه ويزيله**، وهكذا فإن ر**سالة الفلسفة البوذية هي الدعوة لإدراك الوعي**، وبالوعي تولد من جديد... "تولد نقياً طاهراً، تولد من دون "الأنا"، تولد مستعدّاً لتكون حرًّا وليس عبداً" وعلى هذا الأساس، فإنها تدعو لقتل الشهوات والتخلّي عن الغرائز إلى **"النيرفانا"** حتى لا تكون عبداً لشهوتك وغرائزك، وهذه الكلمة تعني بالهندية إطفاء الشمعة (قتل الرغبات والغرائز)، أي إطفاء النيران ليختفي اللهيب، وهو ما يعده مكمن الجمال، لأنّ الرغبات والغرائز، هي مصدر التعاسة وسبب العذاب والشقاء[١].

٣- **الفلسفة التاوية**، وهي فلسفة تعالج علاقة الإنسان **بالوجود والحياة**، عن طريق التناغم الكلّي بين داخل الإنسان وخارجه، وصولاً للانسجام الكلي، أي إلى مرحلة "التاو"، وهذا الأخير هو عبارة عن درجة التوازن والتكامل بين طاقتي الوجود أو ثنائياته، وذلك عن طريق **الين واليان (اليانغ)**، (العلاقة بين السالب والموجب)، وهي أقرب إلى المؤنث والمذكّر والبارد والساخن، بحيث لا يمكن أن يوجد طرف دون الطرف الآخر، **فالليل لا معنى له دون النهار، والذكر دون الأنثى، هكذا تتجاور وتتوازن وتتكامل الأضداد في (هارموني) جدلي لا غنى عنه**. وإذا كان اليان دليلاً على صفة الذكورة، فإن الين هي صفة الأنوثة. ويعد **(لاوتسه)** أو **(لاوتسو)** مؤسّس الفلسفة التاوية، ولاو تعني "الأستاذ"

---

(١) ينظر: أوشو، لقاءات مع أناس استثنائيين، ترجمة علي الحداد، دار الخيال، بيروت، ط١، ٢٠٠٩، ص ١٠.

وقد عاصر لاوتسه كونفوشيوس، وذهب بعضهم إلى أن لاوتسه أكبر من كونفوشيوس بنحو ٥٠ عاماً، ولهذا يعدّونه الفيلسوف الأول[١].

وإذا كانت الفلسفة (الكونفوشيوسية) هي المظهر الخارجي للصينيين، فإن روحهم هي الفلسفة التاوية، ولعلّ الحضارة الصينية بشكلها وروحها مثّلت التوازن، أغلب الظن أن فلسفة التاو Taoism تعود إلى الحقبة ما بين القرنين الرابع والسادس قبل الميلاد، وهناك من يذهب إلى أنها نشأت قبل هذا التاريخ، لكن معظم المصادر تذهب إلى إرجاع كتاب (التاو) إلى "أسرة هان" الملكية "Han" التي قامت بتوحيد المدارس الفلسفية في مدرسة واحدة لدعم شرعية الأسرة الملكية وحكمها المركزي. وهناك من يقسّمها إلى مراحل، هي مرحلة (ياوتشو) الذي سبق (لاوتسه) والذي يأتي بعده والذي استظهر النواميس الحاكمة في الأشياء بوصفها ثابتة والأشياء متغيّرة، ثم يأتي دور (تشوانغ تسه) الذي دعا إلى المساواة وإلغاء الفروق بين الأشياء، بين الحياة والموت والذات والآخر، من أجل تجاوز العالم الكائن إلى عالم آخر، تتروّض فيه النفس البشرية من غير الحاجة إلى الاعتكاف أو الخلوة، بحسب تعبير (هادي العلوي).

وقد انقسمت (التاوية) لاحقاً إلى تاوية فلسفية أو ثقافية (تاوجينا) وتاوية دينية (تاوجياو)، **والتاوية تعني الصراط** مثلما استعملت في الفلسفة أو الثقافة أو المبدأ والمآل، الذي تأتي منه وتعود إليه كل الأشياء، و(التاو)، هو القانون الطبيعي أو الكيان الذاتي للأشياء، لكن الأساس في التاو هو الاطلاق.

التاوية شأنها شأن العقائد الأُخر تتكون من جوهر فكري وآخر عملي يتعلّق بالطقوس والحكايات الرمزية، **وهي تدعو إلى الاعتزاز بالذات والعزلة عن الحياة العامة واتّباع نوع من التصوّف والعبادة التأملية التي ارتبطت بـ(اليوغا) الخاصة بها.** وهي المنهج أو الطريقة التي يمكن الاستدلال بواسطتها على الوحدة الكلية المطلقة للوجود، تلك التي تشمل الموجودات جميعها من المجرّات السماوية إلى النجوم والكواكب وصولاً إلى الإنسان، وهذا المبدأ هو الذي يفسّر خلق الأشياء وابتدائها وكذلك طريقة تغيّرها عبر الزمن.

إنه منهج يدخل إلى الكُنه والجوهر، وهو بحاجة إلى تهيئة ومران وتأمّل وحدس وتجارب، وهكذا استفادت التاوية من فلسفة الزن البوذية Zen Buddhism، وكذلك من الطقوس (الكونفوشيسية)، بهدف تحضير العقل الباطن الذي يساعد على الفهم والإدراك.

وإذا كانت **ثمة ثنائيات تناقضية مثل الخير والشر، الجمال والقبح، فإن التاوية تتعامل معها بوصفها ثنائية تكاملية الين مع اليان**، أي إن الخير هو انسجام وتكامل في الثنائيات، كما أن

---

(١) انظر: هادي العلوي، المصدر السابق، ص ١١. انظر كذلك: هادي العلوي، حوار الحاضر والمستقبل، إعداد خالد سليمان وحيدر جواد، دار الطليعة الجديدة، دمشق، ١٩٩٩.

أية مغالاة في دور أي منهما سيعني الاختلال في التوازن على حساب الطرف الآخر، الرجل والمرأة، الدين والدنيا، الحاكم والمحكوم، الفرد والمجتمع، وهكذا فإن التوازن يعني الخير، أما غلبة أحدهما على الآخر، فليس سوى الشر (والنار والنور كينونة الوجود).

ثالثاً: وحدة الوجود في الفلسفة التاوية

إن وحدة الوجود تدمج الإنسان بالعالم المطلق، التي هي بحسب فلسفة (التاو) **صورة الإنسان المُكتمل، الفائق الإنسانية،** وهذه تجد انعكاساتها في العديد من الفلسفات والأديان، مثلما هي في المسيحية والفلسفة العربية– الإسلامية، وذلك انطلاقاً من مفاهيم وحدة الوجود والمعيّة (الله معكم أينما كنتم). **فالتاو يقوم على القوة المادية في الموجودات،** وهو ما ذهب إليه **صدر الدين الشيرازي،** الذي جعل الله حضوراً فعلياً في الموجودات، انطلاقاً من مذهب "**الحلولية**"!.

التاوية تؤمن بوحدة الوجود، أي أن الخالق والمخلوق متّحدان في شيء واحد، لا يمكن فصلهما والاّ سيحدث الفناء. ولعلّ هذه النظرة إلى الإله هي الأقرب إلى مذهب الحلولية، الذي يعني أن الخالق لا يستطيع أن يعمل أو يتصرّف إلا بحلوله في الأشياء، وذلك هو القانون الأعظم لجميع الموجودات في السماء والأرض.

ولعلّ **مواصفات الصوفي تقوم على التخلّي والتحلّي والتجلّي، وذلك لتزكية النفس بمعنى التخلّي عما يفسد العقل والروح من أمور الدنيا ومتطلباتها،** ثم التحلّي أي بمواصفات الخير، ثم التجلّي بالحق وصولاً إلى الله، حيث التماهي المطلق. **والتخلّي والتحلّي هما من صفات الإنسان " العبد"**، وهما عبارة عن مجاهدة ورياضة نفسية باطنية ومنازعة وتعب وترويض وتهذيب من الإنسان لنفسه، ليتمَّ تطعيمها بالمعاني العلوية الشريفة والراقية والمواظبة على إروائها بالذِكرِ والشكر وصدق التوجّه والسير إلى الله. أما التجلّي فهو نتيجة للتخلّي والتحلّي، وهو من فعل الخالق، مثلما هو تصرف ربّاني وشأن إلهي، يصل إليه المرء بإرادة عليا عبر التخلّي والتحلّي، بحيث يفيض الله على تلك النفس أنوار معرفته. **ويعد التخلّي أشقى المراحل وأصعبها وأشدّها،** لأنه مخالفة وجراحة واستئصال للتشوّهات النفسية وتنقية النفس من الشوائب التي علقت فيها واعتادت عليها مدة طويلة[1].

إن وحدة الوجود تقوم على اندماج وتماهي الإنسان **الذي يتحوّل من مجرد شخص إلى ظاهرة، ومن فرد إلى حركة،** ولا سيّما إذا تمسّك بالزهد وتخلّى عن الفائض في مطالب الجسد لإكمال "التروّض"، وذلك حين يصبح الجسد منطلقاً لحركة روحية لا متناهية، وبحسب النظرية الصوفية: **الإنسان هو المثال للعالم الأكبر، وفيه كلّ ما في هذا العالم بالمطلق،** لا سلطة عليه، وعلاقته

([1]) ينظر: محمد عبدالله التيجاني، الفتح الرباني فيما يحتاج إليه المريد التيجاني، المكتبة الثقافية، بيروت، ط١، ص ٧٠. قارن: الأزهري، الشيخ أسامة السيد، الشمائل المحمدية، ص ١٦ وما بعدها.

بروح الكون، أي **بالتاو**، وفي **الصوفية** تكون علاقته بالحق، وقد عرفت الفلسفة التاوية علاقة التشبّه بالخالق على قدر الطاقة باتحاد الخالق بالمخلوق، وفي الصوفية تقوم وحدة الخالق والمخلوق: **أي تؤلّه الإنسان وتؤنسن الإله.**

الصوفي لا يخشى الموت لأن الموت في التصوّف **هو استكمال للتطور نحو الإنسان المكتمل**، وبحسب (الشيرازي) هو قوة تجوهر النفس واشتدادها في الوجود، ولذلك فـ(التاويون) يغنّون للموتى ولا ينوحون عليهم، وأن الصوفي لا يخشى الفقر لأنه فقير باختياره، والفقر عنده شرط الحرية، وهمومه العامة تعلو على همومه الشخصية، بحيث يصبح فاعلاً لا منفعلاً في المحيط.

تؤمن التاوية بمبدأ **دورية الزمن** Cyclical، أي لا نقطة بداية ولا نقطة نهاية للأشياء والتاريخ والوجود، وهكذا يصبح كل شيء في الكون يمرّ بدورة كاملة تبدأ بالنشوء ثم الميلاد ثم الطفولة والشباب، حتى مرحلة النضج والقوة القصوى، ثم الأفول والانحلال وصولاً إلى الموت، حيث تبدأ من استلام هذه الدورة دورة أخرى، تحمل بذورَ ازدهارها ودمارها معاً في آن واحد، والدورة تبدأ من دورة اليوم الواحد إلى دورة المواسم السنوية، وفي دورة الطبيعة، في الإخصاب والإنبات ثم الازدهار والذبول والموت.

الوحدة الوجودية لا يمكن تحقّها ألا بالتكامل والتوازن بين القطبين (اليان– الموجب واليـن– السالب)، وعند التعادل بين اليان واليـن تكون الأشياء سليمة والجسم معافى والخير عميم، وعندما يختلُّ التوازن والتكامل يحدث الصراع والانقسام والمرض والحزن والشقاء والجوع والمشاكل.

الوجود هو تجلّي **للتاو** الذي هو التوازن والتعادل بين اليان واليـن، بين الذكورة والأنوثة، والأرض والشمس، والضوء والظلام، والحرارة والبرودة، إذْ أن وجود أحدهما ملزم بوجود الآخر، **فالظلام لا يوجد من غير النور والليل لا يوجد دون النهار**، وهكذا التكامل والتناقض هو أساس إنتاج الطاقة، وهي أصل الحركة. **إن سرّ الوجود هو في التناقض**، وتتغير الظواهر تبعاً لتغيير الطاقة الداخلية الناجمة عن تفاعل اليان واليـن، ففي الحرب توجد بذور السلام، والعكس وفي المرض هناك الصحة، وفي الأخيرة بذور المرض.

ولا توجد ظاهرة في الوجود تنعتق من دون (التاو)، إنّه قانون **الحضور والغياب** Presence in absence ويتكوّن الوجود من خمسة عناصر أساسية هي: **الماء والحديد والنار والأرض والخشب.**

<u>تقوم (التاوية) على الوحدة والتغيير، وهي أقرب إلى فلسفة الديالكتيك لدى هيغل وقبله الفلسفة اليونانية</u> التي قامت هي الأخرى على خمسة عناصر هي: **الماء والهواء والأرض والنار والفكرة**، وكان **هيراقليتوس** قد قال إن التغيير يحدث نتيجة صراع الأضداد وبموجبه يتم تفسير الظواهر الكونية. وبحسب هيغل فإن أصل الظاهرة توجد في الفكرة التي تحوي في داخلها نقيضها، وينتج الصراع بين الفكرة ونقيضها حالة ثالثة، تعود لتصبح مع الزمن حالة أولى بوجود

الشيء ونقيضه داخله، وهو ما يفسّر حركة الوجود والتاريخ وعملية التغيير، وقد أخذ **ماركس ذلك عن هيغل وقلب جدليته المثالية التي تقوم على الحقيقة المطلقة المتجسّدة في الإله إلى جدلية مادية.**

ولعلّ المدارس الفيزيائية الحديثة تعتمد على نظرية التوازن والتكامل بين السالب والموجب في وحدة كلية، تشكّل الأساس في تكوين الأشياء، فالذرّة مكوّنة من نواة وهي مؤلفة من الكترونات ذات شحنات موجبة وأخرى سالبة، أما النيوترونات فتكون متعادلة الشحنة.

وتنطلق التعاليم (التاوية) من **الوجود الكوني** مثلما تخص **الجوهر الإنساني**، وحتى الطب الصيني ليس بعيداً عن تطبيقاتها، إذ إنَّ جسم الإنسان يقوم على الطاقتين المتكاملتين، **اليان والين**، أي الساخن والبارد، وليست الصحة والعافية سوى التوازن بين هاتين الطاقتين، أما المرض فيعني أن ثمَّة اختلالاً في توازنهما، وهذا الأمر ينطبق على خارج جسم الإنسان وداخله من القدمين وهما الين إلى الذراعين وهما اليان، ومن الجلد إلى ما في داخل الأحشاء.

و**التاوية** كانت تتحدث عن البداية، فإن للبداية بدايات: يقول **هواي نان:** كانت هناك بداية، وكانت هناك بداية تسبق هذه البداية، وكانت هناك أسبقية حتى قبل أسبقية هذه البداية، وكان ثمة الوجود وكان ثمة اللاوجود. البداية إذن ليست بداية وهي متعددة ومتناوبة[١].

والمرض ليس دليل ضعف، **بل دعوة من جسم الإنسان لإعادة النظر في توازنه**، بتحسين غذائه وأدويته الاعشابية والأبر الصينية، وإعطاء فرصة أكبر للتحرّك في أنحاء الجسم وتقليل الطاقة الزائدة وزيادة الطاقة الناقصة. وتدخل نظرية (التاو) في علاج بعض الأمراض وفي الحميات الغذائية الدوائية لكثير من الأمراض والطب النفسي والشيزوفيرينا وغيرها. إن حضور (التاو) ساكن وكامن، لا يُدركْ بالحدس.

رابعاً: الصوفية والتاوية: تناظرات ومقارنات

تقول حكمة صينية قديمة "إذا أنت لم تقارن فأنت لا تعرف"، والمقارنة تعني التناظر والتماثل والاختلاف، وفي تاريخ الصين الحديثة ثمة من يأخذ بهذه الحكمة كما يقول الإصلاحي **كانج يو وي** (١٨٥٨-١٩٢٧): **اعرف حكمة القدماء وعايش العصر**. وقد حاولت عند بحث الفلسفة التاوية أن أقارنها بالفلسفة الصوفية، التي أعتقد أنها صنوها، ولعل نموذجي المعاصر **هو المفكر العراقي (هادي العلوي)، وبقدر إيمانه بالفلسفة الصوفية، فقد لقّحها بالفلسفة التاوية بهدف التكامل.**

كان (هادي العلوي) قد تأثّر بالصوفية، لكن صوفيته لم تكتمل إلا عن طريق تاويته، ومقامه من الصوفية استند إلى ثلاثة أركان هي: **السفر والغربة والمشاهدة**، فقد تنقّل واغترب وشاهد،

---

(١) ينظر: كتاب التوهج العظيم، ص ٣ نقلاً عن هادي العلوي، مصدر سابق، ص ١٩ و٢٥٤.

واضطّر إلى الرحيل، مُغترباً روحياً وفكرياً، في غربة صوفية، وليست اغتراباً، ذلك أن غربة الصوفي هي اختيارٌ وممانعةٌ، أمّا الاغتراب فهو اضطرار وهيمنة، **وهكذا تصبح الغربة هنا موجبة، في حين أن الاغتراب سالب.**

وبحسب **محي الدين بن عربي:** الأسفار ثلاثة: سفرٌ من عنده وسفرٌ اليه وسفرٌ فيه، وهذا السفر هو سفر التيْهِ والحيْرة وسفرُ التيه والحيرة لا غاية له**!!.**

يندمج المتصوّف بروح الكون الذي يسمّيه **الحق** وهو **التاو** عن الصينيين ومن عناصره: **الإشراق والفناء والتّجلي والرؤية والرؤيا.** إن المتصوف هو روح خالصة تستنبط الوجود بتجلياته ومطلقياته، فهناك تصوّف معرفي أو تصوّف اجتماعي أو تصوّف إهتيامي (عشقي)، في حين ينحاز (العلوي) إلى التاوية الفلسفية ويبتعد عن التاوية الدينية.

وتتوافق التاوية مع الإسلام بخصوص فكرة الإله، حين تقول إنه لا صوت ولا صورة له، فهو أبدي لا يُفنى، وجوده سابق وجود غيره، وهو أصل الموجودات وروحه تجري فيها. (التاو) هو المطلق الكائن، وهو مُراد الكون وليس منفصلاً عنه، بل هو في داخله جوهرياً[1]. و**جذر العلاقة بين التاو والصوفية قام على المشاعية والترفّع من الخساسات الثلاث، السلطة والمال والجنس.**

إن مبدأ وحدة الوجود لدى **(ابن عربي)** يتطابق تقريباً مع الفلسفة (التاوية)، فهو عالم لا حدود له، ومن صفاته الحق والخلق. إن التصوّف شكل من أشكال الربوبية التي تستبعد الدين لحساب روحانية كونية، بحيث يصبح الإله هو الوجود الحق، وهو أقرب إلى تجريد مطلق. إنه ظاهر وباطن، حاضرٌ وغائبٌ، يتمثل **بالجمال والجلال والرضا والغضب،** وهو ما ذهب إليه **محمد بن عبد الجبار النفّري** أحد روّاد الحركة الصوفية، الذي كان قد قال: إنّي أحدّثك لترى فإن رأيت فلا حديث.

كان الله هو الهدف الأسمى لفلسفة أهل الطريق، وكان شعارهم الدائم: "**لا مقصود الاّ الله**"، وقد ركّز النفّري على **فلسفة الإزاحة والعبور**، اللذين هما سلّمه في الاتصال والوصول وشرطهما هو التخلّي والتحلّي، وقصد بالتخلي عن جميع العوائق والسواتر التي تغلّف الذات الإنسانية، وتقف حاجزاً سميكاً بينها وبين الحقيقة المطلقة (أي الحُجب) بشكلها الظاهري (والبرازخ) بشكلها الباطني، سواءً مادية "ظلمانية" أو معنوية "نورانية". و**التحلّي عنده يعني أن يتحلّى أصحاب**

([1]) قارن: شاكر الانباري، المثقف الكوني، مقابلة، صحيفة السفير اللبنانية في ١٩٩٨/٩/٢٥.

السلوك العرفاني والصوفي بالأسماء الإلهية، التي تسري في وجودهم بشكل خاص، والغاية هي التكامل ليكونوا شهود الحق مادياً ومعنوياً[١].

وكان التجلّي عند (ابن عربي) **وجودياً**، أي عالمياً، إلهياً، دائماً مع الأنفاس أو عرفانياً وهو نوع من أنواع الكشف يفني المتجلّي له، فيورثه علماً لونياً (باطنياً)، فيغلبه سلطان الوجد وحالة الفناء بالوجود أو خلقياً أي نصيبها من الحق الإلهي.

ويلخّص **(الغزالي)** مراحل التجربة الصوفية بالتخلّي والتحلّي والتجلّي، **الأولى:** بالتخلّي عن الشهوات، **والثانية** التحلّي بالعبادات، **والثالثة:** التجلّي بالذات الإلهية، وفي ذلك شيء من الشك الديكارتي الذي يُعثر عليه بالمعرفة الصوفية الروحانية، في حين اكتشف (ديكارت) ذلك بالمعرفة العقلية[٢].

ينقل **العلوي** عن **لاوتسه** قوله "الإنسان **الإعتدائي لا يموت موتة طبيعية**" وينقل عن الفلسفة الإسلامية "و**بشّر القاتل بالقتل**". وذهب في الفلسفة التاوية حول الحكمة التي تقول: "**إن تدري أنّك لا تدري فذلك منتهى الحكمة**". **وهو ما ذهب إليه العلماء المسلمون الذين قالوا: "نصف العقل أن تقول لا أدري".**

وقد قال الفيلسوف التاوي **تشيه شيه** في انتقاد النائحين على الفيلسوف **لاوتسه** عند وفاته وعندما جاء الأستاذ فلأنه امتلك المناسبة لأن يولد، وعندما رحل فلأنه اتّبع مجرى الطبيعة. ولا فرق بين هذا القول وقول **الكندي** في رسالة دفع الأحزان "**الموت هو تمام طبائعنا**".

وحول معادلة **الحسّي بالروحاني** يقارن **العلوي** أيضاً، الفلسفة **التاوية** الصينية بالفلسفة العربية– الإسلامية، اللتين مثّلتاه هو شخصياً في ثنائيته، فمن التثقيف الأخلاقي والذهني يعود الكائن الجزئي إلى التطابق مع القوة الكونية الفعّالة والاتحاد مع المبدأ الأول، أي تلاقح الحسّي بالروحاني.

وهي الفكرة التي أخذ بها **(الرازي)** حين أكّد الأخلاق أساساً لفلسفته، وبحسب **الشيرازي** فإن الإنسان هو آخر كائن في مسلسل الطبيعة، ثم تبدأ روحه بالترقّي بعد أن استكمل جسده ترقّيه من الحيوانية إلى البشرية، حتى تندمج في العالم الكلي.

إنّ **العلوي** حين يحاول الوصول إلى هدف توازن الروحي بالحسّي فإنما يسعى لتحرّر الفرد لمواجهة الدولة والدين والمال، أي مسؤولية المثقف للارتقاء بالوعي الذهني الذي يحصل بالفلسفة وهو ما يطلق عليه "**مثلّث السلطات**" ولربّما يقصد "**مثلث الخطايا**"، ذلك لأنه كان يسبح في

---

(١) ينظر: جمال أحمد سعيد المرزوقي ومحمد بن عبد الجبار النفري، فلسفة التصوّف، ط١، دار التنوير، بيروت، ٢٠٠٧.

(٢) ينظر: عبد الرحمن دمشقية، أبو حامد الغزالي والتصوّف، دار طيبة، ط٢، ص ١٣٢.

فضاءات عالية ومتّصلة من (لاوتسه) إلى (الحلاّج) نموذجاً التصوف الاجتماعي، في حين كان نموذجه للتصوّف العقلي المعرفي هو (المعرّي) و(ابن عربي).

خامساً: المثقف الكونـي[1]

ما الذي يعنيه العلوي "**بالمثقف الكوني**"؟ وهل يوجد نموذج له؟

المثقف الكوني حسب **العلوي**، هو **المتصّوف** أو **التاوي**، الذي يمتاز بالتجرّد الكامل واللاتشخّص واللاحدود واللاتناهي. ويقوم على الوحدة المطلقة بإلغاء المسافة بين الخلق والخالق والتوحّد معهما.

ويزيد **العلوي** صفات أخرى على "**المثقف الكوني**" الذي يفترض فيه عمق الوعي المعرفي والاجتماعي معاً، وعمق **الروحانيـة** في الوقت نفسه. أي أن يكون قوّياً أمام مطالب الجسد ومترفّعاً عن خساسات السلطة والمال والدين، ويحاول العلوي أن يقدّم نموذج "**المثقف الكوني**" بالتماهي مع أهل الحق في الإسلام والتاويين في الصين والسيد المسيح[2]، أي التماهي مع روح الخالق بعيداً عن السلطة، والتعفّف من المال، مردّداً قول المسيح، حين دعا إلى إخراج "**الأغنياء من ملكوت السماء** ".

ويمنح العلوي مثقّفه الكوني، هوية معارضة، أي لقاحية كما يسميها لمواجهة التشخّص والمحدودية والتناهي، وبذلك يفسح في المجال أمامه لاختيار الطريق للوصول إلى الله– الحق، والانحياز ضد مركزية الدولة، والدين المُمَأسس والأغنياء.

ومن تكوينات **المثقف الكوني** لدى **العلوي**: التعالي عن اللذائذ، بحيث يأخذ من الحياة ما يفرضه دوامها، فيأكل عند الحاجة وينام عندما يغلبه النوم ولا يملك شيئاً لئلا يملكه شيء، وهو كبير وقوي و"**حاكم**" (المقصود حر وغير خاضع لسلطة) لا صغير أو ضعيف أو محكوم.

ويوجّه **العلوي** نقداً إلى المثقفين المعاصرين العرب، فلا يستثني أحداً، وذلك على وفق قياساته المسطرية: المثقفون مأخوذون بالخساسات الثلاث، يجعلونها من صميم العمل الثقافي، ويمضي إلى القول: لقد سبقني إلى معاداة المثقف شيخنا **(فلاديمير لينين)** حين اتهمهم بالرخاوة والروح البرجوازية. وقد أطلق عليهم العلوي اسم "**شيوعية الأفنديـة**" (وكلمة الأفندي باللغة التركية تعني "السيد الكبير")، ويقصد العلوي بهذا النمط الفريق الذي يقوم على الأيديولوجيا الصرفة، المجردة من اليوتوبيا والمقطوعة عن ساحة الصراع[3].

---

(1) انظر: عبد الحسين شعبان، المثقف والأيديولوجيا، مقارنة لفكرة المثقف الكوني لدى هادي العلوي ومحمد السيد سعيد، محاضرة في جامعة ساوس Saos، لندن، ٢٠٠٢.

(2) راجع: هادي العلوي، مدارات صوفية، دار المدى، دمشق، ١٩٩٧.

(3) انظر: هادي العلوي، المرئي واللاّمرئي في الأدب والسياسة، دار الكنوز الأدبية، بيروت ١٩٩٨.

وأعتقد أن **العلوي** تأثّر في أطروحاته هذه، بأجواء الثورة الثقافية في الصين التي أطاحت بعدد من مراكز القوى حينها، ولا سيّما ببعض الشخصيات الثقافية، بعد اتهامها للمثقفين بالرخاوة والهشاشة وسرعة العطب، محمّلة إياهم روح التسيّب وعدم الانضباط، فضلاً عن التأثّر بالأفكار البرجوازية المعادية، وعلى الرغم من أن الصين حاولت إعادة النظر بما سمّي بالثورة الثقافية التي كان ذروتها مدّة عشرة سنوات تقريباً (١٩٦٥-١٩٧٥)، ولا سيمّا بعد وفاة **(ماوتسي تونغ)**، ومن ثم تخطئة هذا المسار والإطاحة بعصابة الأربعة ومن بينهم زوجة الزعيم الراحل وتحميلهم ما حصل إبان الثورة الثقافية، إلا أن (هادي العلوي) ظل متمسكاً فعلياً بأطروحتها حتى رحيله، بل إنه عدَّ ما أعقبها، ولا سيّما بعد العام ١٩٧٨- ١٩٧٩ من إصلاح وانفتاح، إنما هو انحراف وتقهقر[١].

ويعد (هادي العلوي) أن المثقف الصوفي ومن في حكمه متروحِن بعلاقة مزدوجة بين الروح الكونية، التي يسميها "الباري" أو "الحق" أو "التاو"، مع الخَلق في آن واحد، وبتلك "**الرَوْحنة** " يكتسب المثقف بحسب **العلوي** الطاقة الاستثنائية التي تضعه في مواجهة السلطات الثلاث. وفي هذا الطور الأعلى من الاستقطاب أو القطبانية يتخلّى المثقف الكوني عن اللذائذية، باختلافه عن عالِم الدين وربما عالِم الطبيعة. أنه بذلك يعبّر عن نكران ذاته وتخلّيه عن حقوقه لصالح الإنسان (الآخر)، وهو يردّد قول (عبد القادر الجيلي) "**أفضل الأعمال إطعام الجياع**" حين يتمّنى أن يملك الدنيا ليوزّعها على الفقراء، فتلك كانت رؤية **العلوي** الحقيقية بإزاء الفقراء، فقد كان لا يريد بقاء الامتيازات محاصصة بين "أهل الدولة" و"أهل الدين"، بل ي يريد تساوياً مع العامة[٢].

ويقول **العلوي** بأحكامه القاطعة تلك: **قلّما أجد مثقفاً يرضى بالكفاف في العيش أو يقنع بأمرأة واحدة هي زوجته أو يتعالى على الشهرة والجاه!** حتى **أدونيس** أعظم مثقف عربي معاصر على حد تعبيره حين يناقشه، ينتقد حصوله على "وسام" من سلطان عربي معاصر (حاكم)، ولأنه مازال يشعر بالاحترام لجائزة نوبل.

أنظر كذلك: عبد الحسين شعبان، الإسلام وحقوق الأنسان، مؤسسة حقوق الإنسان والحق الإنساني، دار بيسان، بيروت، ٢٠٠١.

(١) حديث خاص مع هادي العلوي، أواسط الثمانينات، دمشق. وقد تجدد هذا الحديث في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٩٣ في منزله بدمشق بصحبة الشاعر رياض النعماني. ويمكن مقارنة رأي العلوي برأي الباحث الماركسي حسقيل قوجمان (اليهودي العراقي)، الذي يعتبر الحركة الشيوعية العالمية انحرفت عن مسارها منذ العام ١٩٥٦ (المؤتمر العشرين للحزب الشيوعي السوفييتي)، وما أعقب ذلك لا علاقة له بالشيوعية ممجداً ستالين وإنجازاته، غاضاً النظر عن حكمه الاستبدادي. يمكن مراجعة آراء قوجمان في موقع الحوار المتمدن.

(٢) انظر: هادي العلوي، المرئي واللامرئي في الأدب والسياسة، المصدر السابق.

وضع **العلوي** **أعداء "المثقف الكوني" في دوائر أربعة أسماهم الأغيار الأربعة وهم: الحكّام والمثقفون والرأسمالية والاستعمار**، معبّراً في بياناته المشاعية وعلاقاته الروحانية عن تحديّهم، ولا سيَما وإنه كان يعيش بفكره مع شيوخ (الصوفية) و(التاوية)، قائلاً: أنا أعيش بينهم وأكلّمهم وأنا دائم الحديث مع النفس في الخلوات، من (لاوتسه) إلى (محيي الدين بن عربي)[1].

ويُعد المثقف في الفلسفة (التاوية) **هو "الحكيم" المتحرر من عبودية الأشياء والرغبات:** فهو لا يرغب في شيء ولا يمتلك شيء ولا يأخذ شيء ولا يحتاج إلى شيء ولا يتفاخر أو يتظاهر بشيء، إنها حكمة سلب الغريزة والطباع من حاكميتها. إنه خلاء كـ(التاو)، وهو ممتلئ في الآن ذاته، إنه متطهّرٌ من الشوائب والمشاغل، ليوجد داخله فراغاً هو الاكتمال بلوغاً للذروة.

وإذا كان المثقف الكوني بحسب مقاسات (هادي العلوي) وتأثّره بالفلسفة الصوفية وبالفلسفة التاوية، عسيراً أو صعب المنال، **فلعلّي هنا قد لا أكون مبالغاً إذا اعتبرتُ أن ما يقصده، إنما ينطبق عليه إلى حدود معيّنة،** إذ عاش زاهداً متروحناً، مُعدماً، متواضعاً، مترفّعاً عن الخساسات الثلاثة، وحاول أن يوفّق إلى حدود غير قليلة بين ما يقوله وما يكتبه، وبين سلوكه العملي، لدرجة أنهما أحياناً يتماهيان أو يصبحان وحدة متّصلة ومتواصلة، وإنْ كان ثمة مفارقات بينها، لا يتّسع المجال للحديث عنها.

سادساً: أدب الحب

على خلاف نظام الطبيعة الذي يعتمد على التّضاد في وجوده وفعله، فإن جمال العلاقة الروحية بين البشر تقوم على مبدأ الشبيه يجذب شبيهه. وإذا كان (ديمقراطيس) قد كشف عن أن اتحاد الذرّات يقوم على التناقض لا التماثل وهو ما أوضحته فلسفة (هيراقليس) و(التاويين)، فإن العلاقة بين روح الذكر والأنثى، بين الرجل والمرأة تقوم على التجاذب والتشابه. وبحسب الحديث الشريف "**الأرواحُ جنودٌ مجنّدة ما تعارف منها إئتلف وما تنافر اختلفْ**" فالتعارف والتواصل يؤدي إلى التكامل والائتلاف، أي الاتحاد والتزاوج، بعكس ما اختلف بحيث يؤدي إلى التّضاد والتناقض.

الحب لدى (هادي العلوي) شرقي، لأنه علاقة مشاعية في الشرق كما يقول. والشرق هو آسيا تكوين مشاعي، ومدار الشرق ووجدانه على اتساع رقعة الملكية المشاعية فيه[2].

والمشاعية: تعني نزاهة الإنسان عن علاقات البيع والشراء وفراغ ذهنه من شحنات التوتر السوقي (نسبة إلى السوق والتبادل التجاري)، الذي يصيب الإنسان جرّاء التفكير الزائد في المال ووسائل حفظه، المال لدى (لاوتسه) ويسوع يستلزم كلفتين: الأولى– الحصول عليه والثانية–

([1]) انظر: عبد الحسين شعبان، المثقف والأيديولوجيا، مصدر سابق.

([2]) انظر: هادي العلوي، ديوان الوجد، دار المدى، دمشق، ١٩٩٨.

حفظه، ولذلك **لا يعد العلوي التملّك غريزة، بل صفة مكتسبة،** وقد يكون في ذلك رغبة في النزوع إلى الحق المطلق "المثالي" والوقوف ضد الاستغلال.

ولكنني أعتقد أن الرغبة في التملّك متأصلةٌ في الإنسان وفي النفس البشرية، فضلاً عن أنها حق شخصي للإنسان، ولذلك أدرجها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر العام ١٩٤٨، بوصفها إحدى حقوق الأنسان، التي لا يجوز التجاوز عليها. ونصّت المادة السابعة عشر من الإعلان العالمي على ما يأتي: لكل شخص حق التملّك بمفرده أو بالاشتراك مع غيره، ولا يجوز تجريد أحد من ملكيته تعسفاً. وذلك عندي أقرب إلى طبيعة النفس البشرية على مّر التاريخ، كما يذهب إلى ذلك عالم الاجتماع العراقي الدكتور علي الوردي والعديد من علماء الاجتماع وعلماء النفس وغيرهم. لذلك انشغلت الدساتير والقوانين والأنظمة على مرّ العصور لتنظيم الملكية وتحديدها سواءً كانت الملكية الفردية أو الاجتماعية، بحيث تعود بالنفع على المجتمع كله، وهذا هو جوهر الصراع بين المدارس الفكرية والفلسفية، المادية والمثالية.

أما الجنس فيعده العلوي غريزة يتساوى في طلبها المثقف الشرقي والحاكم الشرقي، **ولكن الأول يطلب القليل والثاني لا يرتضي بالكثير**. وهنا أيضاً أجد نفسي في اختلاف مع المفكر العلوي، فالجنس كما أشار حاجة إنسانية، وإشباع هذه الحاجة يتساوى فيها الغني والفقير والحاكم والمحكوم والمثقف وغير المثقف. صحيح أن الظروف الاجتماعية ودرجة التطور والوعي والوفرة المالية قد تحدّ أو تزيد من مدى إشباع هذه الرغبة، ولكن الأساس فيها يبقى هو الحاجة الإنسانية بقطع النظر عن الاختلاف في الموقع الاجتماعي أو درجة الثقافة أو القرب أو البعد عن السلطة[١].

في اللغة العربية هناك عشر مفردات للحب وعشرون لفعل الحب وأربعون لمشتقاته، أمّا في اللغة الكردية فهناك عشرة مفردات مع مشتقاتها، وفي اللغة الفارسية هناك ست مفردات (ثلاثة منها أصلية وثلاثة من أصول عربية للحب هي العشق والوله والمحبة). ويعد العلوي في تصنيفاته تلك **أن العشق هو مدار الاهتيامية الفارسية**. أمّا في اللغة الإنجليزية فالحب مفردة واحدة أساسية هي Love، أمّا Like فهي تشبه مبدأ الشبيه، وأمّا كلمة Erotic فهي تعني الجنسية الشهوانية.

إن التفاوت في الحكم اللغوي بحسب **العلوي** يعكس تفاوتاً في الكم الوجداني، فالإنسان يعّبر عمّا يمارسه في حياته العملية ويحوّله إلى لغة، ولذلك نجد كثرة مفردات الحب في اللغة العربية، وهو ما نتّفق به مع **العلوي**[٢].

---

(١) انظر: عبد الحسين شعبان، الإسلام وحقوق الأنسان، مصدر سابق.

(٢) انظر: هادي العلوي، ديوان الوجد، مصدر سابق.

يقول **العلوي:** إن العربي الجاهلي عاش مغموساً بالحب والوجدان والبكاء، فأنتج لنا هذه الوفرة من المفردات الجميلة للحب ومتعلقاته. **لقد كان الحب الجاهلي عذري بالجملة** بحسب **العلوي،** ثم أخذ الحب يتراجع لصالح "الجنس" بشقيه الطبيعي "**السوي**" أو المثلي "**الشاذ**"، وذلك عقب بناء الحضارة العربية– الإسلامية، باقتصادها المديني– النقودي، إذ جاءت ثورة المتصوّفة الفكرية طارحةً "**الحب الصوفي**".

لماذا الحب الجاهلي عذرياً، يجيب العلوي: **لأنه مرهون بالترحال والبعاد، ولاحقاً بسياسة "التجمير"**، أي إرسال المجنّدين إلى جبهات القتال وتركهم لمصيرهم (كما حصل في مرحلة لاحقة من الفتوحات الإسلامية)، ويقارن **العلوي** ذلك **بالحب الصيني** فيقول إنه كان أوجع وأبكى من الحب الجاهلي و"أكثر وجداً"، لأنه يعني ترك الزوجة لمصيرها حيث لا يعود زوجها من القتال.

"الحب الصوفي" بحسب العلوي هو "الحب الإلهي" وهو يتداخل مع الحب الإنسي "الإنساني"

والمتصوّف مشغول بالجمال سواءً كان مرئياً أم عقلياً، والمقصود بالجمال المرئي هو جمال المرأة، جمال الطبيعة، أمّا الجمال العقلي أو العقلاني فهو الجمال الإلهي.

إن فن الحب في الفلسفة **التاوية** هو المرشد على السعادة والانسجام بين الرجل والمرأة، عن طريق التناغم الجنسي، فبواسطته يمكن دفع الشرور، تلك التي تجد أصولها في فشل علاقة الرجل بالمرأة، ولاسيّما في تناغمها الجنسي، فالجنس هو جزء من نظام الطبيعة الذي بحاجة إلى تنميته واختيار اللحظة المناسبة لفعل الحب[1].

وإذا كانت نزعة التصوّف والتاوية قد استوطنت **العلوي** واحتلّته احتلالاً، فإنه استحلاها واستطيبها وعاش معها ليؤنسن الإله في ذاته المغتربة عن العالم.

([1]) قارن: فرح جبر، تعلّم الجنس ولو في التأوية الصينية، ملحق صحيفة النهار (اللبنانية) ٢٠٠٤/٥/١٦.

ملف العدد

- أزمات العبادي الكبرى وثلاثية الإرخاء البراغماتي.....
  أ.م.د. حميد فاضل حسن– كلية العلوم السياسية – جامعة بغداد
- إشكالية أدارة التحول في الاقتصاد العراقي بعد الاحتلال الأميركي.....
  أ. د. عبد علي كاظم المعموري– مدير مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية
- استقلالية البنك المركزي...الفلسفة والمبادئ وطرق القياس.....
  أ. د. عبد الحسين جليل الغالبي– كلية الادارة والاقتصاد– جامعة الكوفة
- الشباب في العراق: طبيعة وخصائص الدور والوظيفة في إطار مفهوم التنمية البشرية
  أ.م. د. عماد عبد اللطيف سالم– كلية اقتصاديات الاعمال– جامعة النهرين
- اتجاهات الشخصية العراقية بإزاء المواطنة والهوية الوطنية (دراسة مسحية) .....
  أ.م.د. كامل القيّم– كلية الفنون الجميلة– جامعة بابل

تحرير

أ.م.د كامل القيم

جامعة بابل

أزمات العبادي الكبرى وثلاثية الإرخاء البراغماتي

أ.م.د. حميد فاضل حسن*

أكاديمي وباحث من العراق

***– كلية العلوم السياسية– جامعة بغداد**

مقدمة

تحكمت بالمشهد السياسي العراقي منذ عام ٢٠٠٣ جملة من العوامل والمتغيرات الداخلية والخارجية، مارست دوراً ملحوظاً في تحديد مسارات العمل السياسي العراقي، وزادت عليه طابعاً من التباين الشديد، تمثل في مرونة الإداء والوضع العام سياسياً وغيره، بين اللا استقرار المزمن والاستقرار الحذر.

وتشكل الحكومة عماد النظام السياسي العراقي الذي تشكل بعد عام ٢٠٠٣، وبعدها السلطة التنفيذية فقد علق عليها الكثير من المواطنين المهتمين بالعمل السياسي، الآمال والأمنيات على قدرتها وإمكانيتها بما منحها الدستور الدائم لعام ٢٠٠٥، من صلاحيات ووسائل على تجاوز العديد من الأزمات العميقة التي ترافقت مع العملية السياسية، وحتى قبلها بكثير، والتي أفضت إلى فرض حالة اللا استقرار على إيقاع عملها. بيد أن هذه الآمال والأمنيات العريضة تصطدم بواقع مختلف جذرياً، إذ أن المتغيرات الداخلية والخارجية المتصارعة وغير المتوقعة ترسم صورة أخرى مناقضة تماماً، تبدو أبرز ملامحها التهديد الجدي والحقيقي غير المفتعل وغير المتشائم على مستقبل الدولة العراقية، وأدراكاً لذلك **تمر الدولة العراقية بمرحلة حرجة، وترسم لمستقبلها مشاهد عدة مغلفة بمساحة وقدر من التفاؤل التشاؤم.**

وتجد حكومة الدكتور حيدر العبادي نفسها (وهي الحكومة الخامسة) بعد احتلال العراق، محاطة بمجموعة من الأزمات التي تشكل مجموعها تحديات كبيرة والبعض يراها فرص، يتوجب عليها لأجل مواجهتها أو استثمارها)، أن تستحضر وتستدعي كامل قدراتها وإمكاناتها.

أولاً: في مفهوم الأزمة السياسية

لأجل أن يكون توصيفنا علمياً دقيقاً، يتوجب علينا معرفة المقصود بالأزمة وماهي طبيعتها لمعرفة خطورتها وأثارها وأيضاً لمعرفة أمكانية حلها ووسائل تحقيق ذلك الحل: تعرف الأزمة بالمفهوم السياسي على أنها الحالة أو المشكلة التي تأخذ بتلابيب النظام السياسي وتستدعي اتخاذ قرار لمواجهة التحدي الذي يمثله[١].

والأزمة السياسية هي أكثر أشكال الأزمات شيوعاً، ولا يكاد يمر يوماً دون أن نسمع وسائل الأعلام المختلفة، وهي تتحدث عن أزمات تتعرض لها النظم السياسية في دول العالم المختلفة من قبل أزمة ثقة، أزمة دستورية، أزمة وزارية، أزمة قيادة، أزمة نظام ... الخ.

ويميز الكتاب المهتمين بالشأن السياسي بين نوعين من الأزمات التي يتعرض لها النظام السياسي وهما:[٢].

١. الأزمات الظرفية
٢. الأزمات الهيكلية

والأولى هي أزمة وليدة ظروفها، وهذا النوع يحدث عادة دون إن يترك بصمات أو معالم واضحة على الكيان الذي حدثت فيه الأزمة، لذا فإن معالجتها يكون بتعديل بعض السياسات الخاطئة أو المنحرفة.

إما الثابتة فهي أخطر، لأنها تتعلق بصميم بيئة النظام ورائه لعملة، ومثل هذه الأزمات لا يمكن تجاهلها أو التغاضي عنها، أو حتى مجرد إهمالها وأرجائها إلى حين، نظراً إلى أن استمرارها قد يؤدي إلى إفراز نتائج صعبة بالنسبة للكيان الذي حدثت فيه، وقد تؤدي إلى أزمات أكثر خطورة وأشد تأثيراً[٣].

ولا يخفى على أحد أن الأزمات التي تتعرض لها الدولة العراقية، وتستدعي من حكومة الدستور العبادي معالجتها هي من نوع الأزمات الخطيرة.

وعليه فإن أزمات النظام السياسي ليست واحدة في درجة تأثيرها وعمق مراها، بل هي تختلف باختلاف النظم السياسية نفسها، ومادام الأمر تقوم على أن لكل أزمة سياسية خصوصية معينة لا تكون في غيرها، فإنه ينجم عن هذا القول رفض فكرة ما يمكن تسميته (بقوانين التاريخ)، أي تلك الفكرة القائلة بأن هناك مجموعة من الأحداث أو المراحل التاريخية تؤدي إلى نمط معين من النتائج[٤].

---

(١) فرح لفته الحداد، إدارة الأزمات التنظيمية في المنظمات العراقية، رسالة ماجستير، جامعة بغداد، كلية الإدارة والاقتصاد،١٩٩٤، ص٦.
(٢) السيد ياسين، مفهوم الأزمة في الفكر المعاصر، مجلة المنار، باريس، العدد٥٩، ١٩٨٩، ص٢٩.
(٣) محسن احمد الخضيري، إدارة الأزمات، القاهرة، مكتبة مدلولي، ص٥٣.
(٤) ميشيل روبوري، سيسيولوجيا الأزمات السياسية، مجلة المنار، باريس، العدد٣،١٩٨٧، ص١٥١.

بعبارة أخرى أن هناك نوعاً من التماثل في مسار الأحداث التاريخية الكبرى، فهناك مقدمات واحدة تؤدي إلى نهايات واحدة ويترتب على اختلاق الأزمات، التي تتعرض لها الأنظمة السياسية اختلاق الأخيرة (الأنظمة في طريقها معالجتها أو مواجهتها للأزمات، فهناك أنظمة مفتوحة لغير الأزمات ولديها وسائل فعالة لأحداث التغيير في النظام، وهي لأسباب متعددة قادرة على احتوائها والانطلاق من جديد، وهناك أنظمة مغلقة تعتبر الأزمات معوقات تواجه أما بالقمع والعنف السياسي أو بإجراءات إدارية عقيمة، مما يجعلها تدور في دائرة مغلقة تؤدي إلى الجهود[١].

وحيث أن الحكومة الجديدة هي حكومة منبثقة من الإرادة الشعبية، وهي من النوع الأول الذي يرى في الأزمات وسيلة فعالة للمعالجة والتصحيح، وإعادة النظر في نقاط الضعف في العملية السياسية، فهي أذن مطالبة بالنظر إلى هذه الأزمات على أنها تحديات تستدعي استجابة على وفق نظرية (توينبي) في الحضارات، الذي رأى أن نمو الحضارات يتوقف على الشرطين الآتيين:[٢].

١. إن تكون الاستجابة للتحدي الطبيعي أو البشري استجابة ناجحة.
٢. إن تكون تلك الاستجابة الناجحة قادرة على أن تستأثر بتحديات جديدة، تتبعها استجابات ناجحة أيضاً، وتستمر صعوداً بسلسلة من التحديات والاستجابات.

وفق ما تقدم نحاول معرفة هذه الأزمات (التحديات)، التي تواجه حكومة الدكتور العبادي وكيفية التعامل (الاستجابة) لها

ثانياً: أزمات العبادي الكبرى

تواجه حكومة العبادي مجموعة من الأزمات المفصلية التي تشكل بمجوعتين، وفي حال استمرارها تعد خطراً يهدد وحدة البلاد ومستقبلها. وتختلف هذه الأزمات من حيث طبيعتها وأسباب تشكلها وأيضاً في العناصر المكونة لها، بعدها جميعاً تشترك فيما يترتب عليها من أثار خطيرة تستوجب العمل السريع وإيجاد طرق لمعالجتها وإزالة أثارها.

والأزمات كثيرة ومتنوعة، وعليه سنركز ما نعتقد أنه الأكثر تعقيداً، والأبعد أثراً، والأوسع نطاقاً، وهو ما يعني الحاجة الملحة لأن تكون لها الأولوية في سلم اهتمامات ومعالجات الحكومة ومنها:

١. أزمة وجود داعش والإرهاب المرتبط بها.

إن المرحلة الراهنة التي يمر بها العراق خاصة والعالم عامة، قد جعلت من موضوع داعش ووجودها على الأرض العراقية الأزمة الأولى بين الأزمات والمشكلات الأمنية، التي تتصف بها الظروف العالمية اليوم، يعد إرهاب داعش من أبشع جرائم العصر وأكثرها وحشية، ويقوم على

---

(١) السيد يسين، مصدر سايف، ص٣٩.
(٢) نقلاً: عن صائب عبد الحميد، علوم- التاريخ: مناهج المؤرخين، بغداد، ط٢، المركز العلمي العراقي.

تدمير الممتلكات العامة والخاصة وترويع الأمنيين وتقويض المكتسبات وحقوق الإنسان والقيم التي تحرض عليها الشريعة الإسلامية، والتي تتمثل بالتسامح والإخاء والإنسانية، وترفض بل وتحرم العنف وسفك الدماء والتخريب والترويع.

ولا يقتصر خطر وجود داعش على العراق، بل أن وجود هذا التنظيم يمثل تهديداً للسلم والأمن الدوليين[١].

لقد عرفت البشرية على مر عصورها المختلفة صورة أو أخرى من صور الإرهاب، إلا أن ما تتعرض له في الوقت الحاضر من إرهاب داعش فاق كل تصور، وأصبح داعش وإرهابها هاجساً يقلق العراق حكومة وشعباً.

مع سيطرة تنظيم داعش الإرهابي على أجزاء واسعة من العراق في مطلع حزيران/ يونيو ٢٠١٤، انقلبت الأوضاع في العراق المنطقة رأساً على عقب[٢]:

أ. **<u>للمرة الأولى تمحى الحدود الجغرافية بين سوريا والعراق، وهي تهدد بتغييرها أيضاً مع دول أخرى من مثل لبنان– الكويت– الأردن وحتى السعودية.</u>**

ب. ليست المرة الأولى التي تشهد الجغرافية الإسلامية تنظيمات متشددة مثل داعش، فالنماذج الدينية الشبيهة تملأ تاريخ العرب والمسلمين، وكلها تحفل بدرجات متفاوتة لجهة القطاعات المرتكبة، غير أن داعش الأكثر تطرفاً من بينها كلها.

ت. الخاصية المهمة لهذا التنظيم أنه لا ينتمي إلى هوية وطنية معينة، كان يكون معظم أعضاءه من بلد معين، إذ تفيد التقارير المختلفة ومنها التقارير الغربية، أن أعضاءه ينتمون إلى جنسيات جميع الدول العربية والمسلمة، و**<u>أن نسبة المشاركين في صفوف داعش من المسلمين الذين يحملون جنسيات غربية هي نسبة عالية</u>**، وربما تصل أعدادهم إلى الألاف أي أننا بإزاء تنظيم عابر للحدود.

ث. تمتلك داعش كل أنواع الأسلحة البرية وعديداً بعشرات الألاف والأخطر، أنها تعتنق عقيدة متشددة لا تعترف لكل من خالفها، سواء كان سنياً أو شيعياً، وبطبيعة الحال أن كان مسيحياً.

ج. إعادة داعش رسم خطوط الصراع والاشتباك داخل العالم العربي والإسلامي، كان الصراع بين سلطة ومعارضة، وقد يتطور إلى حرب أهلية داخل البلد نفسه، وينتهي بحلول أو مستويات أو انقسامات، خطوط الاشتباك التي فرضتها داعش تجاوزت السائد منها.

---

[١] انظر: صالح عثمان خضر، الإرهاب الدولي البداية والتطور، رسالة ماجستير، جامعة الدفاع الوطني، كلية الأركان المشتركة، العراق، ٢٠٠٩، ص١.

[٢] محمد نور الدين، مواجهة الخطر الأصفر، مجلة شؤون الأوسط، بيروت، العدد ١٤٩، ٢٠٠٤، ص٥.

هدفها تستهدف الأنظمة القائمة مباشرة، تهدد أخرى لم تصل إليها، على قاعدة أننا قادمون تستهدف المعارضات هنا وهناك.

ح. **ما يميز داعش أن أساليب تحركها ونظام عقوباتها يتجلى في الإيغال في التوحش والتمثيل بالجثث، وتغيير للنص الديني والقرآني والنبوي**، يعد خارج التاريخ والأعراف والعقل واحترام النفس البشرية، سواء كانت امرأة أو رجلاً أو طفلاً أو حتى جنيناً.

ووفق الخصائص أعلاه، لا يبدو أن هناك تنظيم أخر يوازي داعش في قوته الفكرية المتطرفة، وبنيته العسكرية الصارمة وموارده المالية الضخمة ورغبته المفرطة في القتل: لقد نجح تنظيم داعش في السيطرة على مناطق واسعة، وأعلن فيها منطقة خلافته الموعودة، وهو ماضٍ في تأسيس هذه الدولة على أرض الواقع في سوريا والعراق، وما قد ينجح في قضمه من أرضٍ في دول أخرى في المستقبل.

إن ما يفاقم أزمة حكومة الدكتور العبادي الأمنية، هو إن التهديد ومصدره لا يأتي من داعش فقط، وإنما هناك تنظيمات إرهابية أخرى بعضها يتحالف مع داعش، أو على الأقل تتعاطف معه وأهمها[1]:

أ- **الجيش الإسلامي في العراق:** جماعة سلفية جهادية تأسست عام ٢٠٠٣، تؤمن بالمشاركة السياسية ولديها مشاركة غير معلنة في الانتخابات العراقية منذ عام ٢٠٠٥ ولغاية الآن، يتزعمها أمين الجنابي، ينتشرون في مناطق حزام بغداد وشمال بابل ومحافظة صلاح الدين.

ب- **جيش المجاهدين:** جماعة سلفية جهادية تأسست في عام ٢٠٠٥ ولغاية الآن يتزعمها محمد حرداف العيساوي، جغرافية انتشارهم جنوب الفلوجة وشمال بغداد وديالى.

ت- **جماعة أنصار السنة (الهيئة الشرعية):** جماعة سلفية جهادية منشقة عن جماعة الإسلام التكفيرية المتطرفة، تأسست عام ٢٠٠٨ وتؤمن بالعمل السياسي ولديها مشاركات غير معلنة منذ عام ٢٠٠٨، ينتشرون في ديالى وبغداد المركز والطارمية والمدائن ومناطق يثرب والضلوعية وبيجي.

ث- **حماس العراق:** جماعة إخوانية جهادية وهي منشقة عن كتاب ثورة العشرين الإخوانية، تأسست عام ٢٠٠٧، تؤمن بالعمل السياسي ولديها مشاركات منذ عام ٢٠٠٧، ويتزعم الحزب الإسلامي العراقي ضباط من الجيش السابق من ذوي المنهج الإخواني، ويشرف عليهم محمد عياش الكبيسي، وتنتشر هذه الجماعة في ديالى والفلوجة.

[1]- هاشم الهاشمي، عالم داعش من النشأة إلى إعلان الخلافة، لندن دار الحكمة و دار بابل، بغداد، ٢٠١٥، ص١١٤.

ج- **الجماعة الإسلامية للمقاومة العراقية (جامع):** جماعة إخوانية جهادية تأسست عام ٢٠٠٦، وكل قياداتها من ضابط الجيش السابق، وتعتمد محمد احمد الراشد زعيماً شرعياً لها، تدعم التوجه السياسي لطارق الهاشمي، يتولى قيادتها العميد مجيد الزبيدي، تعمل جنباً إلى جنب مع حماس العراق، وتنتشر هذه الجماعة من ديالى وحزام بغداد.

ح- **فصائل التخويل:** وهي فصائل إخوانية جهادية مكونه من جبة الجهاد والتغيير التي تتقدمها كتائب ثورة العشرين وجيش الراشدين وعصائب العراق الجهادية وجيش المجاهدين المرابطين وجيش الأمام احمد بن حنبل، تأسست عام ٢٠٠٩ ويرأسها حارث الضاري، وهي لا تؤمن بالعمل السياسي، ومعظم قياداتها من الشيوخ والضباط اللذين ينتمون لمنهج الإخوان المسلمين، مناطق انتشارهم ديالى وشمال وغرب بغداد.

خ- **جيش الطريقة النقشبندية: جماعة جهادية صوفية بعثية، تأسست عام ٢٠٠٨ متناقضة المواقف بشأن العملية السياسية، فهي لا تؤمن بها في العلن، وتدعم في السر قوائم علاوي والمطلك والكربولي**، تتخذ من رافع الرفاعي مغيثاً شرعياً، يشرف عليها جناح حزب البعث التابع لعزة الدوري، وهم ينتشون في كركوك والأنبار وصلاح الدين.

٢- أزمة انخفاض واردات النفط:

ظلت عوائد النفط المصدر الأساسي بل الوحيد لتمويل برامج التنمية والأنفاق الاستثماري الحكومي عموماً طوال العقود الخمسة اللاحقة لمنتصف القرن الماضي. على الرغم من ارتفاع معدلات نمو تلك العوائد وارتفاع معدلات الاستثمار ومعدلات النمو الاقتصادي، التي شهدها الاقتصاد العراقي في سنوات مارس فيها النفط دور ماكنة النمو، إلا أن الاقتصاد العراقي لم يصل إلى مرحلة الانطلاق أو إلى مرحلة النمو الذاتي.

فقد عجزت سياسات التنمية الصناعية والزراعية عن تنوع الاقتصاد العراقي وتحريره من هيكل أحادي الجانب، يربط فرص النمو في الاقتصاد الدولي ومقتضيات السياسة الدولية، التي لم تكن مؤاتية دائماً. وظل الاقتصاد يعج بمشاكل تتفاقم على أرضية التخلف الاقتصادي والاجتماعي، ويزخ تحت أعباء متزايدة نشأت عن القروض والآثم عن الديون والأعباء المترتبة عنها والتعويضات المفروضة منذ عام ١٩٩١[١].

لقد شهدت أسواق النفط العالمية منذ عام ٢٠٠٤ وما تزال التقلبات السعرية شديدة وغير مسبوقة، أدت بالمراقبين والمحللين إلى إعادة النظر في التحليلات التقليدية ذات الطابع الاقتصادي الصرف، المتمثلة بنظرية العرض والطلب والتناسب العكسي بينهما. إذ ظهرت تحليلات ذات طابع استراتيجي تحاول فهم التقلبات في سوق النفط في أطار جديد يرتبط بالبيئة

[١] أمال شلاش، عائدات النفط والتمويل والتنمية، مجلة الثقافة الجديدة، العدد٣١١، بغداد، ٢٠٠٤، ص١٠.

الدولية، ومعطيات حقبة ما بعد الحرب الباردة ومحاولات الهيمنة الأمريكية على العالم. أي أن السوق خرجت عن دورها في التعامل بين المنتجين والمستهلكين، لتدخل أطراف أخرى في اللعبة مما يزيدها تعقيداً.

الشركات النفطية حتى أن أسعار أسهم الشركات النفطية الكبرى مثل اكسون موبيل وشيرون وشل ... الخ تضاعفت أرباحها، وبجانب ذلك دخل المخزون النفطي في معادلة الأسعار، إذ تنوعت المخزونات النفطية وزادت الأطراف القائمة بالتخزين، وأصبحت عملية تخزين النفط تهدف إلى أدخال الخزين ضمن المعادلة السعرية وأسلوباً للمساومة[١].

لقد ترك هذا التقلب أثراً بالغاً وسلبياً على الموازنة العراقية، التي تعتمد وبنسبة تزيد عن ٩٥% على النفط، فالموازنة العامة للدولة العراقية تعد بالاعتماد على إيرادات النفط، التي تتخذ وفقاً لأسعار النفط العالمية والكميات المقدرة للتصدير[٢].

على أرض الواقع لا تبدو افتراضات قانون الموازنة الاتحادية هذه مؤكدة على الجانبين الرئيسيين وهما سعر برميل النفط، والكميات المصدرة، ويمكن ملاحظة ذلك بوضوح من مراجعة بيانات وزارة النفط بشأن ذلك شهري كانون الثاني وشباط من عام ٢٠١٥، ففي شهر كانون الثاني أعلنت وزارة النفط أن صادراتها النفطية لذلك الشهر بلغت (٢.٥٦٠.٠٠٠) مليونان وخمسمائة وستون ألف برميل يومياً، وبمعدل سعر بلغ (٤١) دولار للبرميل الواحد[٣]. إما في شهر شباط فقد بلغت الكمية المصدرة من النفط الخام (٢.٥٩٧.٠٠٠) مليونان وخمسمائة وسبع وتسعون الف برميل، وبلغ معدل سعر البيع ب(٤٧.٤٣١) دولار للبرميل الواحد[٤]

وهذا يعني أن الكميات المصدرة من النفط وأسعار بيعها هي أقل من المخطط له، الأمر الذي يعني انخفاض الإيرادات المتحققة، وإذا ما زاد هذا العجز غبر المحسوب في الموازنة إلى ذلك المحسوب والمحدد سلفاً في قانون الموازنة الاتحادية والمقدرة بخمسة وعشرون الفا وأربعمائة وواحد مليار ومئتان وخمسة وثمانون ألف دينار[٥]، أمكننا تصور الأزمة وخطورتها.

ولا شك أن استقرار أسعار النفط أقل من المفترض والمخطط له، مع عدم القدرة للوصول إلى الكمية المحددة، معناه أن على حكومة الدكتور العبادي مواجهة أزمة صعبة، وسيكون أمامها إما أن تجد مصدراً أخر للإيرادات، أو أن تقرر تخفيضات غير مقبولة سياسياً من الرواتب بضمنها

---

[١] كوثر عباس الربيعي، التأثير الأمريكي في سوق النفط العالمية، مجلة دراسات دولية: مركز الدراساتت الدولية، جامعة بغداد، العدد ٣١و٣٢، ٢٠٠٦، ص٢٥و٢٦.

[٢] كامل علاوي كاظم، المواريث الاقتصادية للاحتلال الأمريكي، مجلة حمورابي للدراسات، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، بغداد، العدد٢، ٢٠١٢، ص٧٥.

[٣] قانون الموازنة الاتحادية للسنة المالية ٢٠١٥، المادة الأولى. أولاً- ب.

[٤] بيانات وزارة النفط العراقية كانون الثاني ١٦/٢٠١٥ قانون الموازنة الاتحادية

[٥] بيانات وزارة النفط العراقية شباط ٩-٢٠١٥، المادة (٢) ثانيا -أ

التقاعدية، وهذا الخيار يتوقع أن يقود إلى احتجاجات سياسية واسعة الانتشار، من قبل الموظفين والمتقاعدين الحكوميين، فضلاً عن تهديدات أغلاق المؤسسات الحكومية.

ولمواجهة هذه الأزمة الكبيرة **قد تلجأ حكومة الدكتور العبادي إلى الاقتراض الدولي، بيد أن خيارات الاقتراض الدولي محدودة**، إذا توجهت الحكومة العراقية إلى الولايات المتحدة والدول الغربية المشتركة في التحالف، فمن المحتمل أن تواجهه الحكومة العراقية معارضة قوية من واشنطن وعواصم أخرى، وستحاول تلك العواصم الدفع بأن مشاكل العراق ذاتية ناجمة- وهذه حقيقة- عن الفساد وسوء الإدارة، فضلاً عن أن هذه الدول جدولت ما نسبته ٨٠% وأكثر من الديون العراقية.

وأن الدول الإقليمية مثل الكويت والأمارات، وعلى الرغم أنها لم تشترك في برنامج جدولة الديون العراقية، تواجه هي أيضاً أزمات في موازنتها ناتجة عن انهيار أسعار النفط[١].

ويقترح البروفسور فرانك ار جينز[٢]. خمسة مصادر لمواجهة هذه الأزمة وهي[٣].

أ- تستطيع الحكومة الوصول إلى الأموال في صندوق تنمية العراق، التي وصلت إلى ٢٤ مليار في نهاية ٢٠١٤.

ب- في عام ٢٠٠٩ استطاعت الحكومة العراقية تحويل ما يقرب (٧.٧) مليار من بنوك المملوكة للدولة وإرجاعها إلى وزارة المالية. وهذه الأموال كانت قد وضعت ضمن الموازنات السابقة لكن لم تنفق.

ت- يمكن للحكومة العراقية أن تحاول الاقتراض داخلياً، غير أن هذا الخيار تعترضه مشكلتان، أحدهما قلة المبلغ أقل من مليار والأخرى تتمثل بوجود إصدار كبير للسندات عام ٢٠٠٩، فإن الطلب على مثل هذه السندات محدود، خصوصاً وأنه لا يوجد سوقاً ثانوياً للسيولة للدين الحكومي.

ث- على الرغم من أن البلد لديه نظام لضريبة الدخل فإن عوائد الضرائب في السنوات السابقة قليلة، ومن غير المحتمل أن تعود زيادة معدل الضرائب إلى إيرادات كبيرة في عام ٢٠١٥.

ج- يمكن أن يكون هناك اقتراح بأن تحصل وزارة المالية على جزء من (٦٦) مليار دولار (الاحتياطي من العملة الصعبة).

ومهما تعددت الحلول ستبقى الأزمة قائمة، وهي دون شك أزمة صعبة وكبيرة، فالسيد العبادي مطالب بالمزيد من الأموال لإدامة المواجهة مع تنظيم داعش الإرهابي، وأي تقليص أو تخفيض

---

(١) فرانك ار جنتر، العاصفة الحاسمة: العراق بين القتال ضد تنظيم داعش والانهيار في أسعار النفط، ترجمة حسين احمد دخيل، كربلاء - مركز الدراسات الاستراتيجية، النشرة العدد١٠٨، ٢٠١٥ ، ص٤.

(٢) فرانك ار جنتر برفسور اقتصادي في جامعة بيهاي الولايات المتحدة الأمريكية، زميل أقدم في معهد أبحاث السياسة الخارجية.

(٣) لمصدر السابق، ص٨

في توفير الأموال يعني إضعاف زخم المواجهة وسيصب بالنهاية لمصلحة داعش، وليست تلك الأزمة الوحيدة فهناك أزمة النازحين الذين يزيد عددهم عن مليوني مواطن، وهناك نسبة الفقر عالية تصل إلى (٣٠%) بحسب بيانات وزارة التخطيط وجيش من العاطلين، والى جانب ذلك وعود وبرامج التنمية والتحديث المرتبطة بالخدمات العامة ومشاريع البنى التحتية، التي تعهدت الحكومة بتقديمها للمواطنين ... وغيرها. إن ذلك يوضح خطورة هذه الأزمة وصعوبة إيجاد حلول لها.

٣- أزمة: العلاقة مع المحيط الإقليمي

تمر منطقة الشرق الأوسط عموماً والمنطقة العربية على وجه التحديد بتطورات المتسارعة غير محسوبة أو متوقعة، انهيار أنظمة وزوالها، التهديد بزوال أخرى، حروب أهلية مسلحة، ثورات وانتفاضات مظاهرات واحتجاجات، أزمات اقتصادية واجتماعية وفكرية، تدخلات دولية وإقليمية.

وأمام سيل الأزمات هذه يبدو النظام الإقليمي غير مستقر أو متوازن، ومن صعب توظيف أو تحديد نمط العلاقات البينية داخلة في أطار الصراع والتعاون.

وفي خضم هذه الأزمات تجد الحكومة الدكتور الحيدر العبادي مطالبة بصياغة معادلة واضحة لحركتها الخارجية، يبدوا أنها بلورت معالم هذه المعادلة وفق رؤية تقوم على مبدأ المخالفة، وحتى المناقضة لأسلوب إدارة حكومة سلفه نوري المالكي.

وفقاً ذلك **أن الانفصال عن سياسة الحكومة السابقة على صعيد العلاقة مع الدول الإقليمية، وتحديداً مع دول الجوار يبدو هدفاً معلناً على صعيد المبادئ التي أعلنها العبادي** في برنامجه الحكومي، وقد ترجمت هذه المبادئ عن طريق السلوك الخارجي للحكومة العراقية خلال الأشهر الستة الأولى من عمرها، وتمثل بتكرار زيارة المسؤولين العراقيين إلى الدول الإقليمية، فضلاً عن اللقاءات في أطار المؤتمرات والاجتماعات الإقليمية والدولية. لقد تركز هذا الجهد بنحو خاص على الدول الخليجية وتحديداً السعودية بالإضافة إلى تركيا.

وإن كانت دوافع حكومة العبادي من وراء هذا الانفتاح واضحة، وتتمثل في التعاون والتنسيق والمساعدة في محاربة الإرهاب المتمثل بداعش والتنظيمات الإرهابية الأخرى، فحكومة العبادي ترى تأزم العلاقة مع هذه الدول التي ساعدت هذه التنظيمات، فهذه الدول أن لم تكن داعمة لهذه الجماعات فهي على الأقل لا تعترض على نشاطها في العراق (قبل بروز وتعاظم خطر داعش)، فالسعودية لا تبادل الرغبة العراقية بذات الحماسة التي يبديها المسؤولين العراقيين، والذين يترددون على العاصمة الرياض على نحو غير مسبق، ويبدو أن السعودية لا زالت تحت تأثير عقدة حكم الشيعة ونفوذ ايران وتهميش السنة، وهي المقولات التي ما انفكت السعودية من ترديدها منذ عام ٢٠٠٣، واتخذت منها مبرراً لعدم التعاون وحتى القبول بالعملية السياسية العراقية التي تشكلت بعد ذلك بعام.

وبتقديرنا أن الموقف السعودي هذا لم يستبدل أو يطرأ عليه تغير جذري، وإما الانفتاح الأخير في العلاقة بين العراق والسعودية، فهي تحققت بفعل العوامل التالية:

أ- الضغط الأمريكي ورغبة واشنطن في دعم حكومة الدكتور العبادي وضمان الدعم الإقليمي لها.

ب- القلق السعودي المتزايد من تمدد تنظيم داعش إلى أراضيها، وهو ما عكسته تهديدات زعيم التنظيم باستهداف السعودية، وأيضاً شروع السعودية ببناء سور أمني على طول حدودها مع العراق والبالغة قرابة ٩٠٠ كم.

ج- التطورات المتسارعة والجازية في اليمن، وتحول مقاليد السيطرة والنفوذ من الجماعات والقوة السياسية والقبلية والدينية الموالية والمرتبطة بالسعودية إلى قوى جديدة، تصنف الرياض على أنها معادية لها. وما يحمله هذا التغيير والتبدل من اختار استراتيجية على الأمن القومي السعودي بحسب وجهة النظر السعودية.

وعلى الأرجح **سيبقى الموقف السعودي من العراق مرهون بمعادلة التنافس والبحث عن التوازن مع إيران في المنطقة، والتي تشعر السعودية أنه لا يجري في صالحها في أكثر من مكان** ومنها العراق، وتراقب السعودية المفاوضات النووية الأمريكية- الإيرانية، وهي تشعر بالقلق بأن أي اتفاق نووي يتم التوصل إليه سيكون على حسابها وعلاقتها مع واشنطن، ناهيك عن الأخطار المحتملة لتحرر إيران. إذا ما تم الاتفاق- من القيود والعقوبات السياسية والاقتصادية التي يفرضها الغرب على إيران، وهو ما يعني إعطاء السياسة الإيرانية زخماً مضافاً، تجد الرياض صعوبة بالغة في الحد من تأثيره على نفوذ السعودية في المنطقة.

إما بصدد، العلاقات العراقية التركية، التي تمر بمرحلة انفراج واضحة لقد نسجت تركيا علاقات مميزه مع العراق بعد ٢٠٠٣، عكستها علاقات سياسية أقل ما يقال عنها أنها مثمرة، وإنما ترجمتها الأرقام القياسية للعلاقات الاقتصادية والتجارية والاستثمارية التي مالت لصالح تركيا، فقد أصبح العراق سوقاً لبضائعها وميداناً لشركاتها وملتقى لرجال أعمالها، وأصبح العراق ثاني أكبر شريك تجاري لتركيا، غير أن الحال لم يستمر على هذا النحو المثالي طويلاً، فقد أدى اندلاع الأزمة السورية وتفجير الأوضاع هناك إلى تأزم في العلاقة بين البلدين تركيا والعراق، في توظيف الثورات والانتفاضات والاحتجاجات العربية ما أصطلح علية (الربيع العربي) لصالح مشرعها السياسي المتمثل بإحياء العثمنة، والدور المركزي والقيادي للإخوان المسلمين للمنطقة وليس العراق استثناء من ذلك، اصطدمت بمعارضه عراقية. فكان ذلك منطقة افتراق تحول إلى صدام سياسي وأعلامي بين البلدين استمر حتى نهاية ولاية نوري المالكي الثانية.

ومع تولي السيد العبادي رئاسة الوزراء حدث تغيير وانفراج في العلاقة بين البلدين عكسته الزيارات المتبادلة بين مسؤولي البلدين التي وصلت أعلى المستويات، ويبدو الموقف التركي من

العراق محكوماً بعاملين مهمين، لا يبدو أن تهديدات داعش وخطرها من ضمنها- وكان تركيا تجد نفسها خارج نطاق تهديدات داعش- وهما:

أ- **الأزمة السورية:** وتبدو الشغل الشاغل للرئيس التركي رجب طيب أوردوغان ورئيس وزرائه داوود أوغلوا، وتتمحور رؤيتهما بإسقاط نظام الرئيس السوري بشار الأسد، وهو الشرط الذي تضعه مقابل الاشتراك في التحالف الدولي لمحاربة داعش.

ب- **الأكراد ومستقبلهم في العراق وسوريا:** والخشية من أن يحذو أكراد سوريا منحنى أبناء جلدتهم في العراق، بأن يتطلعوا إلى الدور والمكانة السياسية المستقلة، وهو ما تعارضه تركيا بشده.

إن ما يمكن استنتاجه مما تتقدم، أنه في ظل هذه البيئة الإقليمية والدولية المتصارعة، ومع هشاشة وضعف الدولة العراقية، ليس من مصلحة حكومة الدكتور العبادي التورط في أية من الصراعات، وعليها أن تنجح في تحقيق التوازن في سياستها الخارجية بشكل يحقق المصلحة الوطنية العرقية، والمصلحة الدولية المتمثلة بالحفاظ على الأمن والسلم الدوليين.

ومهمة الحكومة هذه ليست سهلة، بل هي معقدة وصعبة ودقيقة للغاية، وتحتاج إلى صناعة سياسة خارجية على مستوى المرحلة والمسؤولية فلعبة المحاصصة وتوزيع المناصب لا تنفع في هذا المجال، بل أن ما ينفع هو الخبرة والمهارة والقدرة على التأثير والأقناع على جميع الأطراف بما يحقق مصالح العراق العليا[1].

ثالثاً: العبادي وسياسة الإرضاء البراغماتي

تبدو الأزمات السالفة الذكر أزمات معقدة، والحل فيها يستوجب تبني سياسات متنوعة، **وإذا ما كانت يد العبادي مغلولة في القيام بأدوار ومهام على المستوى الخارجي، بسبب التراجع في قدرات الدولة العراقية الاستراتيجية**، فقد وجد نفسه قادراً على أن يختط لحكومته أسلوباً لإدارة شؤون البلاد، وهو أسلوب يقوم على إرضاء القوى الأساسية في العملية السياسية، والتي تجسدها المكونات الرئيسة الثلاثة: الأكراد والسنة والشيعة.

١- الكرد

كانت نقطة الانطلاق لسياسة الإرضاء البراغماتي التي اتبعها السيد العبادي، هي في محاولة تسوية الخلاف الطويل بين الحكومة الاتحادية وحكومة إقليم كردستان في أربيل، والذي هيمن على المشهد السياسي خلال السنوات الأربع الماضية على وجه التحديد. ومن بين العديد من القضايا المختلف عليها بين الطرفين مثلت الثورة النفطية العنوان الأبرز.

(1) خالد عليوي، خمسة تحديات تحدد مصير حكومة العبادي، مركز النور للدراسات على الرابط الآتي: www.alnor.se

وكان حل هذه الخلاف يتصدر أولويات السيد العبادي وبوقت قياسي من عمر الحكومة، توصلت الحكومة العراقية إلى اتفاق مع أربيل حول آلية تصدير النفط من إقليم كردستان وحقول محافظة كركوك وتوزيع إيراداتها، وقد ضمنت هذا الاتفاق في قانون الموازنة الاتحادية لسنة ٢٠١٥، بأن تقوم حكومة كردستان بتصدير (مئتان وخمسون الف برميل يومياً) من كميات النفط الخام المنتج من إقليم كردستان و(ثلاثمائة الف برميل يومياً) من كميات النفط المنتج عن طريق محافظة كركوك، وتقُيد جميع الإيرادات المتحققة فعلاً إيراداً نهائياً لحساب الخزينة العامة للدولة[١]. ومقابل ذلك تدفع الحكومة الاتحادية إلى حكومة إقليم كردستان نصف العائدات النفطية الناتجة من الحقول إلى يسيطر عليها الأكراد، وكذلك سوف يتم تسليح البيشمركة ودفع رواتب أعضائها من الموازنة الاتحادية.

وهناك من يرى **أن هذا الاتفاق يمثل تنازلاً يقدمه السيد العبادي في وقت مبكر من ولايته، في حين يرى البعض الأخر أن هذا الاتفاق، يساعد على تهدئة دعوات الأكراد من أجل الاستقلال**[٢].

وعوض أن يكون دخول داعش وسيطرته على الأرضي القريبة عامل ضعف للأكراد، تحول إلى عامل قوة، فهم يسيطرون الآن على كركوك ويحصلون وبوسعهم ذلك على عوائد نفطية مرتفعة، وأن خط الأنابيب الذي يربط حقول كركوك بالبحر المتوسط صالح للعمل، وبالتالي فهم يملكون المقومات لإعلان الانفصال عن العراق وتأسيس الدولة المستقلة. ومع ذلك يبقى الحلم الكردي بالاستقلال صعب المنال بسبب الصعوبات المرتبطة به، مما يجعل الأكراد براغماتيين، ويجعلون من التهديد بالاستقلال هو ورقة للضغط على بغداد، لتبدي مرونة أكثر في التعامل مع الإقليم[٣].

٢- السنة

أذا كانت القوى السياسية سعيدة برحيل رئيس الوزراء السابق نوري المالكي، فنها تبدو اليوم أكثر سعادة بتولي السيد حيدر العبادي لرئاسة الوزراء، فقد حصل أغلب قادتهم على مناصب مرموقة في الحكومة الجديدة، واختار السيد العبادي سياسي سني بارز وزيراً للدفاع، وحصلوا على دعوة بالحصول على مزيد من الصلاحيات لإدارة مناطقهم، وضم البرنامج الحكومي التزاماً بتشكيل الحرس الوطني ليكونوا وحدات عسكرية خاصة بهم. وهم سيشعرون أن الفرصة متاحة أمامهم لعرض مطالبهم والتفاؤل بتحقيقها والتي تتلخص في إقامة الإقليم السني، الذي يشمل الأنبار وصلاح الدين ونينوى، وسيكون له نفس السلطات المستقلة والامتيازات في إقليم كردستان، وبشكل أكثر تحديداً يعني ذلك أن الإقليم أو الأقاليم لا تستلم حصص متساوية من عائدات النفط

---

(١) قانون الموازنة الاتحادية، لسنة ٢٠١٥، المادة (٢) ثانيا أ.

(٢) محمد المالكي، إصلاح العراق هل بإمكان العبادي أنهاء مخاطر تقسيم البلاد، ترجمة حيدر رضا محمد، جامعة كربلاء، مركز الدراسات الاستراتيجية، النشرة، العدد ١١٠، ٢٠١٥، ص٤.

(٣) المصدر نفسه، ص ١١.

فقط، بل تستلم حصص في الحرس الوطني المحلي. الذي سيجهز ويمول من بغداد، ولكن قيادته ستكون سياسية محلية، ولا يمكن السماح للجيش الاتحادي لدولة العراق بالدخول إلى الإقليم، إلا بدعوة من القيادة السياسية للإقليم، كذلك هناك مطالب سنية عديدة على القوات الشعبية الشيعية، فضلاً عن المطالبة بإلغاء قانون المساءلة والعدالة وإصدار قانون للعفو، وعلى الرغم من بعض هذه المطالب قد استجابت لها حكومة السيد العبادي بأعدادها لمشاريع قوانين، إلا أن التذمر السني سيبقى سيد الموقف.

٣- الشيعة

إن تخفيف الشكاوى الكردية والسنية ليست خالية من التكلفة، **فالشيعة وهم أغلبية السكان يعتقدون بأن سياسة العبادي القائمة على إرضاء الكرد والسنة تتم على حساب حقوقهم**. فمثلاً أغضب الاتفاق النفطي مع إقليم كردستان الكثير منهم، ففي الوقت الذي يحصل عليه الإقليم على الامتيازات المترتبة على تصدير النفط، يعاني الناس من البصرة المدينة الجنوبية الغنية بالنفط والتي تنتج قرابة ٩٠% من النفط تشكو الإهمال والحرمان، فمناطق الشيعة مهملة من قبل الحكومة الاتحادية والبنى التحتية فيها معدومة، والسكان فيها في وضع صعب جداً[١].

أن **هذا الإهمال المستمر ومحاولة الحكومة الاتحادية كسب المكونات الأخرى (الكرد والسنة)، على حساب الشيعة قد يدفع بالحديث عن الإقليم الشيعي إلى الواجهة**، يساعد على ذلك أن الشروط والإمكانات المساعدة متوفرة:

- ضخامة العوائد النفطية لمناطق البصرة والعمارة ومناطق الجنوب عموماً، التي تمثل مصدراً قوياً للنشاط الاقتصادي.
- تتوافر في المناطق الشيعة الإطلالة البحرية وهو ما تفتقده المناطق الكردية والسنية، وهو ما يعني الوصول مباشرة إلى البحار الكبيرة.
- امتلاك شبكة واسعة من أنابيب النفط الضرورية واللازمة للوصول إلى الخليج.

لا شك أن الوصول إلى الإقليم، سيجعل الشيعة يطالبون بالحقوق ذاتها، التي يطالب بها الكرد والسنة لتوفير الخدمات والبنى التحتية.

والخلاصة أن سياسة الإرضاء البراغماتي التي اتبعتها حكومة السيد العبادي، تواجه تحديات على صعيد الاستقرار، فاحتمالات انهيار الاتفاق النفطي تتزايد مع تصاعد وتبادل الاتهامات بعدم الالتزام به، وفي المقابل بادرت القوى السياسية السنية إلى الأسلوب القديم الجديد في التعبير عن الاحتجاج وعدم الرضا فأعلنوا مقاطعتهم البرلمان، ومن جانبه الوسط الشيعي السياسي يشكو

---

(١) المصدر نفسه، ص ١٢.

أن التضحيات البشرية والمالية التي يقدمها أبناء الشيعة دفاعاً عن الأرض العراقية، لا تقابل من قبل الأخرين من السنة والكرد بالتقدير، بل بالإساءة والاتهامات وتشويه السمعة.

ولهذا كله يبدو أن المستقبل غامضاً، فهذه الأزمات الكبرى والمعقدة لن تترك المشهد العراقي سياسياً ومجتمعياً، من دون أن تترك أثاراً عميقة، ويبدو أن السيد العبادي وحكومته وأسلوب أدارته لهذه الأزمات بإزاء اختبار حقيقي، يأمل الكثير من العراقيين الوطنيين أن يخرج منه بأقل الأضرار.

إشكالية أدارة التحول في الاقتصاد العراقي بعد الاحتلال الأميركي

أ.د. عبدعلي كاظم المعموري*

***- مدير مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية**

مقدمة

شكلت عملية التغيير بعد عام ٢٠٠٣ منعطفاً كبيراً في تاريخ العراق المعاصر، وتجلت تأثيراتها في كافة الأبعاد، ومنها البعد الاقتصادي تحديداً، فالاقتصاد العراقي في خلفيته التاريخية هو اقتصاد مشوه ومأزوم على خلفية أكثر من عقدين من الزمن، وجاءت عملية التغيير السياسي مترافقة مع رؤى أميركية حاملة بصمات التحول المنفلت نحو اقتصاد السوق من دون أي خطة لعملية التحول هذه، ومرتكزة على نوايا ورغبات عراقية ساندت هذا التوجه، برغم من وجود تجارب سابقة لبلدان أخرى بعضها كان منظماً ومحسوباً، والأخر منفلتاً وغير مخطط، ولذلك تباينت نتائج عملية التحول وكلفتها الاجتماعية والاقتصادية، وصولاً إلى السياسية وحتى مستقبل الدولة.

فعندما تأكدت الولايات المتحدة الأميركية من ضعف إيران أواخر الثمانينات من القرن العشرين، أصبح من الممكن لها وللدول الأوربية وحلفائهم في المنطقة، إلغاء الدور العراقي عن طريق ضرب قوته العسكرية وإيقاف نموه، وكأنه مجرد فقرة تسوية في ميزان القوى، وهو ما اتضح من طبيعة التشدد الذي اعتمد للتعامل معه. ومنذ غزو الكويت دخل العراق أزمة متعددة الأوجه، أظهرت إلى السطح جميع عوامل الضعف في الدولة العراقية، والتي فاقمتها أخطاء السياسة ونزعات الدكتاتورية.

والأمم المتحدة المؤسسة الضامنة لحق البشرية، هي الأخرى كانت تابعة / أو واقعة تحت التأثير الأميركي، وخضعت للمساومة نتيجة تورط بعض موظفيها في الفساد الذي طال برنامج النفط مقابل الغذاء، وأوجه الفساد التي أثيرت حول مجريات التنفيذ لما قبل 2003، وهي متشعبة ومعقدة في وسائلها بتورط أطراف دولية، كما ظهرت صعوبات ناشئة عن تشبث دوائر الأمم المستفيدة من حالة العراق، إلى استطالة المدة الزمنية لإشرافها على أوضاع العراق، واستغلت استمرار الكثير من عقود تأمين الغذاء والمتطلبات الأخرى البسيطة، لتامين استمرار حياة

العراقيين بحدها الأدنى، في الدفع إلى الاعتمادات المفتوحة من عهد النظام السابق، بحيث وصلت الأموال التي أنفقتها من البرنامج أكثر من (7) مليار دولار بعد احتلال العراق.

فضلاً عن اختيارها للمصرف الذي وضعت فيه أموال النفط العراقي، مروراً باختيار الدول وانتهاء مع الشركات المجهزة. كلها تثير الشكوك والغط عن الدور النفعي والمصلحي لإدارة المنظمة الدولية، ويرفع المصداقية عنها ويؤشر على أن سلوكياتها تتقاطع مع أهدافها المعلنة.

وبرنامج النفط مقابل الغذاء لم يحظ بالأشراف المسؤول، والعناية الرقابية الكافية من السلطات الحكومية المعنية ومجلس النواب فيما بعد، والجهات الأخرى التي أوكلت اليها متابعة ذلك. وعليه يمكن القول بوضوح أن برنامج النفط مقابل الغذاء، هو سجل أدانه للأمم المتحدة والإدارة العراقية قبل عام 2003 وبعدها، وكذلك سلطة الائتلاف المؤقتة التي ارتكبت أخطاء قاتلة في هذا البرنامج.

ويستلزم الأمر أن يماط اللثام عن كل التفاصيل التي حدثت في الشأن الاقتصادي على خلفية العقوبات الاقتصادية الدولية وما خلفتها، من أجل حفظها لذاكرة الأجيال القادمة كي تعرف مآسي تلك الحقبة.

ومن المناسب الإشارة إلى **أن موظفي الأمم المتحدة اعتاشوا على العراق عبر برنامج النفط والغذاء والمشروعات التي تم اقتراحها لاحقاً، حتى أصبح العراق موفراً لفرص العمل**، إذ جرى انفاق مليارات الدولارات لهذه الأغراض التي لم تقدم للعراق شيئاً، فالمؤتمرات والورش والحط والترحال في فنادق الخمس نجوم وأجور الطائرات، مجرد أوراق وبرامج غير حقيقية يمكن لأي دولة أن تقيمها من دون هذه الكلف الباهظة، وهي عمليات ارتزاق قذرة بأموال شعب يعاني (٥٠%) منه البطالة والفقر والأمراض المستعصية، ومصداقاً لذلك **تشترط الأمم المتحدة العتيدة أغلاق هذا البرنامج بتقديم العراق شهادة براءة لهذه المؤسسة الدولية وموظفيها من احتمالية رفع قضايا فساد وتلاعب بأموال العراق**، على غرار ما انتزعته الولايات المتحدة حتى تسحب جنودها من العراق، ببراءتها كدولة محتلة وجنودها عن تدمير العراق وجرائم القتل والإبادة التي اقترفت بحق العراقيين.

وبعد أكثر من عقد على احتلال العراق وتغيير النظام السياسي والاقتصادي، فإن الأوضاع على الأرض لا تشيح بمعطى ذا دلالة على نضج المتبنيات الاقتصادية، ولا توجد رؤية واضحة لمسار تطور الاقتصاد العراقي، ومعدلات النمو للناتج المحلي الإجمالي (GDP) المبثوثة على الرغم من أهميتها، لكنها لا تمثل دلالة قاطعة على مسار اقتصادي سليم يتسم بوضوح الأهداف والآليات، إذ من الطبيعي اقتصادياً أن ترتفع معدلات النمو، طالما أن هناك انفاق استثماري لاقتصاد فقد معظم أصوله الرأسمالية الثابتة، ناهيك عن دور المورد الريعي وحصته من هذا

النمو، ولكننا إذا ما استبعدنا القطاع النفطي من دائرة الحساب الاقتصادي، سنجد أن القطاعات الاقتصادية تبدو واقعة تحت ركود مزمن.

على وفق ذلك، تتبدى أطروحتنا بان البعد الاقتصادي لموضوعة بناء الدولة العراقية برداءها السياسي الجديد، سيظل واهناً ولن يشكل مرتكزاً لبناء الدولة، ومرد ذلك إلى:

- غياب الوضوح في الآليات والأهداف وأسلوب التحول إلى اقتصاد السوق.
- ضعف الإدارة الاقتصادية للموارد المتاحة.
- شيوع الفساد وسوء التنفيذ.
- تصاعد حصة الأنفاق الجاري على حساب الأنفاق الاستثماري.
- تضخم جهاز الدولة.
- الصراع السياسي والمحاصصة السياسية.

إن **نمط الدولة التي أنتجها الاحتلال وطبيعة العملية السياسية وطبيعة البيئة الإقليمية، هي دولة هشة غير قادرة على تفعيل البعد الاقتصادي**، والذي من شأنه أن يوفر مساحة كبيرة من الاستقرار، والرضى المجتمعي وازدياد مساحة المشاركة الفاعلة، ولكن ربما قصد الاحتلال والبيئة الإقليمية الرافضة لعملية التغيير في العراق وشكله، إدخال العراق في حلقة مفرغة من أن الاستقرار السياسي مجلبة للفاعلية الاقتصادية، وإن التقدم في المجال الاقتصادي مجلبة للاستقرار السياسي، لهذا ستظل الدولة رهناً لهذه الإشكالية، ولن تتحول الدولة من دولة هشة إلى دولة فاعلة، من دون كسر الحلقة التي وضعها الاحتلال وغذتها طبيعة المرحلة، ورؤى الدول الإقليمية المحيطة بالعراق.

استبدل الاحتلال الأميركي مفهوم الدولة من (الدولة– الأمة) إلى (الدولة– المكونات)، وبهذا استطاعت هذه الأخيرة توصيف أطار نظامها الاقتصادي الجديد كنظام (ريعي– ليبرالي)، كبديل عن النظام (الريعي– المركزي)، أي القائم على المركزية الشديدة لرأسمالية الدولة، الأمر الذي ظل يحدد اتجاهات السياسة الاقتصادية وتركيب ثوابتها ومتغيراتها واتجاهاتها النقدية والمالية والتجارية.

أولاً: غياب البرنامج الاقتصادي لدى الطبقة السياسية

إن الأوضاع الاقتصادية لا تجري في فراغ، والواقع لا يأتي اعتسافاً، ففكر كل مرحلة تاريخية رهناً بالمترشح من هذا الواقع بجوانبه الاجتماعية والسياسية والثقافية، يرتبط بها وترتبط به، ولا يقوم إلا بها ولا تقوم إلا به، وينسجم ويتناغم معها، فإذا ما أريد تطوير الوضع الاقتصادي فإن ذلك يتطلب بالحتم تطوير الأوضاع كلها تبعاً لتنافذ التأثير فيما بينها، لذلك فإن **اشتقاق فلسفة تنموية جديدة، لا يمكن أن يكون بعيداً عن مجمل حركة المتغيرات الناظمة في المجتمع.**

إن محاولة غرس نظام اقتصادي– اجتماعي دون أية مرتكزات أساسية له، وتوليف ظروف تلف الاقتصاد والمجتمع من الخارج لتدخله قسراً في موجة اللبرالية الجديدة (New–Liberalization)، من شأنها أن تغير وتشوه المجتمع على حد تعبير أرنولد توبيني، وتدخله في إشكالية جديدة.

لقد غلب على المعارضة السياسية للنظام السابق الطابع الإسلامي، نتيجة مساحة الاستهداف الذي كان يوجه اليها آنذاك، لأسباب ربما ترتبط بالنظرة الطائفية للنظام، في حين لم تكن الأحزاب الليبرالية بذات المستوى من التنظيم والمساندة، وورثت هذا الضعف نتيجة لمآل الأوضاع التي شهدها العراق بعد ١٩٥٨، وبخاصة عام ١٩٦٤، الذي شهد التأميمات التي طالت القطاع الخاص، مما أضعف المسند الاقتصادي لأحزاب الليبرالية.

والأحزاب الإسلامية في جلها وضعت في مشروعاتها الاستيلاء على السلطة، ولم تكن قد وضعت برامج اقتصادية أو سياسية تخرج عن دائرة (كتيباتها النظرية)، على وفق هذه الرؤية أم تلك، وحتى (الديمقراطية) التي أوصلت بعض الأحزاب الإسلامية إلى السلطة (عدا الحالة العراقية للسنوات ٢٠٠٣–٢٠٠٥)، لم يرد لها ذكر في نظم هذه الأحزاب أو برامجها، وقبلتها في مرحلة التغيير كونها وسيلة للوثوب إلى الحكم، إلا أنها ظلت أمينة على احتكار السلطة وتوزيع منافعها بين أعضاءها، وهذا مارسته جميع الأحزاب الإسلامية بدءً من العراق مروراً بمصر ومَنْ ثَمَّ تونس، وكذلك حركة الإخوان المسلمين في مصر وتونس، تحت ما سمي ب(**أخونة الدولة**).

لهذا لا توجد علاقة بين تبني الديمقراطية وبين متبنيات التحول الاقتصادي المرغوب لدعم خيارات بناء الدولة الجديدة، التي لم تفصح هذه الأحزاب عن طبيعتها وشكلها ووظائفها، وبدت أي الأحزاب تستهلك الزمن من دون البوح بذلك ريثما تستقر الأوضاع لصالحها، فالوجه المرغوبة في ظل مخاضات الانتقال والتحول هو الدولة المدنية الحديثة، وهو ما يتعارض تماماً مع تراث الأحزاب الإسلامية جميعاً.

لذلك نلحظ **غياب رؤية عقلانية عملانية لبرنامج اقتصادي موصوف ومحدد، فكل ما يمكن تلمسه من هذه الأحزاب، هي هرطقة لا يمكن البناء عليها**، أو أنها لا تحدد بوصلة التحول على وفق برنامج اقتصادي واضح. ومصداق ذلك هو التخبط في القرارات الاقتصادية، بل والفشل والتراجع الذي تعبر عنه أغلب المؤشرات الاقتصادية المعتمدة للتقويم.

وما يمكن أن يعبر بصدق عن حالة الاقتصادات التي جرى التحول في بلدانها، أنها جميعاً تعيش حالة التجريب والافتتان بمظاهر اقتصادية رأسمالية من دون أية دراية أو وعي بطبيعتها ومستلزمات نجاحها. إذ ساهمت الفوضى في القرارات الاقتصادية في تعقيد المشهد الاقتصادي وإشاعة الهدر والفساد ونهب المال العام. والارتهان إلى نصائح ووصايا من جهات مختلفة، لم يجرِ إخضاعها للحساب الاقتصادي الصارم، والمفاضلة بينها على القاعدة المعتمدة (العائد/

الكلفة– Benefit / Cost)، وهنا لا يقتصر الأمر على العوائد والتكاليف المالية، بل المقصود هو العوائد والتكاليف المجتمعية أولاً.

أن القبول بالتحول الاقتصادي الذي فرضه الاحتلال والمؤسسات الدولية، كان من المفترض أن يخضعه القائمين على الأمر لرؤية عراقية تأخذ بنظر الاعتبار ظروف الاقتصاد العراقي، وخلفية المراحل التي مر بها منذ عام ١٩٨٠– ٢٠٠٣، بما رافقها من حروب وحصار، ولعل فتح الحدود بإزاء السلع من مختلف بلدان العالم من دون ضوابط، بإرادة الحاكم الأميركي (بول بريمر) ليست بعيدة عن منهج تدميري مخطط للاقتصاد العراقي، وأن الصناعتين المدنية والعسكرية، هي الأخرى تأتي في السياق نفسه، والذي يهدف إلى محو الممكنات المتاحة على بساطتها.

إذ أن **جل ما عملته الأحزاب التي قبضت على السلطة، أو تواجدت على سطحها، هو الترويج للحرية الاقتصادية وضرورة أطلاقها على عواهنها**، واعتمدت مثالاً مشوهاً من أن الاحتلال الأميركي للعراق يعد **(رحمه)**، فاليابان وألمانيا بفضله أضحت من الدول الصناعية المتقدمة، وهذا تسويغ يفتقر إلى الموضوعية، كذلك أن الربط بين التنظيم الاقتصادي للدولة وضبط المسارات الاقتصادية ليس له علاقة بالدكتاتورية، وعلى خلفية القبول بالأطروحات الأميركية– البريطانية، من أن أحد مغذيات الحالة الدكتاتورية هو سيطرة الدولة على النفط (إنتاجاً وتصديراً)، وقبلت الأحزاب هذه الرؤية وساندتها وسهلت دخول الشركات النفطية إلى حقل الإنتاج، وفي المقابل لم تهتم الحكومات المتعاقبة بشكل مطلق بموضوع إعادة شركة النفط الوطنية، ومن ثم دعمها لتدخل إلى الحقول النفطية كشركة عراقية. وهو موقف لا نجد له تفسير؟

ومن المناسب الإشارة إلى أن عملية تحويل اقتصاد عاش في ظل مركزية شديدة، بالإضافة إلى الاختلالات التي ظل يعانيها، والتي لا يمكن معالجتها من دون فلسفة لهذا التحويل واختيار الاستراتيجية المناسبة لعملية التحول، ومن ثم اعتماد سياسات قصيرة الآجل أو متوسطة الآجل، هذه السياسات تمثل حزمة متنوعة متناغمة بعض مع بعض، موجهة في جلها لتمكين الاقتصاد من التحول السلس والخالي من الاختناقات.

والمفارقة الكبرى في عملية تحول الاقتصاد العراقي إلى اقتصاد السوق، إن أصل موضوعة التحول ليست جديدة، فقد بدأت منذ ثمانينيات القرن العشرين، وتم اعتماد أساليب مختلفة لهذا التحول، حتى أن بعض البلدان قد دفعت ثمناً اقتصادياً واجتماعياً نتيجة عملية التحول غير المتناسبة، لا سيّما وأن هناك أشكال من التحول ومنها: التحول بالتخدير– والتحول بالعلاج بالصدمة، والتحول بالجراحة العميقة، والتحول بصدمة الرعب والصدمة.

وكان من المفترض على الأحزاب السياسية التي قبلت الاحتلال ومشاريعه، في إعادة انتتاج عراق جديد ودولة جديدة، أن تتنبه أو تراجع تجارب البلدان التي جرى تحولها نحو اقتصاد

السوق لدعم الديمقراطية، وهي كثيرة من أميركا اللاتينية مروراً بأوروبا الشرقية إلى جنوب شرق أسيا وانتهاءً بأفريقيا. والتي بعضها قد نجحت عندما رسمت مساراً وطنياً للتحول، ولم تستجب بالكامل إلى وصفة المؤسسات الدولية وأبرزها (صندوق النقد الدولي–IMF) و(البنك الدولي–WB)، بالإضافة إلى الضغوط المسلطة على البلدان التي تروم التحول من قبل الولايات المتحدة الأميركية والاتحاد الأوربي.

إن افتراض امتلاك الرؤية والمنهج الواضح بإزاء عملية التحول، من شأنه أن يرسم بدقة التوجهات التي يفترض أن تتم بعد عام ٢٠٠٣، ولعل مسببات الضبابية والارتباك في أدارة الملف الاقتصادي وفوضى السياسات المعتمدة، تفصح بوضوح عن أن الطبقة السياسية وقعت تحت تأثير متغيرين أساسيين:

الأول: قبول/ أو فرض الاحتلال لمخططاته بإزاء ضعف الأحزاب من الوقوف بوجهه، وبخاصة مرحلة ما قبل الانتخابات البرلمانية وتشكيل حكومة المالكي الأولى.

الثاني: عدم اتفاق القوى السياسية في الاعتماد على القدرات العراقية في رسم خارطة التحول نحو اقتصاد السوق، والغلواء في المراهنة على الاستثمارات الخارجية / أو إعادة القطاع الخاص العراقي.

هذا من شأنه أن أطاح بفرصة تبلور استراتيجية تحول متناسبة مع ممكنات العراق (اقتصاد ريعي)، وظروف الاقتصاد الذي عانى من مشكلتين متراكبتين على بعضهما، حد التزاوج فيما بينهما، وهما توقف جهود التنمية منذ عام ١٩٨٥ عندما تحول الاقتصاد العراقي بشكل كامل إلى اقتصاد حرب، وبدأ مرحلة الاستدانة الخارجية، فضلاً عن التقادم واهتلاك الأصول الرأسمالية الثابتة، وتراجع حجمها نتيجة التدمير الذي لحق بها على مر ثلاثة عقود من الأزمات.

إن تعظيم الصرف غير المنتج لعوائد الثروة النفطية، والتقاسم بنهم بين المكونات وضياع العوائد الريعية في نظام توزيعي– استهلاكي، قد أسس لاقتصاد لا يقوى على إنتاج سوى الثروة النفطية، ويقوي في الوقت نفسه ظاهرة الشره الاستهلاكي الذي تغذيه أسواق العولمة، ولهذا **أصبحت الديمقراطية السياسية وتعظيم الاستهلاك وتدني فرص العمل المنتج، عنواناً لفراغ التنمية وضياع مستقبل البلاد الاقتصادي** كقوة منتجة خارج حدود ومحددات الريع النفطي.

ثانياً: محنة التحول نحو اقتصاد السوق في اقتصاد مدمر

إن الاقتصاد المتخلف أذا ما تُرك لتأثير عمل آليات السوق وحدها في ظل الاندماج في السوق الرأسمالي العالمي، فإن الركود الذي يعاني منه سوف يستمر، وسوف يُعاد إنتاج التخلف وتكرس التبعية، وبهذا الصدد يقول الاقتصادي السويدي غونار ميردال: أن قوى السوق أذا ما تُركت وشأنها، فأنها تميل إلى محاباة الدول الأغنى من جهة، والأقاليم الأغنى داخل الدولة الواحدة من جهة أخرى، وقد أوضح أن هذا الميل يرتبط بطبيعة آليات السوق ذاتها، بفعل قانون

(العلّية الدائرية)، أي المفعول التراكمي لقوى السوق الحرة الذي يتزايد أثره السلبي كلما انخفض مستوى التطور الاقتصادي للدولة[١].

ولذلك ظل الاقتصاد العراقي يعاني من المشكلات الضخمة نفسها للتخلف بما فيها على الإطلاق، ضعف وتشوه الهيكل الإنتاجي، والتبعية للسوق العالمية، وتزايد الاعتماد على قطاع النفط، واستنزاف القدرات الاقتصادية في مشروعات غير مجديه، أو نزاعات عسكرية محمومة بالكاريزمية العالية.

وعليه فإن مساحة التدمير في الاقتصاد العراقي كبيرة على جميع المستويات، ولإعادة الفاعلية لهذا الاقتصاد، يتطلب الأمر وضع أسبقيات للجهد التنموي المطلوب القيام به دون ترك ذلك لآليات السوق.

كذلك أن السعي لتوفير التوازنات المفترضة ما بين القطاعات الاقتصادية وعلى المستوى الكلي وتقديم الحلول للمشكلات ذات الطابع الكلي، من مثل البطالة، التضخم، سعر الصرف، التوازن الكلي، لا يمكن تركها لآليات التضبيط الذاتي (Auto-Regulation) ميكانزمات الأسعار[٢]. أي أن المراهنة على اقتصاديات السوق الحرة لن تكون الحل السحري لأوضاع الاقتصاد العراقي على الأقل في الأجل القصير.

ويبدو أن موضوعة تحول اقتصاد نفطي (ريعي) معتمد بشكل شبه تام على الإيرادات النفطية (اقتصاد وحيد الجانب)، لم تحظى بالاهتمام الكبير من المؤسسات والباحثين في شأن النظم الاقتصادية، كون تعقيدات هذا الاقتصاد هي أكبر بكثير من أي اقتصاد آخر، كون الاقتصاد في جله اقتصاد توزيعي وليس اقتصاد إنتاج، وبهذا فإن دور الدولة يظل مركزياً في إدارة النشاط الاقتصادي، لاسيمّا وأن العاملين في قطاعات الدولة ليس بقليل، مما يشكل صعوبة بالغة في إجراء عملية خصخصة هذه المشروعات.

وأضاف قيد الاحتلال وما ترتب عليه من نهب وتدمير المنشآت الاقتصادية (الصناعية) وبخاصة منشآت التصنيع العسكري التي كانت تستوعب أعداد كبيرة من العاملين، تعقيداً جديداً للمشهد الاقتصادي في العراق، إذ أدى ذلك بجانب حل الجيش وتوقف المنشآت المدنية الأخرى إلى شيوع البطالة والفقر.

بعد تجارب التحول في النظم الاقتصادية من المركزي نحو اقتصاد السوق والذي تصاحب مع تغيير في شكل النظام السياسي من نظام شمولي إلى نظام ديمقراطي، بدت الاقتصادات التي عانت من مرحلة تخبط اقتصادي أو أنها كانت مأزومة أو أخضعت لظروف استثنائية من مثل (الحروب والعقوبات)، أكثر استعصاءً على عملية التحول، نتيجة سعة المشكلات المرتبطة أو

---

(١) غسان سلامة، المجتمع والدولة في المشرق العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٨٧، ص ٣٢.
(٢) سمير أمين، حول نظرية التضبيط، بحوث اقتصادية عربية، العد (١)، خريف ١٩٩٢

الموروثة من تلكم المرحلة، لاسيّما في جوانب المالية والنقدية فضلاً عن حدوث الكثير من التشوهات في بنية الاقتصاد، كذلك أن هناك مستويات تضخمية عالية وفقدان العملة للكثير من وظائفها، وإشكالية تخصيص الموارد، هذه جميعاً تشكل كوابح صوب انتهاج سياسات تحول ناجعة.

وفيما يخص العراق فإن **عملية تحول اقتصاده إلى اقتصاد السوق، تفترض بالحتم أخذ فرصة أطول (مرحلة انتقالية)، يتم خلالها تهيئة ممكنات التحول**، وخلق البيئة المناسبة المعاضدة لهذا التحول عن طريق برنامج اقتصادي محدد، يتم عن طريقه ابتداءً اختيار القطاعات التي لها الأولوية في التحول، وغالباً ما تكون هذه القطاعات غير منتجة لسلعة / أو خدمة عامة (public goods)، من مثل قطاعات السياحة والخدمات المالية والمصرفية والاتصالات... الخ.

إلا أن ما تمت ملاحظته من التجربة العراقية، هو فتح الاقتصاد برمته بإزاء الشركات الأجنبية، مع عدم توافر أية إجراءات حمائية للقطاعات المحلية بما فيها القطاع الخاص المحلي، وهو ما يسر وبهدوء تصفية ما تبقى من هذه القطاعات أو توقف نشاطها.

كذلك أن المرحلة الانتقالية للتحول لم تحدد/ أو بصورة أدق لم تكن في حسبان القائمين على القرار الاقتصادي، ولم يشار إليها في الوزارات المختصة، لذلك غابت تفصيلات هذه المرحلة وآمادها وأهدافها، فضلاً عن عدم الإشارة الواضحة والدقيقة والمحددة للآليات التي سيتم بها التحول.

وعليه فإن الدخول إلى معترك الانتقال غير المبرمج / أو المخطط، ومن دون أية حسابات هو ما أوقع الاقتصاد العراقي في دوامة من التفاعلات غير المنضبطة، ومَنْ ثَمَّ عّقدَ الأمر على متخذ القرار الاقتصادي، وغيب بالتالي عمداً فرصة إنضاج وقيادة مرحلة انتقال وتحول ناجحة.

إذ أن الاقتصاد العراقي لم يكن مستعداً بوضعه عند الاحتلال الأميركي عام ٢٠٠٣، في أن يلج موضوعة الانتقال المفاجئ نحو اقتصاد السوق وإطلاق الحرية الاقتصادية على عواهنها، وأدى الاحتلال وأدارته دوراً كبيراً في تعقيد المشهد السياسي والاقتصادي، ومارس سلطوية تفوق سلطوية أي نظام دكتاتوري (راديكالي)، وهو ما أفصح عنه الحاكم (بول بريمر) فيما يخص صلاحياته، عندما خاطب مجلس الحكم بأنه (أي بول بريمر) يمتلك صلاحية (صدام) وغيرها، لهذا لم يكن لمجلس الحكم آنذاك من دور في التدخل في ما يمس مصالح العراق، وأقل ما يقال عن هذا المجلس أنه محاولة تضليل للرأي العام العالمي في أشراك العراقيين في الحكم. ومما يذكر أن الحاكم الأميركي خصص لكل عضو في مجلس الحكم راتباً قدره (٥٠٠٠٠) ألف دولار شهرياً، ولم يرد آنذاك أي انتقاد أو احتجاج على نمط الإدارة الأميركية للعراق.

فالتوليف من جانب (الولايات المتحدة الأميركية وإسرائيل) وبمساعدة الأمم المتحدة، للظروف المعقدة للإحاطة بالعراق، من شأنها أن دفعت باتجاه ترسيخ أسوء قسمات نظام السوق، وهو ما يتناقض مع الدعوات المعلنة في ضرورة سلامة البني المجتمعية، والتي تستوجب توازناً دقيقاً وتضافراً حيوياً بين قطاع دولة ظل يمارس دور الرضاعة لكل المجتمع طوال عقود من الزمن، وبين قطاع إعمال يراد له أن ينهض بأعباء اقتصاد يختزن الكثير من الاختلالات والمشكلات.

وقد **لا نغالي إذا قلنا إن العراق قد تم إدخاله في محنة اقتصادية مثلثة، وهي (التدمير– النهب– الفساد)، من أجل إبقاءه خارج التأثير في المنطقة**، وإطالة أماد انتعاشه وإعادة بناء ما تم تدميره. بجانب عدم السماح له بالاستقرار السياسي والأمني، وهو يبدو أسلوباً ناجعاً، عندما تم اعتماده في دول أخرى من مثل مصر– سوريا– ليبيا– اليمن... الخ، وهو جزء من الاستراتيجية الأميركية– الإسرائيلية لتأمين أمن الأعماق للكيان الصهيوني، ودفع مشروع إعادة ترتيب خرائط المنطقة العربية للمضي بقوة بإزاء تحقيق مشروع الشرق الأوسط الجديد.

ثالثاً: الدور المترهل للدولة ورسم السياسة الاقتصادية في العراق؟

يستلزم الانتقال من اقتصاد يقوم على التخطيط المركزي أو التخطيط الشامل إلى اقتصاد السوق، تغيير القواعد الأساسية للعبة الاقتصادية، مثلما يؤدي إلى تغيير مواقع وأدوار الأطراف أو اللاعبين الأساسيين فيها، ولا سيّما الدولة والقطاع الخاص بالإضافة إلى المجتمع المدني. وهنا لابد من أن يتم برمجة انسحاب الدولة رويداً رويداً من النشاط الاقتصادي لصالح القطاع الخاص، وهذا يشترط أيضاً وجود نظام لإزاحة الدولة، متناغم ومنسجم مع توافر القدرات لدى القطاع الخاص المحلي والأجنبي لأشغال الفراغ المتولد بفعل عملية التحول.

وعن طريق تجربة العشر سنوات الماضية (٢٠٠٤-٢٠١٤)، وبرغم وجود القوانين المحفزة والمنضمة للنشاط الاستثماري الخاص، إلا أن هذا القطاع ظل متوجساً أو موشحاً بوجهه عن الاقتصاد العراقي عدا القطاع النفطي والطاقوي، وما عدا ذلك لا يشكل شيئاً يعتد به، والأنشطة الاستثمارية التي نفذت على خلفية الموازنات السنوية للدولة، لا ترتقي لا من حيث الجودة ولا من حيث التكلفة، وأن ما يسمى بشركات القطاع الخاص يثار بشأنها عشرات التساؤلات التي تبقى مبهمة وليس لها حل، إلا أنها تعبر عن هجمة من شرائح طفيلية أدعت أنها تمثل القطاع الخاص، وهي في جلها ظلت أسيرة (الاعتياش المجاني) على موازنات الدولة، بعيدة عن كونها رأسمالية وطنية (حتى لو كانت صغيرة أو جنينية)، إذ هي تفتقر إلى الأبداع والمخاطرة والى الاعتماد الحقيقي على دراسات الجدوى الاقتصادية الحقيقية (وليست الشكلية القائمة حالياً)، مما يوفر الحساب الاقتصادي المتوقع من القيام بالاستثمارات، ونعتقد بتجرد تام أن ما يسمى بالقطاع الخاص العراقي بحالته القائمة لا يعتمد على الإنجاز والدقة والفاعلية والتطوير، بل على مساحات الفساد التي تتوافر في أجهزة الدولة العراقية الحالية.

وعليه فإن ما يراه أنصار التحول إلى اقتصاد السوق، هو أن يتم الانتقال عن طريق خطة مركزية وشاملة، يجري فيها تحول القرارات الاقتصادية التي تتحكم بالاقتصاد من المركزية إلى آليات السوق، وهو ما يستلزم إعادة نظر شاملة بدور الدولة، بحيث تنتقل (من القيام بأشياء كثيرة بشكل سيء إلى القيام بمهامها الأساسية الأقل بشكل جيد)، وهذا يعني أن الدولة يتعين عليها أن تتقلص أو تنكمش وتغير طبيعتها في الوقت نفسه. ومن أولى المجالات التي يتعين أن يتقلص فيها دور الدولة، هو مجال إنتاج السلع والخدمات وتوزيعها، بحيث يصبح قيام الدولة بهذا الدور الاستثنائي لا القاعدة، وفي المجالات التي تفشل فيها الأسواق حصراً[١].

ويسلم انصار التحول إلى اقتصاد السوق، بأن نشاط الدولة يتعدى الإطار الضيق الذي يفرضه مفهوم (الدولة الحارسة)، ويذهب هؤلاء إلى أن اقتصاد السوق بمفهومه المعاصر، ليس هو نظام **(ترك المقادير تجري في أعنتها)**، بل لم يعد هناك تجريم للدولة في تدخلها، فالأزمات التي تتلاحق في ظهورها وتضرب بهذا القدر أم ذاك الاقتصادات الرأسمالية المتقدمة، جاءت في جلها من ترك آليات السوق التي تخصص الموارد بحرية تامة، لهذا تدخلت الدولة عن طريق التحفيز (الحقن) الاقتصادي، كما هو الحال في أكبر اقتصاد في العالم (الاقتصاد الأميركي) على خلفية خطة الرئيس (أوباما)، لانعاش الاقتصاد الأميركي على خلفية الأزمة المالية ٢٠٠٨ ومن دونها (أي تدخل الدولة)، كان من المتوقع دخول الاقتصاد العالمي مرحلة ركود شديد، برغم من أن قاطرة النمو الاقتصادي العالمي تقوده الصين والهند ودول البريكس (BRICS)، وهي في أغلبها دول شرقية لا غربية، نامية لا متقدمة.

وقد أوضح (Moon Soo Kang) ذلك بوضوح أبان الأزمة الآسيوية، عندما أكد على أن أي دولة نامية تقدم على تحرير اقتصادها، وبخاصة تحرير أسواقها المالية، تضع نفسها في مخاطرة كبيرة من السقوط فريسة للازمات المالية، ما لم تكن لديها مؤسسات مالية قوية، وهذا يدلل ضمناً على ضرورة وجود تنظيم وإشراف مصرفي عقلاني[٢]. لابد من أن تكون الدولة لها يد فيه عن طريق البنك المركزي ومؤسسات الرقابة الأخرى، وإلزام المصارف بتطبيق معايير اتفاقية بازل(١-٢-٣). التي تراعي المخاطر المتوقعة ودرجة الائتمان.

إن الاختلاف بين دور الدولة في ظل التخطيط المركزي ودورها في اقتصاد السوق، يتمثل بكون الدولة في الحالة الأولى تؤثر في النشاط الاقتصادي عن طريق ملكيتها لكل أو الجزء الأكبر من وسائل الإنتاج، وقيامها بالإنتاج المباشر للسلع والخدمات، أي أنها تتولى في أن معاً دور صاحب رأس المال، ودور المنظم الذي يتحمل مخاطر الإنتاج.

---

(١) ج. كينيث. غالبريث، اليمين ليس هو الحل، مجلة المنار، العدد (٦٣)، السنة (١٩٩٠)، ص ٧٦.

2) (Moon Soo kang. "Financial system Restructuring in the Republic of Korea .The crisis and its resolution".Asia – pacific Development Journal .vol -6. No-1 .June 1999 .p-51.

وهكذا **ورث العراق أنموذج من الدولة متناقضة في دورها، فهي أما مركزية وسلطوية حد النخاع، وأما مترهلة وتابعة وضعيفة**، ولذلك يصعب توصيف مخرجاتها التنموية، فهو ظل يتراوح ما بين تنمية **(تابعة– شبه رأسمالية– شبه اشتراكية– رثة– راكدة)**[1]، وهو ما لا يساعد على الاستدلال بمعطى واضح لا تخطئه العين في نمط أفعالها الاقتصادية.

وما يمكن قوله بشأن دور الدولة في الاقتصاد العراقي، طوال تاريخه الحديث والمعاصر، أنه كان سلبياً ومهيضاً، وكابحاً لفرص التطور الاقتصادي، وبخاصة بعد عام ١٩٦٣، على العكس من الأهداف والشعارات التي رفعتها، وهذا لا يعني بأي حال من الأحوال، الدفع باتجاه تقزيم أو تهميش دورها، بل على العكس نرى أن للدولة دوراً محورياً في ضبط إيقاع حركة الاقتصاد والمجتمع، وبخاصة في ظروف الأزمات ومراحل الانتقال من نظام اقتصادي إلى أخر، إذ بدلاً من أن تكون عقبة كأداء بإزاء الجهد التنموي، كان جديراً بها أن تتلمس الطريق وتيسر وتفعل حركة القوى الحية في المجتمع، وبخاصة للقطاع الخاص (الفردي)، وهو ما نتلمس بعض من أثاره خلال سنوات الحكم الملكي ١٩٢١–١٩٥٨.

فالنظام الاقتصادي– الاجتماعي الذي ورث من مرحلة العهد الجمهوري، ولا سيّما بعد الحروب والعقوبات الدولية (الحصار الاقتصادي) والاحتلال الأميركي ٢٠٠٣–٢٠١١، لا يمكن له أن يوفر مساحة من الاستقرار، من دون دولة قوية قادرة على فرض سلطانها على الجميع، فليس أخطر على المجتمعات من دولة رخوة واهنة، يتم تجاهل أحكامها[2]، وهو **ما حدث بعد احتلال العراق وموجات التغيير التي حدثت في بعض البلدان العربية، إذ سعت قوى التغيير المحلية بالتوافق مع القوى الخارجية السائدة للتغيير على هواءها، وهو ما أنتج دولة جديدة تتوزع ما بين (رخوة– هشة– فاشلة)**، وهو ما يتلاءم تماماً مع استراتيجية أنتاج دول في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، تظل تستجدي استقرار وقوتها من الخارج، وتتنازعها قوى عديدة، وهو ما يجعلها عرضة للتفكك، ويرسخ فيها عوامل عدم التوحد، ويرفع مقادير المجموعات الأثنية فيها، صوب التكور على هويات ميكروية، وبالتالي تصبح هوية الوطن الجامع المانع عرضة للسيولة التامة.

رابعاً: دور الريع النفطي في حجب الفشل الاقتصادي

يعد الريع أو المورد المتأتي من المصدر الهيدروكربوني (مورد النفط) بخاصة، حلاً ومشكلة في أن واحد، وهذا يعتمد على الطريقة التي يتم فيها التصرف بالمورد الريعي، كون هذا المورد يتأتى خارجياً، أي أنه يعتمد على التسعير في الأسواق العالمية لا دخل للدولة المستخرج منها

---

(1) احمد زايد، الدور الاقتصادي للدولة في العالم الثالث، (ندوة) المعهد العربي للتخطيط، حول دور الدولة في النشاط الاقتصادي، الكويت، ١٩٨٩.

(2) نادر فرجاني، العولمة والتنمية الإنسانية، دراسات الحكمة، العدد (٢) ٢٠٠١، ص٥.

فيه، إذ أن النفط والغاز أضحت سلعة مستهلكين وليست سلعة منتجين، كما أن مرونة الطلب (Elasticity Demand) على النفط تخضع بشكل تام لعوامل تتحدد خارجياً، لا دخل للاقتصاد المحلي فيها، وبذلك فهي تتحدد من خارج النظام الاقتصادي. مما يجعل الاقتصاد العراقي في حال بقاء الحال عما هو عليه الآن، رهناً أو مطعماً على الخارج، أي قائماً على أحوال الاقتصادات المستوردة للطاقة.

والنظرة المتوافرة للنفط والغاز (المصدر الهيدروكربوني)، تنتابها إشكالية حقيقية تتمثل بأن النفط ليس منتجاً حقيقياً، والقول بإنتاج النفط خطأ لغوي شائع، والحقيقة أنه استخراج النفط وبهذا فإن نظرة البلدان المستخرجة للنفط لا تعتمد أنه مورد ناضب لا متجدد، مما يستلزم الأمر التعامل معه بأقصى استفادة وتوظيف لدعم الاقتصاد الحقيقي (السلعي) في الاقتصاد، من حيث الكميات المستخرجة والمجالات التي يستثمر فيها عائد هذا المورد، ومما وفره التاريخ الاقتصادي القريب، أنه عوائد النفط لم توظف بل استغلت في دعم العجوزات وحل الاختناقات وتلبية رغبات (الحاكم / الملك / الأمير/ الرئيس)... الخ، ونزعاته والتي تتحكم فيها الكثير من البداوة والحاكمية المطلقة المستظلة زوراً بالشرعية سواء الوضعية منها أو الدينية.

وعلى وفق الوظيفة الاقتصادية لدولة تعتاش وتستظل بالنفط وريعه، إن تتحول من وجهة الإنتاج (لأنه غير متوافر) إلى وجهة التوزيع، وهو ما حَوَّلَ الحاكم والحكومة إلى جهة توزيعية لهذا الريع، تقضم ما تستطيع تحت هذا العنوان أم ذاك، مرة تحت شعار الأمن القومي وتارة تحت شعار الأمن الوطني، رفع مستوى معيشة المواطن أو رفع الحيف عنه، ولكنها جميعاً تلتحف في ممارستها على جزء مهم من الذاتانية والانا سواءً منه الفردي أو الحزبي أو المكوناتي.

لهذا يمكن فهم السلوك ونمط التصرف في الموارد في جله إلى تجذر العقلية (الريعية– الخراجية)، التي مبعثها أن هذه الموارد لا تمثل منتجاً حقيقياً، ونتيجة طبيعية لفعالية اقتصادية تمازجت عناصر الإنتاج المختلفة فيها، في ظل رؤية فنية– تقنية يديرها منظم (entrepreneur) كفء ومبدع ومبتكر (بحسب جوزيف شومبيتر)[1]، ويراد لها أن تعمل على وفق مبدأ أساس هو (تدنية التكاليف– Minimization Of Cost) وتعظيم المنافع أو العوائد (Return Maximization)، بل أن النفط والغاز هي هبة الله أو كما يسميها (ديفيد ريكاردو)، أبرز مفكري الرأسمالية الكلاسيك بأنها هبة الطبيعة[2]، وبهذا فهي ليست متولدة من نشاط بشري (إنساني) منظم، وهي بذلك فهي منحه من دون مقابل، لهذا **ظلت الاقتصادات الاستخراجية كما هي حال الاقتصادات الخراجية في التاريخ، تتغذى على مخرجات خارجية، لا تخضع في الكثير منها إلى**

(1) جون كينيث. غالبريث، تاريخ للفكر الاقتصادي، ترجمة احمد فؤاد بلبع، عالم المعرفة، الكويت، ٢٠٠٠.
(2) نقلاً: عبدعلي كاظم المعموري، تاريخ الأفكار الاقتصادية، دار الحامد، الطبعة الأولى، عمان- الأردن، ٢٠١١.

التحاسب والرقابة ما بين المجتمع والحاكم، بل هي أسيرة رغبات ونزعات الحاكم، ويوفر لنا التاريخ الإسلامي المتشابهات الكثيرة لهذا السلوك وبخاصة في عهود الدولتين الأموية والعباسية. ويمتد إلى بعض حكام دول النفط الآن.

لذلك فإن الوضع السياسي والاقتصادي يظل دالة في أسعار النفط، فمنه وبه تحل السلطة الريعية كل مشكلاتها، إذ أن حالة الإنفاق العام يظل مرتهناً وحساساً إلى حركة أسعار النفط ومقدار المتحصلات (العوائد الدولارية) منه، لذلك تحاول أغلب الدول الريعية استجلاب الرضا المجتمعي عن طريق أعطيات النفط المختلفة، بشكل مشروعات مخصصة أو رشى لرؤساء القبائل والشخصيات الاجتماعية والدينية.

ومن دون الريع النفطي لا يمكن لأي نظام سياسي منذ عام ١٩٦٣، الادعاء بأنه نظام قد حقق إنجازاً يمكن البناء عليه أو جعله مثابة من دون النفط، فجل ما كانت تتكأ عليه النظم والحكومات على اختلاف مشاربها ورؤاها سواء أكانت يسارية أو يمينة– إسلامية أم علمانية– قومية أم وطنية، هو الريع النفطي الذي جعلت منه، الحل السحري لفشلها المستديم في تلمس المسار الحقيقي المفضي إلى بناء تنموي ومشروع نهوض وطني، مثلما استدلت عليه بلدان أخرى، أقل قدرات وولجت متأخرة ميدان التنمية والتطور.

ولولا المورد النفطي ما كان ممكناً استدامة الحياة في العراق على الأقل بعد عام ٢٠٠٣، نتيجة ما حصل إلى قطاعات الاقتصاد العراقي، التي بدت شبه متوقفة، وهو الأمر الذي ظل ملازماً حتى عام ٢٠١٤، عدا القطاع الزراعي الذي شهد شيئاً من النمو ومحاولة استعادة إنتاج بعض من السلع الزراعية من مثل الحنطة والشعير والذرة، فيما تضرر قطاع التمور بشكل جلي، بينما فشلت قطاعات الخضراوات والألبان والزيوت من الاستجابة لمتطلبات الطلب الكبير المتأتي من زيادة الدخل للكثير من الشرائح والنمو السكاني، إذ ظلت عوائد النفط الممول الرئيس لتامين الغذاء للشعب العراقي عبر الاستيراد، في حين بدا القطاع الصناعي بكل مجالاته عاجزاً عن لملمة أوضاعه والنهوض بصناعاته المختلفة، لتلبية جزء من الطلب المحلي، ويبدو أن الإقرار على إنهاء هذا القطاع كانت رغبة أميركية توافقت مع عدم الاهتمام به من الحكومات المتعاقبة بعد عام ٢٠٠٣، مع أن الكثير من مؤسسات هذا القطاع بمقدورها أن تستخدم عدداً لا بأس به العاملين لتخفيف مستويات البطالة التي تعد كبيرة، مع أن الدولة قد فشلت فشلاً ذريعاً في خصخصة شركات القطاع الصناعي، نتيجة المدخل الخطأ الذي اعتمدته اللجنة الاقتصادية، ومع ذلك ظلت هذه الشركات عبئاً على الموازنة العامة، في موازناتها التشغيلية التي تتوزع حصراً في الرواتب وتكاليف الإدارات والنقل والسيارات والإيفادات، من دون أي إنتاج يعتد به، وهذا الإنفاق على شركات القطاع الصناعي المتوقفة يتم عن طريق (عوائد النفط)، ولهذا فالريع النفطي هو الخيار الأسهل لتمويل الفشل في هذا القطاع.

وأجمالاً فإن الحكومات نتيجة غياب الرؤية الواضحة لإدارة الاقتصاد بقسماته المعروفة، قد استظلت بالنفط لحل الكثير من المشكلات القائمة ومحاولة دفع الأمور وتأجيل حلولها، من دون حساب الكلف الاقتصادية– الاجتماعية المترتبة على ذلك، فضلاً عن أهدار الزمن المخصص لإعادة الإعمار والانتقال من اقتصاد يعاني الركود إلى اقتصاد نام، يكون قادراً على التوليد الذاتي لفرص العمل المتناسبة مع معدل نمو السكان السنوي، وهو ما يأذن بالسيطرة على البطالة، ويسمح للحكومة باتخاذ السياسات المتناسبة مع قدراتها لتفعيل المدفوعات التحويلية للشرائح الأكثر تضرراً لتحجيم مستويات الفقر والتهميش. ولهذا فإن السياسة المالية أضحت توجهاتها أشبه ما تكون بشركة تأمين على الحياة (لمليوني) متقاعد حكومي، ولأكثر من ثلاثة ملايين موظف هم في الخدمة حالياً.

خامسا: تأثير غياب الرافعة الاقتصادية في بناء الدولة العراقية الجديدة

لم يكن حصاد مراحل الاقتصاد العراقي مذ نشوء الدولة العراقية الحديثة وإلى الآن، حصاداً ثراً وتراكمياً ويستند على رؤية واضحة المعالم، بل أن مساحة التخبط والتناقض والفوضى سمة غالبة، عدا بعض الهنات على مر المرحلة التي تتجاوز النصف قرن، وهذا مرده إلى التغيرات السياسية واختلاف رؤى النظم التي تتابعت على إدارة الدولة العراقية، ومنه يستشعر أن الهم الوطني أو بصورة أوضح أن المصلحة الوطنية، على الرغم من تدبيج الخطاب السياسي لها ابتداءً من (الخطاب رقم واحد) إلى **خطاب الاحتلال والحكومات اللاحقة. استخدم رافعة للوثوب إلى السلطة والى سحب الناس بطريقة القطيع، وراء النظم والحكومات لإكسابها شيئاً من الشرعية المزيفة والمقبولية القلقة**.

وبرغم من القدرات الريعية التي منت الدولة المجتمع بها، عن طريق زيادة استخراج النفط بوساطة الشركات الأجنبية التي تلقفتها عقود التراخيص بالشروط التي تخدمها، وعد هذا إنجازاً من شأنه أن يوفر ممكنات النهوض بالأوضاع الاقتصادية وإعادة الإعمار وحل مشكلات السكن والمدارس والبطالة والتشغيل، ذهبت مع سوء أدارة الدولة وفشلها الذريع في تخصيص الموارد، حتى لم تعد المشكلة اقتصادية بالمعنى الحقيقي، بل هي في حقيقتها سوء أدارة الموارد الاقتصادية، وهو ما يتطلب مراجعة شاملة لتأريخية نمط تخصيص الموارد في الدولة العراقية مذ نشوئها والى الآن. وهو ما **تعجز إدارات الدولة العراقية على مر تأريخه الحديث والمعاصر، عن توفير غطاء أخلاقي له، كونها استأثرت واستهترت بموارد المجتمع ومستقبله**، وهو ما لم يحض بالاهتمام المفترض في بناء منظومة الحقوق المجتمعية في العراق سواءً قبل الاحتلال أو بعده.

ومنذ عام ٢٠٠٣ وضمن التوجهات للنظام السياسي الجديد في بناء دولة جديدة قوامها الديمقراطية وحقوق الإنسان وتداول السلطة سلمياً واطلاق حرية الأسواق، وبرغم من دخول

المؤسسات الدولية بمختلف تخصصاتها، واعتماد منهج الشفافية سبيلاً للإدارة الاقتصادية، وتوافر الممكنات المالية لتحفيز الاقتصاد، إذ تجاوزت تخصيصات الموازنات منذ عام ٢٠٠٣-٢٠١٤، أكثر من (٨٠٠) مليار دولار، فضلاً عن المنح والمساعدات والديون من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، وتصفية جزء من احتياطي الذهب العراقي وتوافر احتياطيات نقدية تتراوح ما بين (١٢-١٨) مليار دولار، إلا أن الرافعة الاقتصادية لبناء الدولة الجديدة ظلت واهنة، ولم ترتقي عبر السنوات الممتدة من ٢٠٠٣-٢٠١٤ إلى أن تكون مسنداً للدولة، ولم نلحظ أية نجاحات لا تخطئها العين، فالمتحقق لا يعتد به على ضآلته، فيما ظلت الإنجازات المتداولة رسمياً على الورق.

والمفارقة الكبرى في محاولات الخروج من النفق المظلم لحال الاقتصاد عبر اعتماد الخطط الاقتصادية، منذ عام ٢٠٠٣، التي بدأت بالاستراتيجية الوطنية وانتهاء بخطة ٢٠١٠-٢٠١٤، ومن ثم الخطة الجديدة ٢٠١٤-٢٠١٧، فإن ما يمكن قوله بوضوح وهو ما لم يعترف به علناً، أنها جميعاً قد فشلت، كنتيجة طبيعية لفروض غير حقيقية من مثل افتراض مساهمة القطاع الخاص المحلي والأجنبي في خطة ٢٠١٠-٢٠١٤ بما يقارب (٨٦) مليار دولار[١]، ولا يفهم من ذلك كيف يمكن ضمان هذه المساهمة؟

عليه يمكن القول **إن السنوات ما بين ٢٠٠٣-٢٠١٤، قد أشرت بوضوح، من أن الرؤية للنهوض بالاقتصاد تتسم بضبابية عالية**، أفقدت المؤسسات القائمة على صنع القرار الاقتصادي بوصلة التوجه الحقيقي والعقلاني والفعلي، صوب تحريك الاقتصاد من ركوده المستديم، فضلاً عن تعدد مؤسسات صنع القرار الاقتصادي (وزارة التخطيط- اللجنة الاقتصادية- مستشارية رئيس الوزراء-البرلمان)، من دون توحد في الرؤية والتوجه وتحديد الأهداف والآليات.

بجانب هذه التقاطعات التي بدت فيها كل مؤسسة تعمل لوحدها من دون تنسيق فعلي، وهو ما امتد إلى التناقض في القرارات وازدواجها ما بين مؤسسات التخصيص للموازنة العامة، فهناك ثلاثة جهات للأنفاق العام على مستوى الدولة وهي (موازنة تنمية الأقاليم-وموازنة الوزارات المعنية-وموازنة المحافظات)، وهو ما يفتت القرار الأنفاقي والرؤية الاستراتيجية لإقامة المشروعات، ويخلق صعوبة في الرقابة والسيطرة على هذا الإنفاق وضبط مساراته والتحقق من حصول الفساد المالي في المشروعات. فما بين العام ٢٠٠٤-٢٠١٢ تم صرف ما يقارب نصف تريليون دولار على الأنفاق الحكومي الاستهلاكي. فيما يقابل ذلك هذا بلغت حصيلة الضرائب في إجمالي الموازنة بحدود (٢%). وفي تصريح لمكتب المفتش العام لإعادة أعمار العراق في

(١) وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، خطة التنمية الوطنية للسنوات ٢٠١٠-٢٠١٤.

تقرير الفصلي الثالث لعام ٢٠١٢، إن أجمالي المبالغ التي صرفت على البنى التحتية وإعادة أعمار العراق في السنوات حزيران ٢٠٠٤- أيلول ٢٠١٢، بلغ (٢٠٢.٩١) مليار دولار.

ومن ناحية أخرى فإن الإقرار على المشروعات من قبل مجالس المحافظات لا يخضع لخطة أو استراتيجية توزع المشروعات بحسب أهميتها، بل أن تجربة السنوات ٢٠٠٤-٢٠١٤، أفصحت عن أن واقع الإقرار على المشروعات لأية محافظة، يتم عبر آلية المبادلة / المقايضة بين المكونات السياسية في مجلس المحافظة، إذ يسعى كل مكون لإقرار المشاريع لخدمته في الأغراض الانتخابية وتوظيف ذلك مناطقي. وتؤكد وزارة التخطيط في مقدمتها عن موازنة ٢٠١٤ أن هناك أكثر (٦٠٠٠) مشروع لم يتم إنجازها وتبلغ تكلفتها أكثر من (٢٢٨) تريليون دولار.

إذ أن المحافظ ونوابه ومجلس المحافظة برئيسه ونوابه وأعضاءه، يتسابقون على الحصول على التأييد الانتخابي مقابل إقرار مشروعات من مثل تمليك الأراضي- تبليط الطرق- المدارس... الخ، وهذه آلية معتمدة وتعد مجربة لتحصيل الأصوات في الانتخابات مرة لأغراض شخصية وأخرى حزبية.

وبإزاء هذا فإن القول بأن هناك آليات عمل لدولة تتلحف بالديمقراطية والشفافية والمساءلة القانونية والمجتمعية، يعد أمراً لا يجانب الحقيقية.

وتعد **مجالس المحافظات حلقة زائدة جيء بها الحاكم الأميركي، تلقفتها الأحزاب من أجل إسنادها لأعضائها بغية الهيمنة على المؤسسات المحلية في المحافظات**، ونفقات هذه المجالس لم يسلط عليها الضوء، ولم تحظى بالاهتمام المطلوب مثلما هو الحال لنفقات مجلس النواب، وهي في التقويم النهائي بعد هذه التجربة (حلقة زائدة- وجزء من ترسيخ البيروقراطية- وهدراً للمال العام- وتضخيم لأجهزة الدولة- وعبء على موازنة الدولة)، لا سيّما وإن أعضاء مجالس المحافظات بعد انتهاء الدورة الانتخابية (٤) سنوات يستحقون رواتب تقاعدية بمستوى (مدير عام).

هذه الفوضى في أجهزة الدولة ومؤسساتها سواء التشريعية أم التنفيذية، لا تؤهل الدولة العراقية من أن تهيئ مستلزمات نهوضها وإعادة إنتاج دولة قوية تحترم دستورها وتطبق القوانين، وتتسم بالنزاهة والشفافية وتجري تداول سلس لسلطاتها.

وفيما يخص الرافعة الاقتصادية فإن واقع الأمور في العراق، لا يبشر مطلقاً بأن تكون هذه الرافعة مرتكزاً لدعم التجربة الديمقراطية وترسيخها، وإلا فعندما يكون التقاطع ما بين استمرار الحياة للناس وتدبير معيشتهم ورفاهيتهم والديمقراطية، فإن الشعب سينحاز بشكل لا شعوري إلى تامين حياته، ولا قيمة لديمقراطية لا تشبع ولا تسمن؟ وهذه من أعظم الإشكاليات التي تواجهها الحكومة والدولة العراقية الجديدة، بفقدانها لأهم عنصر من عناصر المقبولية والرضى المجتمعي، وهو تأمين متطلبات الحياة الأساسية للسكان، فضلاً عن الأمن والاستقرار وتطبيق

القانون. وهو ما جعل **الحكومات المتعاقبة بعد عام ٢٠٠٣ ضعيفة وغير فاعلة، ومخرجات أفعالها موصلة إلى نشوء دولة رخوة وهشة وتراكمياً تصبح دولة فاشلة.**

بدلاً من الخاتمة

إن غياب (الحكم الصالح) يعني حضور (الحكم الطالح أو الفاسد)، الذي من شأنه إفساد ليس الاقتصاد فحسب، وإنما إفساد كل شيء، فإذا كان (الحكم) يمثل رأس الدولة والمجتمع، فإن فساده يعني استشراء الفساد في كل مفاصل الدولة والمجتمع. إذ تؤكد بعض التقارير المحلية أن إجمالي الأموال التي هربت من العراق، قد بلغت أكثر من (٢٠٠) مليار دولار خلال العشرة سنوات الأخيرة.

وعليه لم تكن مخرجات الحكومات/ النظم في خواتيم حساباتها، متوافقة ومنسجمة مع خطابها المعلن، ولم تكن تراكمية حتى يمكن الاستدلال على مظاهر لا تخطئها العين، بل كان حصاد أفعالها في شقه الاقتصادي، المزيد من التراجع، وإهدار للثروات المتأتية أصلاً من عوامل غير إنتاجية، بل من موارد ناضبة جرى تسييلها، ولم تتوافر للمجتمع، لا في زمن النظم السلطوية ولا في زمن النظم الديمقراطية، مساحة من الممارسة في المساءلة لهذه الحكومات عما قدمته إلى مجتمعها، وأن التغني بالأرقام الصماء عن كبر حجم الناتج المحلي الإجمالي (GDP) وتضخم الموازنات، هو في حقيقته وهّم، وفذلكة رقمية– إحصائية، ويمكن استعارة قول الشاعر أبو الطيب المتنبي في هذا المجال:

أَعيذها نَظَراتٍ مِنكَ صادِقَةً أن تَحسَبَ الشَحمَ فيمَن شَحمُهُ وَرَمُ

لهذا نرى أن الاقتصاد العراقي في مرحلته الراهنة يراوح بين جدل التغيير وتحدياته، وما يفرضه الواقع الاقتصادي– الاجتماعي من متراكم كبير من الاختلالات في جميع المفاصل، وما بين رؤى خارجية وشروط دولية اعتمدت منطق الجبرية في الإقرار على هذا التغيير، سواءً قبل وبعد عملية التغيير، وسواءً تبنى ذلك إفراد أم أحزاب وقوى في سدة الحكم، وهو ما يحمل معه مخاطرة كبيرة في المستقبل، من دون تبني رؤية عراقية حقيقية، تضع مصلحة العراق وأوضاعه الحالية محدداً لأي إجراء أو سياسة معتمدة، ومن دون ذلك فإن للإرهاب عنفاً جسدياً، ولآليات النظام الاقتصادي عنفاً اجتماعياً.

استقلالية البنك المركزي
الفلسفة والمبادئ وطرق القياس

أ. د. عبد الحسين جليل الغالبي*
أكاديمي وباحث من العراق
*- أستاذ الاقتصاد- كلية الإدارة والاقتصاد- جامعة الكوفة

المقدمة

إن آليات الإصدار النقدي التي كانت تشترطها قاعدة الذهب بمراحلها كافة لم تترك المجال أمام السلطات النقدية أو الحكومية للتدخل في عملية الإصدار، إذ إن القيود الصارمة التي تعمل على وفقها بنوك الإصدار تعد بمثابة الجدار الذي يحميها من أي تدخل حكومي أو ما سواه، ولم تكن في حينها قد تولدّت بعد إشكالية الاستقلالية والتبعية وحدود التدخل. ولكن بعد هجر قاعدة الذهب بآخر أشكالها وهو الصرف بالذهب وانتهاء مفعول اتفاقية برتن وودز في مطلع سبعينات القرن الماضي وتخلي الولايات المتحدة عن دورها المحوري في النظام النقدي العالمي ظهرت إلى الوجود أنظمة نقدية تتيح للدول الحرية في الإصدار النقدي وتخفيض قيمة عملاتها وبدأت تظهر للعيان مشاكل وتأثيرات أو مساوئ التدخل الحكومي في عمليات الإصدار النقدي في الدول التي تحاول حكوماتها مدّ سطوتها وسلطتها على البنوك المركزية.

وبدأت تظهر أصوات الباحثين في نحت مفهوم الاستقلالية Independence بوصفها مصطلحا نقدياً Monetary Term ومناقشة الفلسفة التي يبنى عليها وتحديد المبادئ التي يعمل في ظلها. واحتدمت النقاشات بين مؤيدي ومعارضي الاستقلالية. وفي الوقت نفسه كان هناك باحثون اقتصاديون يعملون على وضع أسس القياس والتكميم وبناء آليات تحدد درجة الاستقلالية ومداها بشكل ترتيبي أو تقديري أو بشكل رقمي وتؤشر أهم الأبواب التي يأتي منها التدخل الحكومي.

وإذا كانت صورة الوضع في الدول المتقدمة بالشكل الذي نوهنا عنه قبل قليل فإن حكومات الدول النامية لم تترك مجالا للتدخل في عمل البنوك المركزية إلا وسلكته، وإذا كانت الدول المتقدمة تُبررّ تدخلها في أوقات الحروب والأزمات، فإن البلدان النامية لم تقف عند هذه المسوغات بل تعدّتها وتدّخلت حتى في الظروف والأوضاع الطبيعية وبشكل سافر.

و**العراق بوصفه واحداً من الدول النامية فإن بنكه المركزي لم ينل قسطاً من الاستقلال**، إلا بعد عام ٢٠٠٣ وصدور القانون رقم ٥٦ لسنة ٢٠٠٤، والذي آثر فيه المشرع العراقي أن يمنح الاستقلالية كاملة للبنك المركزي العراقي.

ويأتي هذا البحث ليضع أمام الدارسين الصورة الواضحة عن الاستقلالية، فقد حاول دراسة **المشكلة** التي نجمت عن قلة الكتابات العربية، التي تضع إطاراً نظرياً وتفسيراً لسلوكيات البنك المركزي ونزوعه نحو الاستقلالية، فضلاً عن سعيه لإماطة اللثام عن الغموض الذي يشوب استخدام المقاييس والتداخل فيما بينهما عندما يستعملها بعض الباحثين، وعليه فإن الهدف الذي يشير إليه البحث يتجلى في نقطتين أساسيتين **أولهما هو استعراض الأطر النظرية لتفسير سلوك البنك المركزي وفلسفة الاستقلالية**، والنقاشات المختلفة حولها، **والثاني هو استعراض مقاييس الاستقلالية منذ بدء ظهورها ومن ثم تطورها وما رست إليه في آخر مراحلها**، ليتسنى للباحثين اختيار المناسب منها لدراساتهم.

أولاً: المفهوم والخصائص

ينصرف مفهوم الاستقلالية إلى عدم تبعية البنك المركزي إلى أي من فروع الحكم الثلاث التشريعية والتنفيذية والقضائية، ويعمل على صياغة السياسة النقدية على وفق وجهات نظره تمليها عليه المصالح الاقتصادية القومية لدولته، وعادة ما يكون البنك المركزي مسؤول بشكل مباشر أمام السلطة التشريعية[١].

وأشار (ايجماند) إلى أن الاستقلالية تعني عدم تأثر صانعي السياسة النقدية ومنفذيها بالضغوط السياسية الحكومية، إذ أنهم يمكن أن يسمعوا نصائح وملاحظات حول عملهم ولكن القرار الأخير يبقى لهم فقط[٢].

ويعتقد آخرون **أن الاستقلالية تعني: فسح المجال أمام البنك المركزي لصياغة السياسة النقدية بصورة منفردة**، فكما هو مهم ترك المسائل الحربية للقادة العسكريين[٣]، وكذلك ترك القضايا الطبية للأطباء فإنه من الضروري ترك السياسة النقدية للبنك المركزي.

وأكد آخرون[٤]، أن هناك إجماع في الرأي قد بزغ أخيراً ينصّ على أن السياسة النقدية ستكون أكثر فاعلية إذا نفذت من قبل البنك المركزي بالاستقلال عن الحكومة، **أي إن الاستقلالية تعني**

---

(١) بول ساموبلسون ووليام نورد هاوس، الاقتصاد، ترجمة هشام العبد الله، الدار الأهلية، عمان، الأردن، ٢٠٠١، ص ٥٤٠.

(٢) مايكل ايجماند، الاقتصاد الكلي، ترجمة محمد إبراهيم منصور، دار المريخ، الرياض، ١٩٨٨، ص٥٦٣.

(٣) أدوين مانسفيلد وناريمان بهرافيش، علم الاقتصاد، مركز الكتاب الأردني، الأردن، ١٩٨٨، ص ٣٧٩.

(4) Howells، P. and Bain K. ،The Economics of Money ،Banking and Finance ،FT Prentice، Edinburgh، England ،2008 ،P.293.

الحرية في اتخاذ القرار بما يخص سعر الفائدة الضروري للوصول إلى التضخم المستهدف (الاستقلالية والتشغيلية)، أو أنها تعني الحرية في وضع كلا من الأهداف والأدوات وهنا تسمى الاستقلالية التامة. أي إن الاستقلالية التامة هنا لا تقف عند حدود التنفيذ بل تستمر لتصل إلى التخطيط والتنفيذ للسياسة النقدية وأهدافها.

وينظر كوكرمان Cukierman إلى الاستقلالية بوصفها تخويل الحكومة، البنك المركزي السعي نحو تحقيق هدف استقرار الأسعار كونه هدفاً رئيساً للسياسة النقدية[١]، وعلى النقيض منه يرى كل من دي بيل وفشر أن الاستقلالية هي مفهوم لا زال غامضاً، وذلك لصعوبة تمييز أي نوع من أنواع الاستقلالية أهي سياسية واقتصادية وقانونية وغير قانونية... الخ أو أنها استقلالية ضمن حدود التشريعات الداخلية للبنك المركزي ذاته، أو أنها نابعة من القوانين العامة للدولة أو هل أنها استراتيجية طويلة الأمد أو تكتيكية قصيرة الأجل، أو هل أنها استقلالية في أدوات السياسة النقدية أو أنها استقلالية تصل لحد وضع الأهداف[٢].

فالاستقلالية السياسية تمتد إلى طريقة تعيين محافظ البنك المركزي وإدارته من قبل السلطة التنفيذية أو التشريعية والى طريقة إقالته، فكلما كانت مدة تعيينه أطول ومن السلطة التشريعية وبطريقة ليست سهلة، كلما كان البنك المركزي يتمتع باستقلالية أكبر، والاستقلالية الاقتصادية تتجه نحو العمليات الاعتيادية الدورية التي يقوم بها البنك المركزي، ومدى استقلاله فيها عن الحكومة مثل تقييد الإقراض لوزارة المالية أو القيام بعمليات السوق المفتوحة بحرية ... الخ[٣].

إن تبني قواعد محددة للسياسة النقدية تضع حداً وتقف جداراً أمام تدّخل السلطة السياسية في شؤون البنك المركزي، كما هو الحال في قاعدة الذهب التي كانت تتميز بقواعد وشروط ثابتة ضمنت عدم تدخل السلطات في عملية الإصدار النقدي، ولكن خروج الدول عنها وبدء مرحلة جديدة يتم التحكم الإداري فيها بعرض النقود والائتمان دون التقيد بكميات الذهب، لذا بدأ النقاش حول إيجاد قواعد جديدة لتقف بوجه الحرية في التصرف، ولو أن هذه القواعد تقيّد عمل البنك المركزي، إلا أنها تضمن قدراً من الاستقلال عن السلطات السياسية[٤].

([1]) Farrage N. and Kamaly، A.،Measuring the Degree of Central Bank Independence in Egypt German University in Cairo ،Working Paper ،No.4 ،2007، P.1.

([2]) DeBelle G.. and Fischer S. How Independence Should a Central Bank Be? www.boston.fed.org. .PP196 -198.

([3]) Burda M. and Wyplosz ،C. ،Macroeconomics ،Oxford University Press ،2012، P429.

([٤]) أسامة محمد الفولي ومجدي محمود شهاب، مبادئ النقود والبنوك، دار الجامعة الجديدة،١٩٩٧، ص٢٢١.

ويعطي قاموس Palgrave تعريفا يتسم بالمرونة الواسعة للاستقلالية، إذ يصفها بأنها تشير إلى الحرية لصناع السياسة النقدية من التأثير السياسي والحكومي المباشر في تصرفهم بالسياسة النقدية[١]. على ضوء ذلك يمكن أن نورد مجموعة من الخصائص الضرورية التي أوردها Hawells and Bain لتحديد استقلالية البنك المركزي[٢]:

١. الضمانات التشريعية للاستقلالية وعدم وضع العقبات والعراقيل.
٢. التحديد القانوني لأهداف البنك المركزي ولطبيعة تلك الأهداف.
٣. طرق تعيين وإقالة المحافظ ونوابه ومجلس الإدارة.
٤. طول المدة الوظيفية للمحافظ.
٥. وجود أو عدم وجود ممثل للحكومة في مجلس إدارة البنك.
٦. مدى التزام البنك بالتعليمات الحكومية وحدود تصرف البنك بأدواته.
٧. حدود التمويل المركزي للحكومة.
٨. سهولة تغيير أي خاصية من النقاط أعلاه من قبل الحكومة.

ثانياً: تفسير سلوك البنك المركزي

إن دراسة **علاقة البنك المركزي مع الحكومة تعد في غاية التعقيد**، إذ إن سلوك البنك المركزي يختلف عن المؤسسات الربحية، ويختلف كذلك عن القطاع العائلي الذي يحاول تعظيم منفعته إلى أقصى حد، فهو سلوك قد نجده يميل إلى الاستقلال في بعض الدول، وقد نجده في دول أخرى يقف على أهبة الاستعداد لتنفيذ الأوامر السياسية، وعليه فهناك خمسة وجهات نظر تفسر سلوكه في هذا الميدان وكالآتي[٣]:

---

(1) Walsh C. E.، Central Bank Independence ،University of California ،St. Cruz، www.people.ucsc.edu.. P1.

(2) Howells P. and Bain، K. The Economics of Money ،Banking and Finance ،Op. Cit. P511.

(٣) انظر:

توماس مايرز وجيمس ديوزنبري وروبرت اليبر، النقود والبنوك والاقتصاد، ترجمة السيد احمد عبد الخالق، دار المريخ، الرياض، ٢٠٠٢، ص٢٧٣.

Mishkin ، F.S ،The Economics Money ،Banking and Financial Markets ،Addison-Wesley Longman Inc ،USA ،1998 ،PP407.

Howells and Bain ،The Economics of Money ،Banking and Finance ،Op.Cit. PP.293.

Berggren N. Daunfeld ،S. and Hellstrom ،Social Trust and Central Bank Independence ،www.ssrn.com... PP2.

١- نظرية دافع المصلحة العامة The Public Interest Incentive Theory

ترى هذه النظرية من **أن** البنك المركزي هو مؤسسة عامة ولا بد أن تعود منفعتها على عموم أبناء الشعب (أغلبية وأقلية) بتحقيق أقصى رفاهية لهم. والتأكيد الذي يدعم هذه النظرية هي أن من يقوم بتعيين إدارة البنك المركزي يحرص على أن تكون هذه الإدارة تسعى لتحقيق أهداف المصلحة العامة. إذ بمجرد أن تباشر هذه الإدارة إعمالها فإنها ستعمل على إتباع السياسات السليمة التي تحقق الرخاء لأبناء شعبهم، فضلاً عن ذلك، فإنه لا يوجد أي سبب مباشر يدعو هذه الإدارة ألا تخدّم المصلحة العامة. **وإذا تعارضت مصلحة البنك المركزي مع مصلحة الحكومة، فإن الإدارة ستفضل مصلحة البنك، لان البنك المركزي يعد المحكمة العليا للاقتصاد،** كما أشار إلى ذلك كارتر كلاس أحد مؤسسي البنك الاحتياطي الفدرالي في الولايات المتحدة الأمريكية.

٢- نظرية الاختيار العام The Public Choice Theory

وضعت هذه النظرية لتفسير سلوك المؤسسات الحكومية والعاملين فيها، إذ أن المؤسسة أو العاملين فيها يندفعون لتحقيق فائدتهم وفائدة مؤسستهم وليس فائدة الجمهور، فإذا حدث تعارض بين مصلحتهم ومصلحة الجمهور فإنهم سيسعون لتحقيق مصلحتهم، وهذا ناجم عن إيلائهم الأهمية وبشكل مبالغ فيه لمصلحة مؤسساتهم الحكومية لزيادة قوتها وتحسين صورتها في أداء الإعمال، لذا يمكن أن تجد هذه النظرية تطبيقاً لها في سلوك البنك المركزي، بوصفه مؤسسة مستقلة تتبع الأسلوب البيروقراطي الذي يعزز قوتها واستقلالها ومكانتها بالأساليب الآتية:

أ- يتجنب البنك المركزي الصراعات مع الشخصيات المؤثرة والقوية التي تسبب له الضرر.

ب- يحاول البنك المركزي الحفاظ على قوته واستقلاليته برفضه التخلي عن سياساته.

ت- يحاول البنك المركزي استبعاد فكرة الاعتراف بخطئه بتقليل المعلومات المتاحة للجمهور.

ث- يحاول البنك حماية نفسه من الانتقاد بإظهار النتائج المباشرة القصيرة الأجل لسلوكه، من دون تسليط الضوء على الآثار بعيدة المدى والتي تنجم عن سياساته.

ج- يحاول البنك المركزي إعلان أهداف تتسم بعدم الوضوح ويلفها الغموض، كي لا يكون الأمر معروفاً وواضحاً عند عدم تحقيقها.

٣- دورة الإعمال السياسية The Political Business Cycle Theory

تنطلق هذه النظرية في تفسيرها لسلوك البنك المركزي، من أنه مؤسسة لا تتمتع بكثير من الاستقلال ولا السيادة، بل إنها تنفذ رغبات المسؤولين الحكوميين المنتخبين. إن نظرية دورة الإعمال السياسية تحاول المزج بين مراحل دورة الإعمال وبين الدورات الانتخابية، إذ تعمل الإدارات الحكومية المنتخبة على تبني سياسات اقتصادية توسعية (ولا سيّما النقدية منها) قبل موعد الانتخابات، تخفض معدلات الفائدة لتقليل البطالة وإقناع الناخبين بإعادة انتخاب هذه الإدارات، ثم بعد ذلك (أي بعد إعادة الانتخاب) يجب على البنك المركزي أن يعيد النظر بتلك السياسة ويزيد من تشدده لرفع معدلات الفائدة، حتى أن أدى ذلك إلى زيادة البطالة. والمتوقع إن الناخبين سينسون ذلك قبل الانتخابات التالية لتبدأ دورة جديدة.

إن هذا التصوير لدورة الإعمال السياسية لا يحدث إلا إذا توافرت الشروط الآتية:

أ- أن يكون تأثر الناخبين بالوضع الاقتصادي الأخير أي قبل الانتخابات المرتقبة، وليس الوضع الذي تلى الانتخابات السابقة.

ب- يمكن أن تستفيد الإدارات الحكومية المنتخبة في حالة ضعف وعي الناخبين لهذه الدورة، وهذا ما يتعارض مع منطق العقلانية والسلوك الرشيد للناخبين.

ت- توفر الرغبة لدى البنك المركزي في تحقيق رغبات الإدارة الحكومية، إذ لا سلطة لها علية سوى فكرة الإقناع الأدبي، وهنا يمكن القول: إنه من الصعوبة بمكان أن يقوم البنك المركزي بخداع الجمهور لغرض التصويت لتلك الإدارات، فضلاً عن إنه ليس للبنك المركزي مصلحة من دورة الإعمال السياسية، إذ إن مكانته وقوته ونفوذه ينبعان من كونه هيئة موضوعية بعيدة عن الرغبات السياسية.

ث- لابد وأن يكون البنك المركزي متمكناً من التحديد الجيد لتوقيت سياساته، وبعكسه سينقلب الوضع الاقتصادي على البنك، إذ إن التوسع النقدي السابق لأوانه سيدفع نحو التضخم ورفع أسعار الفائدة قبيل الانتخابات وزيادة البطالة أو العكس، سيحصل عندما يتأخر التوسع النقدي فإن آثاره على البطالة ستظهر بعد الانتخابات مما يضر بالإدارة الحكومية، وعلية فإن تقدير آثار السياسة ليس بالأمر السهل، لذا فإن ذلك قد يعرقل دخول البنك المركزي في اللعبة السياسية لدورة الإعمال.

٤- نظرية التضخم بوصفة ضريبة مخفية Inflation as a Hidden Tax

إن الطريق الذي تتبعه الحكومات لزيادة شعبيتها وادخار الدخول الإضافية، هو التضخم وذلك عن طريق زيادة الإنفاق وتقليل الضرائب وتقليل الإنفاق الحكومي.

ويمكن إيضاح مزايا زيادة التضخم بالنسبة إلى حكومة بما يأتي:

أ- إن التضخم يزيد دخل الحكومة عن طريق زيادة الطلب على العملة وارتفاع مستوى الأسعار، فضلاً عن حصول الحكومة على عائد من عملية سك العملة.

ب- استفادة الحكومة من التضخم وذلك بارتفاع مبالغ الضريبة، لأنها تحتسب على الدخول الاسمية، وهي تعد مكاسب خاصة برأس المال الأسمي وليس الحقيقي تلك التي تحسب عليها الضرائب. فلنفرض أن شخصاً أشترى أوراقاً مالية بقيمة (١٠٠٠) دينار، عندما كان الرقم القياسي للأسعار هو (١٠٠) وباعها بمبلغ (٣٠٠٠) دينار عندما أصبح مؤشر الرقم القياسي للأسعار هو (٣٠٠)، فإن ضريبته تحسب على (٢٠٠٠) دينار التي تعد مكسبا رأسماليا غير حقيقي.

ت- إن الحكومة تعد المدين الأكبر في الاقتصاد، وعندما يزداد التضخم فإنها تستفيد من تخفيض القيمة الحقيقية للدين المستحق الدفع.

إن الفوائد التي تحصل عليها الحكومة من التضخم تدفع الحكومة للضغط على البنك المركزي، لتبني سياسات توسعية ترفع بنسبة التضخم أكثر من تبنيها اتجاهات الضغط على البنك، لتبني سياسات الاستقرار الاقتصادي، وهو ما يقدم تفسيراً واضحاً لسلوك الحكومات بقبول مخاطر التضخم على عكس رغبة الجمهور.

٥- نظرية دورة الإعمال الحزبية (لكل حزب سياسته النقدية) Partisan Business Cycle Theory

تعبّر هذه النظرية عن تبني اتجاه يدعم فكرة أن الحزب السياسي يصوغ أهدافه، بما يتلاءم والظروف الاقتصادية للطبقة التي يمثلها. فأحزاب اليسار التي تمثل الطبقة العاملة والفقراء بصورة عامة، فإنها تتبنى سياسات اقتصادية تساعد على زيادة التشغيل وتقف بوجه البطالة، ولا تقف بوجه السياسات الداعية للتضخم لأنه ليس لديها ما تخسره من التضخم، وعلى النقيض من ذلك، فإن أحزاب اليمين التي تستمد قبولها من طبقة الأغنياء، فإنها تدعم السياسات التي تحارب التضخم ولا تمانع من إتباع سياسات اقتصادية تزيد البطالة، لأن العمالة المدربة والماهرة دائماً ما تحتفظ بوظائفها، في حين وقوفها ضد التضخم يأتي من خسارتها في الأصول المختلفة، التي تقل قيمتها بسبب وجود التضخم.

وهذه النظرية تجد تطبيقاً لها في أوروبا لوجود الأحزاب الطبقية، ويمكن أن تكون البنوك المركزية الأقل استقلالية أكثر استجابة لتلك السياسات، فيما إذا تسلمت الحكم إدارات حكومية من الأحزاب اليسارية، فإنها تميل نحو السياسات النقدية التوسعية، في حين تولي أحزاب اليمين اهتماماً نحو السياسات النقدية الانكماشية.

وعلى العموم فإن هناك تحفظاً على هذه النظرية، إذ أنه في الأجل الطويل قد لا يسبب ارتفاع التضخم انخفاضاً بالبطالة، وأن كان مفيداً في الأجل القصير لأصحاب الدخل المنخفض، والأكثر من هذا فإن الركود الاقتصادي والبطالة تقلل من الفوائد وتضر الأغنياء، حتى إذا لم يفقدوا وظائفهم.

ثالثاً: الاستقلالية بين جدل القبول والرفض

إن الاستقلالية هي الوضع الطبيعي لعمل البنك المركزي، إذ إن نشوء عملية الإصدار Issuing Process (التي تعد أحد المهام الأساسية للبنوك المركزية في وقت لاحق) كانت لدى البنوك التجارية، ولكن هذا الاستقلال حُددّ بالقوانين التي نظمت عملية الإصدار وظلت العملية حتى نشوء البنوك المركزية، إذ خُولتّ صلاحيات الإصدار ولكن ضمن الحدود والقيود القانونية، وبعد أن تكاملت الوظائف التي تولتها هذه البنوك وأضحّت مهامها مناظرة لمهام الحكومة في الميدان الاقتصادي، بدأت فكرة التدخل في عملها ووصلت إلى الحد الذي جعل قسماً منها وكأنه وحده إدارية تابعة إلى وزارة المالية (الخزانة)، وقسماً آخر بقي محافظاً على استقلاله. ولكن أياً كانت طبيعة العلاقة مع الحكومة فقد ظهرت في النصف الثاني من القرن الماضي دعوات إلى استقلالية البنك المركزي وإبعاد تأثير الحكومة عنه، وبينما وجدت هذه الدعوات دعماً وتبريراً ووقف على الجانب الآخر، ممن يدعو إلى فكرة تبعية البنك المركزي للحكومة، ومهما يكن من أمر فإن لكل منهما آراءه وحججه التي يُدافع بها عن رأيه ومنها الآتي:

١- الآراء الداعمة للاستقلالية

تنطلق هذه الآراء من فكرة رئيسة مؤداها، تقليل وإبعاد التدخل الحكومي عن النشاط الاقتصادي انطلاقاً من الليبرالية التي يدعون إليها. وهي جوهر الفكر الاقتصادي الرأسمالي ويسوقون لدعم فكرتهم العديد من الحجج أهمها:

أ- أن الحجة الأساسية لهم هي عدم تمتع الحكومة بالرشد الاقتصادي، وأن تدخلها في شؤون الاقتصاد ولا سيمّا شؤون النقد يضر بالاثنين معاً[١]، إذ **إن خضوع البنك المركزي للحكومة سيجعله بعيداً عن المصلحة العامة. وأداة طيعة لها ولا سيمّا في الاقتراض والإصدار النقدي** مما يزيد من التضخم وتدهور قيمة العملة.

ب- إذا كان البنك المركزي يحظى بدرجة عالية من الاستقلالية وفي ظل ترتيبات نظام الصرف الحر، فإنه سيكون فاعلاً ومؤثراً في تحديد أسعار الصرف الملائمة، على حيث أنه إذا اشتركت الحكومة معه سيؤدي إلى حدوث الاختلاف أو التناقض بينهما[٢].

ت- أن وضع هدف استقرار الأسعار في مقدمة أهداف البنك المركزي في سياسته النقدية، وتبعية البنك المركزي للحكومة سيعيق تحقيق هذا الهدف، بعكس الوضع الذي تترك فيه الحرية للبنك في صياغة وتنفيذ سياساته النقدية بعيداً عن الضغوط السياسية[٣].

---

(١) انظر: صبحي تادرس قريصة، النقود والبنوك، دار الجامعات المصرية، الإسكندرية، ١٩٨٧، ص٢٢٠.

- توماس مايرز وجيمس ديوزنبري وروبرت اليبر، النقود والبنوك والاقتصاد، مصدر سابق، ص ٢٦٥.

(٢) توماس مايرز و جيمس ديوزنبري و روبرت اليبر، النقود والبنوك والاقتصاد، مصدر سابق، ص ٢٦٥.

(٣) أسامة الفولي وزينب عوض الله، اقتصاديات النقود والتمويل، مصدر سابق، ص ٢١٧.

ث- أن الدليل الإحصائي يدعم فكرة **إن الدول ذات البنوك المركزية المستقلة تكون معدلات التضخم فيها منخفضة**، وهذه العلاقة السلبية بين المتغيرين متفقة مع منطق النظرية الاقتصادية (انظر شكل١)، ويمكن أن نفسر هذه العلاقة، بالقول: بأن الدول التي تتحاشى التضخم قررت أن تعطي بنوكها المركزية استقلالاً أكبر[١].

ج- أن تبعية البنك المركزي للحكومة وفقدانه لاستقلاليته يقلل من مرونة السياسة النقدية[٢].

جدول (١) معدلات التضخم ومؤشر استقلالية البنوك المركزية لمجموعة من الدول الأوربية

الدولة	معدل التضخم	استقلالية البنك المركزي
نيوزيلاند	٧.٧٥	١
إسبانيا	٨.٥	١.٥
إيطاليا	٧.٥	١.٧
المملكة المتحدة	٦.٧٥	٢
أستراليا	٦.٤	٢
فرنسا	٦.١	٢
النرويج	٦.١	٢
السويد	٦.١	٢
النمسا	٤	٢
الدانمارك	٦.٥	٢.٥
اليابان	٥	٢.٥
كندا	٤.٥	٢.٥
هولندا	٤	٢.٥
الولايات المتحدة	٤	٣.٥
سويسرا	٣.٣	٤
ألمانيا	٣	٤

المصدر: توماس مايرز وجيمس ديوزنبري وروبرت اليبر، النقود والبنوك والاقتصاد، ترجمة السيد احمد عبدالخالق، دار المريخ، الرياض، ٢٠٠٢، ص٣٦٧.

(١) المصدر نفسه، ص ٢١٧.

(٢) توماس مايرز و جيمس ديوزنبري و روبرت اليبر، مصدر سابق، ص ٢٦٦.

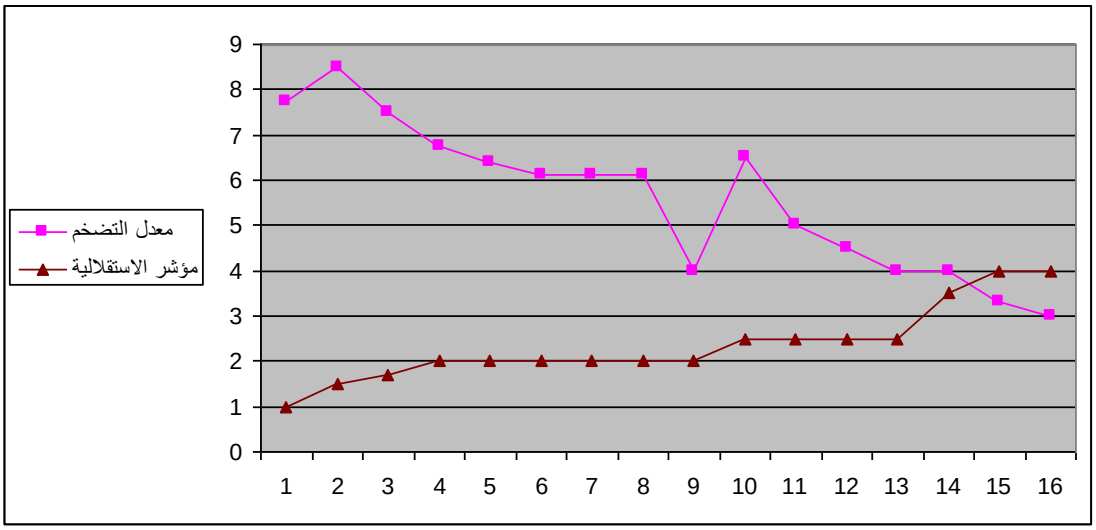

شكل (١) العلاقة بين مؤشر الاستقلالية ومعدل التضخم في الدول المبينة في الجدول(١).

٢- الآراء المعارضة للاستقلالية

دفعت الحروب والأزمات الاقتصادية الحكومات نحو التدخل في عمل البنك المركزي، ولاسيّما في الحربين العالميتين الأولى والثانية وما بعدهما، فضلاً عن **أن الحكومات لديها الرغبة في مدّ وتوسيع سلطاتها نحو البنك المركزي**، ويتم ذلك عن طريق تغيير القوانين التي تحدد الاستقلالية في ضوء التقاليد والإحداث، التي لا يمكن معرفتها والتنبؤ بها في تحديد الدرجة الفعلية للاستقلالية. وينطلق المؤيدون لتحجيم الاستقلالية وإلحاق السياسة النقدية بالسياسة المالية، عن طريق تبعية البنك المركزي للحكومة من الحجج الآتية:

أ- إن النظام السياسي الذي يسود الشعوب المتقدمة هو النظام الديمقراطي المبني على الانتخابات، وعليه فإن هؤلاء القادة المنتخبين هم الأولى والأجدر في وضع وتنفيذ جميع السياسات الاقتصادية بما فيها السياسة النقدية[١]. فضلاً عن حل المشاكل الاقتصادية، التي تنتج عن كل السياسات الاقتصادية المتبعة في مدة إدارتها، لذا لابد وأن تكون لديها سيطرة كاملة على السياسة النقدية، بوصفها إحدى تلك السياسات.

ب- إن السياسة النقدية يجب أن تتسق مع السياسات الحكومية، فإذا كان البنك المركزي يتمتع بالاستقلالية، فلا يوجد ضمان لاتساق وتوافق السياسة النقدية مع السياسات الأخرى[٢].

---

(١) مايكل ايجماند، الاقتصاد الكلي، مصدر سابق، ص٥٦٣.
(٢) المصدر السابق نفسه، المكان نفسه.

ت- يرى بعض الاقتصاديين إن بعض البنوك المركزية لم تستعمل سياساتها النقدية بالشكل المناسب، والصحيح لذلك لابد وأن تحرم منها وتوكل هذه المهمة للحكومة[١].

ث- إن استقلال البنوك المركزية لم يمنعها من الانحياز إلى الجهات السياسية، إذ أن السلطات النقدية حساسة للضغوط السياسية، ويذهب المعترضون على الاستقلالية أبعد من ذلك بادعائهم إن السلطات النقدية قد استخدمت سياسات مصممة لتحقيق منافع ذوي المناصب الإدارية الهامة[٢]، وعليه ستبقى الاستقلالية بلا معنى وخالية من المضامين الحقيقية أمام هذا السلوك.

ج- إن عزل السلطة النقدية التي تعد النظير المكافئ إلى السلطة الحكومية في الميدان الاقتصادي، عن مبادئ الديمقراطية واستمرارهم في مناصبهم لمدة طويلة، يعد خرق لفكرة الليبرالية والديمقراطية المبنية على الانتخابات، لذا فإن إدماجهم مع الإدارات المنتخبة أو السماح لها بتحديد سياساتهم وأهدافهم سيقلل من هذا الخرق.

٣- الآراء التوفيقية

إن الآراء التوفيقية التي تحاول تقريب وجهات النظر أو اتخاذ موقف وسط بينهما، هي في حقيقتها تأخذ شيئاً من الاستقلالية وتعطيه للحكومة لتمّد سلطتها وسطوتها على البنك المركزي. فهناك من يرى ضرورة تقسيم المهام النقدية بين الاثنين، فالحكومة تحدد الأهداف والبنك المركزي يتمتع بالاستقلالية العملية، والتي تتيح له اختيار الأدوات المناسبة لإدارة السياسة النقدية[٣]. وهذا الرأي يسحب مهمة وضع الأهداف من البنك المركزي ويعطيها للحكومة، ومن ثَمَّ ستكون استقلالية البنك جزئية وليست كاملة.

ويعتقد آخرون أن هناك العديد من الأمور والظروف الواقعية التي تحدّ من مفعول التشريعات[٤]، بل تلغيها أحياناً (كالحروب والأزمات)، وتجعل من فكرة الاستقلالية مجرد فكرة نظرية غير قابلة للتطبيق، وتجد هذه الآراء صدى لها في الدول النامية، إذ انه من الصعب جداً المحافظة أو حتى تشريع الاستقلالية للبنوك المركزية إذ إن الشروط التي تتطلبها غير متوفرة في هذه الدول. ويمكن إن يوصف الوضع في الدول النامية، بأن **البنوك المركزية تتمتع باستقلال داخل الحكومة وليس الاستقلال عنها**، وذلك للصعوبات والمخاطر التي لا يمكن تلافيها أو الابتعاد عن تأثيرها عند صياغة وتنفيذ السياسات النقدية.

---

(١) توماس مايرز و جيمس ديوزنبري و روبرت اليبر، النقود والبنوك والاقتصاد، مصدر سابق، ص ٢٦٦.

(٢) مايكل ايجماند، الاقتصاد الكلي، مصدر سابق، ص٥٦٣.

(٣) جمال الدين زروق وأخرون أوضاع القطاع المصرفي، مصدر سابق، ص٢٤.

(٤) أسامة الفولي وزينب عوض الله، اقتصاديات النقود والتمويل، مصدر سابق، ص ٢٥٢.

المبحث الرابع: قياس استقلالية البنوك المركزية

بدأت الدراسات تركز على إيجاد معايير لاستقلالية البنك المركزي منذ الربع الأخير من القرن الماضي، وتحديداً منذ عام ١٩٧٨ حتى توصلت إلى العديد من المعايير التي يمكن تقسيمها إلى الآتي:

أولا-المقاييس الأولية (الترتيبية والتصنيفية للاستقلالية)[١]

ركزّت هذه المعايير على وضع تصنيف وترتيب لاستقلالية البنوك المركزية بعدة مستويات، وذلك بوضع أسئلة تكون الإجابة عنها متركزة بـ (نعم أو لا) وتخرج بنتيجة مؤداها، **هل إن البنك المركزي مستقل أو تابع للحكومة؟** أي إنها لم تعط مؤشراً رقمياً لمدى الاستقلالية. واهم هذه الدراسات هي ثلاث دراسات قدمت من Bade-Parkin خلال السنوات (١٩٧٨، ١٩٨٢، ١٩٨٨) وحددت الاستقلالية استناداً إلى إجابات الأسئلة الآتية:

١. هل أن البنك المركزي أو الحكومة هي السلطة النهائية للسياسة النقدية؟
٢. هل أن هناك ممثلين حكوميين يشغلون عضوية مجلس إدارة البنك المركزي؟ وهل لهم حق التصويت؟
٣. هل أن الحكومة هي التي تعين كل أو بعض (الأغلبية) من أعضاء مجلس إدارة البنك المركزي؟

وفي ضوء جمع إجابات هذه المحاور الثلاثة من قوانين البنوك المركزية للدول المدروسة يُحدد مستوى استقلالية البنك المركزي في كل دولة بأحد المستويات الآتية:

١. الاستقلالية الأقل جداً Least Independence وتكون الحكومة هي السلطة النهائية للسياسة النقدية، ولها ممثلين في مجلس إدارة البنك المركزي ولها حق تعيين كل أعضائه وعزلهم.
٢. الاستقلالية القليلة Second Least Independence وتكون الحكومة في هذا المستوى هي السلطة النهائية للسياسة النقدية ولا يوجد ممثل لها في مجلس إدارة البنك المركزي ولكن كل أعضائه يعينون من قبلها ولها الحق في عزلهم.

---

(١) انظر:

-Parkin .Michael ،Central Bank Laws and Monetary Policy Outcomes ،Meeting of the American Economic Association ،San Diego ،Jan. ،2013 ،pp.2-4.

-Eijffinger s. and Keulen ،M.V ،Central Bank Independence in Another Eleven Countries ; BNL Quarterly Review ،No.192 ،March 1995، pp.41-45.

-Banaian ،K. ،Measuring Central Bank Independence :Ordering ،Ranking or Scoring ? St. Cloud University ،Economics Faculty Working Papers ،No.3 ،2008، pp.4-5.

٣. الاستقلالية العالية Second Most Independence وهنا يكون البنك المركزي هو السلطة النهائية للسياسة النقدية، ولكن أعضاءه تُعينهم الحكومة ولها الحق في عزلهم.
٤. الاستقلالية الأعلى جداً Most Independence ويكون البنك المركزي هو السلطة النهائية للسياسة النقدية وان اغلب أعضاء مجلس إدارته يعينون باستقلالية عن الحكومة وليس لها الحق في عزلهم.

ولمعرفة أثر الاستقلالية على المتغيرات الاقتصادية المدروسة استعمل أصحاب هذا المنهج المتغيرات الوهمية Dummy Variable ووجدوا في دراساتهم القياسية، **إن المستوى الرابع فقط يعطي نتائج معنوية بخفض التضخم.**

وقد طورت فكرة Bade –Parkin بملاحظة من Akhtar عام ١٩٩٥[١]، حول عدم وجود إشارة إلى أهداف البنك المركزي ولا إلى استقرارية الأسعار، وأشار إلى إنهما كانا يستهدفان من وراء معيارهم بيان الهيكل الترتيبي، لأي البنوك المركزية أكثر استقلالية من الآخر عن طريق الإجابة عن تلك الأسئلة، وأظهر De Haan & Eijffinger في عام ١٩٩٦ إن هناك أربعة أصناف من البنوك المركزية هي:

١. بنوك مركزية لا يتوفر فيها أي مؤشر من مؤشرات الاستقلالية. (أي يوجد فيها ممثلون للحكومة، وتقوم الحكومة بالتعيين والعزل وتؤثر في صياغة السياسة النقدية).
٢. بنوك مركزية لا يوجد فيها ممثل حكومي في مجلس الإدارة. (ولكن تقوم الحكومة بالتعيين والعزل وتؤثر في صياغة السياسة النقدية).
٣. **بنوك مركزية لا يوجد فيها ممثل حكومي ولا يوجد تأثير حكومي في صياغة السياسة النقدية. (ولكن تقوم الحكومة بالتعيين والعزل).**
٤. بنوك مركزية تتوفر فيها كل الصفات المرغوب فيها للاستقلالية (أي لا يوجد فيها ممثل حكومي، ولا تقوم الحكومة بالتعيين والعزل، ولا تؤثر الحكومة في صياغة السياسة النقدية).

وفضلاً عما تقدم، فقد حاول Alesina في عام ١٩٩٣[٢]. بتطوير المعيار بإدخال الاتجاه المالي على الأسئلة السابقة أي زيادة سؤال رابع يكون كالآتي:

---

(1) Akhtar ،M.A. ،Monetary Policy Goals and Central Bank Independence ،Banta Nazionale de Lavoro ،Quarterly Review 1995 ،pp.423-439.

(2) Alesina A. and summers ،L.h. ،Central Bank Independence and macroeconomic Performance ،Journal of money ،Credit and Banking ،Vol. (25 ،NO (2) ،1993 ، PP151-162.

هل من المطلوب أن يشتري البنك المركزي الأوراق المالية الحكومية (أذونات الخزينة)؟، أو هل تجبر الحكومة البنك المركزي المستقل على زيادة الإصدار النقدي إذا احتاجت إلى دين؟.

وهذا يعني أن مثل هذا البنك المركزي لا يملك استقلالية تشغيلية (عملية)، إذ إن أحد العواقب التي نجمت عن أزمة الرهن العقاري ظهر أن البنك الاحتياطي الفدرالي يمتلك استقلالية تشغيلية اقل من الكاملة[١]

وعلى العموم، فإن هذا المقياس يُرتب البنوك المركزية عن طريق امتلاكها السلطة النهائية على سياساتها النقدية، حتى وإن كانت تقع في مرتبة أدنى تمتلك فيها الحكومة السلطات النهائية.

ثانيا- المقاييس المتقدمة (المقاييس الكمية أو الرقمية)[٢]

إن هذا النوع من المقاييس يستعمل طريقة حساب النقاط للخواص المؤسسية للبنك المركزي، أو يستعمل تقدير الاستبيان الذي يقرأه الخبراء وينقسم إلى الآتي:

١. **مقياس (GMT)** ويقيس عدد الإجابات الإيجابية (نعم) عن الأسئلة المحددة حول الخواص المؤسسية للاستقلالية، ويميز بين نوعين من الاستقلالية هما:

أ- الاستقلالية السياسية ويقصد بها قدرة البنك المركزي على اختيار الأهداف النهائية للسياسة النقدية، كتحديد مستوى التضخم أو مستوى النشاط الاقتصادي وغيرها من الأهداف.

ب- الاستقلالية الاقتصادية، ويقصد بها قدرة البنك المركزي على اختيار الأدوات التي بواسطتها يحقق أهداف السياسة النقدية.

وتعتمد قدرة البنك المركزي هذه على ثلاث خصائص وهي:

([1]) Banaian .K ،Measuring Central Bank Independence ،OP Cit. p.4

([٢]) انظر في ذلك:

Eijffinger s. ،and Keulen ،M.V ،Central Bank Independence in Another Eleven Countries Op. Cit. pp.48-50.

Banaian K. ،Measuring Central Bank Independence ،OP Cit. pp.5-9.

Grilli V. ،Masciandaro، D. ،and Tabellini،G. ،Political and Monetary Institutions and Public Financial Policies in the Industrial Countries ،Economic policy ،Vol. (6) ،NO (13) 1991 ،PP.341-392.

cukierman A. ،Webb ،S. B. and Neyapti B. ،Measuring The Autonomy of Central Banks and Its Effect on Policy Outcom ،The World Bank Economic Review ،Vol.(6) ،NO (3) ،1992، PP.353-398.

أ- تعيين مجلس إدارة البنك المركزي ومدى تدخل الحكومة فيها.

ب- علاقة مجلس الإدارة مع الحكومة ومدى اشتراكها المباشر فيه بمن يمثلها كأن يكون وزير المالية.

ت- المسؤولية الرسمية للبنك المركزي كأن تكون مسؤوليته عن استقرار الأسعار كهدف وحيد.

ويُبنى المقياس على هذه الخواص الثلاثة لقياس مستوى الاستقلالية عن طريق المعايير الثمانية الآتية:

١) هل أن المحافظ يعين من قبل البرلمان؟

٢) هل أن مدة خدمة المحافظ أكثر من خمس سنوات؟

٣) هل أن كل أعضاء مجلس الإدارة يعينون من قبل الحكومة؟

٤) هل أن مدة خدمة أعضاء مجلس الإدارة أكثر من خمس سنوات؟

٥) هل هناك اشتراك إلزامي لممثل من الحكومة في مجلس الإدارة؟

٦) هل أن موافقة الحكومة مطلوبة على السياسة النقدية؟

٧) هل هناك إلزام قانوني على البنك المركزي لتحقيق الاستقرار من بين عدة أهداف أخر؟

٨) هل هناك نصوص قانونية تدعم موقف البنك المركزي في حالة حدوث خلاف مع الحكومة؟

وتُقاس استقلالية البنك المركزي بجمع المعايير الثمانية المتساوية الوزن بإعطاء نقطة واحدة لكل واحد من المعايير الثماني بالشكل الذي يدعم الاستقلالية، وإعطاء صفر لكل منها إذا كان يدعم التدخل الحكومي، والحصيلة النهائية للجمع تعبر عن الرقم الذي يمثل استقلالية البنك. والجدول (٢) يبين درجة استقلالية بعض البنوك المركزية الأوربية.

جدول (٢) درجة استقلالية بعض البنوك المركزية الأوربية وفقاً لمقياس (GMT)

الخصائص	التعيين من قبل الحكومة				العلاقة مع الحكومة	المسؤولية القانونية		مؤشر الاستقلالية
المعايير الفرعية	١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨	
اليونان	٠	٠	٠	٠	٠	١	١	١	٣
الدانمارك	٠	١	٠	١	١	١	١	٠	٥
فنلندا	٠	٠	١	٠	١	١	١	٠	٤

هنغاريا	٠	١	٠	٠	٠	١	١	٠	٣
لوكسمبورغ	٠	١	٠	١	١	١	١	٠	٥
نيوزيلاند	٠	٠	٠	٠	١	٠	١	٠	٢
النرويج	٠	١	٠	٠	١	٠	١	٠	٣
بولندا	٠	١	٠	٠	١	٠	١	٠	٣
البرتغال	٠	٠	٠	٠	١	٠	١	٠	٢
إسبانيا	٠	١	٠	١	٠	١	١	١	٥
الجيك	١	١	١	١	١	١	١	٠	٧

Sourse: Eijffinger. S. and Keulen M.V ،Central Bank Independence in Another Eleven Countries; BNL Quarterly Review ،No.192 ،March 1995 ،p.50.

يلاحظ من الجدول، إن نيوزيلاند والبرتغال هي أقل البلدان استقلالية، في حين كانت جمهورية الجيك هي الأعلى من بين الدول الأحد عشر. وكذلك يلاحظ من الجدول السابق، إن المعيار الذي تحقق في جميع البنوك المركزية المدروسة هو معيار الاستقرار (المعيار السابع) والذي فُرض قانونا عليها إلى جانب الأهداف الأخرى، وتلاه معيار الاشتراك الإلزامي لممثل الحكومة في مجلس إدارة البنك (المعيار الخامس)، في حين كان المعيار الأقل تحققا هو معيار تعيين المحافظ من قبل البرلمان (المعيار الأول). ولكن يبقى التساؤل عما هو مدى الاستقلالية الفعلية مقارنة بهذه الاستقلالية القانونية؟

٢- **مقياس** (ES)[١] إن تصميم هذا المقياس مشابه إلى مقياس (GMT) من حيث اعتماده على نفس أسس أو خصائص قدرة البنك المركزي في اختيار وتحديد الأهداف النهائية للسياسة النقدية، لكنه يختلف عنه في عدد المعايير الفرعية، وذلك باقتصاره على ثلاثة معايير بدلاً من ثمانية، في مجالات التعيين والعلاقة مع الحكومة والمسؤولية القانونية.

٣- **مقياس (CWN)**[٢] يختلف مقياس (CWN) عن المقاييس السابقة، لأنه أضاف مجموعة أكثر بكثير من تلك المعايير، تتعلق بالترتيبات المؤسسية الممكنة والتي تجعل منه يتألف من عدة مقاييس ضمنية بعضها يتكون من نقطتين، والبعض الآخر من ثلاث نقاط، وغيرها يصل إلى سبع نقاط. ويتكون هذا المقياس من مقياسين هما:

---

(١) (ES) يشير إلى

Eijffinger and Schaling

(٢) (CWN) يشير إلى

Cukierman ،Webb ،and Neya

أ- **المقياس التشريعي لاستقلالية البنك المركزي:** وضعت الخواص التشريعية للبنك المركزي المشتقة من قانونه في أربع مجاميع لغرض دراستها كما في الجدول(٣) وهي:

١) التعيين والعزل ومدة خدمة المحافظ، وأعطيت وزن ترجيحي مقداره (٢٠%) من وزن المعيار بمجمله، وتتكون من أربع فقرات فرعية تتراوح قيمتها بين (٠-١).

٢) صياغة السياسة النقدية، وتتضمن أسلوب حل التعارض بين السلطة التنفيذية (الحكومة) والبنك المركزي بخصوص السياسة النقدية. ومشاركة البنك المركزي في إعداد الموازنة العامة وأعطيت وزن ترجيحي مقداره (١٥%) من الوزن الكلي للمعيار وتتكون من ثلاث فقرات فرعية تتراوح قيمتها بين (٠-١).

٣) أهداف البنك المركزي، وأعطيت وزناً ترجيحياً مقداره (١٥%) من الوزن الكلي للمعيار وتتكون من فقرة واحدة تتراوح بين (٠-١).

٤) الحدود على قابلية البنك المركزي لإقراض القطاع الحكومي كالقيود الموضوعة على حجم القرض والمدة وأسعار الفائدة وشروط الاستفادة المباشرة من الإقراض والتسنيد وأعطيت اكبر نسبة من المعيار إذ أنها حازت على (٥٠%) من القيمة الإجمالية للمعيار وتتكون من ثماني فقرات تتراوح قيمتها بين(٠-١) ولكل نقطة وزن ترجيحي خاص بها، فالوزن الترجيحي لفقرة الإقراض المباشر (١٥%) والإقراض التوريقي (١٠%) وشروط الإقراض (١٠%) ومستويات الحكومة المحتمل إقراضها من البنك (٥%) وكان (٢.٥%) هو الوزن الترجيحي لكل من فقرة تعريف حدود الإقراض ومدة استحقاق القروض وشروط أسعار الفائدة ومنع البنك المركزي من شراء أو بيع الأوراق المالية الحكومية.

إن طريقة احتساب الرقم النهائي للاستقلالية تتم بالخطوات الآتية:

١) الخطوة الأولى: تُجمع حصيلة الفقرات المكونة لكل مجموعة من المجموعات الأربع كل على انفراد يستخرج معدل كل فقرة.

٢) الخطوة الثانية: يُضرب مجموع الفقرة بنسبة الترجيح المحددة لها، لاستخراج النسبة الموزونة لها.

٣) الخطوة الثالثة: تُجمع النسب الموزونة للفقرات الأربع، ويكون الناتج هو الرقم الذي يمثل استقلالية البنك.

جدول (٣) مثال توضيحي لبنك مركزي افتراضي

المتغير (١)	الوزن % (٢)	توصيف المتغير (٣)	ترتيب الفقرة (٤)	المعدل (٥)	الوزن النهائي % (٢*٥) (٦)
١-المحافظ	٢٠			١	٢٠

		مدة الخدمة: أطول من ٨سنوات	١		
		تعيينه: من قبل مجلس البنك	١		
		العزل: غير منصوص عليه قانونا	١		
		تقلد المحافظ وظائف حكومية أخر: غير مسموح	١		
٢-صـــــياغة السياسة النقدية	١٥			١	١٥
		من يصغها؟ المصرف نفسه.	١		
		من يحل التعارض؟ المصرف نفسه.	١		
		دور المصرف في الموازنة: نشيط.	١		
٣-الأهداف	١٥	استقرار الأسعار هو الهدف الرئيس والوحيد، والبنك له الكلمة الأخيرة في حالة التعارض مع الحكومة.	١	١	١٥
٤-حـــــــدود الإقراض	٥٠			١	٥٠
	١٥	التسليف المباشر: غير مسموح	١		١٥
	١٠	إقراض توريقي: غير مسموح	١		١٠
	١٠	شروط الإقراض: السلطة للمصرف	١		١٠
	٥	المستوى الحكومي المقترض: الحكومة المركزية فقط	١		٥
	٢.٥	تعريف حدود الإقراض بـ: كمية من النقود	١		٢.٥
	٢.٥	استحقاق القروض: خلال ستة أشهر	١		٢.٥
	٢.٥	أسعار الفائدة: اعلي من الحدود الدنيا	١		٢.٥
	٢.٥	ممنوع على البنك شراء وبيع الأوراق المالية الحكومية: نعم	١		٢.٥
المجموع الكلي					١٠٠

ب- **المقياس الفعلي (غير الرسمي) لاستقلالية البنك المركزي:** يعد الوضع التشريعي للبنك المركزي واحدا من عدة عناصر تستخدم لتقدير الاستقلالية الفعلية للبنك إذ إن **هناك العديد من قوانين البنوك المركزية التي يشوبها النقص وعدم الكمال والتي تركت مجالا واسعا للتفسير والاجتهاد**، لذا فإن طبيعة وشخصيات المحافظ ومجلس إدارة البنك المركزي ستشكل كثيرا المستوى الفعلي للاستقلالية. لذا فإن اتخاذ معيار معدل سرعة تغيير المحافظين في البنك المركزي سيعطي صورة أكثر واقعية إلى جانب المقياس السابق.

ويحتسب هذا المقياس بقسمة عدد مرات تغيير المحافظين على عدد السنوات المدروسة، فكلما اقترب هذا المعدل من الواحد الصحيح، دل على الاستقلالية المنخفضة. وبالعكس كلما اقترب من الصفر، دلّ على الاستقلالية العالية للبنك المركزي.

فإذا كانت المدة المدروسة في دولة ما هي (١٠) سنوات وكان عدد مرات تغيير المحافظ ثماني مرات فإن سرعة التغيير هي (٠.٨) في هذه الدولة، ولو كانت المدة المدروسة نفسها في دولة أخرى ولكن عدد مرات تغيير المحافظ كانت مرتين فقط فإن سرعة التغيير ستكون فيها (٠.٢)، وعليه سيكون مستوى الاستقلالية في الدولة الثانية أعلى من الأولى لأنها أقرب إلى الصفر.

ويمكن أن يفسر ذلك **بأن السلطة التنفيذية تعمل على تغيير المحافظ رغبة منها في الوصول إلى الشخص الذي يلبي طلباتها**، وتكرار هذه العملية يشير إلى معارضة المحافظ للحكومة مما يترتب على ذلك قصر المدة التي سيشغل المحافظ فيها منصبه، مما يجعل المستقبل مجهول أمامه ويقلل من دوافعه نحو العمل ويحد من رغبته في وضع سياسات بعيدة المدى ولاسيما تلك التي تتعدى حدود الدورات الانتخابية. وكذلك فإن ما يدفع نحو قصر مدة خدمة المحافظ وقلة الاستقلالية، هو تغيير المحافظ بعد مدة وجيزة من تولي الحكومات مهامها الرسمية بعد الانتخابات، على حين **أن المحافظ الذي يبقى لمدة طويلة أمام عدة حكومات متتالية سيكون اقوى في اتخاذ القرارات حول السياسة النقدية** التي سيتخذها والأهداف البعيدة التي سيتبناها ويؤشر مرتبة أعلى من الاستقلالية.

الخاتمة

إن الفكرة الأساسية التي تقوم عليها موضوعة الاستقلالية هي: إبعاد أثر المصالح الحكومية والحزبية الآنية والتي يؤدي فيها الهدف الانتخابي دوراً معيناً، عن البنك المركزي بوصفه المؤسسة القائدة للنشاط الاقتصادي والمحركة له، لإبقاء خط المصلحة الاقتصادية العامة متواصلاً بقطع النظر عن الحزب الذي يستلم دفة الحكم بعد فوزه بالانتخابات.

فلم يعد خافياً بعد استعراض وجهات النظر المتباينة للجدل الذي يُبيّن حول الاستقلالية والنظريات المفسرة لسلوك البنك المركزي، من أن هذه المهمة ليست من السهولة بمكان لكل من الحكومة وإدارة البنك المركزي، ولكن طالما إن البنك هو المحكمة العليا للاقتصاد، فلابد وان يبقى حيادياً اتجاه الحكومات المتعاقبة ويتلمس أهدافه من الواقع الاقتصادي والمشاكل وطرق النهوض والتنمية الاقتصادية لبلده، ويقدم ما في وسعه للأخذ بيد الإدارات المنتخبة لتحقيق تلك الأهداف بقدر المستطاع دون المساس باستقلاليته.

لقد قدم البحث استعراضاً لأهم مقاييس الاستقلالية سواء المقاييس التقديرية والتصنيفية التي ترتب البنوك المركزية المدروسة إلى مستويات بالمقارنة فيما بينها، أو المقاييس الكمية والرقمية والتي تحسب درجة الاستقلالية للبنك المدروس دون شرط المقارنة، ويعد النوع الأخير هو الأحدث والأفضل والأكثر موضوعية من بين المقاييس المارة الذكر لشموليته واحتوائه على كل المؤشرات التي تبين خطوط التواصل والتأثير بين البنك والحكومة.

ويمكن للدارسين استعمال تلك المقاييس مجتمعة أو منفردة وبحسب طبيعة دراساتهم للوقوف على استقلالية البنك المركزي وعلاقته بالمتغيرات الاقتصادية المدروسة.

الشباب في العراق: طبيعة وخصائص الدور والوظيفة في إطار مفهوم التنمية البشرية

أ.م. د. عماد عبد اللطيف سالم*

أكاديمي وباحث من العراق

*- تدريسي- كلية اقتصاديات الأعمال- جامعة النهرين

مقدمة

هناك إدراك متزايد لقضايا الشباب من قبل مختلف مستويات صنع القرار والسياسة في العراق. وينطوي هذا الإدراك على معرفة أهمية وخطورة الدور الذي يمكن لهذه "الفئة الاجتماعية" أن تمارسه (سلباً أو إيجاباً) فيما لو توفرت لها الفرص والبيئة المناسبة، أو (على العكس من ذلك) إذا تفاقمت أمامها حدّة التحديات والمشكلات التي تمنعها من ممارسة هذا الدور.

ورغم تزايد الاهتمام بقضايا الشباب بعد العام ٢٠٠٣، إلا أن مشاريع تمكين الشباب وإدماجهم، ومنحهم المكانة المطلوبة في عملية التنمية (بما تتضمنه من أولويات وخطط واستراتيجيات)، ظلت تصطدم على الدوام بعقبات العنف وعدم الاستقرار السياسي والانقسام المجتمعي. وأدت هذه التحولات بالضرورة إلى تشظي الشباب أنفسهم كـ(فئة اجتماعية)، وتحول معظمهم إلى جزء من آليات الصراع في المجتمع الكبير، الذي فقدوا تدريجياً استقلاليتهم فيه، وفقدوا معها قدرتهم على المشاركة الفاعلة في تغييره لصالحهم.

في ظل هذه البيئة تفاقمت مشاكل الفقر والتهميش، واتسعت الظواهر السلوكية الانحرافية، وارتفعت معدلات الطلاق والانتحار، وازداد عدد نزلاء السجون وتحولت مشاكل الشباب (الممتدة والموروثة من عقود سابقة من الفشل والحروب المتعاقبة وعمليات التغريب والتدجين السياسي المنظم)، إلى مشكلات مركبة. ووجد مئات الآلاف من الشباب أنفسهم عاطلين فجأة، فانتقلوا من خندق إلى خندق، في مفارقة نوعية لا يمكن لها أن تتناغم أبداً مع الإيجابيات التي يفترض أنها مصاحبة لأي تغيير، وخاصة إذا كان هذا التغيير ينطوي على إسقاط نظام قمعي شمولي، وإقامة نظام ديمقراطي تعددي بدلاً عنه.

وفي بلد يشكّل فيه الشباب نسبة عالية من الهرم السكاني، فإن نجاحاتهم أو إخفاقاتهم وثقافتهم وأنماط سلوكهم ستطبع المجتمع كله بطابعها الخاص. أن الهيمنة الذكورية وسطوة الكبار واحتكار قوة السلطة قد تؤجل، ولكنها لن تمنع، العواقب الوخيمة المترتبة على تجاهل قضايا هذه الفئة، وتطلعاتها المشروعة، ونزعتها الطبيعية إلى التغيير، خاصة وإنها تمتلك جميع الوسائل اللازمة، بما في ذلك العنيفة منها.

إن هذا البحث يتوجه إلى الشباب في العراق، على أنهم شركاء أساسيون في التنمية وهم العنصر الرئيسي فيها، وهم قوة التغيير المطلوبة لإنجازها، والعامل الأساسي في استدامتها. ويهدف إلى مقاربة موضوع الشباب في العراق، ودورهم في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية من منظور يتم العمل فيه على دراسة وتحليل حالة التناقض أو التوافق بين حجم هذه الفئة الكبير في المجتمع العراقي، وبين القيود والمحددات التي تعمل على تحجيم دورهم الطبيعي في إعادة بناء بلدهم في جميع المجالات، ودورهم القيادي في تنميته وتطوره مستقبلاً.

لا سيّما وإن أهمية دور الشباب كـ "فئة عمرية" في عملية التنمية في العراق، لم تكن نتيجة لتحولها إلى "فئة اجتماعية" ذات خصائص "فئوية نوعية" ضمن فئات المجتمع الأخرى، بل كانت مقترنة فقط بالحجم الكبير لها كـ "فئة عمرية" ضمن هذا المجتمع. ولهذا لم يتمكن الشباب من رسم وصياغة الأولويات المحدِّدة لأهداف وطبيعة هذا الدور، بل اندمجوا كـ"فئة عمرية"، وتماهوا ضمن المجتمع العراقي الكبير، بكل انقساماته وصراعاته وولاءاته، ولم يتمكنوا من صياغة دورهم الخاص بهم، ضمن هذه العملية.

وعليه فإن هذا البحث سيتبنى منهج "التنمية التضمينية الشاملة"، إذ لا معنى للآراء التي تربط بين السياسات الاجتماعية والاقتصادية من جهة، ونتائج التنمية الاقتصادية والاجتماعية من جهة أخرى، إذا ما نظر إليها خارج السياق التاريخي والمؤسسي للدولة، والمجتمع، وخاصة بالنسبة إلى ديناميكيات النمو والتوزيع والتغير الهيكلي.

مما يعني **أن العلاقة بين المؤسسات والسياسات الاقتصادية والتنمية البشرية تتسم بالتعقيد**، وبات التفكير فيها يتضمن مستويات عدّة: إحصائية وتاريخية ونظرية وسياسية وأيديولوجية (ثقافية).

المبحث الأول

الشباب: طبيعة وخصائص الدور في ظل المتغيرات الجديدة في العراق

أولاً: متغيرات البنية الاقتصادية والاجتماعية

لقد وفرت المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية الجديدة في العراق، إضافة إلى التقدم الذي شهدته وسائل الاتصال الحديثة، فرصاً لا تعوض للشباب لبلوغ النضج، وتحديد الأولويات وتحقيق الطموحات في سن مبكر نسبياً مقارنة بالأجيال السابقة.

غير أن العديد من التحديات قد تفاقمت أيضاً. فلم تتحقق الكثير من الاحتياجات الأساسية لفئة الشباب (وخاصة العاطلين منهم).

واتجه **البعض من هؤلاء العاطلين (الشباب الخريجين) للعمل في ظروف غير لائقة ومهينة للكرامة البشرية** (كجر عربات الحمل، أو العمل في الأنشطة غير الآمنة وغير المضمونة في قطاع العمل غير الرسمي). وعجز آخرون عن الزواج وتكوين أسرة، بينما اصطدمت الشرائح المتعلمة منهم بمحدودية فرص المشاركة بفعالية في التنمية، أو صنع القرار، أو تبوء مناصب قيادية في الإدارة التنفيذية، أو الترشح للبرلمان. ومع عدم الاهتمام الجدي للحكومات المتعاقبة بوضع سياسات وخطط وبرامج النهوض بالشباب موضع التنفيذ وضعف الدور التشريعي والرقابي لمجلس النواب في متابعته لهذه الموضوعات، فقد زادت مشاعر الإحباط وتنامت النزعة إلى إيجاد بدائل متطرفة للخروج من هذا المأزق.

إن أوضاعاً كهذه قد تقوض إيجابيات تفاؤل قسم كبير من فئة الشباب بما يحمله مستقبل بلدهم من فرص وإمكانات. مما يتطلب وضع الشباب وقضاياهم كهدف أساسي للاستراتيجيات الوطنية المستقبلية.

ويفترض بهذا التناقض أن يزداد ويترسخ بمقدار ما يكون المجتمع محافظاً وتقليدياً بالمعنى الاجتماعي. وبمقدار ما يكون التناقض كبيراً، بمقدار ما تزداد عناصر التأزم في العلاقة بين الشباب (كمكون اجتماعي ذو سمات خاصة) وبين المجتمع (بمكوناته الأخرى). وهو ما سيحدد السمة الخاصة لصراع الأجيال في كل مجتمع.

ومن هنا كان اهتمام مؤسسات الدولة العراقية بقضايا هذه الفئة العمرية يتركز على الحد من دورها السلبي وليس الاستفادة من دورها الإيجابي. بعدها "فئة اجتماعية"، ينبغي أن يكون لها دورها الحاسم في بناء الحاضر ورسم المستقبل.

إن **"الشباب" في العراق لا يزال مجرد "مرحلة" محددة بعمر معين. وهذه المرحلة التي تم اختزالها إلى "فئة عمرية"**، لم تتحول إلى ظاهرة اجتماعية" ضاغطة ومؤثرة بعد. وترتبط هذه الصيرورة "الانتكاسية" للدور والوظيفة، بثقافة المجتمع العراقي، وتداعيات القيم السائدة فيه.

ثانياً: الشباب وتحديات البنيّة الاجتماعية

١ – الشباب في العراق وظاهرة صراع الأجيال

لا يتمكن الشاب من تأكيد ذاته في عضوية اجتماعية تامة في العراق، لأن الثقافة السائدة لا تمنح العضوية التامة والفاعلة إلا للكبار. ففي بداية مرحلة الشباب يبحث الإنسان عن دليل ومرجعيات لصياغة فرديته وتنظيم سلوكه. غير أن **إخفاق نظام التعليم (بسبب اقتصاره على الاهتمام بالعرض المعرفي- التلقيني في المقام الأول) سيكرس أزمة الاختيار لدى الشباب**، ويفاقم من قلقهم، ويكرس افتقارهم إلى الوضوح والمهارة اللازمين للانخراط في الحياة الاجتماعية بإيجابية ونجاح. وهكذا لا يجد الشاب أمامه غير مجريات الحياة اليومية، يخوض غمارها بالتجربة والخطأ. وسيتصرف كما تتوقع منه المجموعة المرجعية المهيمنة في محيطه الصغير (وهي أقرانه في هذه الحالة).

وستحدد "مرجعية الأقران" هذه اتجاهات الحراك الاجتماعي والسياسي للشاب فيما بعد. أي أن السلوك الفردي للشاب لن يكون ذاتياً، بل سيكون مجرد امتثال لقواعد النمط المهيمن ضمن هذا النطاق. وسيتم اكتساب وتأكيد العضوية الاجتماعية واستعراض الجدارة القيادية للشاب عن طريق هذا الامتثال حصراً.

ويمكن للتنشئة الأسرية وبيئة التعليم ومنظومة القيم أن تجتمع كعناصر تمكين للشباب، وبما يساعدهم على استكمال بناء شخصيتهم وخبراتهم، وصناعة مستقبلهم، عوضاً عن الامتثال الدارج للمحيط الصغير الذي يعيشون ضمنه وفي أطاره.

أن نزعة "الانسجام مع الدارج والامتثال له، تخدم الاستقرار المجتمعي. وتعزز "تدجين" الشباب لخدمة أهداف ومصالح سياسية وسلطوية معينة. وهو وضع لا يخدم مصالح الشباب، ولا قضاياهم الرئيسة بالتأكيد.

وثمة اعتقاد سائد على نطاق واسع، بأن السلوك الذي أضعف فرص الأمن والاستقرار والتنمية في العراق، هو أداء الشخصية المسكونة بأمراض التنشئة، وإن **الفوضى العنيفة التي عاشها العراق كانت تعبيراً عن تناقض صارخ بين القيم والمثل العليا، وبين قيم الوحدات الاجتماعية** الصغرى الموبوءة بأمراض التنشئة، والتي تجعل حياة الشخص مسخرة بالكامل لتمثيل رغبة جامحة في أزاحه "الأخر"، ومحاطة في ذات الوقت بمظاهر إحباط متعددة، لعدم التمكن من أزالته.

أن الميل للانسجام والولاء والانتماء لهوية وطنية جامعة هي من عناصر الشخصية الفردية، التي يقوم عليها الاستقرار والنظام العام وسيادة القانون. وفي ظل الانقسام القائم حالياً، تم تعطيل الوظيفة الإيجابية لهذه الشخصية، بل وتحويلها واستخدامها كمصدر للعنف ومناهضة الاستقرار وعلى نطاق واسع[1].

([1]) أحمد ابريهي. ورقة خلفية في التقرير الوطني للتنمية البشرية/ العراق/ ٢٠١٤).

الشباب في العراق، والاستبعاد متعدد الأبعاد

يتعرض الشباب في العراق لاستبعاد متعدد الأبعاد. فهُم يعانون من الفقر والبطالة والممارسات التمييزية. وأفضى ذلك إلى فقدان البعض منهم لأيمانهم بإيجابيات التغيير، وعدم ثقتهم بما تتيحه بعض الممارسات الديموقراطية من فرص وإمكانات للمشاركة والتمكين.

ومع فشل الدولة في بناء أو توصيف نظام اقتصادي حديث، وفي تنويع النشاط الاقتصادي (وهو ما سيتم تناوله في هذا البحث ضمن تحديات البنية الاقتصادية)، فإن الاستبعاد الثقافي (المعرفي) والسياسي والاجتماعي للشباب، أصبح أيضاً سمة غالبة من سمات الحياة المجتمعية وآلياتها وهياكلها في العراق.

وأقترن هذا الاستبعاد (الاقتصادي– الاجتماعي) بمظاهر متعددة لـ "الاغتراب" الثقافي والمعرفي والمفاهيمي، الذي أفصح عن نفسه في العراق بعدم إدراك الشباب لهويتهم وطبيعة انتماءاتهم، وللدور (المباشر، وغير المباشر) الذي تمارسه القيم والمؤسسات المتنفذة، وتفرضه عليهم وتحدده طبيعة ودرجة استجابتهم للتحديات التي تواجههم، ولكيفية اغتنامهم للفرص المتاحة لهم في جميع المجالات.

٢– الشباب وموضوع "الهوية" في العراق

أن طبيعة الإشكالية السياسية (وبالنتيجة الدستورية والقانونية) التي يواجهها المجتمع العراقي في مرحلته الراهنة، هي إشكالية العلاقة بين الهوية الوطنية والهويات الفرعية. وتكمن أهمية هذا التحديد في خطورة التوظيف السياسي لما يسمى في دراسات ما بعد الحداثة بـ "السرديات الاجتماعية"، (وهي مجموعة من القيم والمعاني والتصورات التي يشاطرها الأفراد المنتمون لجماعة معينة، والتي تشكل مجموعة من القيم والمعاني والتصورات عن الماضي أو المستقبل)، وذلك عن طريق سعي البعض لتنظيم سلطتهم، وتوجيه طاقات الجماعة المفترضة للصراع مع الخصوم السياسيين. ويؤدي هذا التوظيف في الغالب إلى سلوكيات تدميرية أو إلى ممارسات إقصائية وتمييزية، ولشرعنة تغليب فئة على أخرى، حتى داخل الجماعة ذاتها.

وهناك ارتباط مهم بين "الهوية" والتنشئة الاجتماعية للشباب. ففي المجتمعات ذات التقاليد الأبوية الذكورية، كالمجتمع العراقي، غالباً ما تسود النظرة إلى الشباب بوصفهم موضوعاً للضبط والتلقين، ونادراً ما يستقر النظر إليهم كـ "فئة اجتماعية" مستقلة، وقادرة على أنتاج ثقافتها الخاصة. وعبر تنشئة الشباب (وفق هذه النظرة)، يحقق المجتمع الأبوي ما يسمى بعملية "إعادة الإنتاج الاجتماعي Social Reproduction، التي تمثل الضرورة بالنسبة لديمومة الجماعة.

ولأن هذه العملية تحدث وفق قواعد سلطوية لا تسمح بمجال للمبادرة فإن **تنشئة الشباب– وبقدر أكبر الإناث، تقوم على سحق هوياتهم الذاتية، وقولبة شخصياتهم وفق قيم الجماعة**[1].

وفي مراحل الشباب الأولى (وتحديداً بين سن ١٤– ٢٤ سنة)، يصبح سؤال الهوية هو الهاجس الرئيس الذي يشغل تفكير الشباب، الذين يسعون إلى الارتباط ببنى أو مؤسسات أو تجمعات بديلة تؤكد استقلاليتهم الشخصية عن العائلة، وتملأ الفراغ الناتج عن دخولهم الحيز الاجتماعي الأوسع، كأفراد مستقلين، لا أطفال تابعين. ويحدث ذلك بشكل خاص في الطبقات التي غادرت أنماط الحياة التقليدية القائمة على التضامن القبلي أو الأسري، والتي كانت تنشئة الفرد فيها تخضع لإرادة شبه أحادية من جانب الجماعة القرابية. أما في المجتمعات الحديثة فقد دخلت عوامل جديدة في تشكيل عملية التنشئة، مثل المدرسة وأنظمة الاتصالات الحديثة والأعلام الجديد. ولم تعد العائلة أو الجماعة الأولية هي المصدر الأساسي (بل وحتى الرئيس) لقيم التنشئة المجتمعية.

ثالثاً: عملية التنشئة المجتمعية للشباب وتبلور هويتهم الوطنية في العراق

تواجه عملية تنشئة الشباب في العراق إشكاليتها الخاصة بها، والتي يمكن إيضاحها بما يأتي[2]:

١– إن الجماعات المهيمنة على أجهزة الدولة– السلطة كانت تتصرف بوحي من ولاءات غير حديثة، ورؤى إقصائية، تفكيكية، وتمييزية. وتزامنت هذه الازدواجية مع ازدواجية أخرى تعرض لها الأطفال والشباب. فبينما يتلقى هؤلاء دروساً وقيماً حديثة في المدرسة، كان الكثير منهم يتعرض لتنشئة مغايرة في العائلة أو المنطقة "المحلة" أو القرية التي يسكن فيها.

٢– الفجوة الواسعة بين الرواية التي يتعلمها الطلبة في المدارس عن بلادهم، وبين الرواية التاريخية (غير الرسمية) التي يتلقونها في محيطهم الاجتماعي. أن الرواية المدرسية– الرسمية تعبّر في الغالب عن أيديولوجيا الفئة السياسية الحاكمة، وتحاول شرعنة استمرارها بالسلطة عبر قراءة التاريخ بطريقة تناسب مفهومها للوطن والمجتمع والهوية. وفي مجتمع متعدد الثقافات، كالمجتمع العراقي يصبح انحياز الدولة لرواية إحدى الجماعات (كما حدث قبل العام ٢٠٠٣) عاملاً هاماً في تكريس الانقسام المجتمعي، وفي دفع الطرف المهمش إلى الالتصاق بالرواية غير الرسمية، وبما يقوي قيم الهامش المناقضة لقيم المركز. أما محاولة الحكومات العراقية (بعد العام ٢٠٠٣) للعثور على رواية عراقية موحدة للتاريخ، فقد باءت بالفشل (حتى الآن) بسبب حدة الانقسام الاجتماعي، والتنافس الشرس على السلطة والثروة. في حين نجح الدين بما ينطوي عليه من قدرة على التعبئة وتمثيل الهويات، ويعبئ أعداد

---

(١) حارث الكرعاوي. ورقة خلفية للتقرير الوطني للتنمية البشرية ٢٠١٤.
(٢) المصدر نفسه.

كبيرة من الشباب في العراق (كما في عموم المنطقة العربية) وفق أيديولوجيا للخلاص، ونظاماً للمعنى والهوية، بدا مسايراً للمزاج الثقافي السائد.

غير أن دينامية المؤسسة الدينية في العراق لم تنجح في تطوير استجابة اجتماعية داعمة للهوية الوطنية، بل أدت (على العكس من ذلك) إلى تأجيج صراع السرديات التاريخية، والاحتماء بالهويات المذهبية والطائفية واستخدام تلك الهويات في الصراع على السلطة.

وفي خضم هذا كله سيبقى شباب العراق خاضعين لتيارات متناقضة في عملية التنشئة، خاصة وأن الدولة العراقية (التي ينظر إليها على أنها التجسيد الوحيد لوجود العراق كوطن)، لازالت عاجزة عن بناء مشروعها الخاص، ولازالت خاضعة لتيارات متصارعة وتفكيكية تضعف قدرتها على إنضاج هوية وطنية استيعابية ومنفتحة.

٣- ضعف أو انعدام البنى التحتية للتواصل. وأهم صفات تعزيز الهوية الوطنية على حساب الهويات الفرعية هي السعي لأن تكون كثافة الاتصالات العابرة للجماعات الفرعية أكبر من كثافة الاتصالات داخل تلك الجماعات. أن التواصل بيسر يساعد على تكثيف التواصل خارج الجماعات المحلية، وفي تطوير العلاقات البراغماتية غير التقليدية الضرورية لبناء مجتمع مدني حديث، وتقوية الإحساس بالانتماء إلى ذات الفضاء الوطني.

لقد حقق التغيير الذي حدث في العراق (في العام ٢٠٠٣)، طفرة مماثلة في وسائل الأعلام الجماهيرية. وتعزيز الثقافة السياسية والاجتماعية للشباب، وجعلهم أكثر إدراكاً للتنوع وتعددية الأفكار والرؤى.

رابعاً: الاستبعاد عن طريق تقييد آليات الحوار والمشاركة المجتمعية في المرحلة الانتقالية

أن المراحل الانتقالية تحتاج إلى قدر كبير من الضبط المؤسسي. وتجاهل دور الشباب في هذا الصدد يمكن أن يفضي إلى تحول شرائح عديدة منهم من وضعهم الساكن (أو المدجّن) حاليا، إلى انتهاج سلوكيات عنيفة للاحتجاج على الوضع القائم. أن أوضاعاً كهذه تزيد من صعوبة الحوار المجتمعي بين مختلف التيارات والقوى السياسية والاجتماعية، التي يشكل الشباب جزءاً أساسياً منها، وذلك بغض النظر عن فاعلية دورهم فيها. ولن يؤدي ذلك إلى نزاع مسلح يكون الشباب مصدر تغذيته الرئيس فقط، وإنما سيعطل تماماً أية إمكانية للتوصل إلى رؤى تنموية في المجالات كافة.

أن حصر الاهتمام بالشأن السياسي والقانوني والدستوري وإهمال القضايا الاقتصادية والاجتماعية، قد أفضى بالضرورة إلى مقاربة مشوهة للشأن المؤسسي ذاته. و**"المؤسسات الانتقالية" التي يفترض أن تكون ضابطة وموجهة للانتقال نحو أوضاع اقتصادية واجتماعية أكثر رقيّاً، تحولت إلى ميادين للتنافس الانتخابي التقليدي، والى منابر للسجال الأيديولوجي.**

لهذا جسدت "المؤسسات الانتقالية العراقية الجديدة تلك "الانقسامات العمودية القديمة" في المجتمع العراقي، وأدى ذلك إلى تنامي أحساس الكثير من الفئات الاجتماعية (والشباب منها على وجه الخصوص) بالتهميش والاستبعاد، وغياب الدور في عملية اتخاذ القرار، وضعف التأثير على عملية التحول برمتها. والخطير في الأمر هو تشكل أدراك معين لدى الشباب مفاده أن استبعادهم وتهميشهم هو فعل متعمد ومقصود. فمنعهم من المشاركة في صياغة سياسات وتوجهات المرحلة الانتقالية (كحاضر)، سيجعل وجهتها النهائية في غير صالحهم (كمستقبل). وأن إدارة عملية الانتقال بهذه الكيفية، سيكرس في المستقبل مصالح وأدوار القوى ذاتها والمهيمنة الآن. وهذا يعني بالنسبة للشباب أن تكريس آليات استبعادهم الحالية، ستقود بالضرورة إلى تكريس استبعادهم في المستقبل أيضاً.

خامساً: الشباب والعولمة وإشكالية التقليد والحداثة في العراق

إن الإشكالية الخاصة التي تفرزها العولمة في العراق، لم ترتبط مباشرة بالأشكال والتحديات والفرص التي يطرحها العالم المعاصر على شباب العراق (كما يحدث في بلدان متقدمة ونامية أخرى)، بل في إسهامها في دفع الشباب في العراق على صياغة وطرح أسئلة جديدة ذات صلة بوضعهم ودورهم وكيفية التعامل معهم، والمجتمع العراقي (عن طريق احتكاكه بمخرجات الحضارة الغربية الحديثة)، لم ينجح في استبدال منظومات القيم والأفكار والسلوكيات المجتمعية القديمة بأخرى جديدة. وأقصى ما استطاعت بعض شرائح هذا المجتمع فعله، ومنها "الطبقة الوسطى القديمة"، هو تحديث أو تشذيب بعض مظاهر هذا النظام القديم نسبياً دون تغييره جذرياً.

أن هذا "التحديث التابع" لعوامل الحث الأوربية، يجعل المجتمع يمتلك كافة مظاهر الحداثة الخارجية. أما البنى الداخلية لهذه المظاهر فستبقى متجذرة في القيم الأبوية وعلاقات القربى والعشيرة والطائفة والجماعة العرقية.

وعن طريق هذه التفاعلات وتداعياتها، وهو ما شكل بيئة غير مؤاتيه للاستقلال الذاتي للشباب. فالطابع الجماعي للتنظيم الاجتماعي وتهميش دور الفرد في النظام الأبوي المستحدث يعيق عملية تكوينهم كأفراد مستقلين ويؤخرها[1].

وحين يواجه الشباب في العراق تحديات الاختيار بين طرفي الصراع هذين، فإن فقدان الأمن الاجتماعي والاقتصادي سيحسم الاختيار لصالح العائلة والتقاليد والدين على حساب الدولة والسوق.

([1]) أديب نعمة، إشكاليات البحث في مجال الشباب، ورقة عمل في ورشة بيروت حول تقرير التنمية البشرية للشباب، بيروت ٢٠١٢. ص١٦-١٧.

لهذا لم يكن للعولمة تأثير حاسم وإيجابي على الشباب "كفئة اجتماعية" لها قضاياها وموضوعاتها وطموحاتها وأولوياتها الخاصة بها، بل كان لها مثل هذا الدور فقط على الشباب "الأفراد" ضمن "فئة عمرية" معينة. ولأنها لا تحتوي على مضامين ثقافية واجتماعية مقبولة وصالحة لصياغة أطار مرجعي وقيمي بديل، فإن قيمها، وخلافاً لقيم الحداثة– تعطي عموماً "مفاعل تفكيكيةً في المجتمع، وتخلّف "استقطابية" (ناجمة عن التمييز بين من يمتلك، أو لا يمتلك ناصيتها) ضمن فئة الشباب ذاتها.

ويتجسد هذا الانقسام والاستقطاب في العراق عن طريق ردود الأفعال العنيفة التي تظهرها شرائح الشباب الأكثر فقراً، تجاه تلك الأكثر غنى منها، لهذا نلحظ في **العراق ظهور سلوكيات شبابية هي أكثر تشدداُ وعنفاً وتطرفاً مما هي عليه أجيال الشباب في مراحل سابقة**.

أن هذه المقاربة تقدم الدليل على أن المواقف من قضايا الشباب (حتى مواقف الشباب ذاتهم، وليس مواقف الكبار فقط) لا تتعلق بالأعمار، بل بمركب معقد من الأداء والمواقف والسلوكيات والخيارات السياسية والفكرية، والممارسات الفردية والجماعية، والتي تقرر في محصلتها أما تغيير الوضع القائم وأما الحفاظ عليه.

أن التجاهل، أو محاولة الالتفاف على هذه الإشكاليات، ومعطياتها، لن يساعد على فهم قضايا الشباب على نحو مجد وسليم، لا بالنسبة لهم ولا بالنسبة للمجتمع الذي يعيشون ويمارسون أدوارهم في إطاره، حاضراً ومستقبلاً. فإذا كان الشباب هم المستقبل... فكيف يمكن إطلاق استراتيجية شبابية في مجتمع لا يملك، حتى الآن مشروعاً استراتيجياً للمستقبل؟، أن هذه الإشكالية هي إشكالية عراقية بامتياز.

المبحث الثاني

الشباب وتحديات البنيّة الاقتصادية

أولاً: الشباب وتحديات رسم السياسة الاقتصادية

لا تقف التحديات الاقتصادية التي تواجه المجتمع العراقي بمختلف فئاته (وبخاصة الشباب) عند محدودية التشغيل وخلق الوظائف مقارنة بحجم البطالة (المطلق)، أو ارتفاع وانخفاض معدلاتها (النسبية).

أن عملية صنع السياسة، في هذا الإطار يجب أن تتجاوز مقارباتها المبسطّة المعمول بها حالياً. وأن تحاول النفاذ من السطح (إذ لا يوجد في الأفق غير استحداث الوظائف ورصد تخصيصاتها في الموازنة العامة للدولة) إلى حلول أكثر جدوى، تتجاوز ولو قليلاً، الفهم السائد لأزمة التشغيل والبطالة (إذ لا تقدم الحكومة، ومنظمات أخرى، للعاطلين غير "وجبات" التمكين النمطية، والتأهيل "الإجباري" لما يفترض أنه انخراط لاحق في سوق العمل، وبناء جزئي ومبتسر وشكلي للقدرات، وتمويل مشاريع صغيرة ومتوسطة قصيرة الأجل، مُبدّدة للمال العام والجهد الخاص، ولا تستطيع توفير الحد الأدنى من متطلبات الحصول على دخل دائم، ولا تمتلك أدنى فرصة للاستدامة).

أن أكثر النشطين اقتصاديا أي الشباب، لا يعانون فقط من تضاؤل فرص التشغيل، التي تتناسب مع ثقلهم ودورهم ومكانتهم ضمن القوى العاملة الكلية، ولكنهم يعانون أيضاً من انخراطهم، وعلى نطاق يتسع باستمرار، في بيئة وقيم العمل غير اللائق (وما يرتبط بها من إحباط واغتراب وإهانة للكرامة البشرية). وكذلك أن عدداً لا بأس به من الشباب المتعلمين، تعليماً أوليّاً وعاليّاً، يعانون من الأقصاء عن الدور، وتهميش القدرة على الابتكار والقيادة، نظراً لكونهم مجرد "موظفين على الملاك الدائم" في مجالات عمل محدودة القيمة والأثر،

وعندما نُسقط العمل غير اللائق والتشغيل الناقص، فإن الخطورة لا تتجسد في معدل البطالة "الحقيقي"، بل في بنيّة هذا المعدل وأبعاده وتداعياته الحالية والمستقبلية السلبية. **فالشباب في أطار هذه البنيّة أما عاطلون تماماً عن العمل، أو يمارسون عملاً غير لائق، أو يغطّون في نوم عميق على أرائك الريع النفطي**، إذ لا إنتاجية، ولا تحقيق للذات، في دهاليز المؤسسات الحكومية. وأن جميع أشكال العمل هذه هي تجسيد لسلوكيات سلطويّة مبددة للموارد المادية والبشرية، تقوم فيها الدولة الريعية بدفع "إعانات بطالة" شهرية، ولكنها باهظة التكلفة إلى نسبة ضئيلة من العاطلين الشباب، لتقوم عن طريق ذلك بتحويلهم إلى موظفين مقنّعين، وأشباح لا ضرورة لهم ولا إنتاجية ولا منفعة، ولا يعملون فعلاً أكثر من ١٦–٢٦ دقيقة في اليوم (كمتوسط).

ولا تنبثق السياسات المصممة لمواجهة هذه التحديات (طويلة الأجل)، ولا سياسات حل "أو تعليق" المشاكل (قصيرة الأجل) من الفراغ. وعلى المهتمين بالشأن التنموي في العراق أن يعملوا على إعادة تعريف وتوصيف مفاهيم أساسية لفئة مجتمعية كبيرة في عددها، وهائلة في تأثيرها.

لقد نجح نموذج الدولة في البلدان المتخلفة في استثمار تسقيط الحقوق بالتقادم، لتحويل أغلب "الحقوق الإنسانية" إلى "مطالب فئوية". ومن هذا المنطلق تحول "الحق في العمل" إلى "مطلب للتشغيل". وسرعان ما أصبح هذا المطلب هو الشغل الشاغل للجميع (أي الدولة والمواطن والمجتمع الدولي على حد سواء). والخطير في هذه المقاربة، هو أن "البطالة" قد نجحت في اختزال مشاكل الشباب كلها إلى "مشكلة توظيف". وبهذا تم "تقزيم" الموضوعات والسياسات المعنية بقضايا الشباب وحرفها عن مساراتها، عن طريق وضعها في خدمة هدف نهائي هو "خلق الوظائف".

أن الشباب بحاجة ماسّة لإعادة تعريفهم بحقوقهم من منظور مختلف. وهذا المنظور يتيح للشاب رفض الحق في التعليم، إذا كان هذا التعليم لا يتيح له أيّة فرصة توظيف في سوق العمل. ورفض التوظيف إذا كان هذا التوظيف عقيماً وغير منتج. ورفض العمل إذا كان هذا العمل غير لائق بالبشر. ورفض السياسات إذا كانت قاصرة و"شعبويّة" وآنيّة ومحدودة الأثر وغير ضامنة للاستدامة.

ثانياً: الشباب والمجتمع والدولة الريعية في العراق: إشكاليات خاصة

تتحدد إشكاليات الشباب في العراق عن طريق ارتباطها بعاملين أساسيين:

الأول: هو التحول من المجتمع التقليدي إلى مجتمع الحداثة.

الثاني: التحولات التي فرضتها العولمة وتداعياتها على الشباب وسلوكياتهم وثقافتهم وقيمهم، ومن ثم على قضاياهم المختلفة.

غير أن هذه التحولات ليس لها التداعيات ولا الصيرورات ذاتها في جميع البلدان. فبفضل الريع النفطي وما أفرزه من سلوك سياسي واقتصادي وقيمي، (على وفق ميكانزماته الخاصة به)، لم يتحقق في العراق ذلك الانتقال من الاقتصاد التقليدي القائم على الزراعة إلى اقتصاد ومجتمع صناعي متمحور حول قيم العمل والإنتاج. ولم تحدث تغيرات جوهرية في بنية العائلة والمؤسسات والقيم والعلاقات الاجتماعية. ولم يبرز الفرد– المواطن– الإنسان باعتباره قيمة قائمة بذاتها. ولم تقم بين هذا الفرد وبين الدولة والمجتمع علاقته مباشرة يحكمها الدستور والقانون والانتماء الطوعي. أن نشوء الفرد بهذا المعنى لم يتحقق في العراق حتى الآن لأسباب شتى. فالهجرة الواسعة (من الريف إلى المدن) لم تكن مرتبطة باشتراطات عملية الانتقال من اقتصاد تقليدي (في الريف بشكل خاص) إلى اقتصاد صناعي (في المدن). فغالبية سكان المدن العراقية حالياً هم من سكان الأرياف الذين هاجروا نتيجة الأوضاع المرتبطة باقتصاد زراعي متخلف،

وعلاقات إقطاعية بالية تقوم على الاستغلال والقهر، الذي وصل أحياناً إلى حدود العبودية، (إذ يتحول المزارعون إلى مجرد أقنان مرتبطين بالأرض)، وحيث لا يكون ثمة مجال للإفلات من نمط الإنتاج المتخلف هذا إلا بالهجرة إلى المدن. وفي هذه الحالة لا يترتب على الانتقال من الريف إلى المدن أي تحول حقيقي وملموس في القيم المجتمعية. فالمدينة (التي تسود فيها الأنشطة التجارية والخدمية بشكل رئيس)، ستتحول إلى حاضنة لقيم تقليدية– ريفية يعززها هؤلاء المهاجرون داخل المجتمع المديني، بحيث يعملون وبوتائر متسارعة، وبفعل ثقلهم السكاني المتنامي على "ترّيف المدن" التي هاجروا اليها، ولاحقاً "ترييف السلطة" التي تجد في المدن ركيزتها الأساسية، والى حيث تتحكم مخرجات هذه العملية بمعادلة القوة والثروة في البلد بأسره.

ولم تتغير هذه المعادلة في العراق بعد العام ٢٠٠٣. وما تحقق ليس أكثر من نمط هجين للتحول تتعايش فيه أنماط القيم والسلوك التقليدية، مع أفضل تقنيات العولمة، وآخر صيحة في مخرجات تكنولوجيا المعلومات المرتبطة بها.

كذلك **لم يكن نموذج دولة الرعاية في العراق مقترناً أو منتجاً لقيم العدالة والتضامن الاجتماعي والمواطنة والتشغيل الكامل والدخل الدائم**، وبما يؤدي إلى تحقيق جوهر "التحديث" أو "الحداثة" للدولة والمجتمع على حد سواء. ولم تنجح هذه الدولة أيضاً في تحقيق التوازن بين الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية ضمن سياسات التنمية التي اعتمدتها منذ أوائل الخمسينيات من القرن العشرين، بسبب ظروف تكوينها الخاصة من جهة، وطبيعة الفائض الاقتصادي، وأنماط السلطة والسلوك والإدارة المرتبطة به من جهة أخرى.

والمفارقة ذات الصلة بهذا الموضوع في العراق، أن الانقسام والاستقطاب الاجتماعي سيبقى قائماً سواء تفككت دولة الرعاية أم لا. فالدولة– السلطة في العراق (وليس الدولة– الأمة)، هي دولة مستقلة عن المجتمع ومترفعة عليه (بسبب طبيعة الفائض الاقتصادي الذي تتحكم هي وحدها به). وحين تفشل هذه الدولة– السلطة في أداء مهامها الاقتصادية والاجتماعية (بسبب الانقسام السياسي) فإن ذلك سيقود ذلك بالضرورة إلى اتساع نطاق الحرمان والفقر والاستقطاب الطائفي والعرقي وانهيار منظومات السلم الأهلي. وسيكون "العراقي" الذي لم تتشكل ملامح هويته– مواطنته بعد هو الخاسر الأكبر في ظل هذا الوضع.

وبينما لم يفضِ التغيير بعد العام ٢٠٠٣، والانفتاح على العالم وانهيار النظام الشمولي، والشروع في عملية إصلاح اقتصادي تشكل نقطة البداية في بناء "الاقتصاد الحديث" إلى تفكيك فكرة دولة الرعاية، إلا أن الكثير من أنظمة الضبط والاندماج الاجتماعي (التي كانت سائدة في المجتمع بدرجة أو بأخرى ولسبب أو لآخر) قد أنهارت، أو تآكلت بسرعة غير عادية، وخلّفت ما يشبه الصدمة أو الزلزال الذي قوّض كل الأسس، ولكنه تركَ منظومات القيم والسلوك التقليدية (ما قبل الحداثية) شاخصة وفاعلة في ما يفترض أنه "الدولة الجديدة" و"المجتمع الجديد".

ولهذا لم يتح هذا الانتقال (الذي تم من الخارج أساساً وليس بفعل ديناميات داخلية- محلية) فرصاً إضافية أمام الشباب. وسرعان ما أدرك هؤلاء حقيقة مفادها أنهم عالقون في "مرحلة انتقالية" طويلة الأمد لم تحسم وجهتها بعد.

ووسط هذا الالتباس المجتمعي بدأ الشباب بالعمل على صياغة أسئلتهم حول حقيقة وضعهم وأدوارهم الحالية والمستقبلية. وهي أسئلة يكتنفها في الغالب الالتباس وعدم الوضوح والافتقار إلى دالة محددة للهدف بالضرورة. أنها في جميع الأحوال أسئلة المجتمع والدولة والمواطنة التي لم تحسم بعد على مستوى العراق كله، بمختلف فئاته وشرائحه وطبقاته الاجتماعية، ومشروع دولته الذي ينتظر بدوره إعادة تشكيله وتحديده من جديد.

ووسط هذا كله بدأت بالتشكل داخل رحم دولة الرعاية- الريعية الهشة في العراق، "طبقة وسطى جديدة" تتطفل على الريع وتتوسد بنية الفساد المتفشية في جميع المجالات. وهذه الطبقة أو الفئة الاجتماعية الصاعدة نتيجة "حراك اجتماعي" زائف وسريع ومنفلت لم تعد (بحكم وظيفتها التقليدية)، تحمل أفكاراً تحديثية أو مشروع مجتمعي عام، ولا تبحث عن حلول فئوية (أو فردية) لمشاكل المجتمع الذي تعيش وتعمل وتنمو أدوارها ومكانتها في أطاره. أن كونها "طبقة وسطى" هو مجرد مرحلة قصيرة الأجل، سرعان ما تلتحق بعدها (هذه الطبقة) بالطبقة العليا في المجتمع، لتتحول من عامل للتقريب والدمج بين الفئات المجتمعية المختلفة، ومن ممارسة دورها المفترض كموازن سياسي واقتصادي بين هذه الفئات، إلى عامل للإقصاء والاستقطاب وتعميق مشاعر الإحباط والغضب والعنف الناجم عن انعدام العدالة وتكافؤ الفرص[1].

وعندما حاولت شرائح من الشباب الانتظام في أطر مهنية ونقابية وسياسية ومحلية خاصة بهم، اخترقت القوى والأحزاب السياسية والاجتماعية المتنفذة هذه الأطر بسهولة، وحولتها إلى مؤسسات ومنظمات تخدم أهدافها ومصالحها، وليس مصالح الشباب المنتمين لها والعاملين ضمنها.

ثالثاً: الشباب والتحول في التركيب العمري والديموغرافي للسكان

تشير العلاقة بين السكان والتنمية إلى أن النمو السكاني، قد يكون محفزاً لمعدل النمو الاقتصادي والاجتماعي، عندما يترافق مع تغيرات في التركيب النوعي للسكان باتجاه زيادة الأهمية للفئات القادرة على العمل، أو ألا تقل نسبة السكان الناشطين اقتصادياً عن النصف.

ويشكل **الشباب في الفئة العمرية ١٥- ٢٩ في العراق ما نسبته ٢٨% من إجمالي عدد السكان (تقديرات عام ٢٠٠٦). وهذا يعني وجود ثمانية ملايين شاب، وهو عدد يعادل سكان العراق عام ١٩٦٥.**

(1) احمد ابريهي، ورقة خلفية للتقرير الوطني للتنمية البشرية ٢٠١٤).

وتشير التقديرات إلى أن وسيط العمر يجعل المجتمع العراقي مجتمعاً يافعاً حتى عام ٢٠١٠، ليصبح منذ عام ٢٠١٥ مجتمعاً ذا عمر وسط نتيجة زيادة نسبة السكان في عمر الشباب. إذ يتوقع زيادة عددهم خلال العقدين القادمين وفي الفئة العمرية (١٥- ٢٩) سنة إلى ٨.٦ مليون عام ٢٠٢٥.

وبهذا يكون سكان العراق (كونه يمر بمرحلة الهِبَة الديموغرافية) أقرب إلى سن الشباب. فالسكان دون الخامسة عشرة يشكلون أكثر من ٤٠% من السكان. والشباب بعمر ١٥-٢٤ سنة يشكلون حوالي ٢٠% من السكان. ومن ثم فإن ٦٠% من السكان هم دون سن الخامسة والعشرين، في مقابل ٥٤% في البلدان العربية و٤٨% في البلدان النامية.

وهذا يعني أن أطفال العراق وشبابه يزيدون على نحو غير مسبوق. فهناك٥.١ مليون طفل و٦ مليون شاب عام ٢٠١٠، يتوقع أن يرتفع عددهم إلى ٦.٧ و٩.٦ مليون على التوالي عام ٢٠٢٥ والى ٨.٩ و١٤.٩ مليون على التوالي عام ٢٠٥٠[١].

أن الاهتمام بقضايا الشباب يكتسب أهميته القصوى استناداً إلى معطيات هذه النافذة الديموغرافية. فهي تشكل مجرد فرصة وإمكانية مفتوحة أمام التنمية والتطور في العراق أن كانت مشروطة باستجابة إيجابية للسياسات الاقتصادية والاجتماعية بالبلد.

أن هدر الإمكانيات والفرص المرتبطة بالشباب في العراق يتجسد في مؤشرات عدة، أهمها ما يأتي[٢]:

تبلغ نسبة العاملين بأجر٦٦% من إجمالي الأفراد النشطين اقتصادياً. إلا أنها تنخفض في الفئة العمرية الشابة إلى حوالي ٤٠%. وتصل بين الإناث الشابات إلى ٧% فقط. ويوظف القطاع العام حوالي ثلث القوة العاملة النشطة اقتصادياً، إلا أنه لا يوظف سوى ٤% من الشباب.

١- يعمل ٧٢% من الأفراد بعمر ١٠-٣٠ سنة في القطاع الخاص، بينما يعمل ٢٨% في القطاع العام. وأن ٥٢% من الشباب في ذات الفئة العمرية يعملون في مجالي الخدمات والزراعة، وهما النشاطان اللذان يتأثران بعمالة الشباب. بينما يعمل ١٩% منهم (٩٠% بالنسبة للذكور) كموظفين تنفيذيين، و١٠% منهم فقط في نشاط الإنتاج.

٢- يبلغ معدل السكان غير النشطين اقتصادياً ٤٢% في الفئة العمرية الشابة ١٥-٢٤ سنة وهو مرتفع جداً بين الإناث (٧١% مقابل ١٦% للذكور). وتعد هذه المعدلات مرتفعة بالمقاييس العالمية.

٣- أن ١٦,٨% من الشباب بعمر (١٨-٣٠) سنة يميلون للهجرة خارج العراق (١٨% منهم من سكان المراكز الحضرية و١٣% من سكان الأرياف و٢.٥% منهم من الذكور

---

(١) وزارة التخطيط، اللجنة الوطنية للسياسات السكانية. تحليل الوضع السكاني في العراق / ٢٠١٢).
(٢) المصدر نفسه.

و١١.٦% من الإناث)، وتتباين أسباب الهجرة (بالنسبة للأفراد الذين قاموا بإجراءات الهجرة) بين العمل ٣٣% والهروب ٢٦% والحصول على اللجوء ١٥% والدراسة ٩%. إضافة إلى أسباب أخرى ١٤% والزواج ٣%.

خامساً: الشباب في العراق وإشكالية الدور في المرحلة الانتقالية

أن عدم وضوح دور الدولة والقطاع الخاص في المرحلة الانتقالية، ونشوء شراكة من نوع خاص تجمع بين رأسمالية الدولة المالية، والقطاع الخاص المالي (المرتبط والمستفيد من السلوك الريعي لهذه الدولة) يشكل في جميع الأحوال عائقاً بإزاء تنامي الدور الاقتصادي للشباب، فمجالات عمل الشباب تقع تماماً خارج دائرة الشراكة أعلاه. أن المشروعات الصغيرة والخدمات غير المالية، وجميع أوجه النشاط الحقيقي القائمة على المبادرة (وهي مجالات العمل المفضلة للشباب في العراق حالياً)، تقع كلها خارج أطار العلاقة التشاركية بين الدولة والقطاع الخاص المشار اليها أعلاه. وربما كان هذا أحد أسباب "تغريب" الشباب اقتصادياً في بلدهم، وتحويلهم إلى وسطاء هامشيين في سوقهم الوطنية، وتضاؤل حصتهم من الفائض الاقتصادي وحرمانهم من الحصول على فرص حقيقية لبناء التراكم الرأسمالي الكافي والضروري، ليكونوا عنصر الاستقرار والتوازن والسلام في هذا البلد، بدلاً من الخيارات الضارة والسلبية التي يفرضها سلوك الدولة والمجتمع عليهم الآن.

ومع التسليم بأن البعد الاقتصادي هو المحدد الرئيس لدور الشباب في المجتمع، فإن علاقة الشباب بالسوق أو بوسائل الإنتاج لا تزال ملتبسة. والسبب في ذلك هو عدم وضوح والتباس موقف الدولة ذاتها بصدد دورها، ودور الأنشطة الخاصة في الاقتصاد. وكلما طالت مرحلة عدم اليقين هذه، كلما بقيت الأنشطة الاقتصادية للشباب موّزَعة بين الدولة كخالقة للوظائف وبين السوق كخالق للثروة والمكانة وقوة الدور.

وهذا هو ما يعيق تحول الشباب إلى قوة اقتصادية وسياسية، انطلاقاً من كونهم فاعلين اقتصاديين ضمن فئة اجتماعية محددة وذات مصالح تستحق العمل من أجلها، وقابلة للدفاع عنها في ذات الوقت.

أن الشباب يقومون بدورهم في السوق سواء أكانت سوق رسمية أو سوق غير رسمية. ولكن لا يمكن للشباب أن يكونوا منتجين أو مؤمنين بقيم الإنتاج والكفاءة التنافسية، في اقتصاد ريعي يفتقر إلى المؤسسية والتنظيم ووضوح السياسات، ويخضع لكم هائل من الضغوط (الداخلية والخارجية) الناجمة عن الانقسام السياسي (بدرجة أساسية).

أن الإشكالية التي يواجهها الشباب في العراق (في المجال الاقتصادي)، لا ترتبط بالإنتاج والسوق، بل من عدم الأدراك السياسي لقدرتهم على أحداث التغيير (والتحول) المطلوب والانتقاص من إمكاناتهم وقدراتهم بهذا الصدد.

أن الإصرار على "توزيع الريع" يجعل الدولة الريعية مترفعة عن الدور الاقتصادي للشباب (كما غيرهم). وأنها عن طريق آليات هذا التوزيع تعمل على تحييدهم سياسياً، أن لم تنجح في دمجهم في منظوماتها الريعية. وبهذا يتم تجريد الشباب من إمكاناتهم الفعلية، وقدرتهم الحقيقية على أحداث التغيير، عن طريق دفعهم للعمل في أنشطة غير قابلة للاستدامة وغير محميّة ومكرسّة للسلوك الطفيلي، وعاجزة عن تعظيم فائضها الاقتصادي الخاص بها في نهاية المطاف.

سادساً: الشباب وإخفاقات عملية التنمية الاقتصادية في العراق

أن طريق التنمية يبدأ بالسياسة بنمط الحكم وبطبيعة المؤسسات السائدة التي تمارس دوراً رئيساً في تشكيل النموذج الاقتصادي وتحديد.

وحين يكون نمط الحكم أو السلوك السياسي مُعطّلاً لعملية التنمية، فإن تداعيات هذا الإخفاق التنموي ستنعكس أولاً على الشباب (بسبب ثقلهم الديموغرافي)، وسيتجسد ذلك في ارتفاع معدل بطالتهم أو في تشغيلهم في أعمال غير لائقة، ومن ثم في تهميشهم واستبعادهم اجتماعياً وسياسياً.

أن بطالة الشباب (وبالتالي فقرهم) هو بمثابة قيد كبير على حريتهم السياسية. وهذه الحرية بالذات هي التي تتيح لهم المشاركة في صياغة وبناء الخيارات والنماذج الاقتصادية.

وهنا لا يعود مطلب العدالة الاجتماعية همّا سياسياً، بل اقتصادياً وتصبح بطالة الشباب دافعاً أساسياً للقيام بتحركات راديكالية أو بالمساهمة فيها أو دعمها.

لهذا فإن إدراك الشباب لضرورة مشاركتهم فيما سمي بـ حركات "الربيع العربي"، كان يدور في أطار مفاده: أن أي تغيير في البنى السياسية والمؤسسية القائمة (أن حدث)، سيؤدي إلى تغييرات في نمط وفلسفة التنمية وفي خياراتها ونماذجها وأهدافها، وأن دورهم سيكون أكبر وأكثر فاعلية فيما لو قادوا هُم بأنفسهم حركة التغيير هذه.

ويساعد نمط الإدارة الاقتصادية والسياسية القائم في العراق حالياً على تعزيز هذا النمط من التفكير بين الشباب في العراق (بما في ذلك غير المتعلمين منهم). فهؤلاء جميعاً أصبحوا مدركين للحقائق والمعطيات الآتية:

١- ضعف أو عدم استقرار المؤسسات الذي يضعف الاستفادة من الإمكانات البشرية للشباب كونهم مكون أساسي في التنمية.

٢- وجود استقطاب داخلي حاد بين الفئات المجتمعية، مما يجعل عملية بناء التحالفات من أجل التنمية عملية صعبة للغاية.

٣- هناك طغيان للشأن السياسي والأمني (العسكري)، مما يعطّل العمل التنموي، ويمنع تكوين رؤية متوازنة للأولويات.

٤- تبدو الدولة عاجزة عن إدارة الموارد الاقتصادية بكفاءة. وبالتالي غير قادرة على رعاية مشروع تنموي حقيقي.

٥- لا يوجد فاعلين اقتصاديين (عدا الدولة) في العراق.

وفي غمار هذه البنية الاقتصادية- الاجتماعية المرتبكة والملتبسة، فقد تماهت أزمة إدارة الدولة مع "أزمة الشباب". وبقي هؤلاء ينتظرون من هذه "الدولة المأزومة" ذاتها حلاً لمشاكلهم ومزيداً من التفهم لقضاياهم، التي أصبحت هي الأخرى (بمرور الوقت وضياع المزيد من الجهد والموارد) عصيّة على الحل.

ثامناً: الشباب والإصلاح الاقتصادي في العراق

أن تجربة العلاقة بين الدولة والمجتمع في العراق تتطلب إعادة نظر شاملة في مقاربات الإصلاح (على وفق التصورات والأدبيات الدولية في التنمية والعدالة والشفافية والحكم الصالح). وهذه العملية لا يمكن أن تتحقق إلا عندما يصبح من الممكن ولادة تيار عريض ومهيمن سياسياً، يتبنى القيم والضوابط التي تؤدي إلى التزام كافة مستويات النظام الاجتماعي (الفرد والعائلة ومؤسسات الدين والثقافة وصناعة الرأي العام وأجهزة الدولة)، بالحقوق والواجبات المتبادلة بوضوح تام وأيمان عميق.

لقد أضاع العراق فرصة لا تعوّض لأحداث إصلاحات جذرية في الاقتصاد، وإعادة هيكلة القطاع العام والشروع في ترسيخ قيم وأنماط سلوك اقتصادية واجتماعية بديلة لقيم وسلوك الدولة الريعية بعد العام ٢٠٠٣. وفاقم ضياع هذه الفرصة من وطأة الكلفة الاجتماعية (والسياسية) لعملية التنمية الشاملة والمطلوبة، بعد ذلك الهدر الهائل للموارد والمؤطّر في نموذج فاشل ومكلف للتنمية استمر لأكثر من ثلاثة عقود.

أن بطء وتلكؤ عملية الإصلاح الاقتصادي في العراق بعد العام ٢٠٠٣، قد أعاد إنتاج نموذج التنمية الفاشل ذاته والموروث من الحقب السابقة. ومما يفاقم من سلبيات فشل هذا النموذج والأزمات المرتبطة به، هو غياب تلك المؤسسات التي أخذت على عاتقها إحداث وضمان نجاح عملية التحول في بلدان أخرى (ماليزيا البرازيل كوريا الجنوبية جنوب أفريقيا).

وإذا ما كانت فرص الشباب محدودة وصعبة في إحداث الإصلاح الاقتصادي، وإنجاز عملية التحول إلى اقتصاد السوق، فإن هناك فرصاً أخرى أكثر أهمية وتأثيراً في ممارسة الدور، يمكن للشباب أن يكونوا عنصراً أساسياً فيها، عن طريق المشاركة في عملية تهدف ليس إلى الإصلاح الاقتصادي فقط، بل إلى تحوّل الدولّة العراقية ذاتها من "دولة الريع" إلى "دولة الإنتاج".

تاسعاً: دور الشباب في عملية التحول من "دولة الريع" إلى "دولة الإنتاج".

أن **التحديات التي تفرضها المنظومة الريعية على الشباب، يمكن أن تتحول إلى فرصة لا تعوّض ولا يمكن السماح بالتفريط بها**، من أجل ممارسة دور فعّال في إنجاز عملية التحوّل من دولة الريع القائمة حالياً، إلى دولة الإنتاج المنشودة.

ويحدد (عمر الرزّاز) سبعة عناصر يمكن عن طريقها التحول من دولة الريع إلى دولة الإنتاج والعدالة، يمكن لنا عن طريقها رصد دور محدد ومؤثر للشباب فيها. وهذه العناصر (أو المبادئ) هي[١]:

إنجاز أو استكمال عملية التحوّل من الاستبداد إلى الممارسة الديموقراطية وفصل السلطات.

١- التحول من سلطة الريع إلى حاكمية الثروة الوطنية والمال العام.

٢- التحول من الاقتصاد الريعي إلى الاقتصاد الإنتاجي.

٣- التحول من التهميش إلى التشغيل.

٤- التحول من عنصر بشري "مُذعن" إلى عنصر بشري "خلاّق".

٥- التحول من "محاصصة الريع" إلى توزيع الدخل والعدالة الاجتماعية.

٦- وفي حين يؤكد (الرزاز) على أن العنصر السابع في هذه العملية هو "التحول من التشرذم السياسي العربي إلى التكتل السيادي العربي"، فإن صياغتنا الخاصة لهذا المبدأ ستكون: التحول من حالة التشرذم السياسي- الأثني إلى التكتل السيادي- الوطني. وفي هذه الصيغة يمكن للشباب أن يكونوا فاعلين أساسيين في الشأن السياسي الوطني، فضلاً عن كونهم فاعلين أساسيين في الشأن الاقتصادي.

وفي حين لم ينجح الشباب في العراق في بلورة بدائل تنموية، لهذه الخيارات من شأنه أن يعيد إنتاج "النظم الغنائمية- الريعية"، تحت مسميات جديدة وأن يدفع المجتمع العراقي نحو دورة جديدة من التأزم والصراع[٢].

---

(١) عمر منيف الرزّاز، من الريع إلى الإنتاج. الطريق الصعب نحو عقد عربي جديد/ ٢٠١٢).

(٢) أديب نعمة، التحول من الدولة الغنائمية إلى الدولة المدنية الديموقراطية الحديثة، راصد الحقوق الاقتصادية والاجتماعية في البلدان العربية annd / 2012).

المبحث الرابع

الشباب وتحديات البنية السياسية والمؤسسية

أولاً: الشباب ومفاهيم المواطنة والمشاركة والأمة

أن علينا ونحن نعالج علاقة الشباب بالدولة والمشاركة السياسية والمواطنة، أن نحاول فهم السياق الاجتماعي والمفهومي والقيمي الذي تتشكل فيه تلك العلاقة. فكلما كانت القيم التي يتشكل على أساسها سلوك وخطاب الدولة متجانسة مع تلك التي تتبناها الغالبية الاجتماعية، كلما كانت الهوية الوطنية أقوى وأكثر تماسكاً. وعلى العكس كلما تراجع الأجماع حول طبيعة وتعريف تلك القيم، وانعكس ذلك على سلوك الدولة (سواء عبر تغليبها لقيم وتصورات شريحة واحدة من الشرائح الاجتماعية، أو عبر فشلها في التعبير عن مشتركات تلك الشرائح المنقسمة، على أساس ثقافي)، كلما كانت الدولة ضعيفة وهشة وهويتها الوطنية غير راسخة. وثمة أسباب كثيرة للاعتقاد بأن العراق مازال ينتمي للصنف الثاني من الدول، وأن هذه الأزمة ستشكل أحد أكبر التحديات التي عليه أن يواجهها في السنوات المقبلة[١].

الشباب والمواطنة

ترجح نصوص دستور العام ٢٠٠٥ والخطاب السياسي الرسمي في العراق مفهوم "المواطنة الليبرالية"، أي احترام الحقوق المدنية والسياسية للأفراد وحماية خياراتهم وحياتهم الخاصة، وضمان حريات التعبير والانتماء إلى المنظمات والأحزاب السياسية والمشاركة في الانتخابات، في مقابل احترام الأفراد للقانون والالتزامات التي يفرضها هذا القانون تجاه الدولة.

ويعتقد البعض **أن نهضة العراق وإعادة بناء الدولة فيه، تتطلب "مواطنة" ترسم للمواطن دوراً أوسع وأكثر ديناميكية. فهو صاحب رسالة وصانع لحاضر ومستقبل مجتمعه**. ولم تحسم الغلبة لأي من المفهومين حتى الآن. وخلال السنوات الماضية أدى الانقسام وعدم الاستقرار السياسي والمجتمعي، إلى حصول استقطاب سياسي اجتماعي "فئوي" لتعظيم المكاسب المادية ومواقع التأثير في الدولة والمجتمع، مع سلبية واضحة تجاه "الكل" الاجتماعي ومصيره وما يواجهه من تحديات وفرص.

وفي نواة هذا الاستقطاب نمت الشخصية الانتهازية النفعية التي استحوذت على الجهاز البيروقراطي للدولة، وعلى الأحزاب والمنظمات وأنشطة الأعمال. ومع تشكل شخصية الاستقطاب العنفي هذه، ظهرت نماذج أخرى للشخصية تشترك في صفات الامتثال والتلقي والانقياد، الذي يصل إلى حد انعدام الذات الفردية وانحسار روافد تكوينها وهيمنة ثقافة الكراهية والعنف عليها.

---

(١) حارث الكرعاوي. ورقة خلفية للتقرير الوطني للتنمية البشرية، مصدر سبق ذكره.

أن استمرار النزعة العدائية المتبادلة والميل إلى التشظي بين النخب الإدارية والسياسية والفكرية، التي تمسك بزمام السلطة حالياً سيجعل هذه النخب منخرطة في إعادة إنتاج الأزمة، وفي استدامة الانقسام وعدم الاستقرار. وسيحول دون تبلور نموذج لشخصية إيجابية من نوع مختلف تسمح بظهور "طبقة قائدة" في المجتمع العراقي الكبير، تأخذ على عاتقها رسم مستقبل أفضل للعراق.

والى هذه الحلقة المفرغة يمكن أن يُنسب الالتباس الذي يعاني منه الشباب تجاه مفاهيم الوطن، والمواطن والدولة، ونزاع الولاء بين الهويات الفرعية (التقسيمية) والهوية الوطنية (الجامعة).

٢-الشباب والأمة والدولة

لقد عانى العراق من مأزق الفصل بين الأمة والدولة، لأن الأيديولوجيات التي سادت، بعد الولادة الحديثة للعراق السياسي، كانت تقوم على هذا الفصل. وظلت مفردة "الأمة" تدور حول محور القومية اللغوية والدين. لهذا كان الولاء المقدس هو للامة (بحسب تعريف تلك الأيديولوجيات لها)، وأن "الدولة الشرعية" هي الشكل السياسي الذي سوف تتخذه تلك الأمة. وهكذا **كانت إعاقة صيرورة العراق إلى "أمة"، تعادل في جوهرها نزع الشرعية عن "الدولة العراقية"، التي كان "المواطنون" العراقيون في انتظارٍ دائم لتشكيلها**. وقد أضعفت هذه المعادلة عملية التكوين السياسي الوطني للمجتمع العراقي بفئاته كافة.

أن الوجود الفعال للامة يتمثل في انتماء المواطنين إلى كيانها وليس لمجرد العضوية الرسمية فيها والشكل القانوني لها. و**عند اشتداد الاستقطاب الطائفي- الاثني يتراجع الشعور بوحدة الانتماء إلى ثقافة وتاريخ محددين (بالمعنى السيكولوجي)**، وتتعمق أزمة الفصل بين الدولة والأمة رغم ضخامة مشتركات التاريخ، ووقائع الحاضر. ومع دوام السلم الأهلي يتم تخليق عناصر ثقافة وطنية جامعة وقناعات عميقة بوحدة المصالح والمصير المشترك تكون كافية لتبلور علاقة المواطن- الأمة[١].

٣-الشباب والمشاركة.

أن مفردة "المشاركة" التي تناولتها أدبيات التنمية البشرية قد تحركت على مدى واسع من المرونة في التعريف الإجرائي. فعندما تقترب من اشتراطات العضوية الطبقية في المجتمع المعاصر فأنها تنصرف عملياً إلى التمكين من تلك العضوية عن طريق توفير التعليم والتدريب والخدمات الصحية، لضمان القدرة على العمل وكسب الدخل ومزاولة الدور السياسي، مضافاً إليها أحياناً سياسات للتشغيل وتسهيلات للتمتع بوقت الفراغ، ومنظمات مجتمع مدني لتعزيز إسهام الشباب في الشأن العام.

---

(١) احمد ابريهي. ورقة خلفية للتقرير الوطني للتنمية البشرية، مصدر سبق ذكره.

غير أن إجراءات وتدابير التمكين هذه نادراً ما تمنح الشباب ذلك النفوذ الكافي للتأثير فعلاً في الشأن العام. إذ يبقى الشباب في نظر المجتمع بحاجة إلى تصويب الكبار لأفكارهم وسلوكهم. لأن الكبار (بمعايير المؤسسات المرجعية التي ذكرناها سابقاً) يتميزون بالخبرة المكتسبة عن طريق الممارسة، والتي ترفد "الشخصية" بعناصر النمو وصولاً إلى الأهلية الكاملة.

وحين أفصح المجتمع العراقي عن أولوياته بعد التغيير الذي حدث في العام ٢٠٠٣، لم تتغير نظرة "المؤسسات المرجعية للكبار" تجاه الشباب. وفي خضم الصراعات الأثنية والمرجعية، والانقسام السياسي والمجتمعي (المغذي والمصاحب لها)، تمت إحاطة الشباب بأجواء من الفوضى، تعج بشعارات السباق المطلبي والمشاطرة والمغالبة مع كل ما ينطوي عليه ذلك من أهدار للطاقات والموارد، وما يرتبط بها من فرص حقيقية للإصلاح والتقدم. و**لم تتمكن النخب الاجتماعية– السياسية في العراق من توظيف الاختلاف والتنوع لتحقيق وحدة المجتمع، وتأسيس نظام الدولة الحديثة**. وبذلك أهدرت هذه النخب فرصاً لا تعوض لبناء النظام الأفضل بتفرعاته المختلفة (السياسية والاقتصادية والاجتماعية)، والذي يمكن له القيام بوظيفتي الاستقرار والتغيير والجمع بين الوحدة والانسجام إلى جانب التنوع والاختلاف. وهذه البيئة هي جزء أساس في تشكيلات الحلقة المفرغة، التي رعت وعززت الشخصية السلبية للشباب التي سبق لنا ذكر سماته [١].

كذلك أن تأثير الشباب في السياسات والقرارات المتعلقة بأوضاعهم وروابطهم المجتمعية، يتوقف على كيفية انخراطهم في المؤسسات والفعاليات الاجتماعية. وفي مجتمع ديمقراطي يستطيع الشباب اختيار الأشكال التنظيمية التي يرونها مناسبة لاحتياجاتهم، وأيضاً تلك التي تدعم جهودهم لخدمة أهدافهم. ويبدو أن تمكين الشباب بالقدرات هو بمثابة مقدمة ضرورية لنجاح السياسات. ولذلك فإن **النظام الاقتصادي والاجتماعي الأمثل هو الذي يرتقي بالقدرات المكتسبة أجمالاً، ويستوعب القدرات الفردية عن طريق تنوع المهن والأدوار**.

٤–الشباب والفكر السياسي الطائفي

أن الفكر السياسي الطائفي هو فكر هويّاتي ومغلق، يصدر عن وجهة نظر تقسّم المجتمع بطريقة أفقيّة لا عمودية، بحيث تغدو الطوائف بمثابة بيئات متجانسة سياسياً وثقافياً ومصلحياً.

وفي وضعية كهذه يجري تنميط الأفراد ومصادرة خصوصياتهم وخياراتهم الفردية، كما يجري وضع الطوائف في مواجهة بعضها في أطار من العصبية والانغلاق بإزاء الآخر.

وخطورة الفكر السياسي الطائفي تكمن في إعاقته عملية الاندماج بين مكونات المجتمع المعني، وفي تفكيك علاقة الطوائف بمجتمعها والنظر اليها كـ "أقليات"[٢].

---

(١) احمد ابريهي. ورقة خلفية للتقرير الوطني للتنمية البشرية، مصدر سبق ذكره.

(٢) مؤسسة بيرتلسمان. مؤشر بيرتلسمان للتحول الديموقراطي ٢٠٠٨. مركز الخليج للأبحاث ٢٠٠٩.

ولان الانتماءات الدينية والمذهبية (والأثنية) لم تكن خياراً ذاتياً خالصاً لأي إنسان في بداياته الفكرية والسلوكية، ولكونها سابقة لمرحلة نضجه العقلي والمعرفي، فإن **الفكر الطائفي (والصراعات المرتبطة به) ستكون زائفة، وظالمة، وعبثية، ومدَمرّة، وتنطوي على تلاعبات وتوظيفات لا تخدم إلاّ أقلية معينة**، هي الأقليّة التي تتحكم بالسلطة أو بالطائفة ذاتها. فالسلطة هي دائما سلطة أقليّة بمعنى أقليّة من الأفراد، وليس الجماعات الأثنيّة والدينية.

من هنا يمارس الفكر السياسي الطائفي دوره الحاسم في تفكيك الشباب كـ "فئة اجتماعية"، وتكريس تفتيتهم إلى هويات أثنية أو عرقية أو دينية، وبناء قاعدة مصالح جديدة لهم لا تنتمي إليهم، ولا يمكن أن تمنحهم السلطة الحقيقية المعبرة عن تطلعاتهم، باستثناء تلك المكاسب المادية الأنية التي تسمح السلطة الطائفية بتمريرها لهم.

أن توحيد "الفئة الشبابية" ووحدتها يتوقفان على فهم السياق الفكري، الذي تتصرف وتعمل وتحدد أولوياتها وترسم توجهاتها في أطاره. ودون ذلك لن تتمكن هذه الفئة من تأسيس علائق إيجابية مع الآخر (أو مع شرائح شبابية داخل الفئة ذاتها)، تقوم على التسامح والتفهم والقبول والاعتراف.

الاستنتاجات

١- أن "الشباب" في العراق لا يزال مجرد "مرحلة" محددة بعمر معين. وتم اختزالها إلى "فئة عمرية"، لم تتحول إلى ظاهرة اجتماعية" ضاغطة ومؤثرة بعد. وترتبط هذه الصيرورة "الانتكاسية" للدور والوظيفة، بثقافة المجتمع العراقي وتداعيات القيم السائدة فيه.

٢- يتعرض الشباب في العراق لاستبعاد متعدد الأبعاد. فهُم يعانون من الفقر والبطالة والممارسات التمييزية. وأفضى ذلك إلى عدم ثقتهم بما تتيحه بعض الممارسات الديموقراطية من فرص وإمكانات للمشاركة والتمكين.

٣- يخضع شباب العراق لتيارات متناقضة في عملية التنشئة، خاصة وأن الدولة العراقية لازالت عاجزة عن بناء مشروعها الخاص، ولازالت خاضعة لتيارات متصارعة وتفكيكية تضعف قدرتها على إنضاج هوية وطنية استيعابية ومنفتحة.

٤- جسدت "المؤسسات الانتقالية العراقية بعد العام ٢٠٠٣، تلك "الانقسامات العمودية القديمة" في المجتمع العراقي. وأدى ذلك إلى تنامي أحساس الشباب بالتهميش والاستبعاد، وغياب الدور في عملية اتخاذ القرار، وضعف التأثير على عملية التحول برمتها. كما تشكّل لدى الشباب ادراكٌ مفاده أن استبعادهم وتهميشهم هو فعل متعمد ومقصود.

٥- أن أهم أشكال الاستبعاد والتهميش بالنسبة للشباب، مرتبط بوضعهم الاقتصادي- المعيشي. وإذا كانت البطالة هي سبب ونتيجة لقصور التمكين، فإن الفقر الناتج عنها

أصبح تجسيداً للتفاوت وعدم المساواة. وأصبح عدم المساواة مشكلة قائمة بذاتها في العراق الريعي.

٦- يعد البعد الاقتصادي هو المحدد الرئيس لدور الشباب في المجتمع، وعلاقتهم بالسوق أو بوسائل الإنتاج لا تزال ملتبسة. بسبب عدم وضوح والتباس موقف الدولة ذاتها بصدد دورها، ودور الأنشطة الخاصة في الاقتصاد. وكلما طالت مرحلة عدم اليقين هذه، كلما بقيت الأنشطة الاقتصادية للشباب موّزَعة بين الدولة كخالقة للوظائف، وبين السوق كخالق للثروة والمكانة وقوة الدور. مما يعيق تحول الشباب إلى قوة اقتصادية وسياسية.

٧- أن هناك قصوراً واضحاً في فهم شباب العراق للاستدامة، ولصلتها بقضاياهم الأساسية. فمعظم المفردات التي تتضمنها مطالب الشباب حالياً، تتجه إلى تعظيم الأنفاق الاستهلاكي (التشغيلي)، وتشكل هدراً غير مبرر للموارد المالية والمادية.

٨- يتركز الاهتمام بمشاركة الشباب على السياسة ويختزلها في نطاق ضيق ويغفل القيمة التي تنطوي عليها ممارسة الحياة بمعناها الواسع.

٩- يمارس الفكر السياسي الطائفي دوره الحاسم في تفكيك الشباب كـ "فئة اجتماعية"، وتكريس تفتيتهم إلى هويات أثنية أو عرقية أو دينية، وبناء قاعدة مصالح جديدة لهم لا تنتمي إليهم.

لهذا لم يتمكن الشباب من رسم وصياغة الأولويات المحدِّدة لأهداف وطبيعة هذا الدور، بل اندمجوا كـ" فئة عمرية"، وتماهوا ضمن المجتمع العراقي الكبير، بكل انقساماته وصراعاته وولاءاته، ولم يتمكنوا من صياغة دورهم الخاص بهم، ضمن هذه العملي. وقد مارست الدولة العراقية (بكافة مؤسساتها) دورها السلبي في صياغة، وتحديد نطاق هذا الدور، والعمل على ترسيخه، واستدامته.. مما يعمل على تعطيل قدرات وإمكانات الشباب على التغيير، أو المشاركة الفاعلة في أي عملية حقيقية للتأسيس أو الشروع بعملية تنمية بشرية فاعلة في العراق.

اتجاهات الشخصية العراقية بإزاء المواطنة والهوية الوطنية

(دراسة مسحية)

د. كامل القيم*

أكاديمي وباحث من العراق

*– أستاذ الاتصال– كلية الفنون الجميلة– جامعة بابل

مقدمة

عبر الاستطلاع العلمي المنظم بالملاحظة وما تنشره وسائل الأعلام والحراك السياسي والاجتماعي، الذي يزخر به الشارع العراقي، وجدنا أن هناك ضعفاً في الشعور بالمواطنة لدى المواطن العراقي، وأن لهذا المنحى أسباب مختلفة، وأيضاً لها نتائج خطيره على مستوى الولاء الوطني والشعور بالوحدة الوطنية، لذا فإن موضوع الدراسة يتحرى الآتي:

١– كيف يشعر المواطن العراقي المرتفع التعليم بالمواطنة، وما دوافع ومسببات ذلك الشعور.

٢– كيف يرى أفراد عينة البحث الأسباب التي تضعف عامل المواطنة لدى العراقيين.

٣– ما هي أبرز الظواهر التي تشجع على ضعف المواطنة؟

٤– ما هو رأي العينة بأدوات ومناشط ترسيخ المواطنة في العراق؟

تلك الأسئلة وغيرها من مفاتيح الموضوع، يرى المركز أن من المهم أن نصل بها إلى إجابات واقعية وليست تصورية، لأننا نعتقد أن اعتقادات وأحكام الشارع العراقي هي النابض والمقياس الحقيقي لواقعية خطورة الظواهر التي تعتري البلد، ومن الأخطاء الكبرى التي تؤشر على السياسيين في العراق التجاهل التام لقياسات الرأي العام واتجاهاته نحو الأمور والشؤون العامة ومنها المواطنة. لذا نرى أن هذه الدراسة ماهي إلا رؤية كشفية واستطلاع أولي لما يحمله الشارع العراقي لموضوعة المواطنة، والتي نراها كمركز من أخطر ما يهدد العراق في الوقت الراهن.

تم استخدام استمارة استطلاع مكونة من٧ أسئلة، لكننا نعتقد أنها مناسبة لأهداف الدراسة ونستطيع بمؤشراتها أن نتلمس إحساس واتجاهات المواطن العراقي نحو الكثير من المفاتيح السياسية والشؤون العامة، وعززت الاستمارة بتعليمات الاستخدام، تم توزيع أكثر من ١٠٠٠ استمارة على رقع جغرافية من مدينة بغداد وضواحيها، مستهدفة قادة الرأي من المتعلمين تعليماً عالياً، وأصحاب التأثير والحراك الثقافي والفكري، كأساتذة الجامعات وإعلاميين وطلبة الجامعات وكبار الموظفين وبعض السياسيين، وبعد استرجاع الاستمارات تبين أن بعضها غير صالح للفرز العلمي، بسبب عدم استكمال الاستمارة أو بسبب ترك أسئلة أو العبث بالاستطلاع، ومن بين ١٠٠٠ استمارة تم الاعتماد علمياً على (٨٤٢) استمارة فقط، وتم رفض الأخريات للأسباب

المذكورة. استغرق العمل الميداني[*] في توزيع الاستمارات والعد الإلكتروني واليدوي ما يقرب شهر (اعتباراً من ١٥/ ٩/ ٢٠١١ ولغاية ٢٠١١/١٠/١٥، وتم توزيع الاستمارات بطريقة العينة العشوائية بعد التأكد من شخصية المبحوث فيما يتعلق بمستوى التعليم والمهنة وللذكور والإناث. وكانت المناطق التي تم توبع الاستمارات فيها هي:

الكاظمية، حي الرسالة، الأعظمية، شارع فلسطين، وزارة التخطيط، الأمانة العامة لرئاسة مجلس الوزراء، الشعلة، الجامعة المستنصرية /مجمع باب المعظم التعليمي/ جامعة النهرين / الزعفرانية / حي الجهاد/ مجلس النواب العراقي (النواب حصراً) الغزالية / حي الجوادين / كلية التمريض... الخ

أولاً: الهوية الوطنية والذات الثقافية

من أهم إحدى المخرجات والظواهر التي خرجت بها تكنولوجيا الاتصال المتصاعدة، التساؤل الذي يمكن أن يطرح في كل حين؟ متى تصبح وسائل الإعلام أداة من أدوات الوحدة الوطنية، ومتى تصبح مشظيه لها؟ وهكذا كان المنظرون قد عجزوا في إيجاد مخرج من ذلك التناقض اليومي، الذي يؤشر على وسائل الإعلام- وبالأخص في الدول الناشئة الديمقراطية- إذ في الغالب تصاب بالوصاية من أحدى أطراف الصراع أو التدخل الخارجي أو الدول والقوى المحيطة أو الكبرى، وهكذا يروي لنا التاريخ الكثير مما عملته وسائل الإعلام على تفتيت البناء الاجتماعي للمجتمعات السريعة التغيير والمتعددة الأثنيات والأديان والقوميات، كما حدث في مرحلة التغيير في (يوغسلافيا، وأوكرانيا، وإيران، والصين، وجمهوريات الاتحاد السوفيتي السابق والسودان ... والقائمة تطول.

<u>والعراق البلد الذي مملكته الهوية الوطنية، وقد سار عبر حضارات عريقة وموغلة القدم دون ارتجاج أو تلويح بفقدان أو ضعف في بناءه الوطني</u>، ويمكن أن نلحظ هذا المؤشر الذي يتصاعد ويراوح ويتراجع تبعاً للقوى، التي تدير استراتيجية السياسة في العراق على الجانب الحركي الميداني أو على مستوى العمل الدعائي (البديل).

والعراقيون وبحسب الدراسات الميدانية يروا أن إحدى أكبر المخاطر التي تحيط بمستقبلهم، هو أزمة الهوية الوطنية والذات الثقافية- في وسط التلويث الذي عصف بمنظومة الثقافة والموروث والولاء للوافد أو المتحزب-، لذا فإن الشعور بالمواطنة والانتماء بات يهدد بعوامل لا شعورية، ربما أصابت ما أصابت من الجيل الحالي، الذي يعيش أعتى لحظات التغريب، فعوامل الانتماء

---

[*] تم إجراء إجراءات صدق وثبات الاستمارة، وقد تم إجراء اختبار قبلي على عدد من المبحوثين بلغ عددهم ٤٠ مبحوث يحملون خصائص العينة وذلك لتجريب صلاحية الاستمارة والوقف عند مشكلات صياغتها عند المبحوثين، وتم التعديل وفق ذلك ومن ثم تم الاطمئنان على الصحة العلمية وما تحققه من أهداف للدراسة (فريق العمل).

أشبه بالمعطلة والنائمة، وعوامل اللا انتماء تسرع وتراكم من عصفها الثقافي والسلوكي باتجاه وضعه إلى مستوى السياق أو القانون أو الحتمية الاجتماعية، والكل يجمع على أن السير بتلك الكيفية لم يعد قابل للمعالجة، في وقت **لم يلحظ السياسيون والاجتماعيون مقدار ضياع الهوية وتراجع الانتماء الوطني والتشبث بالرمزية العراقية**، أرضاً أم شخوصاً أم بيئة دينية أم حضارية أم عروبية .. ليس المهم التصنيف بقدر مقدار التفتيت والتشظي الذي يتسع يوماً فيوماً، ويتعزز بأخطاء السياسيين وتصريحاتهم النارية.

ثانياً: تدعيم المواطنة والوحدة الوطنية

لا بد من الإشارة إلى أن محاولة تعميم أسس الحكم الصالح عبر استخدام معايير موحدة، قد تحمل بعض التعسف الذي ينتج عن عدم احترام الخصوصيات الثقافية، والفوارق في مستويات التطور الاقتصادي والاجتماعي والسياسي بين المجتمعات والدول، لذلك يجب أن نكيف معايير الحكم الصالح مع حالة البلد أو المناطق على الأقل، إذ تختلف الأولويات بحسب تاريخ وتراث وثقافة ومستوى تطور هذه البلدان، وهذا التكيف للمؤشرات والمعايير ضروري للانتقال من مرحلة المفهوم النظري إلى ابتكار الآليات العملية التطبيقية، التي تسمح تدريجياً بتطوير الإدارة والحكم، وترفع من مستويات المحاسبة والمساءلة والمشاركة والشفافية، ومن أجل المعرفة العملية لعملية الانتقال إلى مرحلة الحكم الصالح، لا بد من التعرف على خصائصه وتتمثل بالآتي:

- وجود شرعية للسلطة نابعة من سلطة الشعب.
- وجود المواطنين في قلب عملية صنع القرار.
- وجود برامج مركزها المجتمع وتقوم على الإصغاء للمواطنين.
- التكيف السريع من قبل الإدارة العامة مع حاجات المواطنين في تحديد التمويل العام واتجاهات إنفاقه. وقد تم استنباط من هذه المقومات الأساسية الأربع معايير تشكل مؤشرات على صالحية الحكم، وتتوزع هذه المعايير بين معايير سياسية واقتصادية واجتماعية وإدارية، ومن أمثلة هذه المعايير:

١. سيادة القانون

المقصود به هنا مرجعية القانون وسيادته على الجميع من دون استثناء، والعمل على إيجاد وبناء صيغة حكم مستقرة وذلك عن طريق الاستقرار السياسي والسلم الأهلي، وبناء المؤسسات الديمقراطية التي تسمح بتداول السلطة سلمياً ودورياً، من دون اللجوء إلى العنف، ومن دون تهديد الاستقرار السياسي والأمني، وهذا يتضمن نوعاً من التوافق بين الأطراف السياسية والقوى الاجتماعية– السياسية، على قواعد التنافس وقبول الربح كما الخسارة وعلى تنظيم الحياة السياسية، على أسس تنافسية حرة سليمة وتحكمها الانتخابات الدورية والإطار الدستوري وعمل المؤسسات.

٢. تحقيق حاجات الجمهور

تنفيذ المشاريع التي تلبي وتحقق حاجات الجمهور، مع الالتزام الأكيد والصارم بتوظيف الموارد الوطنية بالشكل الأمثل والرشيد، في ضوء معايير الاقتصاد كتقليل التكلفة مع مراعاة الجودة والكفاءة، كحسن استخدام الموارد للحصول على أفضل المخرجات كماً ونوعاً بأقل المدخلات، والفعالية عن طريق إنجاز الأهداف في ضوء النتائج المرجوة والمحققة لعمل ما.

٣. المساواة

أن تتوفر للجميع الفرص كافة لتحسين رفاهيتهم وحمايتهم، العدل الاجتماعي لجميع المواطنين فتكون لديهم الفرص الحياتية لتحسين أوضاعهم، مع وضع سياسات ذات أولوية لاستهداف تحسين أوضاع الفئات المحرومة، من أجل ضمان إشباع حاجاتهم الأساسية وضمان أمنهم المجتمعي.

٤. المصلحة العامة

التوجه نحو تحري إجماع واسع حول مصلحة الجميع، والتوسط فيما بين المصالح للوصول إلى إجماع كبير، حول ماذا يعني النفع العام للوطن والنفع العام للجماعات المحلية؟ وما هي الإجراءات المتخذة لتحقيق ذلك؟

٥. حسن الاستجابة

بمعنى قدرة المؤسسات والآليات على خدمة الجميع دون استثناء، وتعني وجود إطار زمني ملائم يتم فيه تقديم المؤسسة لخدماتها وقيامها بعملياتها، وهذا يعني بالضرورة وجود تفاعل كردة فعل المجتمع تجاه القرارات والعمليات، وسرعة التفاعل مع التغذية الراجعة من هذا المجتمع وتعديل عمليات التنفيذ أو أطر القرارات بناء على هذا المرجع.

٦. الرؤية الاستراتيجية

يمتلك القادة والجمهور منظوراً واسعاً للحكم الصالح والتنمية الإنسانية ومتطلباتها، مع تفهم السياق التاريخي والثقافي والاجتماعي المركب لهذا المنظور. تتحدد الرؤية التنموية من قبل مؤسسات المجتمع والدولة عن طريق منظور بعيد المدى لعملية التطوير المجتمعي والحكم الصالح والتنمية البشرية، مع توفير الوضوح في رسم البدائل واختيار الأفضل من بينها الذي يأخذ بالاعتبار المتغيرات المحلية والدولية الحالية والمستقبلية.

٧. المشاركة

وتعني المشاركة حق الجميع بالتصويت وإبداء الرأي مباشرة أو عبر المجالس المنتخبة، وتتطلب المشاركة توفر القوانين التي تضمن حرية تشكيل الجمعيات والأحزاب وحرية التعبير والانتخاب، والحريات العامة بشكل إجمالي ضماناً لمشاركة المواطنين الفعّالة ولترسيخ الشرعية السياسية.

٨. الفصل المتوازن للقوة بين السلطات

ويقتضي ذلك ضرورة وجود ثلاث سلطات أساسية في النظام السياسي، وهي السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية والسلطة القضائية، وأن تتمتع كل سلطة منها بصلاحيات واختصاصات أصيلة ومحددة في القانون الأساسي (الدستور)، بالإضافة إلى أن تتمتع كل سلطة منها باستقلال نسبي عن الأخريات في عملها، وفي آليات اتخاذ القرارات، وبما يسند لها من صلاحيات، ولا يجوز استئثار أي سلطة من السلطات الثلاث سابقة الذكر بصلاحيات مطلقة في تنفيذها للمهام الموكلة لها.

٩. الدور الاجتماعي والوطني لوسائل الإعلام في العراق

تشكل اليوم وسائل الإعلام وبكل إشكالها تحديات خطيرة إمام رسم السياسات الوطنية والمتغيرات الديمقراطية وكل إشكال التربية والوعي المجتمعي، باعتبارها غدت المدرسة اللحظية المتنقلة بين الإحداث والأفكار وبين المتلقي، وكأداة للملاحقة الدائمة لكل إشكال التغذية السلوكية والفكرية والعاطفية، ومن هذا المنطلق كانت المتغيرات التي انطلق بها الإعلام الفضائي أو ما يسمى (الإلكتروني)، ليس فقط مجالا أرحب للحرية في تناول وتداول المعلومات والأفكار، بل غدت أيضاً مجالاً خصباً لزرع الأفكار التي من شأنها أن تضع بذرات، وأن تُديم البغض والعنف والثورة على منظومات اللحمة الوطنية والموروث وأمنه الثقافي والقيّمي.

ومن منطلق القوة التي تعاظمت بعد هذا التسارع وتلك الاعتمادية على وسائل الإعلام باعتبارها النافذة المفتوحة الجديدة التي ظهرت بعد سقوط النظام، وإذا كان للمجتمعات الأخرى قد انتظمت مع طبيعة ذلك التسارع والكثافة، فإن **المجتمع العراقي لازال يعيش نشوة التلقي لكل ما هو مثير ومعّبر ومتجدد**، سواءً أكان ذلك من قُبيل الأخبار والتقارير أو من قُبيل الأفلام والبرامج الحوارية وصور وكلمات ....، هذه المعطيات المتواترة تكون لها في الغالب أجندات تتراوح بين السياسة والثقافة والدعاية في رسم صور وتشكيل اتجاهات الرأي العام نحو القضايا المختلفة. فلا تزال بعض الصحف ووسائل الإعلام المحلية تنظر إلى المتلقي نظرة (السجين السابق)، الذي لا يتعرض إلى قناته، وهي تسير بهذا الافتراض لاغيةً الفهم الحقيقي والواقعي الذي تسير بها عمليات التعرض إلى وسائل الإعلام المختلفة، فضائية أم أخرى مسموعة أم مقروءة من وجهة النظر الخاصة، نرى من المفيد أن تُراجع الملفات الإعلامية بشكل شامل ومعمق، وعلى أساس تفهّم جملة من اعتبارات التغيير منها: الحتمية التقنية، وشيوع الديمقراطية وحق الإنسان بحرية تداول المعلومات، وإخضاع العمل الإعلامي للسلوك العلمي الميداني وللتنمية والتحضر.

وبذلك **تحولت وسائل الإعلام المحلية منها والوافدة إلى مصانع لتشكيل الرأي والاتجاهات، بعضها يذهب بالمجتمع إلى قيود نفسية وعاطفية**، والأخرى تُترجم أجندات وخرائط مجتمعية

يراد منها وبحسب (نظرية القطيع)، أن تتولى أو تسلك سلوكاً يبتغيه من يملك أو يتحكم بهذه القناة أو تلك. وبذلك يعيش المشهد العراقي حرباً ناعمة بين من يريد هذا أو ذاك (كتل وحكومات وأشخاص وتيارات وجهات إقليمية)، كان لها **الإعلام ووسائله أسهل الطرق للنفاد إلى تشكيل وصناعة رأي عام يُعيق في أحيان كثيرة جهود الدولة باتجاهات متعددة**.

وكانت الأدبيات السياسية تذكر في أولوياتها لنظم الأفكار الانتقالية (الأمن النفسي والاتجاه الإيجابي)، كإحدى أعمدة الديمقراطية الشاملة للبلدان قيد الاندماج مع حالة الانصياع إلى قوة الرأي العام بطرق مشروعة ودستورية، وهذا بمجملة يرتكز على وحدة متكاملة من القوى التي تساعد ممكناته وتتلخص بالآتي:

- وجود الرغبة الحقيقية من المجتمع وقادة الرأي والساسة في التغيير الإيجابي الفعلي.
- قوة وشفافية وسائل الإعلام، وهنا القوة تعني التعدد والتمثيل العادل مناطقياً وفئوياً، أي ضمان التأثير العادل، وهذا يتم بالانصياع إلى جملة من الضوابط التشريعية للعمل الإعلامي، بالإضافة إلى الوعي بأهمية مقدار إفادة الرسالة وضررها على الآخر. معززة بالكشف والوضوح لصيانة ديمقراطية ناشئة.
- الوعي الاجتماعي للحقوق الديمقراطية ومنها ضرورة الكشف والشفافية والشجاعة في معالجة الملفات المتعلقة ببناء الدولة دستورياً، ومنها قيام الانتخابات سواء أكانت النيابية أم المحلية.
- صيانة المجتمع من كل ما من شانه أن يثير البغضاء والطائفية والعنف والإرهاب والفساد والخمول الفكري ... وكل ما يسلط على العاطفة والعقل من رسائل تثير أو تمجد ذلك.

ثالثاً: عرض الجداول وتحليل البيانات

جدول ١

يبين اتجاهات العينة نحو شعور العراقيين بالمواطنة في الوقت الحاضر

ت	الاختيار	ت	%	المرتبة	الملاحظات
١	جيد جداً	٥٧	٦,٧٦	الرابعة	
٢	متوسط	٢٩٥	٣٥,٠٣	الثانية	
٣	ضعيف	٣٢٠	٣٨,٠٠	الأولى	
٤	ضعيف جداً	١٧٠	٢٠,١٩	الثالثة	
الإجمالي		٨٤٢	١٠٠		

عن طريق الجدول ١ يتبين لنا إجابات العينة، أن شعور المواطن العراقي نحو المواطنة في العراق في الوقت الحاضر، كان قد ارتفع في اختيار (ضعيف) بتكرار قدره ٣٢٠ أي بنسبة (٣٨%) من مجمل عينة البحث، وأجاب ما نسبته (٣٥,٠٣%) بتكرار قدره ٢٩٥ على أنه متوسط الضعف، بينما كان ما نسبته (٢٠,١٩%) من المبحوثين قد وجدوا أن الشعور بالمواطنة لدى العراقيين ضعيف جداً، أما نسبة المتفائلين فقد كانت قليلة جداً وحصت على ٥٧ تكرار وبنسبة (٦,٧٦%) من مجمل عينة البحث، ويعد هذا المؤشر على الآتي

أن الشعور بالمواطنة من وجهة نظر العينة ضعيف جداً، وجاء بالمرتبة الأخيرة وبفارق كبير (ينظر الجدول والشكل).

١- هنالك شعور سائد وغالب على أن المواطنة في العراق، ومن وجهة النظر العامة للرأي العام ضعيفة وضعيفة جداً.

٢- المتوسط الذي حصل على ٢٩٥ تكرار من أصل العينة البالغة ٨٤٢، قد وضع ذلك كجزء من الأمل في وجود مواطنة والسعي لتأصيلها حتى في ورقة الاستطلاع.

جدول ٢

يبين توزيع إجابات العينة والنسب المئوية لعوامل ترسخ المواطنة جيدة جداً

ت	الاختيار	ت	%	المرتبة	الملاحظات
١	النظام	٢٠	٣٥,٠٨	الثانية	
٢	الحفاظ على المال العام	٧	١٢,٢٨	الثالثة	
٣	الالتزام بالقوانين	٤	٧,٠١	الرابعة	
٤	الاعتزاز بسيادة العراق	٢٣	٤٠,٣٥	الأولى	
٥	التفاني في العمل	٣	٥,٢٦	الخامسة	
الإجمالي		٥٧	١٠٠		

عن طريق جدول ٢ يتبين الآتي:

١- حصلت فقرة الاعتزاز بسيادة العراق أعلى نسبة من التكرارات من قبل العينة، التي أشارت إلى أن المواطنة تسير بشكل جيد جداً، وأن عوامل الجواب لتلك الفقرة كانت لـ (٤٠,٣٥%) بتكرار قدره ٢٣ كان الاعتزاز بسيادة العراق، و(٣٥,٠٨%) بتكرار ٢٠ كان للنظام.

٢- إما ما يتعلق بالحفاظ على المال العام فقد حصل على ٧ تكرار بنسبة ١٢.٢٨%

٣- تلاه الالتزام بالقوانين ومن ثم التفاني في العمل بالمرتبة الرابعة والخامسة ... بحسب الجدول (٢).

٤- تدل بوصلة الإجابات **<u>أن أكثر ما يخدش الشخصية العراقية، هي السيادة الوطنية وضرورة الاعتزاز بها ومن ثم النظام، سواء أكان باحترام الدستور وبالسلوك السياسي أو الاجتماعي</u>**، بمعنى الالتزام بالقوانين كجزء من العدالة الاجتماعية التي تحقق المواطنة الحقة.

جدول ٣

يبين توزيع إجابات العينة على مسببات ضعف المواطنة

ت	الاختيار	إجابة العينة				المرتبة		الملاحظات
		نعم		لا				
		ت	%	ت	%	نعم	لا	
١	قوات الاحتلال	٥٣٦	١٣,٩٣	٢٤٩	١٥,١٠	**الخامسة**	**الثالثة**	
٢	القادة السياسيون	٦٤٢	١٦,٦٨	١٤٣	٨,٦٧	**الأولى**	**السابعة**	
٣	الأحزاب المتنفذة	٥٩١	١٥,٣٦٥	١٩٤	١١,٧٧	**الثانية**	**السادسة**	
٤	عدم وضوح التغيير	٥٢٢	١٣,٥٦	٢٦٣	١٥,٩٥	**السادسة**	**الثانية**	
٥	ضعف مركزية الدولة	٥٥٥	١٤,٤٢	٢٣٠	١٣,٩٥	**الرابعة**	**الرابعة**	
٦	القصور التربوي	٤٣٢	١١,٢٢	٣٥٣	٢١,٤١	**السابعة**	**الأولى**	
٧	تراكم المشكلات يعزز ذلك الشعور	٥٦٩	١٤,٧٩	٢١٦	١٣,١٠	**الثالثة**	**الخامسة**	
	الإجمالي	٣٨٤٧	%١٠٠	١٦٤٨	%١٠٠			

عن طريق جدول ٣ يتبين الآتي:

١- إن سبب ضعف المواطنة بحسب إجابات العينة، كانت بالمرتبة الأولى مرده إلى (القادة السياسيون) بخلافاتهم وبملفات الفساد، التي علقت ببعضهم وبعدم احترام أرادة الشعب العراقي للعيش بحرية وكرامة.

المرتبة الثانية من إجابات عيمة البحث، والتي يعتقدون أنها سبب في ضعف المواطنة كانت الأحزاب المتنفذة (المشاركة في العملية السياسية)، بعدما شكلت لها سلطات خاصة داخل المؤسسات، وبالتالي كان الحزب هو الأهم وهو الأسمى:

١- دون العراق، وهذا ألقى بظلاله على شعور المواطن، بعدم الألفة مع القرارات ومع التفاعل السياسي اليومي الذي تضطلع به تلك الأحزاب.
٢- تراكم المشكلات والأزمات التي تعصف بالبلد بشكل دوري، خلف وراءه حاله من الجمود واليأس والقنوط لدى المواطن العراقي.
٣- **أشارت العينة إلى ضعف هيبة ومركزية الدولة القت بظلالها على الشعور الجماهيري بالمواطنة، وغذت فيه الكسل** فيما يمكن أن يشارك، فهو يرى أن مركزية الدولة غائبة ومفقودة، وبالتالي ستكون المواطنة أشبه بالأمنية والسراب إذا لم يوجد ما يغذي ذلك الشعور.
٤- جاءت قوات الاحتلال وما تخلفه من انتهاكات وتلاعب بالقرار السياسي ومقدرات العراق، قد ولد حاله من اليأس والقنوط والفوضى التي سارت بالمواطنة إلى التشتت والضياع.
٥- جاءت عدم وضوح أفاق للتغير، والقصور التربوي بالمراتب الأخيرة من سلم الموافقة، بحسب نظر العينة (انظر جدول وشكل ٣).

جدول ٤

يبين أبرز الظواهر التي تراها العينة تضعف المواطنة

ت	الاختيار	ت	%	المرتبة	الملاحظات
١	تفشي الفساد	٦١٥	٣٤,٣٤	الأولى	
٢	المحاصصة السياسية	٤٣٥	١٧,٢٢	الثانية	
٣	تدخل دول الجوار	٣١٨	١٢,٥٨	الرابعة	
٤	ضعف الخدمات	٢٨٧	١١,٣٦	الخامسة	
٥	وسائل الأعلام	١١١	٤,٣٩	السابعة	
٦	تردي الثقافة	١٠٦	٤,١٩	الثامنة	
٧	قوى الاحتلال	٣٦٣	١٤,٣٧	الثالثة	

٨	إهمال التاريخ والرمز الوطني	٤٩	١,٩٧	التاسعة	
٩	الإرهاب والعنف	٢٤٧	٩,٧٧	السادسة	
١٠	أخرى تذكر				
الإجمالي		٢٥٢٦	١٠٠		

عن طريق معطيات الجدول ٤ يتضح الآتي:

١- ينظر أفراد عينة البحث إلى أهم أحد مسببات ضعف المواطنة في العراق هي بالدرجة الأولى (تفشي الفساد)، وحصلت على أعلى تكرار وبنسبة تجاوزت ثلث العينة (٣٤,٣٤%)، إذ أن الفساد المستشري في مؤسسات الدولة وما يعلن عنه بكثافة، قد ولد شعوراً لدى المواطن العراقي (بالتهديم المنظم للبلد)[*]، فضلاً عدم وجود الية منتظمة للكشف عن الأموال المسروقة والأسماء التي ترتكب تلك الجرائم بحق الأموال العامة، ويرى المواطن العراقي بطء عملية المحاسبة والكشف بتفاصيل ملف الفساد بشكل تام.

٢- جاء الظاهرة الثانية التي تراها عينة البحث هي المحاصصة السياسية، والتي تعد إحدى المظاهر التي أضرت كثيراً بالمواطنة وعصف بالبلاد إلى التقسيم السياسي والوظيفي، مما حدى بالتقسيم المحاصصي والمناطقي والمذهبي أن يكون رسمياً، وهذا دليل على **أن المواطنة لم تعد هي المثل الأعلى لنزاهة وانتماء المواطن على حساب الكتلة أو المذهب أو المنطقة**.

٣- جاء مسبب قوى الاحتلال بالمرتبة الثالثة بتكرار قدره (٣٦٣)، وبنسبة بلغت (١٤,٣٧%)، وهنا يرى أفراد عينة البحث أن قوى الاحتلال وأجنداته، قد سببت تلك الظاهرة في رسم السياسات الكبرى للبلد، مما عزز روح التقسيم والاعتمادية الكاذبة على قوى الاحتلال، فضلاً على أن قوى الاحتلال قد عمدت إلى زرع الشك الدائم بالقدرات الوطنية والكفاءات السياسية، لتضع للعراق مسيرة متعثرة من ركنها ضعف المواطنة في العراق.

٤- جاء تدخل دول الجوار بالمرتبة الرابعة كمسبب لظاهرة ضعف المواطنة، بسبب السياسات التي تعلبها داخل الأروقة السياسية، وضخ المال السياسي

[*] هذا ما أشار له أحد أفراد عينة التحليل (أكاديمي).

على الأحزاب والكتل المتنفذة، مما أوجد تعاطفا وتبعية سياسية ومعلوماتية، أرهقت البلد وقسمت إراداته بحسب أرادات دول الجوار.

٥- كان ضعف الخدمات قد جاء بالمرتبة الخامسة بتكرار قدره ٢٨٧ وبنسبة مئوية بلغت (١١,٣٦%)، فعلى الرغم من الخدمات عامل أساسي في إيجابية المواطن نحو الشأن العام، إلا أنه جاء بالمرتبة الخامسة، ليصح دليل أن العراقيين لم يروا عامل الخدمات، هو المهدم الأساس لطبيعة حياتهم السياسية بقدر ما ذكر سابقاً (الفساد، الاحتلال، المحاصصة السياسية، تدخل دول الجوار)، فهو يرى في ضعف المواطنة تلك المربعات التي أنهكت البلد وعبث باتجاهات أبناءه.

٦- جاء الإرهاب والعنف بالمرتبة السادسة كمسبب لحالة ضعف المواطنة في العراق، لما يعتري القوات الأمنية من اختراقات، ولما يعصف بحياة المواطن العراقي من أحداث يومية دامية، أرهقت كاهل ذاكرته الجمالية والوطنية، مما (ربما) أشعرته باليأس والقنوط من جدوى وطبيعة رد فعل القوات الأمنية، التي هي في طور النمو.

٧- احتلت وسائل الأعلام المرتبة السابعة من السلم القيمي للمسببات، ثم تردي الوعي والثقافة وتفشي حالة اللا أبالية الوطنية، نتيجة تحسن الوضع الاقتصادي، ومن ثم جاءت فقرة إهمال التاريخ والرمز الوطني، وكجزء من جرعات التنشيط لحيوية المواطنة، فالرمز الوطني التاريخ من شأنه أن يدعم ذاكرة الجيل بشيء من القوة والتغني بالأمجاد، سواء أكانت الإسلامية منها أم المعاصرة، على مستوى رجال الدين والأدباء والشعراء والعلماء والمبدعين العراقيين.

جدول ٥

يبين اتجاهات العينة نحو أرساء المواطنة في الأمد القريب

ت	الاختيار	ت	%	المرتبة	الملاحظات
١	نعم	٣٨٨	٤٦,٠٨	الثانية	
٢	لا	٤٥٤	٥٣,٩١	الأولى	
٣	أجمالي	٨٤٢	١٠٠		

عن طريق جدول ٥ يتبين الآتي:

١- إن ٣٨٨ من أفراد العينية والبالغة ٨٤٢، يرون أن المواطنة ممكن أن ترسى وتترسخ في الأمد القريب، وبنسبة ٤٦,٠٨% ويرون هؤلاء أن الظروف والسلوك السياسي وتعديل مسار النقاط التي ذكرت في جدول ٤، يمكن أن تترسخ وتنشط من جديد، باعتبار أن **الجيل الحالي والمواطن يومياً يتعرض إلى عشرات الإخفاقات في جميع الجوانب، وبالأخص في الأداء السياسي والخدمي والسيادي للعراق**، فضلاً عما يعتري العملية السياسية من إخفاقات ومن فسادات، تظهر لنا يوما بعد أخر، وما يعمله وعمله الاحتلال من توريط الكثير من قادة الرأي في قضايا، ربما ستظهر بعد الانسحاب الأمريكي.

٢- أكثر من نصف العينة أجاب بـ (لا) وبتكرار قدره (٤٥٤) وبنسبة مئوية بلغت (٥٣,٩١%)، وهؤلاء يرون أن إرساء المواطنة في الوقت الحالي وفي الأمد القريب أمر في غاية الصعوبة في ظل تراكم الأزمات، وخضوع السياسيين إلى معتركات مختلفة من قبيل الفساد، وعدم الاعتبار للرأي العام والتشارك الاجتماعي، وبذلك ترى أن ذلك نتيجة طبيعية لأن الشعور بالمواطنة وترسيخها، يحتاج إلى خطاب وسلوك نظم وطنية، القادة السياسيون والمنظومات التربوية والثقافية غير مدركتان لذلك.

جدول ٦

يبين مدى موافقة العينة على بعض الفقرات المتعلقة بالمواطنة

ت	الاختيار	إجابة العينة						المجموع	المرتبة نعم
		نعم		ربما		لا			
		ت	%	ت	%	ت	%		
١	تفشي اللامبالاة	٦٢٤	٧٤,١٠	١٨٤	٢١,٨	٣٤	٤,٠٣	٨٤٢	١
٢	ضعف العطاء الوظيفي	٤٩٨	٥٩,١٤	٢٦٤	٣١,٣٥	٨٠	٩,٥٠	٨٤٢	٣
٣	إحباط الشباب	٥٧٩	٦٨,٧٦	٢٠٢	٢٣,٩٩	٦١	٧,٢٤	٨٤٢	٢
٤	ضعف الولاء للتراث	٣٢٧	٣٨,٨٣	٣٢١	٣٨,١٢	١٩٤	٢٣,٠٤	٨٤٢	٥
٥	طغيان المحلية	٤٩٨	٥٩,١٤	٢٥٥	٣٠,٢٨	٨٩	١٠,٥٧	٨٤٢	٣
٦	ضعف الرمز الوطني	٤٥٢	٥٣,٦٨	٢٤٢	٢٨,٧٤	١٤٨	١٧,٥٧	٨٤٢	٤

٧	أخرى							
الإجمالي	٢٩٧٨	٥٨,٩٤	١٤٦٨	٢٩,٠٥	٦٠٦	١١,٩٩	٥٠٥٢	

من معطيات جدول ٦ والمتعلقة بمدى الموافقة أو الرفض على بعض الاحتمالات، لمسببات أو عوامل تعميق ضعف المواطنة لدى عينة البحث نستخلص الآتي:

١- جاء تفشي اللامبالاة في الأداء العام سواء أكان على مستوى العمل الوظيفي، أو ما يحصل من تداعيات ومن أزمات التي تعبر عناها المسؤولون أو السياسيون، وكان النابض الذي يحي وينعش العملية التنموية والسياسية والثقافة، قد أصابه الوهن واليأس والضعف نتيجة تلك اللامبالاة، التي تقترب من أن تكون كنظام تفكير أو سلوك يومي يطلقه الأفراد بإزاء اللا أبالية السياسية والقطاعية لباقي الملفات. وقد حصل هذا المؤشر على (٦٢٤) تكرار وبنسبة موافقة بلغت (٧٤,١٠%)، رفض هذا الاعتقاد على ٣٤ تكرار أي بنسبة رفض بلغت (٤,٠٣%)، بينما كان جواب عدم الحسم أو الجواب التقديري لفقرة ربما قد بلغ ما نسبته (٢١,٨٥%).

حصلت فقرة إحباط الشباب على المرتبة الثانية من السلم القيمي للفقرات بتصاعد تكرارات الموافقة، والتي حصلت على (٥٧٩) وبنسبة مئوية بلغت (٦٨,٧٦%) وتناقصت بالرفض، إذ بلغت ٦١ وبنسبة مئوية بلغت (٧,٢٤%)، وبالطبع هذا المنحى قد ولّد لدى الشباب دفقاً من التمرد النفسي نحو الشعور بعدم الرضا، وبالتالي على الحكومة بالنظر لعدم وضوح دورهم في عملية التغيير، بل وفي تحريكم باتجاه رفع طاقات البلد الإنتاجية والعلمية والتنموية، فنسب البطالة مرتفعة، وشح التعينات قد أوجد منفذ للشعور بعدم جدوى التفاعل مع مجريات الفعل السياسي والمتغيرات، التي تلف العراق بالأزمات والنكسات التي كان الشباب ربما غير مبالين بما يحصل، وهذا ما ينظر اليه عن طريق اتجاههم لاستخدام وسائل الاتصال الرقمية في التعبير عن خلجاتهم الذاتية وليس الوطنية، مما كان الاقتراب من المعلبات الإعلامية أقرب وأسهل وافر حظاً من شؤون البلد ومجرياته اليومية، وهذا بالطبع سلوك وشعور خطير يودي بالمواطنة إلى الضعف والغموض

٢- من المؤشرات التي تصاعدت بالموافقة اعتبار أن ضعف العطاء الوظيفي كأحد الأركان الأساسية، قد جاء بالمرتبة الثالثة من حيث سلم ارتفاع الموافقة لضعف المواطنة وبتكرار قدره (٤٩٨) وبنسبة مئوية بلغت (٥٩,١٤%)، بينما كان رفض هذا المؤشر من قبل العينة قد بلغ (٨٠) من أصل ٨٤٢، وهو أجمالي البحث الميداني، بينما من أجاب على ربما (اعتقاد الموافقة) ما نسبته (٣١,٣٥%).

وهذا مؤشر واضح لضعف الولاء الوطني عن طريق الضياعات اليومية التي تعتري الأداء الحكومي والمؤسسي على مستوى التعامل مع العناصر الآتية:

أ- العمل بنظام الجودة

ب- والوقت المخصص للأداء

ت- احترام ساعات العمل الرسمية

ث- استخدام الصلاحيات الرسمية والقانونية

ج- المساواة الاجتماعية

ح- التخطيط الاستراتيجي

خ- دراسات الجدوى للمشاريع

د- هدر المال العام

ذ- تنفيذ تصريحات الوزراء التنفيذيين بالوقت والمواصفات لمشروعات البنى التحتية

ر- الإنتاج الوطني (الاكتفاء الذاتي) الصناعي، الزراعي، العلمي، العسكري السيادي ... الخ

كذلك كان طغيان المحلية جاء كمؤشر قد تساوى مع ضعف العطاء الوظيفي، والذي حصل على نفس عدد التكرارات والقوة المئوية للإجابة الموجبة (نعم) (ينظر جدول وشكل ٦)، والذي رات فيه العينة أن المشهد بشكل عام يميل إلى الاعتماد المحلي، وأن دائرة الاعتمادات والانزلاقات يشوبها المحلية الوطنية، وليس هناك من انفتاح كبديل أخر عن إنقاذ الوضع العراقي، وكانت قوى الاحتلال قد هيمنت على المشهد الوافد (الدولي)، وغدت البديل للمشاركة الأولية (في حين أن المواطن)، يحتاج إلى أن تكون الدولة في أحضان العلاقات الدولية المتنوعة الدولية والعربية والإسلامية، وأن تشهد نشاطاً وحراكاً خارجياً أكثر تفاعلاً وانسجاماً.

ضعف الرمز الوطني حصل كمؤشر على ضعف المواطنة والذي جاء بالمرتبة الرابعة، وقد حصل على ٤٥٢ تكرار، وبنسبة بلغت ٥٣,٦٨% بينما كان الرفض قد حصل على تأييد ما نسبته (١٧,٥٧%)

جدول ٧

مدى موافقة المبحوثين على بعض الأنشطة التي ترسخ المواطنة

ت	الاختيار	إجابة العينة				المجموع	مرتبة القبول
		نعم		لا			
		ت	%	ت	%		
١	التوجه بإعلام	٨٠٦	٩٥,٧٢	٣٦	٤,٢٧	٨٤٢	١

	وطني		%				
٢	تغير خارطة العملية السياسية	٦٤٢	٧٦,٢٤	٢٠٠	٢٣,٧٥	٨٤٢	٩
٣	تقوية القوات المسلحة	٧٠٢	٨٣,٣٧	١٤٠	١٦,٦٢	٨٤٢	٧
٤	تغيير سلوك السياسيين	٧٣٧	٨٧,٥٢	١٠٥	١٢,٤٧	٨٤٢	٤
٥	خروج قوات الاحتلال	٧١٤	٨٤,٧٩	١٢٨	١٥,٢٠	٨٤٢	٦
٦	تغيير المناهج التربوية	٤٨٧	٥٧,٨٣	٣٥٥	٤٢,١٦	٨٤٢	١٠
٧	الشروع بالتنمية والخدمات	٧٧٠	٩١,٤٤	٧٢	٨,٥٥	٨٤٢	٣
٨	المصالحة الحقيقية	٧٣١	٨٦,٨١	١١١	١٣,١٨	٨٤٢	٥
٩	الاهتمام بالتاريخ	٦٦٤	٧٨,٨٥	١٧٨	٢١,١٤	٨٤٢	٨
١٠	المساواة الاجتماعية	٧٧٢	٩١,٦٨	٧٠	٨,٣١	٨٤٢	٢
	الإجمالي	٧٠٢٥	٨٣,٤٣	١٣٩٥	١٦,٥٦	٨٤٢٠	

معطيات الجدول ٧ تبين مدى رأي العينة حول عوامل ترسيخ المواطنة على وفق الآتي:

١- كان (التوجه بإعلام وطني) قد حصل على أكبر نسبة من نسب الموافقة، فقد حصل على عدد تكرارات بلغ (٨٠٦) من أصل العدد الكلي للعينة البالغ (٨٤٢)، وبنسبة بلغت (٩٥,٧٢%)، وهذا دليل على **أن وسائل الأعلام تؤدي حراكاً فوضوياً نحو بناء منظومة المواطنة بأفق غير محسوب**، وترى العينة أن مسؤولية وسائل الأعلام ليس عليها فقط أن تنقل وتحلل ما يجري في الساحة السياسية والأمنية والثقافية بقدر ما عليها من أن تؤدي دوراً رائداً وجديداً في أرساء قيم المواطنة، وأن تنجز بالحملات أو بالاتفاقات منظومة علمية للمواطنة والتغني بها، وجعلها الملف الأبهى والهدف الأسمى لكل وسيلة.

١- جاء محور المساواة الاجتماعية بالمرتبة الثانية، وبنسبة أيضاً عالية، وقد بلغت ما نسبته (٩١,٦٨%)، إذ يرى من وافق على المؤشر أن المساواة الاجتماعية تحمل شعوراً بالقوة نحو المواطنة، وأن **العدالة الاجتماعية والمساواة والتسامح الاجتماعي، من شأنه أن**

يبني هيكل مثالي وحاضنة للتقبل الاجتماعي، وبالتالي الارتفاع بالمواطنة والانتماء، ما دام الجميع في تساوي في الثروات والفرص والقانون.

٢- جاءت فقرة الشروع بالتنمية والخدمات بالمرتبة الثالثة، كأحد مساند ترسيخ المواطنة وبتكرار قدره ٧٧٢ وبنسبة مئوية بلغت (٩١,٤٤%)، باعتبار أن تنعم المواطن بالخدمات يعطي له قوة ومنعه في الشعور بتأثير السلطة، وبأنها ترعى مصالحه وتحترم مقدرات حياته اليومية.

٣- (كان تغيير سلوك السياسيين) قد حصل على المرتبة الرابعة من سلم الموافقة من قبل العينة، وبتكرار قدره (٧٣٧) وبنسبة موافقة بلغت (٨٧,٥٢%)، وهذا مؤشر على أن السلوك السياسي ومن قبيل:

- التصريحات
- عدم الاتفاقات
- الارتباط بقوى الاحتلال
- الأجندات الخارجية ... مصالح دول الجوار
- المصلحة الشخصية والحزبية
- التناقض
- التأجيل للقرارات
- ضخ الأمل لدى الرأي العام والتنصل من إنجازه
- الخفوت السيادي في التعامل مع الأزمات التميز في حراك الشارع
- التخبط
- التكرار في الإنجاز والمشكلات
- غياب الشفافية

٤- المصالحة الحقيقية، حصلت على المرتبة الخامسة من سلم الموافقة بتكرار قدره ٧٣١، وبنسبة بلغت ٨٦,٨١%، ومن ثم بالمرتبة السادسة جاء مؤشر خروج قوات الاحتلال، والذي ترى فيع العينة أنه يكبل شعور المواطن بالإحساس بالسيادة، وفقدان الأمل من التبعية الاقتصادية والعسكرية، التي أبتلي بعا العراق في ظل الاحتلال.

٥- جاء بناء القوات المسلحة بالمرتبة السابعة من حيث عوامل ترسخ المواطنة، فترى العينة الموافقة على **أن بناء القوات المسلحة سيدعم الشعور بالمواطنة، عن طريق بناء منظومة جيش قوية تساعد على حماية العراق من الخطر الخارجي والداخلي**، وقد حصل هذا المؤشر على ما نسبته (٨٣,٣٧%).

٦- بينما جاء الاهتمام بالتاريخ بالمرتبة الثامنة، وتغيير خارطة العمل السياسي بالتاسعة ولكل منهما على التوالي التكرارات والنسب الآتية (٦٦٤) وبنسبة ٧٨,٨٥%، و(٦٤٢) وبنسبة (٧٨,٢٤%).

٧- وجاء بالمرتبة الأخيرة والعاشرة مؤشر تغيير المناهج التربوية بتكرار قدره (٤٨٧)، وبنسبة بلغت (٥٧,٨٣%)، مما يعني أن للمناهج الدراسية تأثير، ولكن ربما بطيء أو قليل في ترسيخ المواطنة، وبحسب إجابات الدراسة الميدانية التي طالت مناطق مدينة بغداد.

وقد كان أجمالي الموافقة على فقرات الجدول ٧، والتي تحمل مؤشرات تنشيط المواطنة بحسب رأي العينة، فقد كانت تكرارات الموافقة بلغت (٧٠٢٥) وبنسبة بلغت (٨٣.٤٣%)، في حين بلغت مجمل تكرارات الرفض (١٣٩٥) وبنسبة بلغت (١٦,٥٦%).

الاستنتاجات

١- إن المواطنة شعور فطري ومكتسب تنعكس على ترسيخه عدة معطيات، وعوامل منها طبيعة الحياة السياسية وشكل النظام السائد وسلوكه في المساواة الاجتماعية.

٢- المواطنة بناء تراكمي يتطلب التركيز عليه في الآفاق التربوية والشبابية وخاصة بعد المراحل الانتقالية إلى الديمقراطية.

٣- عن طريق الدراسة الميدانية، نستنتج **<u>أن هناك ارتفاعاً بشعور العراقيين نحو ضعف المواطنة، على وفق ما يجري من عوامل منها الفساد، وضعف السلطة المركزية، وتفشي الاتكالية واللامبالاة.</u>**

٤- أتضح من التحليل أن مفهوم السيادة الوطنية أعلى شعور تتطلع إليه العينة لترسخ المواطنة، ثم الالتزام بالنظام والقوانين والحفاظ على المال العام

٥- أن ضعف المواطنة أسبابه الأساسية تتراوح بين القادة السياسيون والأحزاب المتنفذة وتراكم المشكلات وضعف مركزية الدولة.

٦- كان **<u>تفشي الفساد والمحاصصة السياسية وقوى الاحتلال وانتهاكاتها، والتدخل الإقليمي ودول الجوار أبرز مسببات ضعف المواطنة في العراق</u>** ... بحسب رأي العينة.

٧- الاتجاه السائد لدى العراقيين صعوبة بناء منظومة المواطنة في ظل عدم تغيير حقيقي في السلوك السياسي وحل الأزمات المتفاقمة.

٨- كان تفشي اللامبالاة بما يحصل وبرودة ردود الأفعال، التي تطلق من قبل المسؤولين حول قضايا مصيرية من أبرز مؤشرات ضعف المواطنة (كما ورد من ذكر العينة) رد فعل الحكومة حول ميناء مبارك، ملفات الفساد، الوزارات الأمنية، العقود الوهمية، خروج الاحتلال، بناء استراتيجية للتنمية ... الخ

٩- كان رأي العينة بناء منظومة إعلامية جديدة تتبنى بناء وترسيخ المواطنة، ومن ثم تحقيق المساواة الاجتماعية والشروع بالتنمية والخدمات والتغير الجذري لسلوك السياسيين والكتل بإزاء ما يجري في العراق.

التوصيات

١- إعادة النظر بالخطاب الإعلامي وعلى وسائل الأعلام، أن تتبنى خطاباً يرسخ ويديم المواطنة والانتماء، عبر منظومة برامج تأتي عن طريق دراسات مسحية ونفسية وسياسية يقوم بها خبراء في هذا المجال.

٢- يمكن العمل بأسلوب الحملات قصيرة وطويلة الأمد، لترسيخ المواطنة وإعادة الشعور بالانتماء والاهتمام للشؤون العامة وبالأخص لطلبة المدارس والجامعات.

٣- إقامة المؤتمرات والندوات والمحاضرات حول هذا الموضوع بالتنسيق مع المختصين، ويمكن إسهام كبار الشخصيات السياسية والدينية والثقافية، ليعجل بالتأثير ويسرعه.

٤- الإنجازات الفعلية كفيلة بإعادة هيكلة منظومة المواطنة، وبالأخص ما يتعلق منها بالخدمات والمساواة الاجتماعية وتهيئة فرص العمل للجميع.

٥- الاستناد إلى منظومة الموروث الديني والحضاري والتغني برموزه، والتي أغلب ما يحتاجه الجيل الجديد الذي ضاع في وسط تواتر الضخ الإعلامي والاتصالي الرقمي، والخشية من ضياع الهوية الوطنية والقيمية التي تجرفها رسائل وسائل الأعلام الوافد.

٦- إقامة مؤتمرات خاصة بهذا المنحى وتأليف الكتب والمنشورات والبوسترات، التي تحمل وترسخ المواطنة عن طريق برنامج متكامل للضخ الإعلامي.

٧- على قادة الرأي الاجتماعي والسياسي أن يأخذوا دورهم في هذا المجال، وأن يضعوا (العراق دولة منكوبة- إذا صح التعبير- على مستوى الشعور بالمواطنة) بأفقها العام والمتكامل.

٨- استثمار الطاقات الإعلامية وقوى وسائل الأعلام الوطنية في بناء برنامج وطني لتأكيد وتغذية الذات الثقافية والإسلامية.

٩- استثمار البنية التربوية كوادر وإدارات في ترسيخ برنامج وطني لترسيخ المواطنة.

بحوث حمورابي

- **إعادة النظر في مفهوم الدولة الفاشلة.....**

أ.د. صلاح سالم زرنوقة– جامعة السويس– مصر

- **ثقافة الحوار والتسامح في سوريا.....**

أ. د. بلال عرابي– جامعة دمشق– سوريا

- **بين البرلمان والمحكمة الاتحادية العليا دراسة في نقض القوانين.....**

أ.د. سعيد مجيد دحدوح – زهير عبد الصاحب الكناني

الجامعة المستنصرية– محكمة التمييز العراقية

- **التحالف التركي– الإسرائيلي..... مديات مفتوحة...**

رؤى خليل سعيد– مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية

تحرير

أ.د سعيد مجيد دحدوح

الجامعة المستنصرية

إعادة النظر في مفهوم الدولة الفاشلة

أ.د. صلاح سالم زرنوقة*

أكاديمي وباحث من مصر

*– أستاذ العلوم السياسية– جامعة السويس– مصر

مقدمـــة

بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر تحولت قضية "الدول التي تعاني من مشكلات" من قضية إنسانية إلى قضية أمنية، ومن ثم جاء مفهوم الدولة الفاشلة–في بداية التسعينات–تجسيداً لطريقة جديدة من التفكير في قضايا الأمن والسلام على الصعيد العالمي، وكان بمثابة ذريعة وجدت فيها القوى الكبرى فرصة للتدخل في شئون الدول التي تُنعَت بالفشل، والتعامل معها بما يعيد تشكيلها لخدمة أغراض سياسية معينة، وذلك بذريعة أنها تمثل تهديداُ للمجتمع الدولي.

لذلك كان **لمفهوم الدولة الفاشلة حضوراً ملموساً في خطاب السياسة الخارجية للدول الغربية عموماً، والولايات المتحدة الأمريكية خصوصاً**. هذا الخطاب الذي عدّ أن الدولة الفاشلة تفرز المعاناة الإنسانية وعدم الاستقرار الإقليمي، وتسمح بانتقال الجريمة المنظمة، وتعدّ معقلاً للإرهاب تصدره إلى الخارج. وربما يكون ذلك صحيحاً، لكن البعض توقف عند حقيقتين، **الأولى:** أن القوى الكبرى تستخدم هذا الوصف أو هذا التصنيف لوصم الدول التي تتوقع منها تهديداً بقطع النظر عن مدى فشل هذه الدول في الواقع. **والثانية:** أن السياسات التي اتبعتها هذه القوى الكبرى في معالجة الدول الفاشلة لم تثمر نجاحاً يذكر حتى الآن[1].

هنا تتداعى أهمية المراجعة النقدية لتعريف الدولة الفاشلة، وتتضح–من ثم–مشكلة الدراسة في: رصد وتحديد جوانب القصور التي يُعاب فيها على التعريف، التي تتمثل في تشخيص غير صحيح لحالة فشل الدولة من ناحية، وتطبيق خاطئ على الدول محل المقاربة من ناحية أخرى، بما يعطى نتائج غير دقيقة، ويرتب تبني سياسات وبرامج غير ملائمة.

---

(1) راجع في ذلك:

-Rosa Ehrenreich Brooks، " Failed State or the State as Failure?"، The University of Chicago Law Review، Vol.22، No.4 (Fall 2005) p.1164.

-A. Schoeman، " The Dilemma of Failed State Thesis in Post 9/11 World Affairs "، Koers، Vol.63. Issue four (2008) p.752-753.

ولعل الأمر الأكثر أهمية في هذه المراجعة هو الإجحاف الذي يمثله تصنيف الدول في التقرير السنوي المُسمّى (مقياس الدول الفاشلة-Failed States Index)، والذي وصم دولاً بالفشل برغم أنها لم تكن فاشلة بالضرورة كما سيتضح فيما بعد. لكن يبدو أن القضية لا تقتصر على الوصف، بقدر ما تبدو في سوء التصنيف لأغلب الدول على المقياس، وهو ما يعد إفرازاً طبيعياً لسوء التوصيف-أي لعيوب في التعريف.

لقد صنف المؤشر-على مدى سنوات- **كل من مصر وليبيا وتونس، والعراق ولبنان وسوريا واليمن ضمن الدول الأكثر فشلاً.** وكذلك صنف **المملكة العربية السعودية والبحرين والكويت ضمن الدول التي على مقربة من الفشل**، وكان لذلك أثره السلبي، فعلى سبيل المثال ضخمت بعض الصحف الكويتية من التصنيف وأبرزت هذه الدول وكأنها دولاً فاشلة، بل ونعتتها بالفشل فعلاً دون أساس من الصحة. ومن البديهي أن نعت الدولة بالفاشلة ينعكس سلباً على معنويات مواطنيها، وعلى صورتها في المجتمع الدولي[1].

ويتحدد مجال الدراسة في التركيز على الاتجاهات الأساسية في تعريف الدولة الفاشلة، والتي تسفر عن خطأ في التشخيص، والتي على أساسها توصف الدول وتصنف في مؤشر الدول الفاشلة. ويتم ذلك عبر استعراض أهم المراجعات النقدية التي طرحتها الدراسات الأكاديمية للمفهوم من جانب، واستخدام منهج التحليل النقدي لما توافرت عليه أدبيات الموضوع محل البحث من جانب آخر.

وتحاول الدراسة الإجابة على بعض الأسئلة منها: ما هي حقيقة تعريف الدولة الفاشلة؟ وما هي نواحي القصور التي تعلقت بتعريف الدولة الفاشلة؟ وما مدى قدرة

---

(1) مقياس الدول الفاشلة Failed States Index، هو الذى يتم على أساسه تصنيف دول العالم وفقاً لدرجة الفشل. ويصدر هذا المقياس عن مجلة السياسة الخارجية (الأمريكية) بالتعاون مع صندوق السلام، وقد توالى صدوره بشكل منتظم منذ عام ٢٠٠٥، وحتى تاريخه (٢٠١٤). وهو الأوسع انتشاراً، والأكثر ارتباطاً بمفهوم الدولة الفاشلة، وهو الذى يتحمل القسم الأكبر في مسئولية الإخفاق في حل مشاكل الدول الفاشلة، وفي وصم دول عديدة بالفشل رغم أنها لم تكن فاشلة بالضرورة. ويصدر مؤشر الدول الفاشلة في يوليو من كل عام، ويصنف دول العالم في أربع فئات: الأولى هي الحالات الحرجة أي الأكثر فشلاً وتتدرج في القيم الرقمية من ٩٠ إلى ١٢٠. والثانية هي الحالات الخطرة وتتدرج في القيم من ٦٠ إلى ٩٠. والثالثة هي الحالات المعتدلة وتتدرج في القيم من ٣٠ إلى ٦٠. والرابعة وهى الحالات المستقرة وتتدرج في القيم صفر إلى ٣٠. وفي تقرير عام ٢٠١٤ تم تغيير مسمى الدول الفاشلة إلى الدول الهشة، انظر:

-Failed States Index، An Annual Special Report، Foreign Policy and Fund for Peace (2005،2006،2007،2008،2009،2010،2011،2012،2013)

- وانظر الصحف الكويتية في تناولها لترتيب الدول الخليجية على مؤشر الدول الفاشلة: جريدة الوطن (الكويت) (١٠ سبتمبر ٢٠١٢) - جريدة القبس (الكويت) (١٦ سبتمبر ٢٠١٢) - جريدة الرأي العام (الكويت) (١٠ ديسمبر ٢٠١٣).

التعريف على تشخيص حالة الفشل الفعلي دون أن تختلط بها حالات أخرى مشابهة؟ وإلى أي حد يلائم هذا التعريف ظروف الدولة وطبيعتها في المجتمعات غير الغربية؟

أولاً: عرض تشريحي لتعريف الدولة الفاشلة

الحقيقة أن هناك اتفاق واسع على **أن الدولة الفاشلة تمثل بيئة مناسبة للتنظيمات الإرهابية ولشبكات الجريمة المنظمة، وتشكل قاعدة لتصدير المشاكل عبر الحدود**، وأنها–بعجزها عن توفير الخدمات لرعاياها– تفتح الباب لأزمات إنسانية وبيئية وأمنية، بسبب الهجرة الجماعية وتعطيل استغلال الموارد، ومن ثَمّ فإن الدولة الفاشلة هي خطر حالّ أو كامن على الصعيدين الإقليمي والدولي. وبعبارة أخرى اتفق الجميع أن الدولة الفاشلة تطرح أو تضخ سلسلة من الأزمات الاقتصادية والسياسية والأمنية والعسكرية والإنسانية تشكل خطراً على رعاياها، وعلى جيرانها، وعلى المجتمع الدولي، لا سيّما وأنها تعد– في نظر البعض– ظاهرة مُعدِية[١].

من هذا المنطلق كان مفهوم الدولة الفاشلة محل اهتمام من جانب الدوائر الدبلوماسية والعسكرية في دول الغرب، وكذلك المنظمات الدولية، والجهات المانحة، والمؤسسات المالية الدولية، والمنظمات غير الحكومية، جنباً إلى جنب الاهتمام الأكاديمي. فقد أثير الموضوع في الأمم المتحدة مرات عدة، وتحدث البنك الدولي عن الدول منخفضة الدخل تحت ضغوط (LICUS)، واهتمت إدارة التنمية الدولية في الحكومة البريطانية بالدول الهشة (DFID)، وركزت مدرسة لندن للاقتصاد على الدول التي تعاني من أزمات. ودشنت المخابرات المركزية الأمريكية لجنة تحت مسمى مجموعة عمل لدراسة فشل الدولة State Failure Task Force[٢].

وكان الاهتمام بالمفهوم على مستوى العمل السياسي–أو الذي دعمته جهات رسمية–من أسباب غموضه واضطرابه، فبرغم الاتفاق على خطورة الدولة الفاشلة لم يكن هناك اتفاق بين هذه الدوائر على تعريف واضح لماهية هذه الدولة أو كيفية تحديدها، بمعنى أن ثمة خلافاً واسعاً حول تعريفها، وحول مواصفاتها أو خصائصها. والبعض يرى في هذا الخصوص **أن القوى الكبرى دأبت على تدشين دوائر بحثية**

---

(١) في أخطار الدولة الفاشلة، راجع على سبيل المثال:

The Economist (March 5 ، 2005) p.45-.

-Valentin Cojanu and Alina Popescu، " Analysis of Failed States: Problems in Definition and Measurement "، The Romanian Economic Journal، Year x. No.25 (November 2007) pp.119-120.

(٢) في الأمم المتحدة تحدثت مادلين أولبرايت عن الدول الفاشلة (١٩٩٠)، وكذلك كونداليزا رايس وكوفي أنان وجاك شيراك (٢٠٠٢). وعن مجموعة عمل الدول الفاشلة التابعة للمخابرات المركزية الأمريكية، كان تقريرها الصادر عام ٢٠٠٠ هاماً في تعريف الدولة الفاشلة:

-State Failure Task Force، -State Failure Task Force Report: Phase 111، Findings، McLean VA: Science Implications International Corporation (2000)

ومجموعات من المفكرين بغرض صياغة تعريفات تلصقها أو تلحقها بالدول التي تتوقع منها تهديداً، بما يشير إلى حقيقة التوظيف السياسي للمفهوم، أو أن هذه القوى كانت تستهدف هذه الدول أولاً، ثم بعد ذلك تنسج أو تصمم المفهوم الذي سوف يصمها بالفشل[١].

كذلك لم يحُل الاتفاق على خطورة الدولة الفاشلة دون الاختلاف حول ماهيتها في الدراسات الأكاديمية، سواء فيما بين هذه الدراسات وبعضها البعض، أو فيما بينها وبين ما أنتجته الجهود التي تبلورت على مستوى العمل السياسي، بل لا ننسى أن البحوث الأكاديمية لم تنج أيضاً هي الأخرى من الانحياز السياسي، وفيما يلي أهم المحطات التي توضح ذلك:

تمثلت البداية فيما كتبه روبرت جاكسون عن "أشباه الدول" في ١٩٨٧، ولم يختلف تشخيصه في ذلك كثيراً عما كتب عن مفهوم الدولة الفاشلة فيما بعد. لكن المفهوم أصبح أكثر شيوعاً بعد اختراعه في ١٩٩٢، حيث تشارك في حبكه كل من جيرالد هيلمان وستيفن راتنر– وهما أمريكيان–، عندما تحدثا عن فكرة إنقاذ الدولة الفاشلة. لكن النوايا صارت أكثر وضوحاً عندما تطرقاً إلى الحديث عن **تنامى ظاهرة جديدة تشكل خطراً على المجتمع الدولي .... قصداً بها الدولة الفاشلة التي وصفاها بعجزها عن التناغم مع العالم الخارجي**، ثم عندما زعما أن سيادة الدولة بالنسبة لدول العالم الثالث قد انتهت. على نفس الوتيرة تحدث كابلن ١٩٩٤ عن الفوضى القادمة، وكان يقصد ما يمكن أن تسببه الدول التي تعتبر فاشلة من مخاطر[٢].

في نفس السياق جاءت دراسة زارتمان (١٩٩٥) عن "**الدول المنهارة**"، لتعزز حقيقة أزمة التسعينات المتمثلة في وجود دول تعد خطراً على المجتمع الدولي. ورغم أن هيلمان وراتنر أشارا إلى أن الدول المقصودة، هي تلك الدول التي لم تعد بمثابة كيانات مستقلة، وأشار زارتمان إلى أنها الدول التي لم تعد قادرة على أداء وظائفها

---

(١) انظر :

-S. Hameiri، "Failed States or Failed Paradigm? State Capacity and the Limits of Institutionalism"، Journal of International Relations and Development، Vol.10، No.2 (2007) p.124.

-A. Schoeman، "The Dilemma of Failed State Thesis in Post 9/11 World Affairs"، op. cit. p.753.

(٢) راجع في ذلك:

-Robert H. Jackson،"Quasi-States، Dual Regimes and Neoclassical Theory: International Jurisprudence and the Third World" ،International Organization، Vol.41، No،4(1987) pp.519-549.

- Gerald B. Hellman and Steven R. Ratner، "Saving Failed States" ،Foreign Policy، No. 89 (Winter 1992-1993) pp.3-33.

-R. D. Kaplan،"The Coming Anarchy" ،Atlantic Monthly، Vol. 273.No. 2 (1994) pp.44-65.

الأساسية، وهو تعريف واسع. وكانت أول محاولة لتصنيف **الدول الفاشلة**- على أساس هذا التعريف الواسع- من جانب جروس (١٩٩٦) على أساس قدرة الدولة على النهوض بتلك الوظائف الأساسية. لكن كراسنر(٢٠٠٤) عاد ليضيق من تعريف زارتمان فأعتمد على فكرة السيادة في تعريفه للدولة الفاشلة، فوصفها تلك التي تفقد سيادتها على أراضيها وسكانها[١].

وفي ٢٠٠٥ كتب بارانيى وباول أن مفاهيم هشاشة الدولة وضعفها وفشلها تتلاقى جميعا عند فكرتين:

الأولى: هي عجز الدولة أو عدم قدرتها على توفير السلع السياسية الأساسية، كالحماية ضد التهديد الخارجي وفرض القوانين والخدمات الاجتماعية للغالبية العظمى من مواطنيها.

الثانية: هي أن العجز نسبى، يتدرج من التوقف التام عن تقديم أية خدمات لأي شريحة من المواطنين في حدوده الدنيا، وحتى تقديم كل الخدمات لكل السكان في حده الأقصى[٢].

وبالمنطق نفسه عدّ باتريك (٢٠٠٦) أن قوة الدولة (وهو النقيض لفشل الدولة) مفهوم نسبى، يقاس فيه قدرة الدولة على توفير السلع السياسية ذات الصلة بخصائص الدولة، وهي الأمن بمعناه المادي والمؤسسات السياسية التي تحظى بالشرعية، وإدارة الاقتصاد، وتحقيق الرفاهة الاجتماعية. وأن **أغلب الدول لديها ثغرات في واحدة أو أكثر من هذه المساحات الأربع للحوكمة** Governance، بمعنى أنها تملك السيادة القانونية ولا تملك السيادة الفعلية[٣].

---

(١) فيما كتب زارتمان، وجروس، وكراسنر، انظر على الترتيب:

-William I. Zartman .Collapsed States: The Disintegration and Restoration of Legitimate Authority (Boulder، CO: Lynne Reiner، 1995) pp.2-3 .

-J. G. Gross،"Towards a Taxonomy to the Failed States in the New World Order" ،Third World Quarterly، Vol.17، No. 3(1996(

- Steven Krasner،"Sharing Sovereignty: New Institutions for Collapsed and Failing States" ، International Security، Vol.29، No. 2 (2004) pp.85-120.

(٢) نقلاً عن:

-Valentin Cojanu and Alina Popescu،"Analysis of Failed States: Problems in Definition and Measurement"،op. cit. p.115.

(٣) راجع التفاصيل في:

-Patrick Stewart،"Weak States and Global Threat: Fact or Fiction?" ،Washington Quarterly، Vol. 29، No.2 (2006) pp.27-53.

وتحدث مالّك (٢٠٠٦) أن سيطرة الدولة على أراضيها تعد عاملاً محورياً في فعالية الدولة أو قوتها أو نجاحها، وأن **الدولة الفاعلة هي تلك التي لا تترك أقاليم أو مناطق من أراضيها خارج سيطرتها**، بمعنى أنه ليس هناك من يسيطر على أجزاء منها، سواء من جانب عصابات أو جماعات أو دول أخرى. وعدّ مالك تقسيم أراضي الدولة أو تجزئة إقليمها هو المؤشر الأساسي لفشلها، ولم يعوّل على المؤشرات الأخرى مثل شرعية الحكم أو فعالية المؤسسات أو الفساد وغيرها من المؤشرات، التي رأى أنه يصعب قياسها عملياً، لأنها تخضع للإدراك وترتبط بمجموعة من العادات والتقاليد التي تختلف من مكان لآخر. وربما تمثل رؤية مالك بهذا الشكل ما يمكن اعتباره اقتراباً أكثر واقعية[١].

لكن هذه الجهود المتباينة لم تسفر عن نتائج يعتد بها، وكل ما يمكن تأكيده في هذا الصدد هو ثلاثة أمور:

١- أن محصلة الدراسات بشأن الدولة الفاشلة لم تضف إلا مزيداً من الغموض والاضطراب، ولم تزد المشكلة إلا تعقيداً، فضلاً عن عدم الاتفاق على تعريف الدولة الفاشلة، تم استخدام مصطلحات عديدة تشير إلى الظاهرة نفسه، برغم أنها تشير إلى حالات مختلفة مثل، الدول المنهارة، والدول الضعيفة، والدول الهشة، والدول الفاشلة، والتي في طريقها إلى الفشل، والدول التي تعاني من ضغوط أو مشكلات، والدول المأزومة[٢].

٢- أن عدم الاتفاق على تعريف الدولة الفاشلة، وما ارتبط به من غموض واضطراب، قد أدى إلى عدم القدرة على توصيف الدول التي تعاني من مشكلات، ومن ثَمَّ اضطراب معايير الاقتراب منها. ويبدو ذلك في تعدد مؤشرات القياس التي أُبتكرت لتصنيف الدول المقصودة أو المستهدفة، فكانت هناك خمسة مؤشرات قدمتها الدراسات الأكاديمية والوثائق الرسمية، هي: مؤشر الدول الفاشلة،

---

(١) تستخدم الدراسات مصطلحات الدولة الفعالة والدولة القوية والدولة الناجحة، باعتبارها مترادفات وعكس الدولة الفاشلة. بخصوص مالك، راجع:

-M. Malek، "State Failure in South Caucasus: Proposals for an Analytical Framework"، Transition Studies Review، Vol.13، No.2 (2006) pp.441-460.

(٢) المصطلحات المقابلة، هي: failed – failing – collapsed –fragile – weak – stressed-out – troubled انظر في ذلك:

-J. Milliken (ed.) ،State Failure ،Collapse & Reconstruction (Oxford : Blackwell ،2003) pp.1-21.

ومؤشر السلام العالمي، ومؤشر التنمية البشرية، ومؤشر ضعف الدول، ومؤشر الدول الهشة[١].

٣- أن السياسات التي تبنتها القوى الكبرى تجاه ما وصف بالدول الفاشلة، لم تنجح حتى الآن في علاج المشكلة، فلا توجد حالة واحدة تم فيها إصلاح الدولة أو إعادة بنائها. كما لم تنجح في الحيلولة دون انزلاق دول أخرى في مستنقع الفشل، ولعل ذلك يعد نتيجة حتمية لعدم قدرة التوصيف على مقاربة الحالة بشكل صحيح[٢].

برغم ذلك يمكن-من بين هذا الكم من التعريفات- اقتناص اتجاهين أساسيين في أدبيات تعريف الدولة الفاشلة- التي تدور في فلكهما كل التعريفات التي صيغت أو حُبكت في هذا المجال، وعلى أساسهما بُنِيَت. أحد هذين الاتجاهين ينطلق من منظور ماكس فيبر للدولة، والذي يرى أنها المؤسسة التي تحتكر أدوات القهر وتحتكر الحق في استخدامها، والنموذج الأكثر تعبيراً عن هذا المنظور هو تعريف جاكسون، وكراسنر. والثاني ينطلق من منظور جان لوك، والذي يرى **أن الدولة هي المؤسسة التي تملك القدرة على القيام بوظائفها المتمثلة في تقديم كافة الخدمات لأغلب مواطنيها**، والنموذج الأكثر تعبيراً عن هذا المنظور هو تعريف زارتمان، وروتبرج. ومن منطلق هذين الاتجاهين تم بناء مقياس الدول الفاشلة Failed States Index والذي يستخدم سنويا- من جانب مجلة السياسة الخارجية وصندوق السلام-في تصنيف دول العالم وفقا لدرجة الفشل[٣].

والحقيقة أن الشعور بضرورة مراجعة المفهوم قد مثل هاجساً مشتركاً بين أطراف عديدة، فعلى سبيل المثال غيّرت مجموعة عمل فشل الدولة المُسمّى الذي تستخدمه من الدول الفاشلة إلى عدم الاستقرار السياسي. وحذفت الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (في ٢٠٠٦) فئة الدول التي في طريقها إلى الفشل من فئات تصنيفها. وغيّر البنك الدولي (٢٠٠٥) اسم المؤشر الذي يستخدمه، وهو "الدول منخفضة الدخل تحت

---

(١) بخصوص هذه المؤشرات، راجع:

-Edward Newman، "Failed States and the International Order: Constructing a Post-West phalian World" ،Contemporary Security Policy، Vol. 30، No.3 (2009) pp.421-433.

(٢) عن فشل سياسات القوى الكبرى في علاج مشاكل الدول الفاشلة، انظر:

-Rosa Ehrenreich Brooks، "Failed State or the State as Failure?"،op. cit. p.1164.

(٣) مؤشر الدول الفاشلة:

-Failed States Index، An Annual Special Report، op. cit.

ضغوط" إلى مسمى الدول الهشة، واقتصارها على الدول الخارجة لتوها من حروب أو صراعات داخلية[١].

ولاقى المفهوم انتقادات عديدة من جانب الدراسات الأكاديمية، فهناك من رأى أنه يصنف كل الدول التي تعاني من مشكلات كدول فاشلة. وهناك من رأى أنه وفقاً للمفهوم فإن الدول الغربية التي تمثل نموذجاً للقياس تعد فاشلة أيضاً، لأن كل الدول لديها قصور في تقديم الخدمات بنسب متفاوتة، والبعض تحدث عن الفشل في قياس الدول الفاشلة، وعن عدم جدوى المفهوم بالمعنى العلمي[٢].

ثانياً: مراجعة نقدية لتعريف الدولة الفاشلة

يعكس مفهوم الدولة الفاشلة– كما تجسده التعريفات المتعددة– انحيازاً ثقافياً وأيدولوجيا للقوى الكبرى في العالم، ويمثل أداة لخدمة أغراضها السياسية.

لقد ألقت ظروف نشأة المفهوم بظلالها على سماته وخصائصه، إذ سيطرت بعد انتهاء الحرب الباردة قضية الأمن على الدراسات الأكاديمية، ومن ثم كان مفهوم الدولة الفاشلة يُعالَج من منظور علاقته بالأمن أكثر منه بالتحليل الاقتصادي والخلفيات التاريخية. والأمن كما يقول بلجين يعكس انحيازاً لمصالح القوى الكبرى[٣].

وبعبارة أخرى جاء المفهوم في غضون أحداث الحادي عشر من سبتمبر وفي أجواء الحرب على الإرهاب، وفي وقت عانت فيه دول عديدة من الأزمات الحادة، من أمثلة ذلك الدول التي انبثقت عن تفكك الاتحاد السوفياتي دول آسيا الوسطى ودول أفريقيا جنوب الصحراء. وقد ارتبطت أغلب هذه الأزمات بحالة من العنف السياسي، وفي بعضها كان العنف مقدمة لانهيار الدولة وسبباً فيه. **لذلك** كانت الدولة الفاشلة هي مصدر الخطر، فتعاظم الاهتمام بقضيتي (فشل الدولة) و(انهيار الدولة)، وأصبحتا حاضرتين في الخطاب الخاص بالتنمية السياسية لما عرف سابقاً بدول العالم الثالث. ومن هنا كانت المعالجة تقتضي من وجهة نظر الغرب بناء الدولة في

---

(١) راجع في ذلك:

-Charles T. Call ،"The Fallacy of the Failed State" ،Third World Quarterly ،Vol. 29 ،No. 8 (2008) pp.1500-1501.

(٢) انظر أمثلة لذلك في:

-Kristof Domina ،Failed States :Rhetoric and Reality (London، Rout ledge : Francis &Taylor ، 2011) p. 128.

(٣) راجع:

-Lionel Beehner and Joseph Young ،"The Failure of the Failed States Index" ،World Policy Journal (July 2012).

العالم الثالث، ومن ثم لم يكن بناء الدولة يعنى تعظيم قدراتها لصالح رعاياها، وإنما تعظيم قدراتها بما يضمن أمن شعوب الدول الغربية[١].

وقد تواكب مع ذلك- من الناحية الاقتصادية- الشعور بأن وجود دول أقوى، وتحسين مستوى الأداء الحكومي في بلدان العالم الثالث، يعد بمثابة ركائز مهمة لنظام الاقتصاد الحر. هنا نجد أن البنك الدولي- عندما واجه نتائج مخيبة للآمال لتطبيق سياسات التكيف الهيكلي لمدة عقدين- يؤكد أن غياب المؤسسات ذات الفعالية في الدولة هو المعوق الأساسي لتحقيق النمو، وعليه كانت النتيجة هي تجدد التركيز على "بناء القدرات Capacity Building" والحكم الرشيد، وفعلاً قدم البنك الدولي ما يعرف بمؤشر الحوكمة[٢].

ومن ناحية أخرى تجسدت حول المفهوم علاقة وثيقة بين الأكاديميين وصانعي القرار، هذه العلاقة اقتضت تناول المفهوم من زاوية أبعاده التطبيقية أو من منطلق توظيفي، وكان التركيز على تقديم وصفة لصانع القرار لها صيغة تنفيذية، ومعنى ذلك أن كثير من هذه الدراسات فُصلت أو صُممت على مقاسات هؤلاء الذين يستخدمونه في سياساتهم تجاه الدول الفاشلة[٣].

من أجل ذلك وجد المفهوم بيئته المناسبة في نقاشات المنتديات الدولية ولدى مراكز البحوث غير الحكومية، برغم رفضه من العديد من الباحثين، ففي ٢٠٠٢ أفتتح البنك الدولي هيئة لمساعدة الدول التي تعاني من مشكلات، وقدم في هذا الصدد مؤشر الدول منخفضة الدخل تحت ضغوط (LICUS)، والتي عدها دولاً هشة. وبدأت المخابرات المركزية الأمريكية CIA مشروعاً بحثياً عن (State Failure Task Force) في جامعة ميريلاند سعى إلى تحديد أسباب فشل الدولة، وفق منظار إنها وصفة جديدة نسبياً من الصراعات السياسية الحادة وأزمات النظام، التي جسدتها أحداث

---

(١) يؤكد بلجين أن القوى الكبرى في تعاملها مع الدول التي تعتبرها فاشلة معنية بأمن شعوبها هي، وليست معنية بشعوب هذه الدول، انظر:

-Pinar Bilgin and David Morton، "Historicizing Representations on the Failed States"، Third World Quarterly، Vol. 23، No.1 (2002) pp.55-80.

(٢) مؤشر الحوكمة WGI الصادر عن البنك الدولي:

-World Bank، "The State in a Changing World"، World Development Report (Washington DC: World Bank، 1997).

(٣) مؤشر الدول الفاشلة ٢٠١٠ كان هاماً في صياغة سياسات التنمية لدى الإدارة الأمريكية، انظر:

-Edward Newman، "Failed States and the International Order: Constructing a Post-West phalian World"،op. cit. pp.421-433.

التسعينات في الصومال والبوسنة وليبيريا وأفغانستان وجمهورية الكونجو الديموقراطية (زائير).

وقدمت الفورين بولسي بالتعاون مع صندوق السلام مقياسها السنوي عام ٢٠٠٥ في ذروة حربي العراق وأفغانستان لتبرير هاتين الحربين تحت مسمى التدخل الإنساني، ولم يزل المقياس يصدر سنوياً حتى الوقت الحالي (٢٠١٥) إذ يضطلع بمهمة تصنيف دول العالم. وكذلك من ضمن المنظمات غير الحكومية، مولت مؤسسة كارنيجي الأمريكية مشروعاً بحثياً عن الدول التي عدتها في خطر States-at Risk، ونظم المعهد البريطاني للتنمية في أعالي البحار برنامجاً عن الدول الهشة Fragile States، ورأى البعض أن ما ينفق على هذه الهيئات ضئيل مقارنة بالمخاطر المحتملة[١].

من جانب آخر يمكن القول: أن الحديث عن الدولة الفاشلة لم يكن منقطع الصلة بأدبيات الدولة فيما يتعلق بالعالم النامي، وإنما مثل استمرارية لأغلب التحليلات-والتي كانت منحازة- في هذا الشأن. ففي الستينات كان نموذج الحداثة هو الأكثر شيوعاً في مقاربة الدولة فيما عرف بالعالم الثالث، وبحسب مضمونه الأصلي كان ينظر إلى الدولة بوصفها تعبيراً عن المجتمع، أي أنها تعكس خصائص المجتمع وتعبر عن قيمه الأساسية. لكن عند التطبيق على الدول النامية، حدث تحول ملموس فأصبحت النظرة إلى الدولة تقتصر عن مسؤولية صياغة القيم التي يفترض أنها تجسدها وهي ليست قيم المجتمع بالضرورة، وصارت الدولة ليست انعكاساً لقيم المجتمع وأنها محرك التغير الاجتماعي وأنها أداة التنمية وبناء الأمة[٢].

صحيح أن المفاهيم التنمية وبناء الدولة وبناء الأمة قد انفصمت عرى روابطها فيما بعد؛ فعمليات التنمية أنهكتها أو أجهضتها في بعض الأحيان الفوضى والفساد وتردى مستوى الفعالية، في نفس الوقت تنامى دور المجتمع المدني ورأى فيه البعض الفاعل الرئيسي في تحقيق الديموقراطية والتنمية، إذا خلت له الدولة السبيل أو ابتعدت عن طريقه. برغم ذلك فقد ظلت عملية بناء الدولة- في الدول الفاشلة- محورية في

---

(١) راجع في ذلك:

-Elliot Ross، "Failed States are a Western Myth"،The Guardian (28 June ،2013).

-Stephen Krasner and Carlos Pascual ،"Addressing State Failure" ،Foreign Affairs (June- August 2005)

(٢) راجع:

- G. Almond and B. Powell ،Comparative Politics :A Developmental Approach (Boston :Little Brown ،1966).

تصور الغرب لسببين: الأول أن التنمية تستلزم وجود مؤسسات قادرة على صنع السياسات الاقتصادية وحسن إدارتها، هذه السياسات التي تمثلت في سياسات التكيف الهيكلي. والثاني هو أن التوترات أو النزاعات وما يتعلق بها من قضايا أمنية تعد نتيجة لضعف المؤسسات أو غياب الحكم الرشيد ... هكذا تصور الغرب[١].

لقد صار بناء الدولة في هذه المرحلة الحالية يشير إلى توفير استحقاقات ما عُرِفَ بالحوكمة أو الحكم الرشيد، بوصفها ركائز أساسية للتنمية في بلدان الجنوب. وقد أدى الربط بين نوعية الحوكمة والتنمية إلى ظهور قضايا الإنفاق العسكري والفساد والشفافية والمساءلة، لتحتل أهمية خاصة في خطاب التنمية وفي برامج المساعدات، ولتكون محل رعاية من المؤسسات المالية الدولية ووكالات التنمية. وأدى ذلك أيضاً إلى تعظيم العلاقة بين الاستقرار الداخلي في هذه المجتمعات والسلم الدولي، ثم بين الحريات الأساسية وتلقي المواطنين للخدمات في هذه المجتمعات، وذلك لصالح القوى الكبرى، ومن ثم سمحت الجهات المانحة لنفسها في كثير من الأحيان بتخطي الدولة المستهدفة والتعامل مع من تعدهم من المحتاجين مباشرة.

والواقع أن هناك من تحدث عن مغالطة في هذا المفهوم وعدم جدواه وأنه يجب أن يقتصر على حالة واحدة فقط، وهي الحالة التي تنهار فيها الدولة كلية، بمعنى أنه لا توجد فيها سلطة مركزية فريدة تحظى بالاعتراف سواء في الداخل من جانب الشعب، أو في الخارج من قبل المجتمع الدولي[٢].

وعموماً هناك اقترابان أو اتجاهان في تعريف الدولة الفاشلة؛ الأول يمثله وليم زارتمان وروبرت روتبرج ويرى أن الدولة مجرد أداة لتقديم الخدمات. ووفقاً لرأى زارتمان **تنهار الدولة عندما تعجز عن تقديم الخدمات التي من أجلها وجدت، أو عندما لم تعد قادرة على أداء وظائفها الأساسية**، وتوصف بأنها فاشلة عندما تتعثر في ترسيخ ملامح الدولة Statehood. أما روتبرج فيرى أن الدولة الفاشلة هي التي تعجز عن تقديم الخدمات (السلع) السياسية الإيجابية لسكانها. وكلاهما يميز بين مجموعة من الخدمات التي يجب أن تقدمها الدولة ابتداء بتحقيق الأمن وحكم القانون، وحماية حق الملكية، والحق في المشاركة السياسية، وتوفير البنية الأساسية، والخدمات الاجتماعية

---

(١) في تفاصيل ذلك، راجع:

- Jeffrey Herbst ،"Responding the State Failure in Africa" ،International Security ،Vol. 21 ،No. 3 (1997) pp. 120-144.
- Charles T. Call ،"The Fallacy of the Failed State" ،op. cit. pp.1492-1493.

(٢) انظر على سبيل المثال:

-K. Menkhaus ،"Somalia :State Collapse and the Threat of Terrorism"،Adelphi Paper ،No. 364 (Oxford : Oxford University Press ،2004).

كالتعليم والصحة. هذه المجموعة من الخدمات لها طابع تدرجي، يزعم روتبرج أن مهمة الأمن تأتي في المرتبة الأولى، لأنها تمثل شرطاً مسبقاً لأداء باقي الوظائف أو لتقديم الخدمات الأخرى، وعليه **إن حماية الأمن تمثل حجر الزاوية في عملية قياس فشل أي دولة.**

ويزيد روتبرج أن الفشل ليس مسألة إما وإما، وإنما يجب فهمه في إطار متصل، وعليه فإن تصنيف الدول يجب أن يتدرج كالآتي: دولة، قوية، ضعيفة، في طريق الفشل، فاشلة، منهارة. فالدولة يمكن أن تمتلك بعض عناصر الدولة دون أن تحوزها جميعها، مثلاً أن تنهض بتحقيق الحماية لمواطنيها من دون أن تستطيع النهوض بالبنية الأساسية أو توفير الخدمات الاجتماعية، أي أن يكون لديها جيش ناجع وبيروقراطية عاجزة[1].

إن زجّ فكرة الدولة في تعريفها كأداة لتقديم الخدمات يجعل المنظور أيديولوجياً وليس تحليلياً...، لأنه يوسّع مفهوم الفشل إلى أقصى حد ممكن ...، إلى الحد الذي يعد كل الدول فاشلة بما فيها الدول الغربية التي تمثل نموذجاً في النجاح يقاس عليه، إذ ليست هناك دولة قادرة على تلبية كل الوظائف التي أنشئت من أجلها.

أن ربط الدولة بتقديم الخدمات سوف يعني تصنيف كل الدول التي لم تَتبنَّ النموذج الليبرالي بأنها دول فاشلة، فهو يستبعد إمكانية وجود دولة على خلاف النموذج الليبرالي رغم وجودها بالفعل في الواقع، ومن ثم فإن المنظور يزيد من الغموض في المفهوم أكثر مما يكشف عن مكنونه. أيضا هذا الطرح يخفي حقيقة أن الدولة الحديثة في أوربا لم تقدم إلا القليل في مجال الخدمات، وأنها كانت مدفوعة في ذلك بالتنافس العسكري وبصراعات السلطة بين الطبقات الحاكمة قبل الدولة الحديثة، ولم يكن تقديمها للخدمات نتيجة لضغوط من أسفل.

لقد قضى منطق التنافس الجيوبوليتيكي بأن الدولة الجديرة بالبقاء هي فقط تلك التي تستطيع الدفاع عن نفسها عسكرياً، ومن ثم اضطرت هذه الدول- في ظل هذه

---

(1) الدولة تعنى وجود مؤسسات قادرة على أداء الوظائف الأساسية للدولة كتوفير الأمن وحكم القانون، وحماية حقوق الملكية، وتوفير الخدمات الاجتماعية كالتعليم والصحة، وتوفير البنية الأساسية، على أن تلتزم بالشفافية وقواعد المساءلة وتحقيق المشاركة من جانب المواطنين، في تفاصيل ذلك، انظر:

- William I. Zartman .Collapsed States: The Disintegration and Restoration of Legitimate Authority ،op. cit. pp.2-3.

- Robert Rotberg ،When States Fail :Causes and Consequences (Princeton :Princeton University Press ،2004).

- Charles Tilly ،Coercion ،Capital and European States ،A.D.990-1990 (Oxford :Blackwell ،1990).

البيئة التنافسية–أن تبنى مؤسساتها المالية، وأن تعزز قدراتها الإدارية من أجل جمع الضرائب، وقد كان ذلك مدخلاً للخدمات الأخرى– غير الأمنية– كالبنية الأساسية وحقوق الملكية والتعليم والصحة ...، فقد جاءت هذه الخدمات متأخرة لا سيمّا بعد ترسيخ وجود الدولة عبر احتكار أدوات القهر والسيطرة على الأرض والاعتراف الدولي.

كذلك فإن تبني تعريف الدولة بأنها أداة لتقديم الخدمات يقود إلى خطاب معياري يفتقر إلى الدقة المنهجية، إذ يوحي بأن الدولة أمام اختبار إما أن تنجح وإما أن تفشل، وهي لكي تنجح لابد أن تقلد النموذج الذي تتبناه الدول التي يعدها المقياس أنها ناجحة. ومعنى ذلك أن ضعف الدولة لدى الدول التي تعد فاشلة يصبح مسألة مأساوية لن تفلح جهود الإصلاح أو بناء القدرات– أو ما شابه ذلك– في حل مشكلتها. ومعناه أنه بدلاً من تطوير مفاهيم أكثر ملائمة لتحليل واقع الدول التي تعد فاشلة، تُستخدم الفجوة بين الليبرالية المثالية والواقع التجريبي (أو الحقيقة الواقعة) في تبرير التدخل الخارجي، الذي يدعي سد هذه الفجوة وتوفيق الواقع مع المثالي.

أيضاً يثير هذا المقترب التساؤل حول ما هو الوصف الذي يجب أن تكون عليه الدولة؟ هناك اتجاهان في هذا الصدد، فوفقاً لمنطق الاتجاه الأول الذي يمثل زارتمان وروتبرج، فإن المسافة بين النظرية والواقع تعني أن نجعل هذا الواقع متوافقاً مع النظرية. بعبارة أخرى هما يذهبان إلى **أن غياب عناصر الدولة يحتم إصلاح الواقع أو تغيير العالم ليتسق مع المفهوم المثالي**... هنا نغادر حقل النظرية بوصفها أداة للفهم والتحليل إلى دائرة النظرية القيمية أو المعيارية، ففي مجال النظرية الإمبريقية (التجريبية أو الواقعية) عندما لا يتطابق المفهوم مع الواقع تتم مراجعة المفهوم، بينما العكس في النظرية المعيارية، ولعل هذا المسلك المعكوس يترك الدول التي تخرج عن مواصفات النموذج المثالي دون فهم.

أما الاتجاه الثاني، يرى أن الدولة الفاشلة هي التي لا تملك أدوات القهر ولا تحتكر حق استخدامها، وهو يقدم تعريفا أضيق للدولة الفاشلة لا يتعلق بأدائها للوظائف أو الخدمات بصفة عامة، وإنما يقتصر على فرض الأمن واحتكار الحق في استخدام القوة. من أنصار هذا الاتجاه روبرت جاكسون وستيفن كراسنر. ينطلق جاكسون من حقيقة أن كل الدول بعد انتهاء الاستعمار قد نالت الاعتراف بها كشركاء متساوين في النظام الدولي.

وعليه فكل الدول صارت ذات سيادة خارجية (أو ما يسمى بالسيادة السلبية)، حيث تعترف بها الدول الأخرى، ويصبح لها الحق في عضوية المنظمات الدولية ولها

تمثيل دبلوماسي مع بقية الدول، وتعد بمثابة أشخاص اعتبارية في القانون الدولي، ومن ثم لها كامل الحق في إدارة شئونها السياسية في الداخل، من دون أدنى تدخل من جانب الدول الأخرى. ولكن في نفس الوقت هذه الدول قد تعوزها السيادة الإيجابية حينما تفقد السيطرة الكاملة على أراضيها، أو تواجه جماعات مسلحة أو تتراجع قدراتها على تنفيذ السياسات أو على تحقيق التنمية، برغم من ذلك فإنها تظل عضواً شريكاً في النظام الدولي.

هنا يرى جاكسون أن الاعتراف الدولي قد مكّن بعض الدول من أن تستمر وتحافظ على وجودها، برغم من فقدانها السيطرة على أراضيها، وقد أطلق عليها تعبير "أشباه الدول" وقصد بها تحديداً الدول التي تحظى باعتراف المجتمع الدولي، لكنها لا تتوافر على الخصائص الواقعية للدولة، كاحتكار أدوات القهر والسيطرة على الأراضي، وتعبير "شبه دولة" لا يختلف كثيراً عن الدولة الفاشلة[1].

بينما ركز كراسنر على مؤسسة السيادة وعلى العلاقات الدولية، وبالنسبة له فإن مفهوم السيادة يشمل ثلاثة عناصر: **السيادة القانونية** وتعنى أن تحظى الدولة باعتراف من جانب الدول الأخرى، **والسيادة الفعلية** وتشير إلى انتفاء حق الدول أو السلطات الأخرى من خارج الدولة في التدخل في صنع القرار في الدولة، وهو ما يعرف بمبدأ عدم التدخل، **والسيادة الداخلية**، وتشير إلى مكانة الدولة التي يجب أن تكون لها أعلى سلطة في أراضيها.

وعليه فالدولة ذات السيادة هي التي تضع القوانين، ثم تفرض هذه القوانين على أعضاء المجتمع في نطاقها الجغرافي، ذلك أن الدولة ذات السيادة تحتكر أدوات القهر وتسيطر على أراضيها، ومعنى ذلك **أن الدولة الفاشلة هي التي تفتقر إلى هذه الخصائص أو بعضها**. ولما كان الاعتراف الخارجي واحترام مبدأ عدم التدخل قد يتأرجحان وفقاً لحالة السيادة الداخلية، فإن الفشل يبدأ من فقدان الدولة لهذه السيادة الداخلية.

هذا التعريف لا يشترط قدرة الدولة على تقديم الخدمات والذي من شأنه تصنيف كل الدول بالفاشلة. وهو أيضا يشير إلى العلاقة الوثيقة بين الدولة والمجتمع الدولي

([1]) راجع التفاصيل في:

- Robert Jackson، Quasi-states :Sovereignty، International Relations and Third World (Cambridge : Cambridge University Press، 1991).

التي هي جزء منه، فوجود الدولة يسبق علاقاتها مع الدول الأخرى وليس العكس، أي أنها توجد أولاً ثم بعد ذلك تدخل في علاقات مع الدول الأخرى[١].

وفي الاتجاهين فإن الابتعاد عن التعريف يجعل الدولة فاشلة، بمعنى أن غياب المعيار- القدرة على تقديم الخدمات في الأول، واحتكار الحق في استخدام أدوات القهر في الثاني- هو أساس التصنيف وليس خصائص الدولة محل القياس. هنا نلاحظ أن أغلب الدول قد ينقصها هذا أو ذاك بدرجات متفاوتة، وحتى الدول التي أُعتمدت كأساس لهذه المعايير لا تتحقق فيها المعايير بشكل نموذجي، وإنما تقترب منها قدر الإمكان.

ونلاحظ كذلك **أن دول الجنوب تقاس على نموذج معين خارج ظروفها، وهو النموذج الغربي للدولة الحديثة، برغم أنه لم يكن مثالياً**، أي أنه مطلوب من دول الجنوب تقليد صيغة غربية محددة قد لا تراعى خصوصية أوضاعها. ومثل هذه الاقترابات لا تعظم فهمنا لما يسمى بالدولة الفاشلة، إذ تتبنى نفس أفكار نظرية الحداثة والتي ترى أن تأسيس دولة ليبرالية حديثة هو غاية التطور الطبيعي وهو شرط تحقيق التنمية، وعليه ينظر خطاب الدولة الفاشلة إلى خبرات الدول غير الغربية على أنها انحراف عن النموذج المعياري الغربي، فالدولة الفاشلة هي تلك التي تختلف عن نموذجها الغربي[٢].

بدلاً من الخاتمـــــة

ثلاثة اعتبارات تدخل أو تتداخل في مسألة تصنيف الدول التي تعاني من مشكلات، والتي يعاني منها المجتمع الدولي بالتبعية:

الأول: هو **شرعية الدولة**، ويقصد بها احتكار الدولة لأدوات القهر، واحتكارها لحق استخدام هذه الأدوات، وإذ تتمثل أدوات القهر في القوة العسكرية والقوة الأمنية والسجون والقوانين، فإن وجود طرف آخر داخل حدود الدولة يمتلك مثل هذه الأدوات أو يكون له الحق في استخدامها يعنى حرفيا انهيار الدولة.

الثاني: هو **سيادة الدولة**، ولها شقان، أحدهما خارجي ويشير إلى اعتراف المجتمع الدولي بهذه الدولة، ووقوف الدولة على قدم المساواة مع الدول الأخرى، والتزام

---

(١) انظر في ذلك:

- Anthony Giddens ،The Nation –State and Violence (Cambridge :Polity Press. 1985) pp.263-264.

- Steven Krasner ،"Sharing Sovereignty : New Institutions for Collapsed and Failing States" ،op. cit. pp.85-120.

(٢) نقلاً عن:

- Charles T. Call ،"The Fallacy of the Failed State" ،op. cit. pp.1492-1493.

الآخرين بعدم التدخل في شئونها، وقدرة الدولة على الوفاء بالتزاماتها الخارجية، وعلى الحصول على حقوقها كعضو في المجتمع الدولي، ثم قدرتها على الدخول في علاقات مع باقي الدول. والثاني هو الشق الداخلي ويتمثل في سيطرة الدولة على كامل أراضيها، وعلى كل المقيمين فيها، وما يرتبط بذلك من قدرتها على حماية أراضيها وسكانها وفرض القانون وبسط النفوذ دون منازع. وأن تفقد الدولة هذه الخصائص، أو جزء يعتد به منها، تعد دولة فاشلة، كأن تفقد جزءاً من أراضيها أو تفقد سيطرتها على قطاع من سكانها.

الثالث: هو قدرة الدولة على تقديم الخدمات؛ والتي تُعرف بالسلع السياسية التي تتحدد في حفظ الأمن وحماية حقوق الملكية وفرض القوانين والنهوض بالخدمات الاجتماعية كالتعليم والصحة والبنية الأساسية. وعجز الدولة عن تحقيق هذه الخدمات أو بعضها يجعلها دولة هشة أو ضعيفة وفقا لدرجة العجز الذي تعانيه وطبيعة المجال الذي تعاني فيه[١].

أين المشكلة إذاً؟ **المشكلة تكمن في الإصرار على اعتبار الدولة التي تعجز عن تقديم الخدمات دولة فاشلة**، وتلك هي نقطة الضعف في مفهوم الدولة الفاشلة التي تعد ترجمة واضحة لانحيازه...، هذا الانحياز المبني على قيم تكرر نفس مفردات نظرية الحداثة، والتي تفترض أن ثمة غاية نهائية تسعى إليها الدول، وأن الطريق نحو هذه الغاية أحادي يتمثل في خط وحيد طبيعي للتطور، ثم ترجمة ذلك في التوصيف أو في تكييف الحالة، هذه الترجمة التي عنت أن الدول الناجحة هي التي تتوافر على خصائص الدول الغربية المهيمنة الآن.

بعبارة أخرى فإن الافتراضات التي يقوم عليها مفهوم الدولة الفاشلة ترتبط بخصوصية ثقافية، تتعلق بالصورة التي يجب أن تبدو عليها الدولة الناجحة، ومن ثَمّ فقد قضى هذا المسلك بأن ثمة اتجاه واحد لمعالجة أمراض الدول الفاشلة، وهو مزيد من الأمن أو الضبط، ذلك **أن الهدف هو تعظيم الأمن العالمي بما يخدم مصالح الغرب. وهنا تتبدى أهم الأسس النظرية التي يقوم عليها المفهوم**، وهي أن حفظ السلام العالمي إنما يتحقق من خلال منع الحروب والعنف والاضطرابات وعدم الاستقرار في الدول المقصودة، والتي توصف أو توصم بالفشل، ويتأسس هذا التصور على عدة افتراضات هي:

---

(١) راجع :

-Jom Gravingholt et.al. ،State Fragility :Toward a Multi-dimensional Empirical Typology (Bonn: German Development Institute ،2012) pp.1-2.

الافتراض الأول: هو أن التدخل من جانب القوى الكبرى في شئون هذه الدول يمنع الحرب أو الصراع ويحقق الاستقرار فيها، قد يكون هذا التدخل تجنبا للتداعيات السلبية لهذا الصراع وذلك من المنظور التقليدي لحفظ السلام، وقد تتدخل من منطلق مسؤوليتها عن حماية الآخرين الذين يتعرضون لمآسي الحرب. والواقع يؤكد عدم صحة هذا الافتراض، فلم يفض التدخل إلى تجنب الصراع وإنما أشعل صراعات عديدة، وأن ما يسمى بالتدخل الإنساني هو مبرر للتدخل أكثر منه علاج لمشكلة، وكذلك لم يحدث أن أسفر عن نتيجة لصالح السلام العالمي(١).

الافتراض الثاني: هو أن بناء الدولة الفاشلة من خلال تقوية مؤسساتها، يعد مرادفاً لبناء السلام العالمي. والواقع أن بناء الدولة قد يقوض السلام الدولي، وقد يساهم في تعزيز التوتر بين الجماعات في الداخل ويخلق حالة من عدم الاستقرار، فعلى سبيل المثال عندما توجه الجهات الدولية المانحة معوناتها لحكومات فاسدة تمارس النهب في دولها، فإنها تدعم بذلك إساءة استخدام السلطة وتسهم في تعزيز القدرات العسكرية التي لا يعرف أحد في أي اتجاه سوف تُستخدم، وتكرس من مشاعر الكراهية بين طوائف الشعب داخل هذه الدولة، ولا شك أن هذه المعطيات في الداخل بهذا الشكل سوف تنعكس بالسلب على السلام الدولي(٢).

الافتراض الثالث: هو التصور الليبرالي للعنف والحروب، والذي يرى أن الاقتصاد الحر والديموقراطية يعظمان من فرص السلام واحتمالات حفظه. والواقع أن الاقتصاد الحر تتوقف علاقته بالسلام العالمي على مدى نجاحه في تحقيق التنمية، وهي مسألة لم تزل محل تساؤلات أو تحفظات عديدة. ونفس الموقف بالنسبة للعلاقة بين الديموقراطية والسلام والتي قد تكون صحيحة في ظل ظروف معينة.

لكن الأهم هو أن هذه الافتراضات قد تتناقض مع بعضها البعض، فالتدخل لن يبني ديموقراطية ولن يحقق تنمية، وبناء الدولة الفاشلة يقوض الاثنتين معاً-التنمية والديموقراطية. وعموماً فإن جُل أو أغلب السياسات التي يتبناها الغرب تجاه الدول التي توصم بالفشل تشكل نوعاً من التدخل في شؤون هذه الدول، ولا شك أن هذا

---

(١) انظر:

- David Chandler ،"Responsible or Not Responsible? More State building Less Responsibility"، Global Responsibility to Protect ،No.2 (2010) pp.161-166.

(٢) راجع:

- Charles T. Call ،"The Fallacy of the Failed State" ،op. cit. pp. 1498-1499.

- Francisco G. Sanin ،"Evaluating State Performance :A Critical Review of State Failure and Fragility Indexes" ،European Journal of Development Research .Vol.23، Issue 1 (February 2011) ،pp.20-40.

التدخل ينتقص من حقيقة سيادة هذه الدول، تلك السيادة التي يتم التعويل عليها في الحديث عن ضعف الدولة أو فشلها مما يستدعى مراجعة هذه السياسات أيضاً[1].

(1) في تفاصيل ذلك، انظر:

- Jonathan Di John ، " Conceptualizing the Causes and Consequences of the Failed States : A Critical Review of Literature and Agenda for Research with Specific Reference to Sub-Saharan Africa " ، European Journal of Development Research . Vol. 22 ، Issue 1 (February 2010) ، pp.20-30.

ثقافة الحوار والتسامح في سوريا

أ. د. بلال عرابي*

أكاديمي وباحث من سوريا

*– أستاذ علم اجتماع التغيير – كلية الآداب والعلوم الإنسانية– جامعة دمشق

مقدمة

الحوار مطلب جماهيري، ورغبة الجميع بتحقيق السلم والعيش المشترك مع كل أبناء الوطن الواحد بطمأنينة، من أجل مستقبل مشترك للجميع، وهو سبيل وحيد، وطريق أوحد لدخول المستقبل وتحقيق التنمية؛ لأن تجارب البشرية أثبتت أن الحروب جميع أطرافها مهزومون، **وأن الوطن يتسع للجميع بدون قتال، وبالقتال لا يتسع لأحد.**

يقدم هذا البحث رؤية لبناء وتمكين ثقافة الحوار في سوريا. ويقدم مقترحات حلول لأزمة مجتمع، من أجل تحقيق التسامح واحترام الآخر وتحقيق الديمقراطية... وصولاً للتنمية المنشودة التي لا يمكن أن تتم بدون شجاعة الحوار بين أبناء وطن يملكون فيه حقوقاً متساوية، ويقبل بعضهم بعضاً، وهذا القبول ليس تقبلاً للضرورة؛ وإنما قبولاً حضارياً يسمح بتحقيق الأهداف المجتمعية. ويناقش هذا البحث كيف يمكن للجهات والأفراد المختلفين في ثقافتهم ومعتقداتهم ومطلقاتهم، الوصول إلى تقارب عقلي وثقافي وحقوق متبادلة تسمح بالعيش المشترك. عبر توضيح ثقافة الحوار وأنواعه ومرتكزاته الذي تتمثل في التسامح واحترام الآخر والأسس التي ينبغي الاتفاق عليها من اجل بناء الدولة (الديمقراطية). ومعوقاته التي تتمثل بالتعصب والطائفية وإلغاء الآخر والدكتاتورية والتخلف، وذلك للتأكيد بأنه لا سبيل أمام المجتمع السوري للخروج من أزمته الراهنة إلا بثقافة الحوار التي عبرها تُحفظ حقوق الجماعات المختلفة بالوجود والاستمرار، وذلك للتطلع ببناء سوريا المستقبل.

أولاً: تعريف الحوار وثقافة الحوار

تبدأ البحوث بتحديد المصطلحات التي يريد الباحث مناقشتها وتوضيحها وتميزها عن المصطلحات الأخرى القريبة والبعيدة، حتى لا يحصل التباس في ذهن من يتابع مجريات البحث، وهذا التحديد ضروري قبل كل مناظرة أو نقاش: ليكون الفهم موحداً في تناول قضايا النقاش المطروحة ولتوحيد المصطلحات بين طرفي المناظرة.

١- الحوار Dialogue

لغةً: من المحاورة، **والمحاورة معناها:** مراجعة المنطق والكلام في المخاطبة، وذلك مشتق من الحور وهو الرجوع ويأتي بمعنى النقصان، وتحاوروا تعني تراجعوا الكلام بينهم، والتحاور من

التجاوب، وإستحاره تعني استنطقه[1]. وعرفه (الضويان) بأنه الكلام المتبادل بين طرفين في أسلوب لا يقصد به الخصومة. وبيّن ابن منظور أنه حديث بين طرفين أو أكثر حول قضية معينة الغرض منها الوصول إلى الحقيقة، بعيداً عن الخصومة والتعصب، بل بطريقة علمية إقناعية، فالحوار يبتغي الوصول إلى هدف محدد، أو لتوصيل معلومة أو للإقناع بفكرة ما يغلب عليها الهدوء، والبعد عن الخصومة. وعرفه البستاني: بأنه تفاعل لفظي بين اثنين أو أكثر من البشر يهدف إلى التواصل الإنساني وتبادل الأفكار والخبرات وتكاملها.

أما الحوار اصطلاحاً: حديث بين شخصين أو أكثر وهو أسلوب في تصوير الطباع وبسط الحوادث في المسرحية. الحوار الفلسفي لون خاص من الحوار(محاورات أفلاطون مثلاً) يرمي إلى جلاء المعاني وتهذيب الأفكار.

والحوار السياسي عملية تتم بين عدة أطراف لمناقشة قضية سياسية ما، قد تكون محل اختلاف، إذ يتم تبادل الآراء بين الأطراف وصولاً إلى حالة من التوافق بين الاتجاهات حول القضية الخلافية، والهدف أما الوصول إلى توافق أو الوصول إلى حل بين أطراف متنازعة أو غير متوافقة. ويرتبط بمفهوم الحوار السياسي مفهوم التواصل بين أطراف النزاع، وهو تواصل يتم برغم الاختلاف والتباين في الآراء والمواقف السياسية. إذ إن بدون التواصل والاجتماع بالآخر لا يمكن ردم الفجوة بين الأطراف المتنازعة.

ويتضح من ذلك **أن الحوار عملية تواصلية متكافئة بين اثنين أو أكثر بهدف الوصول إلى الحقيقة بعيداً عن الخصومة والتعصب.**

المصطلحات التي لها علاقة بالحوار

أ- **الجدال:** وهو المنازعة فيما وقع فيه خلاف بين اثنين، والجدل يأتي بمعنى الحوار كما في قوله تعالى: (قَدْ سَمِعَ اللَّهُ قَوْلَ الَّتِي تُجَادِلُكَ فِي زَوْجِهَا وَتَشْتَكِي إِلَى اللَّهِ وَاللَّهُ يَسْمَعُ تَحَاوُرَكُمَا إِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ بَصِيرٌ)[2].

ويتضح من ذلك أن الحوار أوسع دلالة من الجدل. فكل جدل حوار لكن ليس كل حوار جدلاً. ذلك لأن الجدل فيه منازعة وقوة ومغالبة وخصومة، وينصر الفكرة إن كانت باطلة، وهذا ما لا يوجد في الحوار، والجدل مذموم عموماً لأنه انتصار للذات وإبراز للعضلات لإفحام الآخر.

ب- **المناظرة:** وهي تردد الكلام بين شخصين يقصد كل منهما تصحيح قول الآخر، وإبطال قول صاحبه مع رغبة كل منهما في ظهور الحق[3].

---

(1) الفيروز أبادي، القاموس المحيط، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٧٨. ص١٣

(2) القرآن الكريم سورة المجادلة اية١

(3) أحمد الضويان، الحوار وأصوله وآدابه السلوكية، دار الوطن، الرياض، د.ت.

ت- **المناقشة:** وهي الاستقصاء في الكشف عن الشيء.

ث- **المماراة:** من المراء ويقال ماريته أي جادلته وهي من الحوار المذموم[1].

يؤكد المهتمون بأدبيات التربية أن الحوار من أهم أدوات التواصل الفكري والثقافي والاجتماعي والاقتصادي التي تتطلبها الحياة في المجتمع المعاصر؛ لما له من أثر في تنمية قدرة الأفراد على التفكير المشترك، والتحليل والاستدلال، وأنَّ الحوار من الأنشطة التي تحرر الإنسان من الانغلاق والانعزالية، وتفتح له قنوات للتواصل يكتسب بها المزيد من المعرفة والوعي، وأنه طريقة للتفكير الجماعي والنقد الفكري، الذي يؤدي إلى توليد الأفكار والبعد عن الجمود، ويكتسب الحوار أهمية أكثر لكونه وسيلة للتآلف والتعاون، وبديلاً عن سوء الفهم والتقوقع والتعسف.

والحوار مهارة حياتية لا غنى عنها في المنزل وفي العمل وفي وسائل الإعلام... وفي التسويق للسلع والأفكار...، والحوار ضروري ليقنع الآباء أولادهم بوجهات نظرهم وإصلاح حياتهم، وفي السوق والعمل يأخذ الحوار دوره الفعال في تسويق البضائع، وإقناع الزبائن بجودتها وفعاليتها وقدرتها على منافسة البضائع الأخرى.

والحوار وسيلة الموظف والعامل لإقناع رب العمل: بوجهة نظره لطريقة العمل الأنسب لإدارة المؤسسة وتحقيق أهدافها. واستعملت البرامج الإعلامية بمختلف أشكالها الحوار سبيلاً لتوضيح وجهات النظر المتقاربة أو المتباعدة حول موضوع معين.

٢-ثقافة الحوار

إن **الثقافة هي مجموع العقائد والقيم والقواعد التي يقبلها ويمتثل لها أفراد المجتمع.** ذلك أن الثقافة هي قوة وسلطة مُوجهة لسلوك المجتمع، تحدد لأفراده تصوراتهم عن أنفسهم والعالم من حولهم، وتحدد لهم ما يحبون ويكرهون ويَرغبون فيه، وطريقة كلامهم والألعاب الرياضية التي يمارسونها والأبطال التاريخيين الذين خلدوا في ضمائرهم، والرموز التي يتخذونها للإفصاح عن مكونات أنفسهم ونحو ذلك.

الثقافة نتيجة النمو التراكمي على المدى الطويل: بمعنى **أن الثقافة ليست علوماً أو معارف جاهزة، يمكن للمجتمع الحصول عليها وإستيعابها وتمثيلها في وقت قصير**، وإنما تتراكم عبر مراحل طويلة من الزمن، تنتقل من جيل إلى جيل عبر التنشئة الاجتماعية: فثقافة المجتمع تنتقل إلى أفراده الجدد عبر التنشئة الاجتماعية، حيث يكتسب الأطفال في مراحل نموهم الذوق العام للمجتمع.

الثقافة ترتبط بالحوار: فكل محاور ينتمي إلى ثقافة محددة، هذه الثقافة تحدد للفرد معطيات عامة، ينمو الفرد ويتحرك ضمنها، ويفهم الأمور والحياة العامة عن طريق ثقافته المجتمعية.

([1]) محمد الجويني، الكافية في الجدل، مطبعة حسين البابلي الحلبي، القاهرة، ١٣٩٩هـ.

عندما تحاور شخصاً فأنت تحاور ثقافة تقابلك، لها معطياتها وأساسياتها، لا يمكن لك أن تقنع الآخر دون أن تفهم ثقافته ومحدداتها وبديهياتها، وبدون ذلك لا يمكن فهم المصطلحات المقدمة ولا يمكن الوصول إلى الآخر... عندما يتحاور شخصان، تتحاور ثقافتان. وهذا ينطبق على حوار أهل الشمال وأهل الجنوب، وعلى حوار المسيحيين والمسلمين ... وعلى كل حوار بين فردين من ثقافتين مختلفتين، إلى حد قليل أو كثير.

تعتمد ثقافة الحوار على قبول الحوار مع شريك حقيقي يريد الخير للوطن، كما أُريد الخير للوطن، وتوافق على قبول اختلاف الآخر، وقبول التعاون مع الآخر المختلف في ثقافته ومعارفه وقيمه عن ثقافتي ومعارفي وقيمي... فإن ثقافة الحوار فيها اتفاق وتعاون بين الأطراف تضع مصلحة الوطن ومستقبل الوطن فوق كل اعتبار في مجتمع ديمقراطي يضمن تساوي أطراف الحوار.

شيوع ثقافة الحوار هي الضمان الوحيد لحل مشكلات المجتمع الحالية والمستقبلية، وبذلك يكون التنوع الثقافي مصدر نعمة لا نقمة. ولثقافة الحوار في المجتمع مرتكزات تضمن نجاح الحوار، ومعوقات تلغي تحققه في المجتمع. فالتجارب العالمية تاريخياً أثبتت أن ثقافة الحوار هي السبيل الوحيد لحل مشكلات الصراع المجتمعية.

ثانياً مرتكزات الحوار في المجتمع ومعوقاتها

قد يبدو لأول وهلة أن الحديث عن مرتكزات ومعوقات الحوار، حديث عن أمرين مختلفين ومتعاكسين في علاقتهما بالحوار، لكن الحقيقة أن الحوار يقف وسطاً بين شرين كما تقول نظرية أرسطو بأن الخير وسط بين شرين: كما هي الشجاعة وسط بين التهور والجبن، وكلاهما شر. فالحوار الحقيقي يحاول التقاط اللحظة الحاسمة بين التحرر من القانون والتشبث ببيروقراطية وحرفية القانون... عندما نتحاور نحاول الوصول إلى الخير في تطبيق روح القانون وكذلك تطبيق قواعد العمل دون تسيب أو بيروقراطية. لقد وضع البحث جدولاً للمرتكزات والمعوقات كما يأتي:

مرتكزات الحوار	معوقات الحوار

١. التسامح	**١. التعصب**
٢. احترام الآخر	٢. عدم احترام الآخر
٣. العلمانية (علمانية الدولة)	**٣. الطائفية (طائفية الدولة)**
٤. الديمقراطية	٤. الديكتاتورية
٥. التنمية (التعليم والعمل وسيادة القانون)	**٥. التخلف (الأمية والبطالة والفساد)**

١- التسامح Toleration

لقد اعتمد المؤتمر العام لمنظمة التربية والثقافة والعلوم (اليونسكو)، تعريفاً شاملاً للتسامح تضمنه الإعلان الذي أصدرته المنظمة عام ١٩٩٥، إذ عرفت المادة الأولى منه التسامح بوصفه [١]:

أ- احترام التنوع والاختلاف وقبولهما عبر الانفتاح والمعرفة وحرية الفكر والضمير والمعتقدات، والتسامح ليس أخلاقياً فقط، بل سياسي وقانوني، وهو فضيلة تسهم في إحلال ثقافة السلم محل ثقافة الحرب.

ب- التسامح لا يعني التساهل والتنازل، بل هو اتخاذ موقف إيجابي يقر بحق الآخر في التمتع بحقوقه، وهو ممارسة يجب على الدول والجماعات والأفراد الأخذ بها.

ت- التسامح مسؤولية تشكل عماد حقوق الإنسان والتعددية، بما فيها التعددية الثقافية والديمقراطية وحكم القانون، وينطوي التسامح على نبذ الاستبداد و(الدوغمائية)، ويثبت المعايير التي تنصب عليها الصكوك الدولية الخاصة بحقوق الإنسان

ث- التسامح لا يعني قبول الظلم الاجتماعي أو تخلي الفرد عن معتقداته والتهاون بها، بل يعني تمسكه بمعتقداته، وقبوله تمسك الآخرين بمعتقداتهم، وهو إقرار بحق الفرد في العيش بسلام.

إن فكرة التسامح تعني القدرة على تحمل الرأي الآخر والصبر على أشياء لا يحبها الإنسان ولا يرغب فيها، بل يعدها أيضاً مناقضة لمنظومته الفكرية والأخلاقية، ذلك أن قبول مبدأ التسامح

---

(١) حميد نفل النداوي، ثقافة التسامح وجدلية العلاقة بين الأنا والآخر، المجلة السياسية والدولية، كلية العلوم السياسية، الجامعة المستنصرية، ٢٠٠٨. ص١٤٤.

وفكرة التعايش تعني تجاوز سبل الانقسام، الذي يقوم على أساس الدم أو القومية أو الدين أو الطائفة أو العشيرة أو غير ذلك[١].

إن **تسامح غاندي ودعوته للتعايش بين المسلمين والهندوس، هي سبب اغتياله فقد رفض غاندي تقسيم الهند**، وحث المسلمين على عدم الرحيل إلى باكستان، وحث الهندوس على التعايش مع المسلمين... لكن هذا التسامح أثار نقمة المتشددين، فاغتاله أحدهم عام ١٩٤٨.

ونقيض فكرة التسامح هو اللا تسامح أي التعصب ورفض الآخر. والتعصب Fanaticism هو تعلق زائد بعقيدة معينة وعدم قبول غيرها، وهو رفض الفكر الآخر ورفض وجود الآخر، فالمتعصب جاهز لاستخدام العنف لإلغاء الآخر. وأبرز أشكال التعصب هو التعصب الديني والتعصب الطائفي. ويعد يعتبر المهاتما غاندي داعية التسامح والمقاومة اللا عنفية، كان غاندي يردد "لو كان هناك بديل أفضل من التسامح لاخترته، ولكني والحالة هذه لا أجد أفضل منه".

زرعت بريطانيا فكرة اللا تسامح في الهند قبل أن تضطر لمغادرتها، وزرعت بلجيكا الاستعمارية: اللا تسامح والتمييز بين قبيلتي (الهوتو) و(التوتسي)، مما أدى إلى مجازر مروعة عام ١٩٩٤ في رواندا.

وقد ثبتت فرنسا مدة الانتداب على سوريا ولبنان عام ١٩٢٠- ١٩٤٦ وتقسيم البلاد إلى أقاليم وطوائف، ليظل الاستعمار الفرنسي مسيطراً... واليوم المستفيد الأكبر مما يجري في سوريا هو الكيان الصهيوني الذي يصب الزيت على النار، ويصب القتال والحرب على سوريا في مصلحته مباشرة.

نعرف بأن العراق عانى كثيراً من غياب التسامح وشيوع التطرف عبر تاريخه. وقد زاد الانقسام الاجتماعي والطائفي بعد الاحتلال الأميركي للعراق ٢٠٠٣، لذلك **نجد مفكراً من العراق هو عبد الحسين شعبان، يجد بأن التسامح هو أساس النهوض المجتمعي ووقف العنف المجتمعي عن طريق فرضيات التسامح**، وهي[٢]:

- التسامح يبدأ بالإقرار بمبدأ نسبية المعرفة الذي أخذ به سقراط وطوره فولتير.
- الاعتراف بفكرة الاقتراب من الحقيقة.
- عدم العصمة.
- احترام التنوع الثقافي والانفتاح على الآخر.
- الإقرار بالاختلاف بين البشر بطباعهم ومظاهرهم وأوضاعهم ولغاتهم وسلوكهم وقيمهم.

---

(١) عبد الحسين شعبان، فقه التسامح في الفكر العربي الإسلامي، دار آراس للنشر، ط٢، أربيل، كردستان العراق، ٢٠١١. ص٧٥

(٢) المصدر نفسه، ص١٥٦

- اتخاذ موقف إيجابي من الآخر دون التنازل عن حقوق الأنا.
- ضمان الدولة للعدل وعدم التمييز في التشريع وإنفاذ القانون.
- التسامح ضروري على مستوى الفرد والأسرة والمجتمع.
- التعليم والتربية عن طريق المدرسة هو أنجح وسيلة لقبول الاختلاف ونشر التسامح.

٢-احترام الآخر

عندما يقول جان بول سارتر(الآخرون هم الجحيم)، فهو يقصد مدلولاً فلسفياً واجتماعياً. فالآنا هو اهتمامي بذاتي ووجودي بعيداً عن الآخرين، واجتماعياً تفسر المقولة بأن الآخرين يفرضون على الفرد كل معطيات وعادات وتقاليد الجماعة، فالآخرون هم سبب تكون الفرد اجتماعياً، وهم سبب كسر الأنا لتتأقلم وتصبح كائناً اجتماعياً مطاوعاً. ونحن سنستخدم احترام الآخر بمعنى المغاير للذات الأنا، وهذا الاستخدام لفهم العلاقة بين الجماعات والأفراد، وليس لعلاقة الفرد بالآخرين كما يريد سارتر. المقصود كيف نفهم الآخر المغاير وكيف نحترم وجوده واختلافه.

والآخر: اسم خاص للمغاير يقال للأشخاص والأشياء والأعداد، ويطلق على المغاير في الماهية ويقابله الأنا، والاثنان يتمثلان في الوعي، وكلما زاد الوعي، زاد الإحساس بالأنا وبالآخر، وليس المقصود بالآخر كما هو في الواقع، وإنما كما أعيه أنا. والغيرية هي أن أؤثر الآخر على نفسي عكس الأنانية وهي أن أؤثر الأنا، أي النفس على غيري.

وأن مفهوم "الآخر" عنصر أساس في فهم وتشكيل الهوية، إذ **يقوم الناس بتشكيل أدوارهم وقيمهم ومنهج حياتهم قياساً ومقارنة بالآخرين**، كجزء من منهجية التفاعل البيني التي لا تحمل بالضرورة معاني سلبية[١].

ماذا نعني بتقبل الآخر؟ تقبل الآخر يعني احترام الآخر وتقدير وتفهم ما لديه من أفكار وقيم وتقاليد الخ...، كذلك فإن تقبل الآخر يرتبط بتقبل الذات بكل ما فيها من قوة وضعف، فإذا تقبلت نفسي فأنني سأتقبل الآخرين.

إن تقبل الآخر عملية تربوية بالدرجة الأولى لأن الإنسان كائن اجتماعي بطبعه، ويولد صفحة بيضاء كما تقول المدرسة السلوكية في علم النفس، وسلوكياته متعلمة، فتقبل الآخر هو سلوك متعلم يتربى الفرد عليه من قبل المؤسسات التربوية الأخرى، كالمدارس والمؤسسات الدينية والاجتماعية والثقافية والأحزاب السياسية، والتي تساهم في تشكيل شخصية الفرد ولها دور كبير في تربية مفهوم وثقافة تقبل الآخر، إذا اعتمدت في تربيتها نهج الاعتراف بالآخر، وانطلقت من مفهوم أن لا أحد يمتلك الحقيقة الكاملة، ومن ثَمَّ ليس هناك ما هو مطلق في تبني الآراء والمواقف.

---

(١) عبد المنعم الحفني، المعجم الشامل لمصطلحات الفلسفة، مكتبة مدبولي، ط٣، القاهرة، ٢٠٠٠.

ما هي المكاسب التي يمكن أن تتحقق من تقبل الآخر؟ تتكون المعرفة عن طريق التواصل ويزداد تبادل الخبرات وتغنى التجارب لدى الأفراد، وتزول الأفكار السلبية التي ترتبط بذهن الإنسان عن غيرة دون معرفته، ولكن إذا عرفت الآخر فإنك ستأخذ منه وسيأخذ منك فالعملية متبادلة والعلاقة ستكون علاقة تكافؤ.

وهنا تكمن الإجابة في كيف يمكن أن أكون متحيزاً لما لدي وأتقبل الآخر؟ بل وأؤثّر فيه ويؤثر فيّ أيضاً، فلكل فرد الحق في التحيز لما لديه، ولكن هذا لا يمنع من احترام ما لدى الآخر وفهمه ورؤيته للأمور من منظور الآخر وتجربته، وبهذا يزداد الإحساس والشعور والتعاطف مع الآخر، وهذا يعني القوة في الذات، فالآخر لا يهددني، بل يكملني، لأن ثقتي بما لديّ كبيرة، والآخر المجهول أصبح معلوماً بفضل معرفته والتقرب منه وفهمه، فالتاريخ يبين لنا **أن الحضارة الإنسانية بنيت وقامت نتيجة تقبل الأفراد لبعضهم، ونتيجة توجيه العقل البشري عن طريق التقارب** لما فيه خير ومصلحة الإنسان بعيداً عن التعصب الأعمى وتأجيج الصراعات ومحاولة إلغاء الآخر الذي لا يمكن إلغاؤه لأنه موجود. بهذا يشعر الفرد بالرضا والتسامح والمحبة، ويبتعد عن الحقد والكراهية، وتزداد فرص نجاحه، وبالتالي تتحسن صحته النفسية.

اعتقد أن هناك العديد من المفاتيح التي يمكن أن توصلنا إلى تقبل الآخر، ومنها أن نتربى على التسامح والمحبة واحترام الحرية الشخصية والخصوصية للفرد، وحرية الفكر والتعبير، وبهذا نكون مسؤولين، فالمسؤولية تتطلب قبول الآخرين واحترامهم.

قبول الآخرين جزء من قبول الذات والثقة بها... إن وجودي لا يكتمل إلا بوجود الآخر، وكل فهمي لذاتي يتم على طريق الآخرين وكذلك تقديري لإمكاناتي، ولا يمكن بناء ثقافة الحوار إلا بين أفراد متساويين، يحترم كل منهم وجود الآخر، ويحترم كل معتقداته وآرائه برغم عدم اتفاقه معها.

٣ – العلمانية وتجاوز الطائفية

العلمانية Secularism ترجمت بمعنى الدنيوي أو غير الديني أو غير المقدس، والعلماني شخص يهتم بالعصر وشؤون الدنيا، والتعليم العلماني في أوروبا هو التعليم الذي لا يتبع الكنيسة. والعلمانية مفهوم أسال الكثير من المداد، ولكنه عموماً يتصل بالحياة المحيطة بالبشر، ولا يتصل بالدين، والتفصيل الموجود في العنوان بين قوسين (علمانية الدولة) هو تفصيل يرتبط بغاية البحث وهو مرتكزات الحوار، لتوضيح أن مرتكز الحوار هو في علمانية الدولة، وأن التطرف يقع عندما تكون الدولة متطرفة دينياً أو طائفياً لصالح فئة ما.

(علمانية الدولة) هو الضمان لحوار يحقق المساواة بين أطراف التفاوض والمطالبات حتى من العلمانيين أنفسهم. ففي المجتمعات العلمانية الحرية الدينية مضمونة للجميع، وجميع المواطنين

متساوون أمام القانون، فالمجتمعات العلمانية هي مجتمعات متعددة أديان وليست ملحدة. وعن طريق العلمانية يمكن تجاوز الطائفية، ولكن نتساءل كيف تتشكل الطائفية؟

يبدو أن الهوية الدينية تتشكل بالتمايز عن الهويات الأخرى، عندما يعي الفرد أنه مسيحي أو مسلم أو درزي أو سني أو شيعي... بالفوارق عن المذاهب الأخرى يصبح وعياً بالتمايز، والأخطر وعياً بالآنا والعائلة والمحيط الخاص.

وحين لا يكون عند الفرد منظومة فكرية خاصة يتبنى منظومة جاهزة من عائلته، وبما أن الأهل مصدر محبة وثقة الفرد، فإن الإيمان بما يؤمنون يبدو وعياً بالوراثة. تتغذى هذه الطائفية بجهل الفرد بالآخر من مذهب مغاير، وهذا الجهل يؤدي إلى تصديق الأوهام التي تقال عن الآخر من عائلة خاصة موثوقة. أود أن أؤكد قضية أخرى في شيوع الطائفية وتأثيرها، ترتبط بموقف الآخر، نظرة الآخرين إليك بوصفك من طائفة معينة، تعزز تمايزك، أحد شخصيات ثلاثية نجيب محفوظ شيوعي يدافع عن مسيحيته، وحين يستغرب ذلك صديقه كمال؟ يقول رياض قلدس القبطي: بأن المسيحية ليست معتقداً بالنسبة لي، إنها وطن... انتماء. يشعر رياض بأنه ينتمي إلى أقلية مضطهدة، تحتاج أن تدافع عن وجودها ومصيرها قبل معتقداتها.

المدافع عن مذهب معين (ديني أو سياسي) استمده من أسرته ومحيطه الشخصي، يتحول دفاعه إلى دفاع عن الأنا وعن العائلة المهددة بالآخر المغاير، والحجج المنطقية لا عمل لها هنا، لأن الفرد يعمل بلا وعي، لحماية ذاته غير الخاضعة للمنطق، ويعمل لرد الأذى بغض النظر عن مصدره، ومسوغات الفعل الذي يقوم به، والحجج المنطقية تأتي بعد تبني فكرة ما، وليس العكس، بما أن الغاية هي الدفاع عن الذات وعن العائلة– الطائفة، فإن الفرد يخرج حججه ومسوغاته بعد توتره استعداداً للهجوم، يبحث عن حجج فيجدها، وضعية الدفاع تقتضي إشهار السيف وبعد ذلك تجهيز الحجج وتنمية روح العنف.

لكن الضمان للحوار بين الطوائف، والتحول نحو الفكر اللاطائفي، الانتماء الوطني لا يتم إلا بعلمنة الدولة وإلغاء كل أشكال الطائفية السياسية والطائفية الدينية. هناك اتجاهات إسلامية متعددة تقبل العلمانية ضمن الفكر الإسلامي، وتقبل علمانية الدولة لأن القرآن الكريم لم يحدد نموذجاً معيناً من أشكال الحكم، أي أن النموذج العلماني يمكن أن يكون في دولة مسلمين، وقد أعلن حزب الوفد في مصر "الدين لله والوطن للجميع"، وأن أفضل طريقة لضمان التناغم الاجتماعي هي حصر الدين في المجال الخاص[1].

([1]) هيبارد، المصدر السابق، ص١٣٥.

ويرى محمد سعيد عشماوي أن المجال السليم للدين يتعلق بالضمير، وأن **الدين عالمي وشمولي، بينما السياسة محدودة ومقصورة على الزمان والمكان**... أما عند المتشددين إسلامياً الدولة المدنية هي دولة غير دينية، وفصل الدين عن الدولة هو الحاد[1].

في رواية فرح أنطون الفكرية (الدين والعلم والمال)، يقول (لا مدنية حقيقية ولا عدل ولا مساواة ولا أمن ولا آلفة ولا حرية ولا علم ولا فلسفة ولا تقدم في الداخل، إلا بفصل السلطة المدنية عن السلطة الدينية...)، وهذا رأي الشيخين جمال الدين الأفغاني ومحمد عبده، وهو أن الإسلام لا يوجد فيه سلطة دينية سوى سلطة الموعظة الحسنة والعودة إلى الخير والتنفير من الشر[2]. ومنذ كتاب علي عبد الرازق (الإسلام وأصول الحكم) عام ١٩٢٥، الذي فصل فيه الإسلام عن الدولة وعن السياسة، وأقر أن الإسلام لا يقدم نموذجاً لإدارة الدولة... والإسلاميون منقسمون بين مؤيد ومعارض.

التوجه العام في سوريا هو فصل الدين عن السياسة لأن التنوع الطائفي والإثني الكبير فيها، يجعل قيام حكم يعتمد على مكون واحد أو طائفة واحدة غير ممكن، ولقد حاولت الدولة عبر عشرات السنين أن تكون حيادية طائفياً، لتحقيق الاندماج الاجتماعي والتعاون بين مكونات المجتمع المختلفة، ولقد عززت مناهج التربية التي تربينا عليها مفهوماً قومياً للدولة.

وحتى نهاية عام ١٩٨١ بقي الدين محصوراً بالنشاط الشخصي للفرد والتدين علاقة خاصة بالمسجد أو في المنزل. وأكد دستور الجمهورية العربية السورية عام ١٩٧٣ في المادة الثالثة: ١- أن دين رئيس الجمهورية الإسلام.

٢ - أن الفقه الإسلامي مصدر رئيس للتشريع.

وحافظت هذه المادة على نصها في دستور عام ٢٠١٢، لكن أضيف لها فقرة ثالثة "أن الدولة تحترم جميع الأديان وتكفل حرية القيام بجميع شعائرها على ألا يخل ذلك بالنظام العام".

الدستور لا يدل أن الدولة علمانية، ولا يمكن أن تبعد الدين عن الممارسة السياسية، لأن المزاج المجتمعي لا يسمح بذلك.

اصطدمت الحكومة عام ١٩٨١ مع جماعة الإخوان المسلمين، التي حاولت فرض حرب طائفية في سوريا، وتغيير نظام الحكم، وبعد أن أظهرت الدولة قوتها وتمكنها السياسي، مالت إلى تشجيع الإسلام المعتدل، وظهرت عام ١٩٨٤ جمعيات وروابط الأسد لتحفيظ القرآن الكريم، مما يفهم منه أن سوريا ومختلف الدول العربية لم تستطع أن تصل إلى علمانية الدولة، لأن مكونات المجتمع السكانية الشعبية أي الغالبية لا تسمح بذلك.

---

(١) المصدر نفسه، ص١٣٧.

(٢) عبد الحسين شعبان، فقه التسامح في الفكر العربي الإسلامي، مصدر سبق ذكره، ص١٣٨.

لقد **ألغت الدولة العثمانية علاقتها بالإسلام، حينما فصلت السلطنة عن الخلافة، وألغت منصب شيخ الإسلام منذ عام ١٩٢٢**، وطبق مصطفى كمال مبادئه الست(الجمهورية/ القومية/ الشعبية/ التدويل/ اللا دينية/ الثورية)، وأغفل دستور تركيا عام ١٩٢٨: تركيا دولة إسلامية" ودعا إلى استعمال الأحرف اللاتينية...، مع أن كل حروب العثمانيين كانت باسم الإسلام ودفاعاً عن الإسلام، وكان يتهم بالخيانة للإسلام والكفر: كل من يقاتل جمال باشا السفاح، لأن الأخير يقاتل الإنكليز الكفرة ويدافع عن الإسلام. الاحتلال العثماني للوطن العربي استمر ٤٠٠ سنة، لأنه استخدم بالدين قناع لاستغلال الشعب العربي من المحيط إلى الخليج[١].

اليوم تدعم تركيا الجماعات المتطرفة في سوريا بحجة حماية الإسلام، وبأنها المدافع عنه في العالم، والحقيقة هي أن لتركيا مصالح مشتركة اقتصادياً وجيو سياسياً مع دول الخليج لتخريب سوريا الصاعدة تنموياً، إن تخريب حلب وتهريب مصانعها إلى داخل تركيا، جعل لتركيا مصلحة واضحة في تحويل الأموال وحركة البضائع باتجاه اسطنبول.

المتنورون في سوريا يُعرفوّن بالاستغلال الديني في الأزمة السورية منذ عام ٢٠١١ لتجييش الناس، واستغلال الإسلام لمصلحة قوى استعمارية خارج سوريا، التي تريد التغيير خراباً لمصلحتها وعلى رأس هؤلاء الكيان الصهيوني، الذي من مصلحته دمار البنية التحتية، وإضعاف سوريا، ودفع البلاد لاقتتال داخلي مقيت.

لقد عملت الجماعات المتطرفة خلال فترة الأزمة السورية على الوتر الديني، وإظهار التفاني في خدمة الإسلام ضد أعداء الإسلام، واستبعاد أي مفكر ديني يعارض من وجهة نظر الدين الحنيف سياسات الفتنة: فأغتالت عصابات ظلامية المفكر الشيخ محمد سعيد رمضان البوطي، فقط لأنه دعا إلى تحكيم العقل وتجنب الفتنة، لأن ذلك يؤذي المسلمين ويؤذي الإسلام ويدمر سوريا. وهددت كذلك مفتي الجمهورية العربية السورية الشيخ أحمد بدر الدين حسون لأنه يقول: أنا سني باقتدائي وشيعي بولائي وسلفي بجذوري وصوفي بحبي. ويقول بأنه يصلي في المسجد والكنيسة... فالمساجد والكنائس هي بيوت الله.

نجد في فكر الشيخ حسون توجهاً للإسلام الصحيح الذي نريده لبلدنا وشعبنا، فلا أحد يريد رفض الدين وليست العلمانية رفضاً للدين– كما يدعي الإخوان المسلمون–، وإنما مجال رحب لتعايش الأديان وللحرية الدينية البعيدة عن فرض الرأي وإجبار الآخر... أو قتله!

يرى الشيخ حسون ضرورة فصل الدين عن السياسة، معتبراً **أن ما يفعله الإسلام المتعصب والمتطرف التكفيري اليوم في سوريا يندرج في مشروع سياسي لا ديني**، أي أنه يجني من الدين

---

(١) عاصم الدسوقي، الدين والدولة في العالم العربي، أعمال ندوة الجمعية المصرية للدراسات التاريخية، مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، ط١، القاهرة، ٢٠٠٣. ص٤٤

مكاسب سياسية، ومشروع الإخوان سياسي لا ديني، ولا إيماني، ولا صلة له تالياً بالعقيدة أو الرسالة[١].

دعا الدكتور أحمد بدر الدين حسون إلى إلغاء مادة التربية الدينية في المدارس في سوريا، والتركيز على مادة التربية الوطنية والتربية الأخلاقية، وهو طرح متقدم من مصدر إسلامي قد يكون حتى متجاوزاً في طموحه بالنسبة إلى الواقع مجتمعنا، فقد استدعى العديد من التعليقات والردود، لأن بعضهم يعتقد بأن التربية الدينية حالياً كتاب واحد لكل المذاهب، وهي خطوة أفضل من اللجوء إلى مذاهب متعددة في مجتمع لا تستطيع فيه تحييد الدين. من التعليقات من يكفر الشيخ حسون ويعتبر إلغاء مادة الديانة إلغاء لكل المناهج الدراسية. من التعليقات إن مادة الديانة لم تخرج التكفيريين، والمقصود أن التكفير ظهر من المساجد ومن بعض شيوخ الفتنة في سوريا وليس من التعليم الرسمي.

يقول المحلل السياسي أحمد الحاج علي خلال الندوة التي احتضنها اتحاد الكتاب العرب في دمشق: من الأفضل استعمال مصطلح "نزعة التكفير والتطرف" بدلاً من "الفكر التكفيري"، لأن الفكر يصدر عن العقل ويهدف إلى البناء ويقبل الحوار، ويسعى إلى تحقيق التقدم الإنساني ويقبل الآخر، ويقوم على الحب والتسامح، **أما نزعة التكفير والتطرف فتصدر عن الغرائز ولا تسمح بمخالفة رأيها، وتلجأ للعنف والقتل والإرهاب وتعزيز الكراهية** والتناحر بين مكونات المجتمع، وهي تخالف مبدأ المواطنة والسلم الأهلي والأمن الإنساني. ويبين الحاج علي أن نزعة التكفير والتطرف قديمة وموجودة في كل العقائد الدينية، وهي دخيلة عليها وتتناقض مع جوهر الديانات القائم على الخير والبناء والتسامح والمحبة، كما أنها دخيلة على الثقافة العربية الأصيلة وبخاصة الإسلام، بوصفه رسالة حضارية للإنسانية جمعاء. ولفت إلى أن هذه النزعة تريد بناء نسق من الأفكار الزائفة، لتجعل منها بديلاً يريد القضاء على العروبة والإسلام وعلى العقائد الدينية، وإفراغها من مضمونها الإنساني، مشيراً إلى أن جملة من العوامل أسهمت في نشوء النزعة التكفيرية والتطرف، على رأسها الفساد بكل أشكاله، والتهميش السياسي والاقتصادي والفكري لشرائح المجتمع، وأخطرها اختراق المؤسسة الدينية، وشراء الضمائر، إضافة لتقصير الأحزاب والمنظمات الشعبية التقدمية في تجديد فكرها، وتقصير الوزارات كالتربية والثقافة والأوقاف والإعلام والتعليم العالي في مواجهة هذه النزعة[٢].

الفكر التكفيري الذي هو نزعة انفعالية رافضةً للآخر، وهذا ينطبق على ما تفعله تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش)، أفعال تقضي على آلاف السنين من نضال الإنسان لتحقيق الحرية والعدالة والمساواة، مدعية أنها تقوم بإعادة نموذج دولة عام ٧٠٠ للميلاد، وهو

---

(١)- www.sshp.info.٢٠١٢/٤/١٦

(٢) جريدة تشرين السورية .٢٠١٤/٣/٢٥.

ادعاء كاذب لأن دولة الخلفاء الراشدين، كانت أبعد ما تكون عما تعلنه وتفعله داعش، ويستخدم (أبو بكر البغدادي) "خليفة" العصر الجديد نفس تعابير أبي بكر الصديق رضي الله عنه في خطبته، دون أن يتمثل أخلاق الخليفة الأول لرسول الله: فقد أوصى الخليفة أبو بكر الصديق أمراء الجيوش (لا تقتلوا طفلاً صغيراً ولا شيخاً كبيراً ولا امرأةً ولا تعقروا نخلاً ولا تحرقوه ولا تقطعوا شجرة مثمرة ولا تذبحوا شاة ولا بقرة ولا بعيراً إلا لمأكله)، وأمر جنوده بعدم التعرض للعابدين في الصوامع[١].

أما تدمير الكنائس والمقامات الدينية وذبح اليزيديين، فهو فكر لا يمت للإسلام، ولا يمت للفكر الإنساني الحضاري بأية صلة، إنما يتطابق مع فكر الخوارج الذين كانوا يمتنعون عن أكل تفاحة من بستان على الطريق من دون إذن صاحب البستان، ويبقرون بطن الحامل فيقتلونها مع جنينها إذا رفضت فكرهم!

٤-الديمقراطية

لقد اقترنت الديمقراطية عبر تطور طويل بحكم الشعب المباشر أولاً ثم عبر ممثلين، واقترنت أيضاً بإلغاء العبودية والتسامح الديني والانتخابات العامة والأحزاب المتنافسة والاقتراع السري.[٢].

إن الديمقراطية منهج للعمل السياسي يسمح بالمشاركة السياسية لأطراف وجماعات مختلفة، في تطلعاتها وطريقة عملها لتحقيق أهداف المجتمع.

نعتقد بأن المجتمعات الديمقراطية تسهل الحوار بين الأطراف وتسمح بتداول السلطة، وبحرية المعتقد، وبحق الآخر في الوجود والحياة، خلافاً للأنظمة الاستبدادية، والأنظمة الشمولية أو الديكتاتورية... حيث يرى المفكر الألماني رالف داندروف أن النظام الاستبدادي الشمولي، ذو علاقة بنظام سياسي مبني على إخضاع الفرد للدولة، والسيطرة على جميع مظاهر حياة الأمة وطاقاتها(المنتجة والمؤيدة للديكتاتورية). وفي المجتمع الشمولي تحرك الفرد على السلم الاجتماعي محدداً ومقنناً من قبل السلطة الحاكمة، بسبب حداثة السلطة الحاكمة التي تحتكر السلطات (السياسية والاقتصادية والتربوية)[٣].

لا يمكن في النظام الاستبدادي أن يحقق الحوار غايته، لأنه لا يوجد تساوي بين الأفراد وبين الأطراف الممثلة للرأي والرأي الآخر؛ لأنه لا يوجد رأي آخر.

كل تمايز عن الآخرين، وتفضيل لمجموعة معاد للديمقراطية، **كل من يتمايز بهويته الدينية عن الآخرين لأسباب نفسية أو اجتماعية أو اقتصادية: يبتعد عن الديمقراطية**، لأن الاستقلال أكثر

---

(١) عبد الحسين شعبان، الإسلام وحقوق الإنسان، دار بيسان، ط٢، بيروت، ٢٠١٤. ص٢٥٧

(٢) عبد الحسين شعبان، الانتخابات والتغيير، الثورة في صندوق الاقتراع، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، ط١، بيروت، ٢٠١٤. ص٣٣

(٣) معن خليل العمر، ثنائيات علم الاجتماع، دار الشروق، ط١، عمان، الأردن، ٢٠٠١. ص١٥٣.

تكلفة من الاندماج في جماعة... والتحزب لدين أو عقيدة أو مذهب؛ يُدخل الفرد في الأنظمة الشمولية. ذلك ينطبق على التدين والتمذهب السياسي، وتفرد الحزب أو العائلة. فلقد عانت شعوب الاتحاد السوفيتي من التمترس في مدة "جوزيف ستالين" وراء توجه سياسي معين، يرفض أي توجه آخر، إذ اختصر "ستالين" شعوب الاتحاد السوفيتي بالحزب الشيوعي السوفيتي، واختصر الحزب الشيوعي السوفيتي باللجنة المركزية للحزب، واختصر اللجنة المركزية بنفسه فقط... وهذا قمة الديكتاتورية والأحادية في التعامل مع قضايا المحيط والمجتمع والسياسة المتغيرة باستمرار.

لا مجال للحوار في كل نظام استبدادي، ولا لثقافة الحوار وقبول الآخر، و**في كل نظام شمولي (دينياً أو ايديولوجياً) لا يمكن لثقافة الحوار أن تنمو وتتحقق. لا يوجد في ملعب الديكتاتورية إلا لاعب واحد**، في مجتمع له آذان وليس له أفواه.

٥- التنمية

يظهر تمكين ثقافة الحوار عن طريق التسامح، وإلغاء التعصب، عن طريق احترام الآخر وإلغاء الطائفية، لكن التنمية المجتمعية الشاملة بجوانبها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، هي البيئة الصحيحة لمجتمع مستقر تنتفي فيه الطائفية والتعصب، لأنه مجتمع سيادة القانون وشيوع التعليم الذي يساوي بين المواطنين في الحقوق والواجبات. وفي ظروف التخلف لا يمكن تحقيق الديمقراطية ولا إيصال الحقوق لأصحابها، لأن تخلف الوطن يعني مستويات متدنية من التعليم، وشيوع الأمية التي هي مرتع خصب للتطرف. والجهل برأي "هولباخ" أبو الخطايا، وبوجود التخلف لا يوجد مشاريع إنمائية للتشغيل، فتزداد البطالة، والبطالة أيضاً مرتع خصب للانحراف والرغبة في تحصيل العيش بالطرق غير الشرعية، من داخل البلد أو من خارجها.

تخلف الوطن وانخفاض مستوى التعليم وقلة فرص العمل والإنتاج الحقيقي، يعد مرتعاً خصباً لنمو بيئة الفساد، في وظائف الدولة الشحيحة ومتدنية الأجور... ذلك بأن **بيئة الفساد تؤدي إلى ضياع هيبة الدولة وتقويض سلطة القانون في المجتمع وضياع الحقوق**، وهي أهم قضايا بناء الدولة العصرية، دولة المواطنة- وهي أهم قضايا التنمية- فيها سيادة القانون تعني سيادة الوطن وكرامة المواطن، يقول هيراقليط (على الشعب أن يحارب من أجل القانون كما يحارب من أجل سور المدينة)، لأن سيادة القانون تعني قيام الدولة وتجاوز القانون يعني انهيار مؤسساتية الدولة، وانهيار كرامة المواطن وقيم المواطنة.

تنمية المجتمعات دولياً هي الجيل الثالث لحقوق الإنسان، **فالجيل الأول** أهتم بالحقوق المدنية والسياسية بصدور الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ١٩٤٨١٢١١٠، **والجيل الثاني** أكد الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بصدور العهد الدولي لذلك عام ١٩٦٦ عن الجمعية العامة للأمم المتحدة، ودخل حيز التنفيذ عام ١٩٧٦، **والجيل الثالث** أكد على الحق في التنمية كحق

اجتماعي وفردي عام ١٩٨٦، ومن الجيل الثالث الحق بالسلام والحق في بيئة نظيفة والحق في الاستفادة من منجزات الثورة العلمية التقنية، **والجيل الرابع** شمل الحق في التعددية والتنوع الثقافي والحق في الديمقراطية[١].

والتنمية بمفهومها الحديث هي كل متكامل سياسياً واقتصادياً واجتماعياً وثقافياً ومدنياً، ولا يمكن تغليب جانب على آخر، ومخطئ من يفهم التنمية بأنها النمو الاقتصادي والتقنية المتطورة، لأن ذلك أحد جوانب التنمية فقط. ومبادئ المواطنة في الدولة العصرية تقوم على ثلاثة أركان:

الركن **الأول**: المواطنة المدنية أي حق الفرد في التملك وحق الجنسية.

الركن **الثاني**: المواطنة السياسية وتشمل الحقوق السياسية وحق المشاركة في إدارة الشؤون العامة، وحق الانتخاب والترشح (ذكراً كان أم أنثى)، وصولاً لأعلى المناصب.

الركن **الثالث**: المواطنة الاقتصادية الاجتماعية الثقافية أي المواطنة التي تقوم عليها هذه الحقوق: وتضمن الحق في الصحة والتعليم والضمان الاجتماعي، والحق في السكن، والتمتع بأوقات الراحة [٢].

هذه الأركان تربط التنمية في الدولة العصرية بقضايا المواطنة، وحقوق الإنسان التي تجعل من التنمية أساساً لتحول ديمقراطي متوازن، يسمح بمشاركة وتطور مختلف فئات المجتمع، وكل فرد في المجتمع. ومبادئ المساواة بين الناس يحتاج إلى تعليم متوازن وتفاعلي، يؤكد على مشاركة المتعلم في تحصيل المعرفة، على أسس المساواة بين طلاب العلم والمعرفة، من أجل نهضة تعليمية تخدم التنمية المتوازنة، فالتعليم بدون ديمقراطية التعليم بين المتعلمين أنفسهم، وبين المعلم والمتعلم، لا تحقق ولا تنجح فلسفة التعليم وغاياته. وأن يكون التعليم ديمقراطياً يسمح بتبادل الآراء وصقل القدرات والمعارف بالتشاركية والتفاعل في الصف... وهي أساس التشاركية والتفاعلية في الحياة العامة في المجتمع.

إن التطرف ينمو بقوة في المجتمعات الأمية، لأن الأمية تشجع أحادية التفكير والأخذ عن شيخ نصف أمي، يقدم معلومات بسيطة، تبدو للأمي عظيمة القيمة ومؤثرة لأنها ترتبط بالمقدس وبأهوال يوم القيامة... وإلا ما معنى **أن غالبية دعاة جماعة الإخوان المسلمين من مجالات علمية واختصاصات بعيدة عن الفهم الصحيح للدين**، وبعيدة عن فهم الأزهر الشريف ... أظهرت التحقيقات مع جماعات تكفيرية في مصر: أن الدعاة– الذين أثروا في هؤلاء التكفيريين– إما سباك وإما خارج التعليم أو متسرب من الصفوف الأولى... حتى من نراهم على شاشات التلفاز اختصاصاتهم اقتصاد، بيطرة، طب، هندسة... وهذا يطابق أسماء كبيرة في الدعوة، لأن

---

(١) عبد الحسين شعبان، فقه التسامح في الفكر العربي الإسلامي، مصدر سبق ذكره. ص٢٢٠.

(٢) المصدر نفسه، ص٢٢٢.

التخصص في الشريعة الإسلامية والتعمق في ديننا الإسلامي، يجعل المتخصص أكثر ميلاً للوسطية والاعتدال وأكثر بعداً عن التطرف والعنف.

أحد أسباب ظهور الدغمائية وأحادية التفكير والتطرف، هو حفظ نصوص مغلقة لا يمكن نقاشها أو التعارض معها، أو حتى فهمها، لأنها نصوص مقدسة: يجب حفظها فقط. الاعتراض هنا هو على حفظ القرآن، لأن مثل هذا الحفظ يجعل القرآن الكريم خارج الفهم، وخارج الزمان والمكان، ويلغي غاية التنزيل الحكيم في التدبر والفهم والعمل به، والتفكر في معانيه وأحكامه... بينما آيات الذكر الحكيم كلها تدل على التدبر والفهم كما نجد في القرآن الكريم: (أفلا يتدبرون القرآن ولو كان من عند غير الله لوجدوا فيه اختلافاً كثيراً) (سورة النساء، آية٨٢). (أفلا يتدبرون القرآن أو على قلوب أقفالها) (سورة محمد، آية٢٤). (كذلك نفصل الآيات لقوم يتفكرون) (سورة يونس، آية٢٤). (كل الثمرات جعل فيها زوجين اثنين يغشى الليل النهار إن في ذلك لآيات لقوم يتفكرون) (سورة الرعد، آية٣). وآيات كثيرة غيرها تؤكد أن غاية القرآن الكريم هو التفكر في هذه الآيات وتدبرها، وإمعان الفكر في غاياتها ومعانيها وليس مجرد حفظها.

في القرآن الكريم دعوات للترتيل ولا يوجد دعوات للحفظ، وعلى العكس إن الله عز وجل يتكفل بحفظ ودوام ذكر القرآن الكريم (إنا نحن نزلنا الذكر وإنا له لحافظون) (سورة الحجرات، آية٩).

الحفظ ينمي الحفظ، ويثبت الكلمات بطريقة آلية غير تفاعلية، وهي عملية تعاكس الإبداع والتحرر والتنوير واستعمال العقل.

لقد ابتكر الفقهاء طرقاً للحفظ والاسترجاع واللفظ الحرفي... تصلح للعربي والفارسي والتركماني والصيني، والأجانب (غير الناطقين بالعربية) جميعاً أقدر من العربي على إجادة الحفظ، فهم يحفظون هذه النصوص عن ظهر قلب من دون معرفة أو فهم أية كلمة من هذه النصوص، وهم يتفوقون على العرب في ذلك، لأن الحفظ لا يعيقه أي عائق من الفهم المغاير للكلمة- غير الضروري- المهم الحفظ دون تأويل... هنا تصبح اللغة أداة لإنتاج النسخ البشرية، وليست أداة للتواصل الإنساني، هذا الحفظ يلغي المعاني لصالح الألفاظ المقدسة.

إن **الحفظ من دون تدبر، أحد أسباب ظهور الفكر الأحادي الذي لا يقبل الوسطية، ولا يتفهم حجج الآخر، ورأي الآخر**، وأحد أسباب ظهور الفتوى بدون علم حقيقي هو تطلع أنصاف المتعلمين للبت في قضايا خلافية وخطيرة، وهي خطورة اليوم في شيوع الفتاوي التي تكفر الآخر المختلف، في عقله وفهمه للنصوص. والفتوى تختلف عن الاجتهاد، لأن الاجتهاد رأي على حين أن الفتوى هي استنباط الحكم الشرعي، وقد نبه الفقهاء سابقاً ولاحقاً إلى خطورة الإفتاء من دون علم شرعي في الدين، بيد أن الاستسهال في الفتوى الآن أدى إلى ظهور فتاوى لا تليق بالمنطق ولا بالإسلام ولا بالتحضر. مثل فتوى عدم جواز انفراد المرأة مع التلفاز إذا كان الرجل هو من

يقرأ نشرة الأخبار في غرفة واحدة، و**عدم جواز نوم المرأة إلى الحائط، لأن الحائط مذكر! وفتوى تكفير من يلبس البنطال أو يحلق ذقنه الخ.... المعادلة عند داعش: بنطال= كافر= ذبح.**

الخاتمة

إن الدعوة إلى الحوار وتحكيم العقل والمنطق استوجبت البحث عن أسس تمكينها بين جميع أطراف الحياة السياسية والاجتماعية في سوريا، والتي تندرج في الآتي:

١. التقريب في وجهات النظر في القضايا المطروحة للنقاش، وإقامة الجسور بين أطراف الصراع السياسي والاجتماعي.
٢. اشاعة التسامح الذي يؤكد القدرة على تحمل الآخر، وقبول التنوع والاختلاف، عبر الانفتاح على الآخرين وقبول معتقداتهم، والتسامح يشمل التسامح الديني قبول الطوائف الأخرى وقبول المعتقدات الدينية المغايرة، والتسامح الفكري بقبول الاختلاف في الأفكار والمعتقدات. والتسامح الثقافي باحترام خصائص الثقافات الأخرى، والتسامح الاجتماعي في قبول الاختلاف اللوني والعرقي.
٣. حيادية الدولة دينياً لمنع تشكل الطائفية، بفصل السلطة الدينية عن السلطة المدنية للدولة، وتبني الدولة لحقوق المواطنة والولاء للوطن، بغض النظر عن هوية مواطنيها الدينية، وهي أساس العدل والمساواة بين أبناء الوطن الواحد.
٤. اقامة نظام ديمقراطي، لأن عكس الديمقراطية هو الاستبداد؛ ولا تتحقق المساواة بين المواطنين بغياب العدالة وتكميم الأفواه.
٥. إقامة مؤسسات العمل لجميع المواطنين وسيادة القانون وحرية التقاضي دون تمييز: يفتح السبيل لتجفيف منابع التطرف والإرهاب
٦. الاعتراف بوجود الآخر وبحقه في إبداء الرأي والاختلاف، وهي أبسط حقوق الإنسان التي اتفقت عليها وأعلنتها الأمم المتحدة.

أ د سعيد مجيد دحدوح*
أكاديمي وباحث من العراق
زهير عبد الصاحب الكناني**
قاضي من العراق

*أستاذ العلاقات الدولية– كلية العلوم السياسية– الجامعة المستنصرية
** نائب رئيس محكمة تمييز العراق

مقدمة

لأجل سمو الدستور فقد تنشأ رقابة على القوانين العادية، بحيث لا تكون هذه القوانين مخالفة لمبادئ أو لروح المواد الدستورية. أي توضع رقابة على المشرع الذي يصدر القوانين، وبطبيعة الحال يجب أن يعهد لهيئة معينة غير التي تشّرع القوانين لضمان عدم معارضتها للدستور، وذلك لأن وضع هذه الرقابة بيد السلطة التشريعية يعني بالتالي التفاف هذه الهيأة على المبدأ القائل بوجوب مراقبة دستورية القوانين لأنه من غير المتصور بأن السلطة التي تضع القانون تراقب نفسها. لذا عهدت الدول إلى إيجاد رقابة متخذة شكل أحد النوعين الآتيين[١].

الرقابة السياسية: هي الرقابة التي تقوم بها هيئة سياسية، وقد سميت كذلك كون الهيأة التي تمارسها ذات صفة سياسية، وهذه الرقابة تعد رقابة سابقة، كما تعد فرنسا وما جاء به دستور الجمهورية الخامسة لعام ١٩٥٨ رائداً في هذا المجال، وقد أناط مهمة الرقابة لهيأة سماها المجلس الدستوري وأفرز لها الباب السابع من الدستور، وبيّن ماهية هذا المجلس وكيفية تشكله ونوعية أعضائه واختصاصاته[٢].

الرقابة القضائية: والذي يهمنا من الرقابة هي الرقابة القضائية، التي تمارس عن طريق هيئة قضائية، ذات صفة قضائية، إذ ظهرت كأسلوب بديل عن الرقابة السياسية التي كانت محل انتقاد من جانب الفقه الدستوري.

أولاً: الرقابة على دستورية القوانين

أن التفكير بخلق هيئة قضائية للرقابة على دستورية القوانين، تكون مهمتها فرز التصرفات التي وضعت في غير السبيل الذي حددته الأحكام القانونية لحدوثها، وإنَّ الهيأة المكلفة بالرقابة على دستورية القوانين يجب أن تتمتع بالمقدرة القانونية العالية، لأن **الرقابة مسألة قانونية تتطلب تمحيصاً وتحليلاً ودراية واسعة بمبادئ الدستور وروحه ومنطلقاته على الصعد كافة.**

(١) حسان شفيق العاني، الأنظمة السياسية والدستورية المقارنة، مكتبة السنهوري، بغداد، ب ت، ص٢٢٠.
(٢) بيآر باكتيت، النظام السياسي والإداري في فرنسا، ترجمة عيسى عصفور، منشورات عويدات، باريس، بيروت،١٩٨٣، ص٢٩.

وفي الدستور العراقي، أنيطت مهمة الرقابة القضائية بالمحكمة الاتحادية العليا، وأفردت لذلك الفصل الثالث من الباب الثالث من الدستور، وحددت المادة (٩٣) من الدستور العراقي الدائم لسنة ٢٠٠٥ اختصاصات المحكمة الاتحادية العليا بما يأتي[١]:

أولاً: الرقابة على دستورية القوانين والأنظمة النافذة.

ثانياً: تفسير نصوص الدستور.

كما نصت المادة (٩٤) من الدستور لعام ٢٠٠٥ من أن قرارات المحكمة الاتحادية العليا باتة وملزمة للسلطات كافة[٢].

والمحكمة الاتحادية، هي التي تفصل في القضايا التي تنشأ عن تطبيق القوانين الاتحادية والقرارات والأنظمة والتعليمات والإجراءات الصادرة عن السلطة الاتحادية. ويكفل القانون حق كل من مجلس الوزراء وذوي الشأن وغيرهم حق الطعن المباشر لدى المحكمة[٣].

أما اختصاصات مجلس النواب، فقد نصت المادة (٦١) على اختصاصات المجلس منها الآتي:

أولاً: تشريع القوانين الاتحادية.

ثانياً: الرقابة على أداء السلطة التنفيذية.

وينبغي هنا تأكيد قضيتين أساسيتين بيّنها الدستور العراقي وهما:

الأولى: ما ورد في المادة (٤٧) من الدستور التي نصت على الآتي (تتكون السلطات الاتحادية من السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية تمارس اختصاصها ومهامها على أساس مبدأ الفصل بين السلطات). إذا هذه المادة الدستورية ضابطة لعمل سلطات الدولة وعدم التدخل في اختصاص الآخرين.

الثانية: أن المادة (٦١) رسمت صورة تشريع القوانين على الشكل الآتي:

١- مشروعات القوانين التي يقدمها رئيس الجمهورية ومجلس الوزراء.

٢- مقترحات القوانين يقدمها عشرة من أعضاء مجلس النواب، أو إحدى لجانه المختصة.

أي إن المادة (٦١) الدستور العراقي تعني أنه لا تشريع إلا عن طريق السلطة التنفيذية، أي إن السلطة التشريعية تقدم مقترح قانون فحسب والمقترح هو(فكرة)، وقد صدرت عن المحكمة الاتحادية العليا، نقض العديد من القوانين التي صدرت عن مجلس النواب وصادقت عليها رئاسة الجمهورية وحُكم عليها بعدم دستورية تلك القوانين والأشعار إلى مجلس النواب بتعديل القانون أو

---

(١) الدستور العراقي الدائم لسنة ٢٠٠٥ المادة (٩٣ ثالثاً) من الدستور العراقي.

(٢) المصدر نفسه.

(٣) الوقائع العراقية، العدد٤١٨٤ في١٥- ٣- ٢٠١٠، ص١١- ١٣.

الحكم بإلغائه وإلغاء الآثار المترتبة عليه. ويمكن التطرق إلى البعض من تلك القوانين على الشكل الآتي:

أولاً: أقام المدعي: رئيس الوزراء فضلاً عن وظيفته دعوى أمام المحكمة الاتحادية العليا على المدعي عليهما: ١- رئيس مجلس النواب/ فضلاً عن وظيفته. ٢- رئيس وأعضاء مجلس الرئاسة/ فضلاً عن وظائفهم.

ادعّى المدعي أمام المحكمة الاتحادية العليا في الدعوى المرقمة ٤٣/اتحادية/٢٠١٠، بأن المدعى عليه رئيس مجلس النواب، شرَع قانون فك ارتباط دوائر وزارة البلديات والأشغال العامة رقم(٢٠) لسنة ٢٠١٠، ولما كان ذلك القانون مخالفاً للقواعد والأحكام الدستورية واستناداً لأحكام المادة (٩٢/ أولا وثالثاً) من الدستور العراقي الدائم لسنة ٢٠٠٥ وأحكام المادة (٥) من النظام الداخلي للمحكمة الاتحادية العليا، طعن بدستورية القانون المذكور طالباً من المحكمة الحكم بعدم دستوريته.

وكذلك صدر عن البرلمان العراقي قانون رقم (١٨) لسنة ٢٠١٠ قانون فك ارتباط دوائر الشؤون الاجتماعية في وزارة العمل والشؤون الاجتماعية، وقرر مجلس الرئاسة بجلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠١٠/٢/١٥ إصدار القانون ونشره بالجريدة الرسمية (الوقائع العراقية)[١]، وجاء في المادة (١) أولاً من القانون على أن تشكل مديرية عامة في كل محافظة غير منتظمة في إقليم، تسمى المديرية العامة للشؤون الاجتماعية ترتبط بالمحافظ ويديرها مدير عام.

كذلك أقام المدعي: رئيس مجلس الوزراء / فضلاً عن وظيفته أمام المحكمة الاتحادية العليا على المدعى عليهم ١- رئيس مجلس النواب/ فضلاً عن وظيفته. ٢- رئيس وأعضاء مجلس الرئاسة/ فضلاً عن وظائفهم في الدعوى المرقمة ٤٤/ اتحادية/٢٠١٠، إذ طعن بعدم دستورية القانون رقم (١٨) لسنة ٢٠١٠ طالباً من المحكمة الحكم بعدم دستوريته، والحكم بالزام المدعي عليه بإصدار تشريع بإلغاء القانون المذكور[٢].

وبموجب القرارين(٤٣ و٤٤/ اتحادية/ ٢٠١٠) الصادرين في ٢٠١٠/٧/١٢ جاءت المحكمة الاتحادية العليا، بحكم بالغ الأهمية والخطورة في تفسير المادة (٦٠) من الدستور، إذ قضت بإلغاء القانونين المذكورين في أعلاه: هما قانون إلغاء وزارة البلديات والأشغال العامة وقانون فك ارتباط دوائر وزارة الشؤون الاجتماعية، على أساس عدم جواز إصدار القوانين بناءً على (مقترحات القوانين)، بل لا يصح إصدارها إلا بناءً على (مشروع قانون) تعده (السلطة التنفيذية)

---

(١) المصدر نفسه، ص ١٨.

(٢) رحيم العكيلي، لا تشريع إلا عن طريق السلطة التنفيذية، مجلة التشريع والقضاء، السنة الثالثة- العدد الأول (كانون الثاني- شباط- أذار، ٢٠١١، ص٢٥٨.

حصراً، أي إن الدستور العراقي الدائم، بموجب المادة (٦٠) رسم منفذين تقدم عن طريقهما مشروعات القوانين، وهذان المنفذان يعودان حصراً إلى السلطة التنفيذية وهما (رئيس الجمهورية ومجلس الوزراء) وإذا ما قدمت من غيرهما فإن ذلك يعد مخالفة دستورية لنص المادة (٦٠ أولاً) من الدستور، وأن الفقرة (ثانياً) من المادة (٦٠) أجازت لمجلس النواب كما تقدم، تقديم مقترحات القوانين عن طريق عشرة من أعضاء مجلس النواب أو من أحدى لجانه المختصة. و**(مقترح القانون) لا يعني (مشروع القانون)، لأن المقترح هو(فكرة) والفكرة لا تكون مشروعاً.** ويلزم أن يأخذ المقترح طريقه إلى أحد المنفذين المشار اليهما لإعداد مشروع قانون على وفق ما رسمته القوانين والتشريعات النافذة إذا ما وافق ذلك سياسة السلطة التنفيذية التي أقرها مجلس النواب[١]، ومن متابعة القانون الأول موضوع الدعوى رقم (٤٣/ اتحادية/ ٢٠١٠)، وجد أنه كان مقترحاً تقدمت به (لجنة العمل والخدمات) في مجلس النواب إلى هيأة رئاسة مجلس النواب، ولم يكن مشروع قانون تقدمت به السلطة التنفيذية، واستنفذ مراحله قبل تقديمه، وأنَّ إقرار هذا القانون من مجلس النواب ومجلس الرئاسة ونشره في الجريدة الرسمية دون أن تبدي السلطة التنفيذية الرأي فيه ضمن التزاماتها السياسية، الداخلية منها والدولية، **مخالف للطريق المرسوم لإصدار القوانين من الناحية الدستورية، إذ إن رئيس مجلس الوزراء هو المسؤول التنفيذي المباشر عن السياسة العامة للدولة،** وذلك على وفق نص المادة (٧٨) من الدستور العراقي، ويمارس صلاحياته الدستورية في تخطيط هذه السياسة والخطط العامة، والإشراف على عمل الوزارات والجهات غير المرتبطة بوزارة على وفق المادة (٨٠ أولاً) من الدستور. **لذا قررت المحكمة الاتحادية العليا الحكم بإلغائه وإلغاء الآثار المترتبة عليه** وتحميل رئيس مجلس النواب ورئيس مجلس الرئاسة، مصاريف الدعوة وأتعاب المحاماة لوكيلي المدعي والشخص الثالث.

واستندت (المحكمة) إلى المسوغات نفسها والنصوص الدستورية التي اعتمدتها في إلغاء القانون السابق بموجب القرار (٤٣/ اتحادية/ ٢٠١٠)، في صدور القرار (٤٤/ اتحادية/ ٢٠١٠) الخاص بفك ارتباط دوائر الشؤون الاجتماعية في وزارة العمل والشؤون الاجتماعية رقم (١٨) لسنة ٢٠١٠ المنشور في الوقائع العراقية[٢]. كون القانون مخالفاً للقواعد والأحكام الدستورية، واستناداً إلى أحكام المادة (٩٢ أولاً وثالثاً) من الدستور العراقي وأحكام المادة (٥) من النظام الداخلي للمحكمة الاتحادية العليا، لذا قررت (المحكمة) بعد استقراء نصوص الدستور الذي تبنت مبدأ الفصل بين السلطات في المادة (٤٧) منه، وأن مشروعات القوانين خص بتقديمها السلطة التنفيذية ويلزم أن

---

(١) المصدر نفسه، ص١٥٦.

(٢) المحكمة الاتحادية العليا، أحكام وقرارات المحكمة الاتحادية العليا للعام ٢٠١٠، المجلد الثالث تموز، ٢٠١١، جمعية القضاء العراقي، ص ٥١.

تقدم من جهات ذات اختصاص في السلطة التنفيذية، لتعلقها بالتزامات مالية وسياسية ودولية واجتماعية، وأن الذي يقوم بهذه الالتزامات هي السلطة التشريعية. **لذا قررت المحكمة الاتحادية العليا الحكم بإلغائه وإلغاء الآثار المترتبة عليه وتحميل المدعي عليهما رئيس مجلس النواب، ورئيس مجلس الرئاسة، مصاريف الدعوة وأتعاب المحاماة**[١].

وبهذا المنطق القانوني الذي يقضي بأن يأخذ مشروع القانون الطريق الشكلي من الإصدار، إذ إن الفقرة الأولى من المادة(٦٠) من الدستور، نصت على **أنّ مشاريع القوانين يقدمها (رئيس الجمهورية ومجلس الوزراء) حصراً، وإذ لم يسلك الطريق الشكلي للإصدار فإن المحكمة الاتحادية العليا ستقضي بعدم مشروعيته.**

ثانياً: أصدرت المحكمة الاتحادية العليا قراراً بالرقم ١٢/ اتحادية/٢٠١٠ بتاريخ ٢٠١٠/٦/١٤، على أثر الدعوى التي أقامها أحد أعضاء مجلس النواب حول القانون الذي صدر عن مجلس النواب رقم (٢٦) لسنة ٢٠٠٩، وقد تضمن تعديلاً لقانون الانتخابات لسنة ٢٠٠٥، إذ نص البند (رابعاً)، من المادة (الثالثة) من التعديل على: (رابعاً:- تمنح المقاعد الشاغرة للقوائم الفائزة التي حصلت على عدد من المقاعد بحسب ما حصلت عليه من الأصوات)، **ويشكل هذا النص المعدل للنص الأصلي، تعارضاً مع الدستور، إذ سيؤدي بالنتيجة الى تهميش ملايين أصوات الناخبين واستبعاد العشرات، من الكيانات السياسية الصغيرة.** لكونها لم تحقق القاسم الانتخابي عن طريق تجيير تلك الأصوات لصالح الكيانات الكبيرة الفائزة، التي لم يصوتوا لها أصلاً[٢].

ولدى التدقيق والمداولة من المحكمة الاتحادية العليا، وجد **أن عملية تحويل صوت الناخب بدون أرادته، من المرشح الذي انتخبه الى مرشح من قائمة أخرى لم تتجه إرادته لانتخاب مرشح منها، يشكل اعتداء على حقه بالتصويت والانتخاب وتجاوزاً على حرية التعبير عن الرأي،** ومن ثَمَّ يشكل مخالفة لنص المادة (٢٠) والمادة (٣٨ أولاً) من الدستور العراقي، إذ لا يجوز سن قانون يتعارض مع الدستور ولا يجوز حجب حرية التعبير. لذا قررت المحكمة الحكم بعدم دستورية الفقرة (رابعاً) من المادة (٣) من القانون رقم (٢٦) لسنة ٢٠٠٩[٣].

وبعد صدور القانون ذكر أحد المختصين، أن المحكمة الاتحادية العليا (تثبت يوماً بعد يوم وقراراً بعد قرار بأنها لا تخضع لغير القانون، وأن الاستقلالية والمركز القضائي الذي يتمتع به

---

(١) المصدر نفسة، ص ٥٢.

(٢) القاضي زهير كاظم عبود، أراء وأفكار قرارات المحكمة الاتحادية العليا تنتصر لدولة الدستور والقانون.
للمزيد ينظر الرابط الآتي: www.alitthad.com/paper.php?name

(٣) المحكمة الاتحادية العليا، أحكام وقرارات المحكمة الاتحادية العليا، المجلد الرابع، لعام٢٠١١، جمعية القضاء العراقي، دار ومكتبة الأمير، بغداد، ٢٠١٢، ص ٣٦.

أعضاؤها لا يسمح لأية جهة ولا يمكنها من أن تمارس التسلط والتأثير فيها بأي شكل من الأشكال. وهي تشكل الحماية الدستورية المتينة عن طريق الرقابة التي فوضها الدستور)[1].

ثالثاً: طعنت المحكمة الاتحادية العليا بعدم دستورية القرار الصادر من مجلس النواب في جلسته (٦٥) المنعقدة بتاريخ ٢٠١١/٥/١٢، بإعفاء أحد أعضاء مجلس المفوضين في المفوضية العليا المستقلة للانتخابات، وذلك عند استجواب رئيس المفوضية العليا المستقلة للانتخابات، إذ قال أحد النواب كلاماً بشأن زوجة أحد أعضاء المفوضية، وهنا انبرى عضو المفوضية فقال: (إن هذا الكلام كاذب) وبعده قرر مجلس النواب إعفاء (عضو المفوضية) من عضوية مجلس المفوضين للمفوضية العليا المستقلة للانتخابات بالأغلبية المطلقة لأعضائه، وإذ إن قرار مجلس النواب صدر استناداً إلى أحكام المادة (٥/٦) من قانون المفوضية العليا المستقلة للانتخابات رقم (١١) لسنة ٢٠٠٧، والتي نصت على **(لمجلس النواب إعفاء... بعد ثبوت مخالفتهم القانونية)**، أي إن الشرط الرئيس هو ثبوت المخالفات القانونية التي تخص عمل المفوضية المتعلق بالعملية الانتخابية الواردة بالمادة (٢) من القانون نفسه أي (الحيادية الاستقلالية والمهنية الانتخابية)، في وضع قواعد الانتخابات والأشراف عليها وتنفيذها. وعلى أثر ذلك أقام وكيل المدعي (عضو المفوضية) الدعوى على رئيس البرلمان فضلاً عن وظيفته.

وأكد أن مخالفة موكله بقوله (هذا كلام كاذب) لأحد النواب لا يندرج تحت حكم المادة (٥/٦) من القانون رقم (١١) لسنة ٢٠٠٧، **لذا فإن قرار الإعفاء لا يجد سنداً دستورياً أو قانونياً**[2]. وطلب وكيل المدعي في عريضة الدعوى طلب من المحكمة الاتحادية العليا، الحكم بإبطال قرار إعفاء موكله الصادر من جلس النواب بتاريخ ٢٠١١/٥/١٢، وإلغائه لمخالفته لنصوص الدستور ونصوص النظام الداخلي لمجلس النواب ونصوص القانون. وبعد اتخاذ الإجراءات المنصوص عليها في النظام الداخلي للمحكمة الاتحادية العليا على وفق الفقرة (ثالثاً) من المادة (١) من النظام الداخلي للمحكمة الاتحادية العليا، واستكمال الإجراءات المطلوبة على وفق الفقرة (ثانياً) من المادة (٢) من النظام الداخلي للمحكمة، جاء حكم المحكمة على الشكل الآتي: لدى التدقيق والمداولة من المحكمة الاتحادية العليا، وجد أن مجلس النواب قرر في جلسته (٦٥) المنعقدة بتاريخ ١٢/ ٥/ ٢٠١١ إعفاء المدعي من عضوية مجلس المفوضين من المفوضية العليا المستقلة للانتخابات... وإذ **إن الفعل المنسوب إلى المدعي، لم ينشأ عن مخالفة المدعي لأعمال وظيفته، لذا فإنه لا يدخل تحت أحكام هذا القانون** ولا يتعلق به، وإذا كان المدعي قد أساء التصرف أمام مجلس النواب، فبإمكان المجلس إشعار الجهات المختصة باتخاذ الإجراءات

---

(1) المصدر نفسه، ص٣٨.

(2) الوقائع العراقية، العدد، ٤٢١٧ بتاريخ ١٤-١١-٢٠١١.

القانونية بحقه انضباطياً أو جزئياً، بإحالته إلى المحاكم المختصة، **وعليه يكون إعفاء المدعي من عضوية مجلس المفوضين في المفوضية العليا المستقلة للانتخابات، الصادر من مجلس النواب في جلسته (٦٥) المنعقدة في ١٢/ ٥/ ٢٠١١ غير مستند إلى سند في الدستور ولا إلى سند في القانون...**، لذا قررت المحكمة الاتحادية العليا الحكم بإلغاء القرار الصادر من مجلس النواب في جلسته المذكورة في أعلاه[١].

رابعاً: أقام السيد رئيس مجلس الوزراء، فضلاً عن وظيفته دعوى أمام المحكمة الاتحادية العليا على المدعى عليهما: ١- رئيس مجلس النواب، فضلاً عن وظيفته. ٢- رئيس الجمهورية، فضلاً عن وظيفته.

أدعى وكيل المدعي أن مجلس النواب، أصدر قانون رقم (٣١) لسنة ٢٠١١ (قانون ديوان الرقابة المالية) وصادقت عليه رئاسة الجمهورية، وجاء في المادة (٢٢/ أولاً/ أ) من القانون (يشكل مجلس النواب لجنة مؤلفة من (٩) أعضاء من لجنة النزاهة والقانونية المالية لاختيار (٣) مرشحين لمنصب رئيس الديوان)[٢].

وقد خالف بذلك المدعى عليهما أحكام المادة (٦١/ خامساً/ ب) من الدستور التي نصت على أنه من صلاحيات مجلس النواب (الموافقة على تعيين السفراء وأصحاب الدرجات الخاصة باقتراح من مجلس الوزراء)، وأن المادة (٨٠/ خامساً) من الدستور العراقي، نصت على أن يمارس مجلس الوزراء صلاحياته بـ (التوصية إلى مجلس النواب بالموافقة على تعيين وكلاء الوزارات والسفراء وأصحاب الدرجات الخاصة...)، **إذ منح هذا الحق لمجلس الوزراء بترشيح أصحاب الدرجات الخاصة، وأن مجلس النواب يتولى المصادقة على الترشيح...**، وإذ إن رئيس ديوان الرقابة المالية من أصحاب الدرجات الخاصة التي نص عليها الدستور، لذا طلب وكيل المدعي (رئيس مجلس الوزراء) من المحكمة الاتحادية العليا للأسباب الواردة في عريضة دعوى الحكم بعدم دستورية المادة (٢٢/ أولاً/ أ) من قانون ديوان الرقابة المالية رقم (٣١ لسنة ٢٠١١) وإلزام المدعي عليهما (رئيس مجلس النواب ورئيس الجمهورية) فضلاً عن وظيفتيهما بإصدار تشريع بإلغائها.

وبعد إن تعيّن موعد للمرافعة وحضور وكلاء المدعي والمدعى عليهما، وبوشر بالمرافعة العلنية. جاء القرار بعد التدقيق والمداولة من المحكمة الاتحادية العليا(رقم القرار١٠٤/ اتحادية/٢٠١٢ بتاريخ ٢٠١٢/١/٣٠)، استناداً إلى المادة (٨٠/ خامساً) من الدستور التي اختص بها مجلس

---

(١) المحكمة الاتحادية العليا، أحكام وقرارات المحكمة الاتحادية العليا، لعام ٢٠١٢، مجلة التشريع والقضاء، المجلد الخامس، آذار٢٠١٣ ص ٨٠... رقم القرار، ١٠٤ الصادر، ٣٠-١-٢٠١٢.

(٢) الوقائع العراقية، المصدر السابق.

الوزراء بالتوصية إلى مجلس النواب بتعيين السفراء والدرجات الخاصة، ويعد ذلك من الصلاحيات التي يمارسها مجلس الوزراء، إذ إن منصب ديوان الرقابة المالية على وفق المادة (٢٢/ ثانياً) من القانون رقم (٣١ لسنة ٢٠١١) هو بدرجة وزير، ولا يعد من الدرجات الخاصة بل هو أعلى من ذلك، إذ إن المادة (٦٧) من الدستور، قد أوضحت الجهة التي تقوم بترشيح الوزير، **لذا تكون دعوى المدعي (رئيس مجلس الوزراء) فضلاً عن وظيفته، مبنية على سند في الدستور، مما يقتضي بعدم دستورية المادة (٢٢/ أولاً /أ) من قانون الرقابة المالية رقم (٣١ لسنة ٢٠١١)**، والأشعار إلى مجلس النواب بتعديل المادة المذكورة أعلاه على وفق الآلية المرسومة في الدستور[١].

سابعاً: أقام المدعي: رئيس مجلس الوزراء/ فضلاً عن وظيفته، على المدعى عليه: رئيس مجلس النواب فضلاً عن وظيفته. الدعوى المرقمة ٦٤/ اتحادية/٢٠١٣ بأن المدعى عليه فضلاً عن وظيفته. قام بتشريع قانون تحديد مدة (ولاية رئيس الجمهورية ورئيس مجلس النواب ورئيس مجلس الوزراء)[٢]. **ولما كان ذلك القانون قد شرع دون تقديمه من مجلس الوزراء أو عرضه على الحكومة، وهذا مخالف لأحكام الدستور العراقي لعام ٢٠٠٥ وما استقر عليه القضاء الدستوري في العراق، طلب الحكم بعدم دستوريته** للأسباب الموضحة في أدناه:

١. أقر الدستور نظاماً برلمانياً على مبدأ توزيع السلطات واحترام كل سلطة، سلطات وصلاحيات السلطة الأخرى، وأن مجلس النواب لا يمتلك سلطة تقديم مشاريع القوانين، ويجب عليه عرضها على السلطات التنفيذية، وإن **القوانين التي لم تعتمد هذا السياق الدستوري، تعد غير دستورية وغير ملزمة للسلطة التنفيذية**. لذا تعدّ مقترحات القوانين المقدمة من أية سلطة أو من جهة أخرى مخالفة لنص البند أولاً من المادة (٦٠) من الدستور.
٢. يقتصر دور مجلس النواب في إطار العملية التشريعية على تقديم مقترحات القوانين فقط، والمقترح لا يعدو عن كونه فكرة، ولا يمكن أن يكون مشروعاً، إلا باعتماد السلطة التنفيذية بعد مروره بسلسلة من الإجراءات، إلا إن مجلس النواب اتخذ مساراً مغايراً لما أقره الدستور، ولما استقر عليه القضاء الدستوري دون مراعاة ما ورد.
٣. تعد القواعد التي تنظم سلطات الدولة وصلاحيتها في معظم دساتير العالم ذات طبيعة دستورية، فكيف يمكن النزول بهذه الأحكام إلى مستوى قواعد التشريع العادي، ومنح هذا

---

(١) المحكمة الاتحادية العليا، المصدر السابق رقم القرار ١٠٥/ اتحادية/ ٢٠١١ في ٣٠-١-٢٠١٢.

(٢) نص قرار المحكمة الاتحادية العليا، العدد ٦٤/ اتحادية/ إعلام/ ٢٠١٣.

القانون قوة تعديل الأحكام الدستورية التي لا يجوز تعديلها على وفق نص المادة (١٢٦/ ثالثاً) من الدستور العراقي[١].

٤. أشار القانون إلى سريان قانون تحديد ولايات (رئيس الجمهورية ورئيس مجلس النواب ورئيس مجلس الوزراء) بأثر رجعي، بمعنى أن هذا القانون سوف يمنع تولي رئيس مجلس الوزراء ولاية أخرى ثالثة بدعوى توليه ولايتين سابقتين، وهذا أمر يخالف القواعد العامة في سريان القوانين من حيث الزمان، فالتشريعات لا تسري بأثر رجعي إنما من تاريخ نفادها.

٥. إن تحديد مدة ولاية (رئيس الجمهورية ورئيس مجلس النواب ورئيس مجلس الوزراء)، لم يستند إلى بواعث المصلحة العامة في السير بإجراءات تشريعية، بقدر ما تغلب عليه الرغبة السياسية لأعضاء مجلس النواب.

وجاء قرار المحكمة الاتحادية العليا على الشكل الآتي[٢]:

لدى التدقيق والمداولة من المحكمة الاتحادي العليا وجد أن رئيس مجلس الوزراء فضلاً عن وظيفته، أقام هذه الدعوى وطعن فيها بعدم دستورية قانون تحديد مدة ولاية رئيس الجمهورية ورئيس مجلس النواب ورئيس مجلس الوزراء، وذلك لمخالفته للدستور وما استقر عليه القضاء الدستوري وتبين لمحكمة من الاطلاع عليه، بأن المدعى عليه فضلاً عن وظيفته، قد قام بتشريع القانون محل الطعن (تحديد مدة ولاية الرئاسات الثلاث) رقم(٨) لسنة ٢٠١٣، وقد تم نشره في الجريدة الرسمية.

وأن أصل القانون محل الطعن هو (مقترح) قانون وليس (مشروع) قانون، قد قدم من أعضاء في مجلس النواب لتشريعه، وأن مجلس النواب قام بتشريعه بالرقم (٨) لسنة ٢٠١٣، تَعدّ هذا (المشروع) السلطة التنفيذية كما رسمته المادة (٦٠ أولا)...، وأن مقترح القانون لم يُرسله إلى السلطة التنفيذية (رئاسة الجمهورية أو مجلس الوزراء) مجلس النواب. وبحسب توجيه المحكمة الاتحادية العليا الواردة في الإحكام الصادرة عنها في العديد من الدعاوي منها الدعوى المرقمة (٤٣/اتحادية/٢٠١٠) و(٤٤/ اتحادية/٢٠١٠)، بوجوب إرسال مقترحات القوانين التي يقدمها أعضاء مجلس النواب أو إحدى لجانه إلى السلطة التنفيذية لدراستها، وجعلها على شكل مشاريع قوانين، إذا كانت لا تتقاطع مع الأحكام الدستورية والقوانين وأنها منسجمة مع السياسة العامة للدولة،

---

(١) المادة (١٢٦/ ثالثاً) من الدستور العراقي (لا يجوز تعديل المواد الأخرى غير المنصوص عليها من البند، ثانياً من هذه المادة إلا بعد موافقة ثلثي أعضاء مجلس النواب عليه وموافقة الشعب بالاستفتاء عليه.

(٢) جريدة الصباح الجديد، بغداد في ٢٠١٣/٨/٢٨.

ومع الخطط المعدة في المجالات كافة ومنها المجالات السياسية والاجتماعية والمالية، وذلك على وفق السياقات المحددة لإعداد مشاريع القوانين.

وإذا ما تلكأت السلطة التنفيذية أو امتنعت عن إعداد مشروع قانون جاء بصيغة (مقترح قانوني) من مجلس النواب من دون سند من الدستور أو القانون...، فبإمكان مجلس النواب استعمال صلاحياته المنصوص عليها في المادة (٦١/ ثامناً) من الدستور، ومنها سحب الثقة من رئيس مجلس الوزراء وعدُّ الوزارة مستقيلة، بعد إجراء الاستجواب المقتضى على وفق الدستور. وبما **أن قانون تحديد ولايات الرئاسات الثلاث، قد شرع دون إتباع السياقات المتقدمة، فإنه جاء مخالفاً للدستور**، لذا قررت المحكمة الاتحادية العليا الحكم عدم دستوريته وإلغائه، وتحميل المدعى عليه (رئيس مجلس النواب) فضلاً عن وظيفته مصاريف الدعوى وكافة إتعاب المحاماة.

وعلى إثر ظهور قرار النقض من المحكمة الاتحادية العليا، وصف نائب عن (كتلة المواطن) النيابية قرار النقض لقانون تحديد ولايات الرئاسات الثلاث، بأنه (وصمة عار في جبين المحكمة...)، لأن القانون دستوري وليس فيه شائبة، إلا أن هناك جهة سياسية لديها تدخل بالقانون. ووصفت النائب السابق (وحدة الجميلي) قرار النقض بأنه (بمثابة انتكاسة للعملية السياسية)[١].

ثانياً: طبيعة العلاقة بين مجلس النواب والمحكمة الاتحادية العليا

إن القوانين يجب أن تنسجم مع الدستور، وإنّ المحكمة الاتحادية العليا مختصة بموجب أحكام المادة (٩٣/ أولاً) من الدستور العراقي لعام ٢٠٠٥، بالرقابة على دستورية القوانين والأنظمة النافذة، وعلى الرغم من قرارات المحكمة الاتحادية العليا، جاءت كاشفة لحالة من الخلل في شكلية إصدار بعض مشروعات القوانين أو نصوصاً فيها مخالفة للدستور، فقد صدرت تلك القرارات بناء على تدقيقات قانونية لم يكن جديراً بمجلس النواب العراقي تجاوزها، إذ لا قيمة قانونية لأي مشروع أو قانون يخالف قرارات المحكمة الاتحادية العليا أو الدستور.

وهناك في المختصين من يرى أن ما ذهبت إليه المحكمة الاتحادية العليا، من أن مقترحات القوانين يجب أن تذهب إلى السلطة التنفيذية، لإعداد مشروع القانون المقترح إذا وافق مجلس الوزراء على المقترح (الفكرة) يتم تقديمه كمشروع قانون، وحين ذاك فقط يستطيع مجلس النواب النظر بتشريعه. أي إن مقترحات القوانين التي تقدمها السلطة التشريعية، إنما يتحدد مصيرها في ضوء ما تراه السلطة التنفيذية، أي إن **مقترحات قوانين السلطة التشريعية تكون دائماً تحت رحمة السلطة التنفيذية**. وكل ذلك تتمخض عنه نتيجتان هما[٢]:

---

(١) جريدة الصباح الجديد، بغداد في ٢٠١٣/٨/٢٨.

(٢) رحيم حسن العكيلي، المصدر السابق، ص ٢٦٠.

الأولى: لا يجوز تشريع القوانين إلا بناءً على (مشروع قانون) تقدمة السلطة التنفيذية حصراً.
الثانية: أن مصير (مقترحات القوانين) التي تقدمها السلطة التشريعية مرهون برأي وإرادة السلطة التنفيذية.

وهاتان النتيجتان تجتمعان عند نتيجة واحدة، هي **أن السلطة التشريعية لا تمارس مهامها في تشريع القوانين إلا بوساطة السلطة التنفيذية**، وهذا يعني أن أهم وظائف السلطة التشريعية، وهي سن القوانين مرهون بيد سلطة أخرى. ولتعزيز هذا الرأي ذهب البعض إلى أن فهم المحكمة الاتحادية العليا، جاء مخالفاً للفهم الذي بني عليه النظام الداخلي لمجلس النواب، إذ إن النظام المذكور نظر إلى (مشروع القانون) و(مقترح القانون) على قدم المساواة فيما يتعلق بكونهما (مسودات قوانين) يصلحان للنظر في إصدارهما كقوانين، بل لم يفرق كثيراً في طرق وآليات التعامل معهما استناداً إلى المواد (٣١) و(٨) و(١١٢) و(١٢٠) و(١٢٢) و(١٢٨) من النظام الداخلي لمجلس النواب، الذي يوجب إيداع (مشاريع) أو(مقترحات) القوانين الرئيس مجلس النواب، ليحيلها إلى إحدى لجانه الدائمة لدراستها أو تدقيقها أو إبداء الرأي فيها، ثم تعود إلى مجلس النواب للنظر في تشريعها[١].

وهنا يمكن القول إن النظام الداخلي لمجلس النواب، لا يمكن أن يكون قرينه يمكن الركون إليه في مواجه النص الدستور، وما ذهبت إليه المادة(٦٠) من الدستور العراقي الدائم فالقواعد الدستورية تسمو على ما عداها من القوانين العادية...، أي إن مبدأ سمو الدستور يعني أن القواعد الدستورية تكون لها الصدارة بالنسبة إلى سائر قوانين الدولة، ولذا فعلى السلطة التشريعية (مجلس النواب) احترام نصوصه وقواعده والعمل في نطاق الدستور.

كما إن المحكمة الاتحادية العليا وبموجب المادة (٩٣ أولاً وثانياً)، تختص بالرقابة على دستورية القوانين والأنظمة النافذة، فضلاً عن تفسير النصوص الدستورية وأن قراراتها باتة ملزمة للسلطات كافة[٢].

ويبدو مما سبق أن **هناك حلقة مفقودة بين مجلس النواب والمحكمة الاتحادية العليا، فعدد كبير ومهم من التشريعات التي صدرت من مجلس النواب، طُعن بها أمام المحكمة الاتحادية العليا**، وجاءت أغلب تلك الطعون لعدم تقيّد مجلس النواب بنص المادة (٦٠ أولاً وثانياً) من الدستور وربما يعود ذلك إلى الآتي:

١- عدم فهم الدستور وطبيعة اختصاص السلطات الاتحادية، ولا سيّما المادة (٤٧) من الدستور، التي تؤكد مبدأ الفصل بين السلطات.

---

(١) المصدر نفسه، ص٢٦٠.

(٢) المادة (٩٣) من الدستور العراقي لعام ٢٠٠٥.

٢- عدم القناعة في تفسير المادة (٦٠) التي تسلب حق البرلمان في تشريع القوانين، على أساس أن التشريع هو الجزء الرئيس من عمل مجلس النواب، استناداً إلى المادة (٦١ أولاً) من الدستور، التي تنص على إن المجلس يختص بـ (تشريع القوانين الاتحادية).

٣- مماحكة ومشاكسة مجلس النواب السابق أو قوى سياسية مهمة فيه للسلطة التنفيذية السابقة، والسلطة القضائية لأغراض سياسية. فالسلطة القضائية موضوعة دائماً في قفص الاتهام وانحيازها إلى السلطة التنفيذية.

وفي هذا الصدد أشار السيد رئيس مجلس النواب للدورة الحالية الدكتور سليم الجبوري، إلى أن "ما صدر من قرارات سابقة من المحكمة الاتحادية، لا يعطي لمجلس النواب الحق إلا في المشروع، أما المقترح فيحتاج الموافقة الجهة التنفيذية، فضلاً عن أن "لمجلس النواب الحق في التشريع على مستويين مشروع ومقترح"، ولكي نعطي لمجلس النواب مداه التشريعي، لابد أن نتعامل معه بالأطر الدستورية"[١].

ثالثاً: توصيات لترصين العمل الرقابي

١- إدخال أعضاء مجلس النواب دورات عن الدستور العراقي، والدساتير العراقية السابقة وطبيعة العلاقة بين مؤسسات الحكم، وطبيعة العمل البرلماني.

٢-عد السلطة القضائية هي الحامية للدستور.

٣- يجب أن تنصب الجهود والوقت في مجلس النواب لتشريع القوانين التي تمس حياة الناس بشكل مباشر.

٤- الذهاب إلى تعديل الدستور لحل الاختناقات التي ظهرت بعد ١٠ سنوات.

([١]) حديث لقناة السومرية نيوز، شبكة المعلومات الدولية الأنترنت: ينظر الرابط الآتي:
http://www.alsumaria.tv/news

التحالف التركي الإسرائيلي... مديات مفتوحة

رؤى خليل سعيد*

باحثة من العراق

*- مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية

مقدمة

تكتسب العلاقات التركية الإسرائيلية أهمية كبيرة تجمعها رؤية استراتيجية مشتركة تعود إلى علاقات اليهود بالدولة العثمانية قبل قيام الدولة الرسمية لكلا الطرفين، وهذا ما جعل العلاقات تتطور فيما بينهما عام ١٩٤٩ منذ اعتراف تركيا بإسرائيل.

أن العلاقات التركية الإسرائيلية تقوم على أساس المصلحة المتبادلة، فكل طرف يرى في الطرف الأخر الأداة والآلية لتحقيق أهداف السياسة الخارجية ضمن النطاقيّن الإقليمي والدولي، وبعد صعود حزب العدالة والتنمية في تركيا عام (٢٠٠٢) للسلطة، اتسمت العلاقات فيما بينهم بعدم الاستقرار الكامل. ولكن مع ذلك فإن عناصر الرؤية التركية الإسرائيلية المشتركة تبلورت لإنجاح أتفاق التعاون الاستراتيجي فيما بينهما وذلك لأسباب تمثلت في: (العنف وعدم الاستقرار في منطقة الشرق الأوسط، العداء لسوريا من كلا الطرفين، المخاطر الأمنية القادمة من العراق وإيران، العلاقة الإشكالية مع أوربا، رغبة تركيا في الانضمام إلى الاتحاد الأوربي، والعلاقة الاستراتيجية مع الولايات المتحدة الأمريكية).

لكن، على الرغم من الميول الإسلامية لدى حزب العدالة والتنمية، وسعي قادة الحزب لتعميق العلاقات مع دول الجوار العربي والإسلامي، إلا أن ذلك لم يثني حكومة حزب العدالة والتنمية من أن تحيد عن العلاقات الوثيقة ولاستراتيجية مع (إسرائيل) بالرغم من حالات المدّ والجزر التي انتابت تلك العلاقات.

لذلك، فإن **العلاقات التركية الإسرائيلية تنطلق من مصالح استراتيجية مشتركة من أجل بلورة دور متميز على الصعيدين الإقليمي والدولي**، وترسم تركيا لنفسها دوراً فاعلاً عن طريق تقوية علاقاتها بـ(إسرائيل) وتطوير قدراتها العسكرية بمساعدة الأخيرة، لتنمية مصالحها وتحقيق أهدافها، ومن ورائها الولايات المتحدة الأمريكية والسعي للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، بعيداً عن كل الضغوط الداخلية الإقليمية والدولية.

وعليه شهدت العلاقات التركية-الإسرائيلية تطوراً في مختلف المجالات السياسية والدبلوماسية والاقتصادية والعسكرية، إذ يمكن وضعها ضمن إطار تحالف استراتيجي يجمع بين الدولتين. ويمكن تسليط الضوء على تلك العلاقات بتقسيمها إلى علاقات سياسية واقتصادية وعسكرية ومن ثم دراسة مستقبل العلاقات فيما بينهما.

أولاً: العلاقات السياسية التركية الإسرائيلية

أثار وصول حزب العدالة والتنمية إلى الحكم في ٣ نوفمبر/ تشرين الثاني عام ٢٠٠٢، قلق المؤسسة العسكرية التركية من جانب، والساسة الإسرائيليين من جانب آخر، خوفاً على مستقبل العلاقات التركية الإسرائيلية، ويعود السبب إلى الجذور الإسلامية لحزب العدالة والتنمية، وعلى أثر ذلك قامت (إسرائيل) باستدعاء سفيرها في تركيا للتشاور معه وإعادة تقيم العلاقات بين الدولتين، وأشار الناطق باسم الوزارة الخارجية الإسرائيلية إلى: "أن انتصار الإسلاميين المعتدلين لا يفترض أن يؤدي إلى تغيرات مهمة في العلاقة بين الدولتين، وأن التعامل العسكري يصب في أطار مصالح الدولتين الاستراتيجية[١].

وقد أوضح (رجب طيب أوردغان) رئيس الحكومة التركية آنذاك لممثلين عن المنظمات الإسرائيلية في الولايات المتحدة الأمريكية الذين ألتقى بهم بعد فوزهِ في انتخابات عام ٢٠٠٢، بأنه يؤيد استمرار العلاقات الجيدة مع (إسرائيل)[٢]. وأن حكومة حزب العدالة والتنمية أقامت علاقات عالية المستوى وتبادلت الزيارات مع (إسرائيل)، وعززت من التعاون في كل المجالات العسكرية والحكومية، أذ تؤكد بأن التعاون بين الدولتين قد أزداد بشكل دراماتيكي. فيما أتاحت الفرصة لزيارة الرئيس الإسرائيلي (موشي كتساف) أذ أحيطت بعناية من وسائل الأعلام، وذلك في شهر تموز من العام ٢٠٠٣، وهي الزيارة التي حققت نتائج إيجابية لصالح العلاقات الثنائية، وقد أمل الطرفان تحقيق تعاون أشمل وأوسع[٣].

لم تستمر العلاقات التركية الإسرائيلية طويلاً حتى توترت في عام ٢٠٠٦، غداة العدوان الإسرائيلي على لبنان، مما أدى إلى تزايد من حدة التشنج والتوتر بين الدولتين. فقد عمت المظاهرات المستنكرة لهذه الحرب في تركيا، وطالب الشعب التركي حكومته بضرورة إيقاف العدوان الإسرائيلي حتى لو استدعى الأمر الخيار العسكري، وكانت ساحات المساجد التركية متنفساً للشعب التركي للتعبير عن غضبهِ[٤].

وقد زاد ذلك التوتر حدة عندما أنتقد (أردوغان) في ٢١ شباط/ فبراير ٢٠٠٦ استعمال (إسرائيل) للعقوبات الاقتصادية ضد الفلسطينيين بسبب انتخابهم حماس، معتبراً أن ذلك سيخلق ديمقراطية

---

(١) أحمد ممدوح، سياسه الخارجية التركية أتجاه إسرائيل ١٩٩٦-٢٠٠٦، مصر، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسات الاقتصادية، ٢٠٠٩، ص٢٦.

(٢) أفرايم لفني، الشراكة الاستراتيجية الجديدة بين تركيا وإسرائيل، ترجمة مركز الناطور للدراسات والأبحاث، بحث منشور، جامعة بار ايلان الاسرائيلية، مركز بيغن السادات للدراسات الاستراتيجية، ٢٠٠٨، ص١١.

(٣) معين أحمد محمود، إسرائيل واختراق جبهة أسيا، بيروت، دار الأبحاث للدراسات، ٢٠٠٩، ص ١١٥.

(٤) نضال البخيت، تركيا منذ وصول الحزب العدالة والتنمية وأثره على علاقاتها مع إسرائيل ودول الجوار، ٢٠١٠، http://colol.com/vd/showthread.php?t=399773

مقيدة ويعكس عدم احترام إرادة الشعب الفلسطيني[١]. فإن حجم التعاطف الشعبي التركي مع القضايا العربية وتحديداً القضية الفلسطينية، يؤكد مدى توجه الأتراك نحو الجوار العربي والإسلامي، فالحرب على لبنان وما تلاها، والتعاطف الكبير من الشعب اللبناني والدعوة الشعبية إلى قطع العلاقات مع (إسرائيل)، ثم محاولة الوقوف إلى جانب قطاع غزة المحاصر، وعلى الصعيدين الرسمي والشعبي يبرز مدى تطور الاهتمام التركي بالتفاعل مع القضايا العربية، ونضجها في معالجة ومتابعة القضايا العربية مع إسرائيل[٢].

ثُمّ أكتنف العلاقات التركية الإسرائيلية البرود ثم بدا التوتر واضحاً، غداة العدوان الصهيوني على غزة عام ٢٠٠٨- ٢٠٠٩، إلى أن تطورت الأزمة مع تصاعد السياسات العدوانية الإسرائيلية ضد الشعب الفلسطيني[٣]، مما شهد تحولاً دراماتيكياً في توتر العلاقات التركية الإسرائيلية لأسباب عدة، أهمها[٤]:

١. العدوان الإسرائيلي على غزة ٢٠٠٨، ٢٠٠٩.
٢. تولي حزب الليكود اليمني المتطرف برئاسة (بنيامين نتنياهو) رئاسة الحكومة الإسرائيلية.
٣. سياسة الحكومة التركية التي تدعو إلى تسوية القضية الفلسطينية على وفق العدالة الإنسانية، الأمر الذي تعدهُ إسرائيل تحيزاً للعرب ضدها.
٤. زيادة التقارب التركي العربي والإسلامي بكافة مجالاتهِ الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية، ولا سيّما بعد تولي (أحمد داود أوغلوا) وزاره الخارجية التركية.
٥. زيادة العداء الشعبي التركي للكيان الصهيوني على أثر الأعمال الوحشية التي ترتكبها إسرائيل ضد الشعب الفلسطيني.

وقد استمرت العلاقات التركية الإسرائيلية على شاكلة التوتر، حتى اتخذت طريقاً حاداً مع بداية عام ٢٠١٠ في السياسة الداخلية والخارجية لكلا الدولتين بسبب حصار غزة، وكذلك كانت حادثة أسطول الحرية ذا أثر كبير في تأزم العلاقات التركية الإسرائيلية، إذ شنت (إسرائيل) هجوماً فجر يوم ٣١ من أيار/ مايو من العام ٢٠١٠ على أسطول الحرية التركي، الذي يتكون من ست سفن وهو في طريقه إلى غزة حاملاً مئات المتضامنين ومساعدات إنسانية[٥]. الأمر الذي أدى إلى

---

(١) الأرشيف والمعلومات، تركيا والقضية الفلسطينية، بيروت، مركز زيتونة للدراسات والاستشارات، ٢٠١٠، ص ٤٠.

(٢) محسن صالح وأخرون، التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة ٢٠٠٦، بيروت، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، ٢٠٠٧، ص ٢١٣.

(٣) ميشال نوفل وأخرون، عودة العثمانية الإسلامية التركية، مركز المسبار للدراسات والبحوث، ٢٠١١، ص٩١.

(٤) محمود محارب، إسرائيل تفاجأه بالثروات العربية، من كتاب العرب وتركيا تحديات الحاضر ورهانات المستقبل: سلسلة ملفات، (الدوحه، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ٢٠١١) ص٩.

(٥) صحيفة فلسطين، غزة، ٢٠١٠/٦/١٤.

قيام تركيا بسحب سفيرها من (إسرائيل) في أب/أغسطس ٢٠١١ وإيقاف التعاون العسكري معها، ومطالبتها بتقديم اعتذار رسمي للأتراك عن الهجوم الأخير.

وفي ٢٥ تموز/ يوليو ٢٠١٢ أعلن وزير الدفاع السابق (إيهود باراك)، أمام خريجي "المعهد الوطني للأمن"، أن تحالفاً مع تركيا من شأنه أن يكون عنصراً رئيساً في الاستقرار الإقليمي". و**قال (باراك) أن "تركيا إلى جانب (إسرائيل) تمثلان عنصران مركزيان لتحقيق الاستقرار الإقليمي والتوازن الاستراتيجي**". هذا فيما أشار وزير الخارجية السابق (أفيجدور ليبرمان) إلى أنه "لا توجد أسباب كي تقدم (إسرائيل) اعتذاراً لتركيا نتيجة حادثة أسطول الحرية، ومع ذلك على الدولتين أن تجدا طريقة لاستئناف علاقاتهما"[١] هذه التطورات أوضحت أن ثمة أحداثاً تجري من خلف ستار، تهدف إلى التوصل إلى صيغة تحقق المصالح الإسرائيلية، وتضمن حفظ ماء وجه الأتراك في الوقت نفسه. هذه الصيغة لمح إليها رئيس الوزراء الإسرائيلي (بنيامين نتنياهو) في لقاء عقد في تموز/ يوليو ٢٠١٢ مع مجموعة من الصحفيين الأتراك، إذ أوضح أنه يتعين على (إسرائيل) وتركيا أن "تواصلا السعي لإيجاد طريقة لاستئناف علاقاتهما، ولا سيّما في ظل الظروف الإقليمية الراهنة، وما يحيط بالمنطقة من تغيرات متلاحقة". هذا في الوقت الذي نشرت فيه صحيفة (توادي زمان) أن (إسرائيل) وتركيا تبحثان عن طرق لإعادة العلاقات بينهما، بعد التوتر الذي دام بينهما[٢].

أعلن مكتب رئيس الوزراء الإسرائيلي (بنيامين نتنياهو) أن (إسرائيل) قد اعتذرت لتركيا في عام ٢٠١٣ عن الهجوم على سفينة مرمرة في عام ٢٠١٠، وقررت دفع تعويضات لعائلات تسعة أتراك قتلوا في العملية مقابل إسقاط الملاحقات القضائية، وأكد بيان للخارجية التركية الاعتذار الإسرائيلي، وقبول تركيا بهِ، متحدثاً عن "قدم العلاقات التاريخية بين الشعبين التركي والإسرائيلي". وجاء الاعتذار في محادثة هاتفية رتبها البيت الأبيض بين (نتنياهو) ورئيس الوزراء التركي السابق (رجب طيب أردوغان)، هي الأولى بينهما منذ سبعة عشر شهراً، لتطوى بذلك أزمة وترت علاقات اثنين من أهم حلفاء واشنطن[٣].

ثانياً: العلاقات الاقتصادية التركية– الإسرائيلية

إن جميع التقاطعات التي حصلت بين سياسات تركيا و(إسرائيل) جراء المواقف الأخيرة، التي لا تنسجم مع التوجهات الإقليمية لحزب العدالة والتنمية الحاكم منذ عام ٢٠٠٢، كانت غير

---

(١) نقلاً عن: محمد عبد القادر خليل، الابعاد السياسية لنصر دبلوماسي التركي على اسرائيل، مجلة السياسة الدولية، الاهرام، مصر، ٢٠١٣.

(٢) المصدر السابق.

(٣) ٢٠١٣/٤/١، شبكه المعلومات الدولية عبر الرابط .http://www.siyassa.org.eg/NewsContent/2/105/3001

مؤثرة في بادئ الأمر على العلاقات الاقتصادية بين الدولتين ولم تشهد تراجعاً ملحوظاً، إذ **إن (إسرائيل) تساعد تركيا على تسهيل تدفق الاستثمارات التي تحتاجها في مختلف المجالات**، وإن من شأن هذهِ العلاقة تسهيل التعاون المشترك في المشاريع الضخمة الزراعية والصناعية، ولاسيّما أن فرص التكامل الاقتصادي بين الدولتين عالية، وان (إسرائيل) تنظر إلى تركيا على أنها تشكل بوابة لتحصين أمن الطاقة لديها عن طريق الأمن المائي عبر الاستعانة بثروات تركيا المائية ضمن مشاريع وصفقات مشتركة، وأيضاً عبر موقع تركيا الذي باستطاعته أن يؤمّن تدفق النفط والغاز من أسيا الوسطى إلى أوراسيا أو غيرها من الدول إلى (إسرائيل)[١].

ويدل مستوى التبادل التجاري على تطور العلاقات الاقتصادية بين الدولتين برغم الجفاء الذي انتاب علاقتهم السياسية (أنظر الجدول١)، إذ تشير البيانات أن معظم صادرات تركيا إلى (إسرائيل) هي: تصدير السيارات والملابس الجاهزة والأجهزة الإلكترونية وبعض المواد الكيمياوية والزيوت والماشية والصوف والأسماك والسكر والفواكه المجففة والتبغ والحبوب، بينما كانت واردات تركيا من (إسرائيل) في مجال التكنولوجيا ومشتقات النفط والمعادن الثمينة والأسمدة الزراعية والآلات غير الكهربائية وأجهزة (الترانزستور) والزجاج والأدوات الصحية ومواد الإسمنت والسيارات وأطارتها. فضلاً عن ذلك تشكل السياحة مجالاً خصباً للتعاون بين الدولتين، لا سيّما وأن السياحة أدت دوراً مهماً في تنمية العلاقات التركية الإسرائيلية[٢].

وأن التبادل الحيوي بين الدولتين من الناحية الاقتصادية والتكنولوجيا، وبالأخص في مجال قطاع الطاقة الذي يعد واحداً من أهم الدوافع المهمة من التحالف التركي الإسرائيلي، إلى جانب رغبة (إسرائيل) من أجل التكامل الإقليمي والتقارب مع العالم الإسلامي.

جدول ١

التبادل التجاري بين تركيا وإسرائيل للسنوات ٢٠٠٢- ٢٠١١

(مليار دولار)

العام	الصادرات الإسرائيلية إلى تركيا	الصادرات التركية إلى إسرائيل	المجموع
٢٠٠٢	٠.٣٨	٠.٨١	١.١٩
٢٠٠٣	٠.٤٧	٠.٩٥	١.٤٢
٢٠٠٤	٠.٨١	١.١٦	١.٩٨
٢٠٠٥	٠.٩	١.٢٢	٢.١٢

(١) استئناف العلاقات التركية الإسرائيلية بعد اعتذار نتنياهو، قناة bbc، 22/3/2013 .

(٢) ميشال نوفل، مدخل مفهومي للازمة التركية: البنية الأساسية للحركة الإسلامية، مجلة شؤون الاوسط، مركز الدراسات الاستراتيجية للبحوث والتوفيق، العدد ٦٤، اب ٢٠٠٦، ص٢٥.

٢٠٠٦	٠.٨٢	١.٢٧	٢.٠٩
٢٠٠٧	١.١٩	١.٦	٢.٨
٢٠٠٨	١.٦٩	١.٨٢	٣.٤٣
٢٠٠٩	١.٠٢.٧	١.٣٨	٢.٤٦
٢٠١٠	١.٣	١.٨	٢.١١
٢٠١١	١.٤	٢.٤	٣.٨

المصدر: الأرشيف والمعلومات، تركيا والقضية الفلسطينية، (بيروت، مركز زيتونة للدراسات والاستشارات، ٢٠١١)، ص٢٨.

وفي مجال الطاقة قال وزير الطاقة التركي (تانر يلدز) في ١٠ نيسان/ أبريل٢٠١٣: "إن من السابق لأوانه الحديث عن اتفاقات في مجال الطاقة مع (إسرائيل)، على الرغم من بوادر المصالحة بين الدولتين وزاد أن تركيا ترحب بالتعاون في مجال الطاقة في المستقبل". وأن خطوات المصالحة واعتذار رئيس الوزراء الإسرائيلي (بنيامين نتنياهو) لنظيره التركي السابق (رجب طيب اردوغان)، تمهد الطريق لمشروعات طاقة مشتركة بين الدولتين الحليفتين للولايات المتحدة الأمريكية، وقد جددت الآمال بشكل خاص في إمكانية ضخ الغاز الطبيعي الإسرائيلي إلى تركيا. وقال (يلدز) للصحفيين في مؤتمر لقطاع الطاقة في تركيا "**السبب وراء اعتذار (إسرائيل) لتركيا عام ٢٠١٣ لم يكن مشروعات الطاقة. لكن نتائجه قد تكون مشروعات للطاقة**"[١].

ثالثاً: العلاقات العسكرية التركية الإسرائيلية

إن العلاقات العسكرية التركية الإسرائيلية هي علاقات تعاونية تنحو باتجاه تعزيز قدرات كلا الدولتين في تفوقهما العسكري في منطقة الشرق الأوسط، بتعاونهما المشترك في شتى المجالات العسكرية باتفاقيات أبرمت بين الطرفين، عكست مدى تطور العلاقات العسكرية التركية الإسرائيلية ومدى كفاءة وقدرة الدولتين في أداء دور إقليمي يخدم مصالحها.

كانت العلاقات التركية في المجال العسكري مع (إسرائيل) ذات قيمة خاصة بالنسبة لتركيا، فقد باشرت بمشروع جديد لتحديث قواتها العسكرية بقيمة ١٥٠ مليار دولار على مدى ٢٥ عاماً، وأدت التقنية الإسرائيلية تأثيراً حيوياً في ذلك التحديث الذي قرب بين القدرات الدفاعية لكلا الطرفين[٢].

---

(١) علي حسين باكير، تركيا بين تحديات الداخل ورهانات المستقبل، قطر، مركز الجزيرة للدراسات، ٢٠٠٩، ص١٥.

(٢) اسامة نور الدين، الاستثمارات الإسرائيلية في تركيا وتأثيراتها السلبية على الاقتصاد ،٢٠١١/٥/٩، شبكه المعلومات الدولية عبر الرابط
http://www.hurryh.com/Party_StudiesReports_Details.aspx?News_ID=2255

إن تطور العلاقات بين تركيا (وإسرائيل) له دلالات وأبعاد سياسية أكثر مما هو حاجة لتعاون المشترك، وهذا ما أكده مسؤول رفيع في وزارة الدفاع التركية بالقول: "إن تلزيم تحديث طائرات F4 التركية لشركة الصناعات الجوية الإسرائيلية، من دون مناقصة، وخلافاً للعادة المتبعة، وهو قرار سياسي ولو كان بسعر أعلى، فهو ينطلق من كون (إسرائيل) دولة معادية لدولة معادية لنا.." ... وكان الاتفاق العسكري التركي مع (إسرائيل)، هو من أجل الضغط على سوريا للتخلي عما كانت تتهم بها (أنقرة) بدعم حزب العمال الكردستاني[١].

واصلت حكومة حزب العدالة والتنمية خلال عام ٢٠٠٦ الالتزام بالاتفاقيات العسكرية الموقعة مع (إسرائيل)، كما وحضرت الاجتماعات الأمنية الثنائية أو المتعددة بمشاركة الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وغيرهما. ففي أذار/ مارس ٢٠٠٦، **أبرمت المؤسسة العسكرية التركية صفقتين دفاعيتين في إسرائيل، الأولى: لبرامج الاستطلاع الاستراتيجية عالية التقنية، والثانية: لأغراض التشويش على الرادارات**[٢].

وعقب هذه الصفقة شهدت العلاقات الأمنية التركية الإسرائيلية مرحلة متطورة، إذ شمل التعاون جميع المجالات العسكرية والأمنية، بل ذهبت إلى الدخول في مرحلة العلاقة الاستراتيجية عن طريق الاتفاقيات التي وقعت، والتطوير الذي استطاعت تركيا أن تحدثه في جيشها على كافة مستوياتها مستفيدة من الخبرة الإسرائيلية. إلا أنه في ٦ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٧، شهدت العلاقات التركية الإسرائيلية توتراً بعد أن شنت الطائرات الإسرائيلية غارة جوية على سوريا، ففي ذلك التاريخ قامت الطائرات الإسرائيلية بشن غارة على منشأة سوريا في دير الزور، دون أن يتضح الهدف الذي تباينت المعلومات حوله ما بين مصنع للأسمدة أو نواة منشأة نووية. ثم ألقت الطائرات الإسرائيلية خزاني وقود داخل الأراضي التركية، وهو ما أثار علامات استفهام كبيرة حول دور تركيا في هذه العملية، وان الرئيس التركي (عبد الله غول) عدّ تلك الغارة خطأ كبيراً. مما أدى لتقديم (إسرائيل) اعتذاراً عن انتهاك الطائرات الإسرائيلية المجال الجوي التركي، وفي ٦ تشرين الثاني/ اكتوبر ٢٠٠٧ قال (غول): "ان المسألة انتهت، وان تركيا لم تكن على علم مسبق بالانتهاك الليلي للطائرات الاسرائيلية"[٣].

وفرض العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة نفسه في نهاية عام ٢٠٠٨ على مجمل مسار العلاقات السياسية والاقتصادية والعسكرية بين تركيا و(إسرائيل)، وكذلك على موقف تركيا من القضية الفلسطينية، وعندما ثار رئيس الوزراء التركي السابق (أردوغان) في المنتدى الاقتصادي

---

(١) محمد نور الدين، تركيا في الزمن المتحول قلق الهوية وصراع الخيارات، رياض الريس للكتب والنشر، ٢٠٠١، ص ٢٧٨.

(٢) افتكار البنداري، صحيفة تايم الاكترونية،٢٧ايار٢٠٠٩،عبر الرابط،www.arabturkdialog.com

(٣) نقلاً عن: محسن صالح وأخرون، التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لعام ٢٠٠٩، القاهرة، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، ٢٠١٠ ، ص١٨٤.

دافوس في كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٩ أثر تعليقات للرئيس الإسرائيلي السابق (شمعون بيريز) حول الحرب على غزة، بدأ واضحاً أن العلاقات التركية الإسرائيلية تمر في مرحلة جديدة يشوبها الاضطراب[١]. ويذكر أن بروتكول التعاون العسكري المشترك بين الدولتين، والذي بدأ عام ٢٠٠٥ قد توقف بسبب التوتر بشأن أحداث العدوان على غزة تحت اسم عملية الرصاص المصوب ونشاط الجيش الإسرائيلي في قطاع غزة، وشهدت العلاقات التركية الإسرائيلية توتراً أخراً، جراء أجراء تركيا مناورات عسكرية مع سوريا للمرة الأولى في تاريخ العلاقات بينهما نهاية نيسان / أبريل ٢٠٠٩"[٢].

إن الخلافات التركية الإسرائيلية حول التعاون العسكري بين الدولتين قد اتخذت منحى جديداً، إذ تتخوف (إسرائيل) من كون تلك المشروعات هي استراتيجية جديدة لحكومة العدالة والتنمية، بمعنى الاستغناء عن أتفاق التعاون الاستراتيجي بين الدولتين، وعقد صفقات عسكرية وأمنية بين تركيا ودول الجوار العربي والإسلامي. ولعل ذلك كان أحد أسباب زيادة التوتر ووصوله إلى ذروته مع إعلان الصحف الإسرائيلية في ١٠ تشرين الأول / اكتوبر ٢٠٠٩ أن تركيا ألغت مشاركة (إسرائيل) في مناورات (نسر الأناضول)، والتي ألغيت بالكامل فيما بعد. والأهم أن وزير الخارجية التركي قد ربط ألغاء المناورات بالوضع في غزة[٣].

وكذلك كشفت أوساط عسكرية وأمنية إسرائيلية في تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٠، أن حجم التبادل العسكري بين تركيا و(إسرائيل) على وفق معطيات جديده لدى وزارة الدفاع الإسرائيلية، هبط من مليار دولار عام ٢٠١٠ إلى ما بين ٩٠- ١٠٠ مليون دولار في كل عام من السنوات الثلاثة الأخيرة، وهو ما عدّته الأوساط الإسرائيلية مؤشراً يدعو إلى القلق، من أبعاد استمرار تدهور العلاقات، **وهناك من يرى أن هذه المعطيات الجديدة، دفعت (إسرائيل) إلى دراسة استراتيجية الصفقات العسكرية مع تركيا**، إذ ترى مصادر إسرائيلية، أن تدهور العلاقة بين الدولتين أعاق استكمال صفقة الطائرات من دون طيار، التي وقع عليها عام ٢٠٠٤ البالغة قيمتها ١٨٠ مليون دولار. إذ أرسلت (إسرائيل) إلى تركيا طائرتين من نوع هيرون بدلاً من ثماني طائرات متفق عليها، وهناك من يرى أن تدهور العلاقات الدبلوماسية انعكس أيضاً على العلاقات بين منفذي الصفقات العسكرية بين الطرفين، إذ أعلن المسؤولين الأتراك أنهم لا ينوون مواصلة صفقات الأسلحة مع إسرائيل، واتهموا شركة ألفيت المصنعة للطائرات، بوضع عراقيل أمام أنجاز الصفقة، على حين اتهم الإسرائيليون المسؤولين الأتراك بتعطيل الصفقة[٤].

---

(١) المصدر السابق، ص٢٠٨.
(٢) محسن صالح وأخرون، التقرير الاستراتيجي الفلسطيني، المصدر السابق، ص١٨٠.
(٣) المصدر السابق، ص١٩٤.
(٤) المصدر السابق، ص٢٠٣.

وبالنظر إلى الميزانية الدفاعية لكل من تركيا و(إسرائيل) نلاحظ في عام ٢٠١٢ أن ميزانية تركيا الدفاعية بلغت ١٨.٦٩٧ مليار دولار، واحتلت المرتبة الثانية، جاءت بعدها (إسرائيل) إذ بلغت ميزانيتها الدفاعية ١٥.٢٠٩ مليار دولار واحتلت المرتبة الثالثة. أما من ناحية الإنفاق العسكري **تأتي (إسرائيل) في المرتبة الثامنة عشر بين أكثر من ٣٠ دولة في العالم إنفاقاً على الشؤون العسكرية**. بالمقابل تقع تركيا في المركز الحادي عشر عالمياً[١].

ويمكن القول، إنَّ التوتر في العلاقات التركية الإسرائيلية على المستوى السياسي، والذي طال بدوره في السنوات الثلاث ٢٠٠٨- ٢٠٠٩- ٢٠١٠ على المستويات التجارية والأمنية والعسكرية، لا يعني التوتر والانحدار إلى القطيعة، فالسياسة التركية تحاول كسب الأصدقاء وأن لا يكون لها أعداء، فعلى الرغم من المواقف الإسرائيلية التي ذُكرت، إلا **أن الحكومتين التركية والإسرائيلية تحافظان على علاقاتهما السياسية والاقتصادية والعسكرية في جميع المجالات**.

وان المؤسسة العسكرية التركية سعت في سياق تخطيطها المستقبلي حتى عام ٢٠٢٠ إلى أن تصبح قوة نووية في ذلك العام بتعاونها الاستراتيجي والعسكري مع (إسرائيل). وهذا الأمر أكده التقويم الاستراتيجي الأمريكي الذي يعرف اختصاراً بـ(saic). ومما يدعم ذلك وجود مؤشرات على التعاون الإسرائيلي مع تركيا في المجال النووي[٢].

رابعاً: مستقبل العلاقات التركية الإسرائيلية

- **تطور العلاقات التركية الإسرائيلية**

هناك مجموعة من الأهداف كانت ترغب تركيا في تحقيقها من تعاونها مع (إسرائيل) منها ما يأتي [٣]:

١. تعزيز القدرات العسكرية التركية بتحديث مكوناتها وتطويرها، لذلك لجأت تركيا إلى (إسرائيل) التي تمتلك قدرات عسكرية متقدمة ومتقاربة مع الأسلحة الأمريكية، وأنها أقل كلفة من الأخيرة، فضلاً عن تزويدها عن طريق النقل البحري الأرخص والأقرب، والأهم أن إسرائيل ليس لديها اشتراطات سياسية تتصل بالديمقراطية وحقوق الإنسان في تركيا.
٢. مساعدة الحكومة التركية في كبح التحديات الداخلية والخارجية المتمثلة بالقضية الكردية ونشاطات حزب العمال الكردستاني الداخلية والخارجية الموجودة في الدول المجاورة لتركيا (سوريا، العراق، إيران)، ومحاولة الاستفادة من خبرات (إسرائيل) في الجوانب العسكرية والأمنية والمعلوماتية والتقنية للحد من نشاطات تلك التنظيمات، فضلاً عن أن

---

(١) عطف ابو يوسف، تقرير مدار الاستراتيجي ٢٠١١، المشهد الاسرائيلي في عام ٢٠١٠، (رام الله، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، ٢٠١١) ص١٥٩.

(٢) تركيا وإسرائيل عندما لا تفسد سياسة المنفعة، قناة روسيا اليوم، ٢٠١١/١١/٢٧.

(٣) عطف ابو يوسف، تقرير مدار الاستراتيجي ٢٠١١، مصدر سابق، ص١٥٩.

تعاونهما مع (إسرائيل) يمنحها القوة المضاعفة لممارسة ضغوط هائلة على تلك النشاطات في الدول المجاورة.

٣. تتبع أهمية المصالح التركية مع (إسرائيل) بحصولها على الأسلحة، ولضخامة المشاريع التركية والإسرائيلية، ولأهمية جذب السياح الإسرائيليين إلى تركيا لما لذلك من تأثير إيجابي على الاقتصاد التركي.

أما في المنظور الإسرائيلي، **تشكل تركيا ركناً لا يستغنى عنه في أية استراتيجية تُعدّ للشرق الأوسط، وحاجة يفرضها الموقع الجيوسياسي لتركيا** من وجهته الأساسية، الجغرافية، الديمغرافية، الاقتصادية والسياسية، فضلاً عن العسكرية. **إذ ترى** إسرائيل أن توطيد علاقاتها الاستراتيجية مع تركيا، من شأنه أن يدعم دورها الإقليمي في المجالات السياسية والاقتصادية والعسكرية والأمنية وعلى الرغم كل ما تشوب العلاقات بين الدولتين من شوائب[١].

إن **وجود مجموعة (لوبي) يهودية تركية داخل تركيا و(إسرائيل) يدفع باتجاه توثيق العلاقات بين الطرفين**، إذ يقدر عدد اليهود داخل تركيا بـ(٣٠) ألف نسمة يتركزون في تركيا ويتمتعون بنفوذ كبير يتجاوز عددهم، وذلك بسبب ثرائهم وموقعهم البارز في الحياة والتجارة منذ عهد الإمبراطورية العثمانية، ويقدر عدد اليهود الأتراك داخل إسرائيل ب ١٣٠ ألف نسمة، هاجر أغلبيتهم في الخمسينات والستينات من القرن الماضي، مما يجعلهم مرتبطين بصلة وثيقة مع وطنهم الأم[٢].

إن المصالح المشتركة بين الدولتين تعني تحسين العلاقات مع الدول الحليفة للولايات المتحدة الأمريكية، في ظل تطلعات الإدارة الأمريكية لمساعدة تركيا في مواجهة النفوذ الإيراني لما تتميز به تركيا من علاقات جيدة مع بعض دول العالم الإسلامي، لا سيمّا وأن تركيا تعد حليفاً إقليمياً مهماً بالنسبة إلى (إسرائيل) لأنها تسعى دائماً لحماية نفسها عن طريق دائرة غير عربية، تمثلت في إيران قبل الثورة الإسلامية وتركيا وأثيوبيا، وبما أن إيران تعد عدواً إلى (إسرائيل) منذ الثورة الإسلامية، فليس أمام (إسرائيل) إلا التحالف مع تركيا.

بإزاء هذه المتغيرات الحاصلة، فإن هناك عوامل أخرى تدفع باتجاه تطوير العلاقات بين تركيا و(إسرائيل) وهو الثورات العربية، إذ ذكرت صحيفة "نيويورك تايمز" أن الشرارة التي أطلقتها الثورات الشعبيَّة بالعالم العربي، والأوضاع المتغيرة المترتبة على تلك الثورات، قد أسفرت عن تغيير في الحسابات "الجيوسياسية" لكلٍّ من تركيا و(إسرائيل)"[٣].

---

(١) عصام فاعور ملكاوي، تركيا والخيارات الاستراتيجية المتاحة، بحث مقدم في الملتقى العلمي "الرؤى المستقبلية العربية والشركات الدولية"، (الخرطوم، جامعة نايف العربية للعلوم الامنية، ٢٠١٣)، ص٢٥.

(٢) تستيفي بارئيل، أزمة اسرائيل- تركيا، فرصه للصلح، صحيفة فلسطين، ٢٠١٠/١٢/٦، ص٢٠.

(٣) نقلاً عن: سلام البربضي، التأكل في العلاقات التركية الإسرائيلية واستبعاد التغير الاستراتيجي، مجلة العربية للعلوم السياسية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد٣٠، ٢٠١١، ص ١١٨.

إن العمق الاستراتيجي لتركيا لم يتغير مع (إسرائيل) بإزاء المتغيرات الحاصلة في المنطقة العربية ولاسيما المتغير السوري. إذ إن ما يحدث في سوريا من أزمة هو بمثابة بداية حقيقة لإيجاد قاعدة مشتركة من التعاون الاستراتيجي المشترك بين تركيا و(إسرائيل)، وهو التعاون الذي يمكن على أثره إعادة بناء العلاقات الاستراتيجية بين الدولتين[١].

- توتر العلاقات التركية الإسرائيلية

يمكن أن تتوتر العلاقات بين تركيا وإسرائيل، وتحوّل هذه العلاقة إلى تنافس في المنطقة، إذ هناك عدة بوادر يمكن أن تعزز هذا التوتر بين الدولتين، وفي مقدمتها التقارب السوري التركي، والتقارب التركي الإيراني، وأن التعاون التركي الإسرائيلي على الصعد الإقليمية والدولية يواجه كوابح ومعوقات، التي تشكل احتمال توتر وتراجع اندفاع هذا التعاون في المستقبل، وتتوزع هذه المعوقات على المستوى الدولي والإقليمي.

أولاً: على المستوى الدولي

تتلقي تركيا ضربات عدة من الغرب، أدت إلى خذلناها، مثل رفض انضمامها للاتحاد الأوروبي منذ عقود، ووقوف الغرب لصالح اليونان وأرمينيا في خلافاتها مع تركيا، وقد أدت تلك السياسة عملياً إلى التخلي عن فرضية (التقرب من إسرائيل)، من شأنه أن يفتح البوابة الأوربية أمام الانضمام التركي، أو أن يزيد من الضغط الأمريكي على الأوربيين الأقل في هذا المجال، ولذلك أصبحت الورقة الإسرائيلية غير ذات معنى أو جدوى في ذلك الإطار[٢].

ثانيا: على المستوى الإقليمي

إن المرحلة الماضية حفلت بمتغيرات كثيرة كانت قد طرأت على العلاقات التركية الإسرائيلية، والتي جعلت من الأخيرة أقل أهمية في الحسابات الكلية في الاستراتيجية التركية، وذلك لأسباب عدة أهمها:

١. التقارب التركي العربي

إن في مقدمة الأسباب التي تشكل كابحاً في تنامي العلاقات التركية الإسرائيلية هو اهتمام الأولى بمصالحها الاقتصادية في المنطقة وفتح أسواق المنطقة أمام المنتجات التركية، وتوسيع نطاق التعامل الاقتصادي، مما يفسر احتمال مساندة تركيا كبار رجال الأعمال والصناعة والعرب في دعمهم لخطط صانع القرار في تنشيط الاقتصاد التركي[٣].

---

(١) رنا الخماش، العلاقات التركية الإسرائيلية وتأثيرها على الدول العربية ١٩٩٦-٢٠٠٩، عمان، مركز دراسات الشرق الاوسط، ٢٠١٠، ص١٨١.

(٢) فاتن نصار، تطبيع العلاقات التركية الإسرائيلية الدوافع والمعوقات، مركز القاهرة للدراسات التركية، شبكه المعلومات الدولية عبر الرابط http://kahireturk.org/Makalat_Main2.php?id_art=75.

(٣) سامح عباس، سقوط الاسد مفتاح عودة العلاقات التركية الاسرائيلية، ٢٠١١/٩/١٦، شبكه المعلومات الدولية عبر الرابط http://www.damatsofft.com%d8%af%d9%85%d8%a%.

إن تركيا تتطلع إلى البحث عن أسواق خارجية لصادراتها وشركاتها وعن استثمارات أجنبية في قطاعات متنوعة. كما أن الذي يدفع تركيا للتوجه نحو محيطها الإقليمي وبالأخص المحيط العربي، هو وضعها الإقليمي والدولي؛ فتركيا لم تصبح لحد الأن عضواً في الجماعة الأوربية، ومازالت أمامها العديد من العوائق في سبيل تحقيق ذلك، ولا سيّما أثر ضعف أهمية الموقع الاستراتيجي لها كذراع لحلف الشمال الأطلسي، مما يساعد ذلك على السعي للقيام بدور مؤثر في السياسة الإقليمية ورغبتها في إقامة علاقات اقتصادية مع المنطقة العربية[١].

إن وجود حزب العدالة والتنمية في السلطة وتنفيذ مشاريع اقتصادية في تركيا عن طريقه، وتقديم المساعدات النفطية والمالية لتدعيم موقفهُ وشعبيته في مواجهة المؤسسات العلمانية، واستثمار الخلافات التركية الإسرائيلية حول القضية الفلسطينية والقضايا العربية الأخرى، وتصريحات بعض المسؤولين الإسرائيليين التي تتهم تركيا بإبادة الأرمن واضطهاد الأكراد، قد تؤدي إلى أبعاد تركيا عن (إسرائيل) وتقريبها من العرب[٢].

ربما تتحول العلاقات التركية الإسرائيلية لتنافس وصراع على قيادة المنطقة، لأنهما الدولتان المؤهلتان لذلك، بحكم قربهما من الغرب، ولقوتهما العسكرية، ولأنظمتها السياسية الديمقراطية، ولتطورهما الصناعي، مع وجود بعض المزايا لصالح تركيا، ومنها المكانة الحضارية والثقافية كجسر للوصل بين الحضارتين الغربية والشرقية، وانتماؤها الإسلامي.

٢.التقارب التركي الإيراني

أبرمت تركيا مع أيران أتفاقاً لحل أزمة الملف النووي الإيراني، **وهو الاتفاق الذي ادعت به الدول الغربية و(إسرائيل) بأنه يحتوي شقاً عسكرياً سرياً تسعى به ايران**، (التي تعد العدو اللدود للكيان الصهيوني) إلى حيازة القنبلة النووية، وقد أدى ذلك الاتفاق الذي وصفه رئيس الوزراء الإسرائيلي (بنيامين نتنياهو) "بالخدعة" إلى تعميق هوة الخلافات بين (إسرائيل) وتركيا[٣].

٤. القضية الفلسطينية وتأثيرها في تركيا

على أثر العلاقة الجيدة بين تركيا والفلسطينيين، بعد وصول حزب العدالة والتنمية الى السلطة، ربما تولدت العديد من النقاط الخلافية بين تركيا و(إسرائيل) حول عدة أمور بهذا الصدد، منها الحصار الإسرائيلي على قطاع غزة الذي وصفه (أردوغان) بأنه غير إنساني، وتعهده بدعم الرئيس الفلسطيني (محمود عباس) حتى يحصل على اعتراف الأمم المتحدة بقيام

---

(١) محمد حسين عبد المنعم، دوافع عوده العلاقات التركية الإسرائيلية، المركز الاقليمي للدراسات الاستراتيجية، القاهرة، ٢٧اذار٢٠١٣، شبكه المعلومات الدولية عبر الرابط http://rcssmideast.org/reviews.

(٢) أحمد نوفل، تداعيات الهجوم الاسرائيلي على اسطول الحرية، (عمان، مركز دراسات الشرق الاوسط، ٢٠١٠)، ص٣٦.

(٣) العلاقات العربية التركية مقومات الازدهار وتحديات الانحسار، جريدة الشرق الاوسط، ٢٢ يونيو٢٠١٠.

دولة فلسطينية، وهي الأمور التي قد تسبب احتكاكا وتوتراً جديداً في العلاقات بين تركيا و(إسرائيل) وتعوق عملية التطبيع بينهما.

يشير كثير من المحللين السياسيين إلى أنه حتى في حالة نجاح كل من تركيا وإسرائيل في التغلب على معوقات تطوير العلاقات بينهما، فإن هذا التطور لن يصل بأي حال من الأحوال لدرجة "التحالف الاستراتيجي"، الذي كان بين الدولتين في منتصف تسعينيات القرن العشرين لأسباب عديدة أبرزها[1]:

١- فهم القيادة التركية أن الضرورات الموضوعية التي جعلت من (إسرائيل) حاجة استراتيجية بالنسبة إلى تركيا قد زالت على جميع المستويات.

٢- **اتساع نطاق المعارضة الشعبية التركية لـ(إسرائيل):** فمقتل تسعة من المواطنين الأتراك على أيدي الكوماندوز الإسرائيلي- وقبلها العدوان الإسرائيلي على غزة، أدى إلى بناء حاجز نفسي كبير وخلق هوة بين الشارع التركي و(إسرائيل)، وهو ما يجعل من الصعب على أية حكومة تركية أن تعود بعلاقاتها مع (إسرائيل) إلى مستواها المتميز، ولا سيّما حكومة حزب العدالة والتنمية لأنها جاءت من خارج مؤسسة الحكم التقليدية، وتتعامل بحساسية كبيرة مع توجهات الشعب الذي هو سندها الرئيس. فهناك موجة كراهية عامة تجتاح تركيا ضد الكيان الصهيوني، وقد **كشف استطلاع للرأي العام حول السياسة الخارجية لتركيا، أجراه وقف الدراسات السياسية والاقتصادية التركي "تسيف"، أن ٤٠% من الأتراك يعدون (إسرائيل) العدو الأول لبلادهم.**

٣- رغبة تركيا في عدم خسارة الدول العربية التي ستنظر إلى تحالفها الاستراتيجي مع (إسرائيل) بعين الشك والريبة وسوف يعدوه موجها ضدهم بالأساس.

٤- فقدان المؤسسة العسكرية في تركيا لنفوذها السابق، إذ لم يعد للجيش التركي وهو الداعم الأول للعلاقات الاستراتيجية مع (إسرائيل) ذلك الحضور القوي في الساحة السياسية، إذ تراجع نفوذه بشكلٍ لافت في السنوات الأخيرة بفضل مجموعة من التطورات استغلتها حكومةُ العدالة والتنمية لإعادة هندسة الساحة السياسية التركية. وبالتالي لم يعد في وسع النخبة العسكرية الكمالية أن تمارس ضغوطها المعتادة على القرار السياسي التركي، من أجل العودة بالعلاقات مع (إسرائيل) إلى طابعها التحالفي السابق.

٥- تفاقم أزمة الثقة بين تركيا و(إسرائيل)، ذلك أن أي تحالف استراتيجي بين دولتين يتطلب توافر حد أدنى من الثقة بينهما، وهو ما لم يعد موجوداً بينهم بسبب ما توارد من معلومات حول قيام (إسرائيل)، بالعمل على تحريك الأكراد للنيل من استقرار تركيا والمساس بأمنها القومي.

---

(1) المصدر السابق.

وختاماً، فإن الدراسة قد توصلت إلى عدة استنتاجات أهمها:

١. أن **المصالح المشتركة هي التي تجمع بين تركيا وإسرائيل، وخاصة في المجالات العسكرية والأمنية، والذي يجعل من إنهاء التحالف بينهما أمر بالغ الصعوبة**، حتى تجد تركيا البديل عن إسرائيل لتحقيق مصالحها بكافة أشكالها السياسية والاقتصادية والتجارية.

٢. أن العلاقات التركية الإسرائيلية جاءت نتيجة لظروف وعوامل سياسية واقتصادية وعسكرية داخلية وخارجية، لكل من تركيا و(إسرائيل)، والولايات المتحدة الأمريكية هي التي تعبر عن مصالحهم المشتركة. إذ **تعد الولايات المتحدة الأمريكية الداعم الرئيس للعلاقات التركية الإسرائيلية، بغية إنشاء تحالف تركي إسرائيلي، يخدم المصالح الأمريكية في المنطقة.**

٣. أن وجود نقاط التقاء بين تركيا و(إسرائيل) في ظل وجود حالة من العداء مع دول الجوار العربي، دفعت بهما إلى العمل على إعادة هندسة الشرق الأوسط بما تمليه مصالح الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة، فضلاً عن ترتيب الأوضاع الأمنية والاقتصادية فيها، وممارسة الهيمنة الاقتصادية والعسكرية، وذلك عن طريق التفوق العسكري، والتحكم بموارد المياه، وامتلاك التقنية الحديثة والخدمات المصرفية، وشبكة التأثيرات الدولية.

٤. أن سياسة تركيا الجديدة المتطلعة لتولي دور قيادي في المنطقة هي من أهم الأسباب التي أدت إلى تغير سياسة تركيا تجاه (إسرائيل) وتقاربها مع العرب المسلمين، فحسب منهجية وسياسة العمق الاستراتيجي التي رسمها (أحمد داود أوغلو)، فإن تركيا تسعى إلى تصفير المشاكل مع جيرانها، أي إنها ستحسن العلاقات وتسوي النزاعات مع كافة جيرانها، لتتفرغ إلى دور قيادي في المنطقة.

٥. أن حصول الثورات العربية والمتغيرات الإقليمية المتسارعة التي شهدتها المنطقة، ومع وجود شرق أوسط جديد بدأ بالتكتل فإن مسار العلاقات التركية الإسرائيلية يتجه نحو المزيد من التهدئة وعودتها إلى التقارب الذي كانت عليه قبل أحداث غزة. وأن المواقف الأخيرة لتركيا بإزاء سوريا تتمثل بتهديدها بالتدخل العسكري، فضلاً عن انها عملت على دعم المسلحين داخل الأراضي السورية عبر الحدود التركية السورية، وتدخلت في شؤون سوريا الداخلية، وهذا مؤشر على أن الموقف التركي متلائم مع الموقف الأمريكي والإسرائيلي، وهذا أبعد ما يكون عن سياسة تصفير المنازعات التي تبناها حزب العدالة والتنمية، وأعاده النظر في سياسة تصفير المنازعات بإزاء دول الجوار، وعملت تركيا

على نشر منظومة الدرع الصاروخية داخل الاراضي التركية لحماية إسرائيل في المنطقة. وهذه المواقف جاءت متوافقة مع المواقف الأمريكية والإسرائيلية تجاه سوريا وإيران.

٦. أن عدم دخول تركيا في الاتحاد الأوربي، نتيجة لظروف عدة، يدفع بتركيا التي التوجه نحو منطقة الشرق الأوسط، الأمر الذي يجب أن يستغله العرب نحو تعزيز تلك العلاقات وبناء جسور الثقة فيما بينها، نظراً لأهمية تركيا الجيوستراتيجية والجيوبولتيكية للمنطقة الدولية والإقليمية وخاصة العربي.

الأبواب الثابتة

- البحث المترجم: إصلاح العراق: هل يمكن للعبادي تجسير الانقسام الطائفي في البلاد..... ترجمة د. سعد التميمي
- استراتيجيات القوى الدولية والاقليمية ازاء المنطقة والعراق. (حلقة نقاشية) ..... عطارد عوض عبد الحميد
- الرسائل والأطاريح ..... نضال جهاد العبيدي
- عروض الكتب: عربي– انكليزي ..... د. سناء حمودي– رؤى خليل
- كتاب حمورابي: الصين بزوغ القوة من الشرق.... بسمة عبد المحسن

تحرير: د. فايق حسن الشجيري

جامعة بغداد

إصلاح العراق

هل يمكن للعبادي تجسير الانقسام الطائفي للبلاد

محمد المالكي

زميل باحث في مركز ويدز هيد للشؤون الدولية في جامعة هارفارد

ترجمة د. سعد التميمي

أكاديمي وباحث من العراق: رئيس وحدة الترجمة– مركز حمورابي

خرج رئيس الوزراء العراقي حيدر العبادي الذي كان فيما مضى برلمانياً غير معروف، نُفي إلى المملكة المتحدة في عهد الرئيس السابق صدام حسين في الآونة الأخيرة، إلى الواجهة في ظل حزب الدعوة ليقود بلاده للخروج من الأزمة السياسية والأمنية الأخطر والأكثر تهديداً منذ عام ٢٠٠٣، وكان قد عُيّن بشكل رسمي في الثامن من شهر أيلول ليرث بلداً يعيش حالة من الخراب بشكل كبير، فثلث العراق كان قد سقط بأيدي المسلحين من مقاتلي داعش في العراق وبلاد الشام بما في ذلك الموصل ثاني أكبر مدينة في البلاد، **لذلك تحرك الأكراد من اجل السيطرة والاستيلاء على كركوك الغنية بالنفط والتهديد بالانفصال، في حين يستعد الشيعة لمواجهة تقدم داعش.**

وعلى الرغم من إن العبادي كقائد لم يتم اختباره سابقاً، إلا أن تعيينه حمل معه قبولاً وتأييداً واسعاً على الصعيدين المحلي والدولي، وذلك بسبب الوعد الذي قطعه كشخص شيعي والمتمثل في تحقيق التوازن بين المصالح المتضاربة الخاصة بالجماعات الأثنية والطائفية العراقية المختلفة: السنة والشيعة والأكراد، وتمتع العبادي بشهرة خاصة في البرلمان بوصفه زعيماً وقائداً يدعو للتصالح وإيجاد الحلول الإيجابية، ومن اجل أن نكون منصفين **فإن الضجة السابقة لأوانها والتي أثيرت حول العبادي، كانت قد نبعت بشكل أساسي من الشعور الجماعي بالارتياح، نتيجة مغادرة سلفه المثير للانقسام نوري المالكي في نهاية المطاف،** ففي ولايتي حكمه عمل المالكي على عزل واستبعاد السنة والأكراد، فضلاً عن دول الخليج وتركيا مع خطته الخاصة بتوطيد السلطة لفصيله الشيعي التابع له.

ولكن العبادي لم يكن مخيباً للآمال في أيامه المئة الأولى من استلامه منصبه على الرغم من أنه سيتم اختباره بشدة نتيجة التحديات الشاقة التي تنتظره في الفترة القادمة.

فعل موازن:

إن من ابرز اللحظات الفارقة التي شهدتها الأشهر القليلة الأولى من حكم العبادي كرئيس للوزراء ما حدث من **تخفيف للمواجهة الطويلة والمستمرة بين بغداد وكردستان العراق بشأن تقاسم الثروة النفطية،** وأخيراً عرض الدعم للقوات العسكرية الكردية المعروفة باسم البيشمركة والتي كانت قد أهملت تماماً في ظل حكومة المالكي، وبموجب الاتفاق الجديد الذي جرى عقده في

منتصف كانون الأول ستقوم بغداد بدفع نصف مجمل العائدات الناتجة من حقول النفط التي يسيطر عليها الأكراد إلى حكومة إقليم كردستان، وستقوم بغداد بتمويل البيشمركة والسماح للولايات المتحدة بتسليحها، وفي الوقت الذي يمثل فيه ذلك الأمر تنازلاً كبيراً يقوم به العبادي في فترة مبكرة جداً من ولايته، إلا **أن الاتفاق يسمح للعبادي بتقليص وتقليل الدعوات الكردية الخاصة بالاستقلال، فضلاً عن كونها دلالة على رغبته في التعاون مع الولايات المتحدة** التي لعبت دور الوسيط في المفاوضات بين الطرفين، وعلاوة على ذلك فإن توقيت ذلك الاتفاق قد عمل على تحرير حكومة العبادي من التركيز على المصالحة مع السنة الذين تحول البعض منهم للقتال بجانب داعش في العراق وبلاد الشام بعد سنوات من الإقصاء في ظل حكومة المالكي.

وعلى الرغم من **أن أهل السنة يشعرون بالرضا والسرور لرؤية المالكي وهو يغادر منصبه** في نهاية المطاف، إلا أنهم لا يثقون بالعبادي ثقة تامة بعد، فهناك عدد قليل من العشائر السنية في محافظة الأنبار التي يحتل داعش معظمها كانت قد انضمت إلى القوات الحكومية لهزيمة المتمردين، إلا أن التردد السني سوف يتضاءل ويتراجع مع مرور الوقت إذا ما استمر العبادي بالاستجابة لمطالبهم: مثل، إنهاء السياسات التمييزية التي تستهدف السنة وتحرير السجناء السنة ومنح المزيد من السلطات والصلاحيات للحكومات المحلية السنية فضلاً عن مطالب أخرى، إذ عملت حكومة العبادي الجديدة على تخصيص المزيد من المناصب الوزارية إلى القادة السنة (وصل عددهم إلى سبعة) ، وللمرة الأولى منذ عام ٢٠١٠ يتمكن البرلمان من المصادقة على تعيين وزير الداخلية ووزير الدفاع بعد شهرين من النقاش العنيف، وقد شغل منصب وزير الدفاع خالد العبيدي وهو سياسي سني بارز من الموصل، وفي تشرين الثاني وعندما أصدر القاضي الذي عينه المالكي حكماً بالإعدام ضد أحمد العلواني وهو زعيم سياسي سني تعمل عشيرته على مساعدة بغداد في محاربة داعش في العراق وبلاد الشام اتصل العبادي بشيوخ عشيرة العلواني وعمل على تعليق حكم الإعدام (كان العلواني قد اتهم بقتل جنديين في مداهمة القوات الأمنية لمقره في كانون الأول ٢٠١٣ وهي اتهامات ينفيها العلواني)، وبرغم الخطر المتمثل بفقدان الدعم من داخل ائتلافه الخاص ودائرته الشيعية، إلا **أن العبادي بدأ حملة لإزالة المسؤولين والقادة العسكريين الفاسدين الذين عينّهم المالكي**، وكان البعض منهم قد تلقى رواتب للأشراف على (الجنود الفضائيين) أو القوات التي تستلم أجراً دون عمل، وكلفت الحكومة ملايين الدولارات، وحدد العبادي ما لا يقل عن (٥٠) ألفاً من أولئك الجنود الفضائيين، ودوافع العبادي لإصلاح الجيش تتجاوز كونها مجرد عملية موازنة للتوترات الطائفية، فعلى الرغم من أن الحملة الجوية التي تقودها الولايات المتحدة ضد داعش قد عملت على احتواء تقدم المتشددين إلا أن هزيمة التنظيم تتطلب إعادة تأهيل القوات البرية العراقية التي كانت متناثرة ومتبعثرة في مواجهة تقدم

داعش تجاه الموصل في حزيران عام ٢٠١٤، ومن أجل القيام بهذا الأمر عمل العبادي على استبدال ٣٦ ضابطاً فاسداً بضباط آخرين من خلفيات عرقية ودينية متوازنة، وعمل مع المستشارين الأمريكيين والقوات الأجنبية الأخرى في مجال إعادة تدريب وتسليح وحدات من الجيش العراقي، وفي إشارة على مستوى جديد من الثقة في الحكومة العراقية تعهدت الولايات المتحدة بتخصيص (٥.١) مليار دولار لتدريب وتسليح تلك الوحدات واستئناف بيع طائرات اف–١٦ المقاتلة، التي جرى تعليقها بعد الغزو الذي قادته الولايات المتحدة عام ٢٠٠٣.

وبجانب الجيش العراقي يوجد هناك الحشد الشعبي الذي تم حشده لمقاتلة داعش في العراق وبلاد الشام (بعد صدور فتوى من المرجع الشيعي الأعلى آية الله العظمى علي السيستاني في حزيران عندما استولى تنظيم الدولة الإسلامية على الموصل وإعدام المئات من المدنيين)، وتمكنت تلك القوات المشتركة من استعادة عدد من القرى والبلدات في الأسابيع الأخيرة، و**قام العبادي بالتشاور والتنسيق مع واشنطن بخصوص استبدال القوات الأمنية ذات الهيمنة الشيعية بوحدات من الحرس الوطني السنية**، والتي ستدافع عن المدن المعادية للوجود العسكري الشيعي، وسيتم اختبار النهج الأمني للعبادي بشكل اكبر عبر كيفية التعامل مع الجماعات الشيعية المسلحة بعد هزيمة داعش، على الرغم من ممارستها لدور حاسم في إبعاد خطر التنظيم من الوصول إلى بغداد، وسينظر السنة إلى موقعها ومكانها داخل الجهاز الأمني العراقي بوصفه تهديداً.

إن **تخفيف المظالم الكردية والسنية سوف لن يكون خالياً من التكاليف، فقد يفقد العبادي بعض الدعم** من داخل دولة القانون وهي الكتلة السياسية الشيعية التي تضم حزب الدعوة الذي كان يسيطر عليه المالكي سابقاً ومن المجتمع الشيعي العراقي على نطاق واسع، ودفع الغضب الناجم عن الاتفاق المعقود مع الأكراد سكان مدينة البصرة الغنية بالنفط (وهي جزء من المنطقة الجنوبية الشيعية التي تنتج ٩٠% من نفط العراق) إلى القيام بحملة علنية للمطالبة بالحكم الذاتي، ومن أجل استرضاء الشيعة والسنة على حد سواء؛ عمل العبادي على دعم الشيعة بشكل علني من جانب، واسترضاء السنة بشكل خاص من جانب آخر، وعندما اعلن العبادي أنه لن يتدخل في حكم الإعدام الصادر ضد الزعيم السني العلواني، أكد لزعماء العشائر أنه سوف لن يكون هناك أي اعدام، وبالمقابل قام بزيارة إلى البصرة مؤخراً وعرض تفويض المزيد من الصلاحيات والسلطات للمحافظة كوسيلة لتخفيف مطلبها الخاص بالحكم الذاتي.

إزالة الحاجز:

عندما يتعلق الأمر بالسياسة الخارجية فإن النجاح الأهم والأبرز الذي حققه العبادي يتمثل في تهدئة العداء طويل الأمد بين العراق والدول العربية السنية، فعلى مدى الأشهر الثلاثة الماضية أرسل العراق مسؤولين رفيعي المستوى إلى البحرين، الكويت، المملكة العربية السعودية، ودولة

الإمارات العربية المتحدة، في محاولة لتخفيف حدة التوترات وبناء الثقة وتحشيد الدعم لمحاربة ومكافحة داعش، وتؤكد هذه المبادرات الدبلوماسية وجود تغييرات أساسية في سياسة العراق الخارجية، وتوضيح فكرة مفادها أية فرصة للنجاح في دحر داعش والمصالحة مع السنة في الداخل تتطلب دعم العرب السنة في جميع أنحاء المنطقة.

وبدورهم استجاب القادة في جميع أنحاء المنطقة بحرارة لجهود ومساعي بغداد، فقد رحبت المملكة العربية السعودية بتعيين العبادي (الذي اتفق عليه الشيعة والسنة والأكراد)، وأبدت استعدادها الفوري للتعاون مع حكومته، وبعد الزيارة الودية التي قام بها الرئيس العراقي فؤاد معصوم إلى المملكة العربية السعودية في تشرين الثاني ٢٠١٤، أعلنت المملكة عن استعدادها لإعادة فتح سفارتها في بغداد بعد إغلاقها عام ١٩٩٠ مع بداية حرب الخليج، وأعرب وزير الخارجية السعودي سعود الفيصل عن رغبته في زيارة العراق حال سماح الظروف بذلك، ومن جانبه قام العبادي بزيارة كل من مصر، الأردن، تركيا، لمناقشة الاستراتيجيات الإقليمية الضرورية لمواجهة المتشددين الإسلاميين، إلا أن **دول الخليج تريد أن ترى المزيد من الجهود في بغداد لتلبية مطالب العراقيين السنة، وتقليل علاقاتها مع إيران قبل تطبيع العلاقات** بشكل كامل، غير أن العبادي لا زال مقيداً بولاءاته الرسمية فأول زيارة دبلوماسية رسمية له كانت إلى ايران وهو ما يدلل على قوة التأثير السياسي لذلك البلد.

وفي غضون ثلاثة أشهر فقط عمل العبادي على تزيين مسيرته القصيرة بعدد من المآثر السياسية التي تثير الإعجاب، فقد نجح في استرضاء الأكراد، وعمل على إعادة بناء الجيش الفاسد، فضلاً عن فتح حوارات مع الجيران العرب المُبعدين وتجديد العلاقات مع الولايات المتحدة، وهذه التدابير ليست سوى غيض من فيض فهو بحاجة إلى الحفاظ على إنجازاته الناجحة، ومع ذلك يبقى التزام العبادي المتمثل بحل ومعالجة (الصراع الطائفي) في العراق ("حتى لو تسبب ذلك في مقتله" على حد تعبيره)، وهو تغيير مرحب به يتجاوز النمط السابق.

متابعة (حلقات نقاشية)

استراتيجيات القوى الدولية والاقليمية إزاء المنطقة والعراق

عطارد عوض عبد الحميد*
أكاديمية وباحثة من العراق

*باحثة في مركز حمورابي– طالبة دكتوراه– جامعة بيروت العربية.

افتتح مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية مشروع عقد سلسلة حلقاته النقاشية لعام ٢٠١٥، تحت عنوان: **استراتيجيات القوى الدولية والإقليمية بإزاء المنطقة والعراق**، وتضمنت الحلقة الأولى موقف كلٍّ من **الولايات المتحدة الأميركية وإسرائيل تجاه المنطقة والعراق**، يوم الثلاثاء الموافق ١٠ شباط ٢٠١٥، الساعة العاشرة صباحاً وعلى قاعة المركز.

وقد أدار الجلسة الأستاذ المساعد الدكتور جواد البكري/ معاون مدير مركز حمورابي، وتضمنت ورقتين، الورقة الأولى بعنوان: الولايات المتحدة والإرهاب في العراق...دراسة في المتغيرات، للأستاذ الدكتور فكرت نامق/ كلية العلوم السياسية– جامعة النهرين.

إذ تناولت العلاقات العراقية– الأميركية بعد الانسحاب الأميركي من العراق والاتفاقية الأمنية، وسبل مكافحة الإرهاب بعد أحداث ١٠ حزيران ٢٠١٤، وطرحت الورقة عدة تساؤلات منها: ما هو دور أو موقف الولايات المتحدة الأميركية في مواجهة داعش؟ وما هو سبب تباطئ الولايات المتحدة في القضاء على داعش؟ وهل هي فعلاً غير قادرة على دحر داعش؟ ولماذا تسعى الولايات المتحدة إلى إعادة قواتها إلى العراق؟.

وألحقت الأستاذ المساعد الدكتورة كوثر الربيعي/ كلية العلوم السياسية– جامعة بغداد، تعقيباً على الورقة الأولى، إذ بدأت الباحثة بإعادة التساؤل الذي طرحته ورقة الدكتور فكرت: ما هي محددات العلاقات الأميركية العراقية في ظل تحديات الإرهاب؟ وما هي الأسباب التي تمنع الولايات المتحدة من الالتزام بتعهداتها في ردع التهديدات الأمنية الموجهة إلى العراق؟

وأن ما يلاحظ في الموقف الأميركي مما يجري في العراق، هو غياب الاستراتيجية الشاملة والدلائل على ذلك:

- تباطؤ الحسم، فالضربات الجوية لم تحقق الأهداف المعلنة، بل إن تنظيم داعش تمدد وصار أكثر جرأة بإعلان ما سماه دولة الخلافة في سوريا والعراق، مما يؤكد مخاوف باقي دول المنطقة من امتدار الفوضى اليهما، ولا سيّما دول الإقليم القوية وهي تركيا والمملكة السعودية.

- تحذير الرئيس الأميركي باراك أوباما في ٦ شباط، في مقدمة الاستراتيجية القومية لعام ٢٠١٥ من خطر (المشاركة المفرطة) للولايات المتحدة في القضايا الدولية، مع ما ادعائه بحق الولايات المتحدة في تحديد الأولويات الدولية. فبات هذا الوضع يشكل تحديا للولايات المتحدة التي لا يمكنها التراجع ولا الانخراط بالكامل، فأرسلت بعض الطائرات والمستشارين وحاولت توريط دول أخرى مع مسعى إقليمي لدمج دول المنطقة في هذه الحرب.

عموماً تلخص الموقف الأميركي بمجموعة رسائل:

١.منع الاقتراب من كردستان.

٢-عدم الضغط على الأتراك للتوقف عن دعم الإرهاب.

٣.التغاضي عن الدعم السعودي للمجموعات الإرهابية العاملة على الأراضي السورية.

٤. التغاضي عن النشاطات العلنية لأنصار داعش في الأردن.

٥. الضغط على الحكومة العراقية لمنعها من التعاون مع إيران في هذه المرحلة، على حين يجري تفاوض أميركي سري مع إيران للانضمام إلى التحالف.

والخلاصة أن استراتيجية أوباما لمواجهة إرهاب الأصل فيها تعزيز دور الولايات مع إدراك حدوده في مواجهة المخاطر.

أما الورقة الثانية في الحلقة النقاشية الأولى فكانت تحت عنوان: **الاستراتيجية الإسرائيلية من تنظيمات داعش في المنطقة والعراق،** للباحثة الدكتورة سهاد إسماعيل/ كلية العلوم السياسية- جامعة النهرين.

وقد أجابت الورقة عن ثلاث تساؤلات جوهرية تمثلت بالآتي:

١. ما هي الاستراتيجية الاسرائيلية تجاه المنطقة؟

٢. ما هو التوجه الاستراتيجي الإسرائيلي حيال العراق؟

٣. ماهي المقاربات الاستراتيجية بين اسرائيل وداعش؟

وتكللت الورقة بتعقيب للأستاذ الدكتور سرمد الجادر/ كلية العلوم السياسية- جامعة النهرين، والتي أكد فيها أن الورقة تعبر عن مقاربة فكرية سياسية، بين مشروع استهدف المنطقة العربية في مطلع القرن العشرين، وكانت مخرجاته واقعاً سياسياً واقتصادياً واجتماعياً يُعج بالخلافات والصراعات المستدامة على النحو الذي عرفناه ورصدناه وعشنا أوجّهُ حتى اللحظة، وآخر يستهدف المنطقة نفسها في مطلع القرن الحادي والعشرين بقصد إعادة ترتيبها على وفق مقتضيات مصالح القوى الكبرى. ولعل التساؤل المهم من هذه المقاربة هو لماذا تستهدف هذه المنطقة دون غيرها، على النحو الذي يجعلها مسرحاً لأحداث خطيرة وحاسمة تكون شعوبها

وثرواتها وقوداً لهذه الأحداث؟ ... وهذا ما يمكن زيادة على التساؤلات المهمة التي وردت في مقدمة الورقة.

وأن من أبرز التحولات التي شهدتها ظاهرة الإرهاب هي أن جماعات الإرهاب الجديد تتسم بغموض الهدف السياسي، ولعل في ذلك دلالة خطيرة تفيد أو تؤشر (البعد الفوضوي الهدام للإرهاب). يزاد على ذلك أن تنظيم داعش الإرهابي هو تنظيم عابر للحدود والجنسيات لا تحده منطقة أو قضية أو جنسية هو إرهاب (هلامي) أو (أميبي) إن صح التعبير، لهُ قدرة عالية على الإيذاء والتعبير المكثف لكراهية الآخر ورفضه واستهدافه على نطاق مخصص أو واسع ...، هو إرهاب عابر للقارات ومدرب على استخدام منظومات تسليح متقدمة، بما في ذلك بعض الأسلحة فوق التقليدية. ويعتمد التأثيرات السيكولوجية بغية مضاعفة تأثير الفعل الإرهابي بشكل غير مسبوق، عن طريق دعاية الأعلام القائم على الرمزية ذات الدلالة خاصة، ونحن نعاصر عصر المعلوماتية ومواقع التواصل الاجتماعي الحاشدة.

وحضر الحلقة النقاشية عدد من الأكاديميين المختصين بالدراسات الأميركية والإسرائيلية، سواء بالجانب السياسي أو الاقتصادي أو الإعلامي، الذين أغنوا الحلقة النقاشية بآرائهم واستفساراتهم وزياداتهم، فضلاً عن عدد من وسائل الأعلام.

الحلقة النقاشية الثانية

عقد مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية حلقته النقاشية الثانية، التي جاءت مكملة للحلقة النقاشية الأولى، والمتضمنة موقف كلٍّ من المملكة العربية السعودية وتركيا تجاه المنطقة والعراق، يوم الثلاثاء الموافق ١٧ شباط ٢٠١٥، الساعة العاشرة صباحاً وعلى قاعة المركز.

وقد أدار الجلسة الأستاذ الدكتور عبد علي المعموري/ مدير مركز حمورابي، وتضمنت ورقتين، **الورقة الأولى** بعنوان: **الاستراتيجية السعودية تجاه المنطقة والعراق "وهم التمدد والتحكم"**، للأستاذ الدكتور سعيد دحدوح/ كلية العلوم السياسية– الجامعة المستنصرية.

وقد تناول الدكتور دحدوح خمسة محاور أساسية هي:

أولاً: الوهابية... حركة إصلاحية أم دين جديد. ثانياً: بين الولايات المتحدة الأميركية والسعودية. ثالثاً: المنطقة في المدرك السعودي رابعاً: الإدراك السعودي للعراق بعد الاحتلال الأميركي، خامساً: المقاومة في الإدراك السعودي.

ويرى الباحث أن الوهابية ليس حركة إصلاحية، وإنما دين جديد يختلف جذرياً عن الإسلام الحقيقي يسعى لنشر التطرف في العالم الإسلامي، وفي معرض تناوله للعلاقات بين الولايات المتحدة والسعودية، وكيف أثرت هذه العلاقات على الإدراك السعودي للمنطقة، يؤكد الباحث أن استقرار وأمن النظام في المملكة العربية السعودية يمثل جزءاً أساسياً في الاستراتيجية الأميركية تجاه الشرق الأوسط، قبالة ضمان السعودية استمرار تدفق النفط إلى الغرب بأسعار مناسبة، وقد

اكد الباحث أن النفط السعودي غدا سلاحاً أمريكاً يستهدف خصومها، لا سيّما إيران وروسيا الاتحادية، ومن بين ما أكده الباحث عند تناوله الإدراك السعودي للعراق بعد الاحتلال الأميركي، أنَّ السعودية تحمل هواجس جمة من عراق ما بعد ٢٠٠٣ قد تفوق هواجسها القديمة، فالمملكة العربية السعودية تدرك جيداً أن معادلها الإقليمي تحديداً هو العراق في هويته المذهبية والموارد الطبيعية، وكل ذلك يمكن أن يرشحه لأن يؤدي دوراً فاعلاً وقيادياً في المنطقة قد يزاحم التمدد السعودي فيها.

ثم عقب الأستاذ الدكتور عبد الأمير الأسدي/عميد كلية العلوم السياسية– الجامعة المستنصرية. فذكر أن الورقة أعلاه واسعة جداً تمتد من القرن الثامن عشر إلى الآن، مّما وضعتنا أمام جملة أسئلة منها: هل يمتلك آل سعود استراتيجية أو هم منفذو استراتيجية خارجية؟ هل كان محمد بن عبد الوهاب قبل أن يلتقي بالاستخبارات البريطانية في البصرة (كما ذكر لوريمر في كتابة دليل الخليج) رجل دين أو صنيعة بريطانية؟ هل كان آل سعود وهم في نجد بحاجة إلى ورقة دينية للوقوف بوجه ماذا؟ بوجه الأشراف في الحجاز؟ أو بوجه العثمانيين أصحاب الخلافة؟ ومن ثَمَّ يمكن لبريطانيا أن تستخدم آل سعود أداة لهم لمواجهة الجهاد الذي أعلنه العثمانيون؟

وأما **الورقة الثانية** فكانت حول: **سياسة تركيا الخارجية تجاه الحلف الدولي لمحاربة تنظيم داعش**، للأستاذ المساعد الدكتور عماد مؤيد المرسومي/ كلية الحقوق– جامعة ديالى، التي تناول بها محوريين هما:

أولاً: تحليل العلاقة التركية مع تنظيم داعش.

ثانياً: التحول في موقف تركيا تجاه الحلف الدولي.

فذكر الباحث مع مرور أشهر عدة على تقدم تنظيم داعش ميدانياً في كل من سوريا والعراق، اتسم الموقف السياسي الرسمي لتركيا بالغموض والابتعاد عن تبني سياسة واضحة تجاه ما تقوم به داعش، وهو ما أثار التساؤلات حول مدى عقلانية السياسة التركية، وهل هي مدركة حقاً لطبيعة التهديدات التي يمكن أن تتلقاها أو أنها تتجاهلها بمحض إرادتها؟، وحتى بعد إعلان الولايات المتحدة عن عزمها لتشكيل تحالف دولي لمقاتلة تنظيم داعش، بقيت تركيا مترددة في الانضمام لهذا التحالف برغم الدعوات المتكررة من واشنطن.

وقد وضعت تركيا شروطها في الانضمام إلى التحالف الدولي، بأن يبدي الأخير عزمه على استهداف النظام السوري وليس فقط داعش، مقابل أن تتولى تركيا تدريب مقاتلي المعارضة الذين تصفهم بالمعتدلة، وأن يكون هذا التدريب على الأراضي التركية، وقد شمل (٤٠٠٠) مقاتل بأشراف المخابرات التركية.

ويرى الباحث في ظل هذه المشاركة المشروطة، من المؤكد أن تركيا لا تريد أن تبدو صورتها (كتابع) للولايات المتحدة، بل جعلت مشاركتها والتزامها بعدم إرسال قوات برية مرتبط بإيفاء التحالف بوعوده، وعليه أعلن رئيس وزراء تركيا (داود أوغلوا) " أن تركيا ستؤدي دورها في إرسال قوات برية إلى سوريا في حال عدم التزام الحلفاء بتنفيذ دورهم تجاه نظام الرئيس الأسد".

وقد أُلحقت الورقة بتعقيب للأستاذ المساعد الدكتور محمد ياس/ كلية العلوم السياسية– جامعة النهرين، الذي أكد أن الورقة أعلاه اهتمت بشكل كبير في تحليل التناقض في المواقف التركية من الحرب على تنظيم داعش، وما الأسباب التي أدت إلى صياغة هذه المواقف، المرتبط بجزء كبير منها بالداخل التركي؟ فمثل ما هو معروف أن الفعل السياسي الخارجي لأية دولة يتأثر بالوضع الداخلي، وفاعليته تقترن بمقومات القوة التي تمتلكها هذه الدولة، فالداخل التركي فيه نوع من التناقض في طريقة التعامل مع هذا الملف الخطير، فكثير من التيارات السياسية التركية ترى أن اللعب على إدارة التنظيمات المتطرفة أو العمل على توظيفها فيه مخاطر جمة، فيمكن تحقيق مكاسب مرحلية ولكن بالنتيجة سوف تنقلب هذه التنظيمات، ويمكن أن تهدد الأمن التركي وتدخل تركيا في أزمات خطيرة، كما حدث مع باكستان عندما كانت تدعم الجماعات التي تقاتل في افغانستان.

وأزاد المعقب أفكاراً تمثلت بالآتي:

لا شَّك في أن الحرب على تنظيم داعش يدخل في ثناياه سجالات ورؤى عده، وهذه الرؤى يندرج البعض منها في إطار نظرية المؤامرة، فهنالك وجهات نظر ترى في الأمر إنه عبارة عن لعبة كبيرة يجري بها إعادة ترسيم الحدود وإعادة رسم خارطة منطقة الشرق الأوسط، تقسم فيها دول عده منها العراق وسوريا وغيرها من الدول الأخرى، وإلى إقامة دولة كردستان الحرة وفق رقعة جغرافية كبيرة.

وانطلاقاً من هذه الرؤية السائدة تحددت في الحقيقة سياسات واتجاهات القوى الإقليمية والدولية، ومما لا شَّك فيه أن بداية هذا الوضع هو من تفاعل وتصاعد الأزمة السورية، فالصراع في سوريا في حقيقته أصبح يشبه (حلبة مصارعة)، أفرزت ووضحت حجم وقوة كل طرف إقليمي ودولي، فالصراع كما هو معروف لهُ أطرافه ولهُ أسباب تدفع الفاعلين فيه إلى استمراره، إذ لم يستنزف جميع متطلباته بتحقيق مصالح الأطراف الفاعلة فيه.

كما حضر الحلقة النقاشية عدد من الأكاديميين والمختصين بالشأن الأمني والاستراتيجي، الذين أغنوا الحلقة النقاشية بآرائهم واستفساراتهم وزيادتهم، فضلاً عن عدد من وسائل الأعلام.

أطاريح ورسائل جامعية

عرض نضال جهاد العبيدي*
أكاديمية وباحثة من العراق

***باحثة في مركز حمورابي- تدريسية في كلية الإسراء الجامعة**

١- أطروحة دكتوراه

الولايات المتحدة والتغيير في النظام الدولي

الطالبة: رنا علي خلف الشجيري

كلية العلوم السياسية- جامعة بغداد- ٢٠١٣.

إن من المسلم به في أدبيات التحليل السياسي أن واقع العلاقات الدولية ليس نمطاً أو حالة جامدة، بل يمكن النظر إلى ذلك الواقع بوصفه عملية متغيرة ومتطورة تتسم بالحراك والمرونة والديناميكية. تندفع تلك العملية من سعي الأطراف والقوى الفاعلة في الواقع الدولي إلى الحفاظ على أوضاعها ومصالحها، التي تعكس ما تحوزه من قدرات وإمكانات نسبية وموارد متاحة، فعندما تتغير القدرات بشكل حاسم لدى طرف ما من اطراف التفاعل فإن باقي الأطراف يسعون عادة"، إلى إعادة التوازن من جديد عبر تفعيل سياسات واستراتيجيات جديدة تتناسب مع مستجدات الواقع الدولي وتطوره وتحولاته، إذ تدرك الأطراف الفاعلة فيه أنه في ظل بيئة دولية لا يحكمها إلا منطق التنافس والصراع، والذي يتحول بدوره إلى سياسات وسياسات مضادة، فإن حماية حدودها ومكتسباتها المعطاة، فضلاً عن تحقيق المصالح والاستراتيجيات المبتغاة، إنما هو رهن بامتلاك القوة والسعي الدائم إلى زيادة هذه القوة وتعظيمها إلى أبعد حد ممكن.

إن النظام الدولي يتغير بتراتبية القوى الكبرى والمؤثرة صعوداً وهبوطاً، وفقاً لما تحوزه تلك القوى الدولية من محددات ومرتكزات القوة، والتي تقوم على أسس معينة، لذا فقد ارتبط التغيير في النظام دولي بحالات النهوض والتراجع بالنسبة للدول الأقوى التي سيطرت على النظام، وذلك عن طريق استبدال القوة المهيمنة المتدهورة بقوة مهيمنة ناهضة، وفقاً لعوامل القوة العسكرية والاقتصادية والتكنومعلوماتية. وهذا الصعود والهبوط ينطبق على الهيمنة العالمية للولايات المتحدة الأمريكية، واحتلالها موقعا" متفوقا" لا سابق له في هذا النظام. لذلك بدأت الولايات المتحدة الأمريكية بممارسة دور القوة المهينة عالمياً، عن طريق سعيها إلى إعادة تنظيم العالم، على وفق صيغ وتوازنات جديدة وتحديد بنية الوضع الدولي بالصيغة التي تحقق المصلحة الأمريكية، وتؤمن لها الزعامة العالمية. وبذلك أصبحت الولايات المتحدة الأمريكية تسيطر على النظام السياسي الدولي وتهيمن عليه.

إن الحركة التطورية للنظام السياسي الدولي في ظل هذه المعطيات، تشير إلى أن فعالية الحركة والانتقال من حالة إلى أخرى وضمن الحقبة التي أعقبت أحداث ١١ أيلول ٢٠٠١، ارتبطت إلى

حداً ما بتوجيهات سياسة الولايات المتحدة الأمريكية وطبيعة العلاقات الدولية السائدة وآليات التفاعل بين القوى الدولية المؤثرة، لا سيّما وان الولايات المتحدة الأمريكية قد تبنت ومنذُ انتهاء الحرب الباردة سياسة لبناء أو إعادة صياغة النظام السياسي الدولي عبر طروحات النظام العالمي الجديد، وتزامن هذا التوجه السياسي مع قدرة أمريكية على تنفيذ أهدافها، بالاستناد إلى مدخلات القوة التي تتمتع بها وعلى مختلف المستويات.

فالنظام السياسي الدولي يشهد حالياً العديد من التغيرات، التي توحي بحدوث تحول في طبيعة هذا النظام، من ناحية بروز عوامل يمكن أن تحدد الصيغة المستقبلة للقطبية الدولية، والكيفية التي سيتم على وفقها توزيع الأدوار الدولية. إلى جانب السياسة التي يمكن أن تتبناها الولايات المتحدة الأمريكية، ومدة تأثيرها في بناء هيكل النظام السياسي الدولي المقبل. لا سيّما إن هناك قوى كبرى أخرى تتطور بمعدلات كبيرة، ويتوقع لها أن تكون أقطاباً دولية منافسة بدرجة ما للنفوذ الذي تتمتع به الولايات المتحدة الأمريكية، وأبرزها الاتحاد الأوربي– وروسيا– والصين.

ومما تقدم يتضح أن واقع السياسة العالمية أصبح مثل لعبة الشطرنج الثلاثية الأبعاد، لا يستطيع المرء أن يكسب إلا إذا لعب بطريقة عمودية وأفقية في الوقت نفسه، فعلى الرقعة العلية تكمن القضايا العسكرية التقليدية بين الدول، وتظهر في هذه الرقعة الولايات المتحدة الأمريكية القوة العظمى الوحيدة ذات الذراع العسكري البعيد الأمد في ظل نظام دولي أحادي القطب. أما الرقعة الوسطى متعلقة بالقضايا الاقتصادية بين الدول، فإن توزيع القوة متعدد الأقطاب، فلا تستطيع الولايات المتحدة الأمريكية أن تحصل على النتائج التي تريدها إلا بموافقة الاتحاد الأوربي، وروسيا، والصين. أما الرقعة السفلى فهي متعلقة بالقضايا الانتقالية مثل الإرهاب، والجرائم الدولية، وتغيير المناخ، إذ تتوزع القوة بشكل واسع وفوضى التنظيم بين الدول والفاعلين من غير الدول. لاسيمّا وأن أحداث ١١ أيلول ٢٠٠١ كانت بحق نقطة تحول في مسار السياسة الأمريكية، إذ دخل العالم في مرحلة انتقالية جديدة نتيجة لانفراد الولايات المتحدة الأمريكية في القضايا الدولية وممارستها لمبدأ القوة لفرض الإدارة والهيمنة. وقد يكون ذلك عاملاً مهماً لتدهور المكانة العالمية للولايات المتحدة الأمريكية بسبب اتساع نطاق اهتماماتها الخارجية، وقد تعجل بفقدان المصداقية، إذا ما استمرت الولايات المتحدة الأمريكية في التهديد باستخدام القوة. فالولايات المتحدة الأمريكية اليوم هي أولى بين متساوين، هي المهيمنة في ظل حركية مستجدة لقوى أخرى لاستعادة الأدوار المفقودة، دون الوصل لمرحلة الصدام وأمام مدخلات التغيير هذه لا يمكننا أن نطلق الأحكام وبصورة قاطعة، فالوضع القائم قد يمتد حتى نهاية العقد الثاني من القرن الحالي مع الاعتراف بأن الواقع يبقى مفتوحاً أمام كل الاحتمالات.

٢– رسالة ماجستير

دور الدول متوسطة القدرات في النظام الدولي "البرازيل أنموذجاً"

لقد كان لبروز هذه الدول متوسطة القدرات مع إطلالة القرن الحادي والعشرين دوراً مهماً في إعادة بناء علاقات التحالف الدولي التي هيمنت على النظام الدولي. فقد سعت الدول الكبرى إلى إقامة علاقات استراتيجية مع هذه الدول، لكونها تتمتع بنفوذ كبير داخل النظم الفرعية والإقليمية، لذا حاولت هذه الدول الكبرى توظيفها كأداة لتنفيذ استراتيجياتها داخل هذه النظم الإقليمية، عبر منحها موقع متميز في الترتيبات الاستراتيجية لهذه الأقاليم، مثل المكانة التي حاولت الولايات المتحدة الأمريكية أن تمنحها للبرازيل في أمريكا اللاتينية للمحافظة على النفوذ الأمريكي في هذه القارة، في وقت أصبحت فيه المنافسة شديدة بسبب تطور قدرات البرازيل وصعود تيارات يسارية مناهضة للنفوذ الأمريكي، مثل القوى الحاكمة في فنزويلا بقيادة هوغوشافيز، بالمقابل فإن الدول متوسطة القدرات تدرك في الوقت نفسه استحالة تحقيق أهدافها، بالاعتماد على قدراتها الذاتية (والتي يمكن تلخيصها بالقيادة الإقليمية)، كخطوة أولى للانتقال نحو دور دولي أكثر فاعلية، وهنا يبرز تلاقي المصالح بين الدول متوسطة القدرات والدول الكبرى، فكلاهما يدرك حاجته للآخر وأن تقاطعت مصالحهم السياسية دون الاقتصادية غير أنهم يلتقون في ضرورة المحافظة على دورهم الدولي مهما كان هذا الدور، فالدول متوسطة القدرات تؤمن بالشراكة في حين الدول الكبرى والدولة العظمى تؤمن بدور التبعية. غير أنَّ معطيات الواقع الدولي فرضت على الطرفين صنع فرص أوسع للتعاون وأنَّ كانت الدول متوسطة القدرات تؤمن بأن هذا التعاون مرحلي لن يستمر طويلاً، لذا وفي إطار ما تقدم نستطيع القول، بأن على الدول متوسطة القدرات أنَّ تبذل المزيد من الجهود على الصعيد الإقليمي، كي تعزز مكانتها في إقليمها وبما يؤهلها في مرحلة لاحقة للانتقال إلى مستوى دولي أكثر فاعلية، بحيث لا تستطيع الدول الكبرى تجاهله. خاصة وأن القرن الحادي والعشرين حمل العديد من المطالب الدولية بأنهاء هيمنة القطب الواحد، وأبرز الأطراف الداعية إلى هذا التغيير هي الدول متوسطة القدرات الساعية إلى التحرك لاحتلال مكانة أكثر تقدماً بالهرمية الدولية، فهي تنظر إلى هيكل النظام الدولي على أنه غير عادل ويفرض قيوداً على الدول التي تطمح لممارسة دوراً أكثر فاعلية. ومن ابرز هذه الدول البرازيل التي نجحت في تحقيق معلات تنمية، وتحالفات إقليمية أصبحت تؤهلها لممارسة دور دولي أكثر استقلالية ينقلها إلى مصاف الدول الكبرى. خاصة وان دور البرازيل الدولي يمتاز بالالتزام بقواعد النظام الدولي، كخطوة نحو إصلاحه بشكل تدريجي ليكون أكثر عدلاً وأكثر تعبيراً عن مصالح الدول. ولا سيمّا إن بقاء البرازيل كدولة متوسطة القدرات محتفظة مكانتها الدولية نفسها سيفقدها أهميتها على المدى البعيد، أو سيؤدي إلى تراجعها في هرم القدرة الدولي، لذا أصبحت البرازيل ملزمة في ظل النظام الدولي برفع مكانتها الدولية

والاعتماد على الدول الإقليمية، التي يجمعها هدف مشترك هو منحها دوراً أكبر على الصعيد الدولي. من أجل تغيير مكانتها الدولية والانتقال من الدولة المتوسطة إلى الدولة الكبيرة في النظام الدولي.

عروض الكتب العربية

رؤى خليل سعيد*
باحثة من العراق

***- باحثة في مركز حمورابي**

دور لوبي المجمع الصناعي- العسكري في الاستراتيجية الأمريكية "غزو العراق عام ٢٠٠٣ أُنموذجاً"
المؤلف: د. نصر محمد علي
المركز الثقافي للطباعة والنشر، العراق، ٢٠١٤.

في أعقاب أحداث الحادي عشر من أيلول / سبتمبر ٢٠٠١، أعلنت الإدارة الأمريكية "الحرب ضد الإرهاب" وبدأت أولى خطواتها بالحرب على أفغانستان، وأغراها نجاحها الجزئي في هذه الحرب، واعتمادها لاستراتيجية "الضربات الوقائية" أو "الاستباقية" بدلاً من "استراتيجية الردع"، أن العراق سيكون أولى الدول التي تطبق عليها هذه النظرية. وبتحقيق النصر العسكري في أفغانستان، بدأت الولايات المتحدة في تصعيد الأزمة العراقية على المستوى الدولي، واتجهت للأمم المتحدة لتوفير الشرعية الدولية بما يخدم مخططاتها، وكذلك أعادت الولايات المتحدة، صياغة استراتيجيتها العسكرية فيما عُرف باسم "الهيمنة الأمريكية" والتي تتحدد في رفع مستوى التوتر ليصل إلى مستوى الأزمة، والتي تؤدّي بدورها إلى الصراع العسكري إن لم يستجب الطرف الآخر لمطالبها، فعملت على إصدار القرار الدولي (١٤٤١)، من مجلس الأمن في تشرين الثاني / نوفمبر ٢٠٠٢، وقامت بالضغط على مفتشي الأمم المتحدة لإدانة العراق، والتحرّك داخل مجلس الأمن للتأكيد على أن العراق لم ينفِّذ القرار (١٤٤١). وعندما فشلت في إصدار قرار جديد يتيح لها ضرب العراق، تجاوزت الشرعية الدولية، وقامت بالتعاون مع بريطانيا- خارج الأمم المتحدة- بغزو العراق في مارس/ أبريل ٢٠٠٣ بهدف فرض هيمنتها على دول المنطقة والسيطرة على مصادر النفط. وقد حاول الكتاب الموائمة بين الأهداف الأمريكية وبين قوى الضغط عبر استعراض دور المجمع الصناعي-العسكري الذي شكل أنموذجاً لجماعات الضغط والمصالح عن طريق امتلاكه اغُلب عناصر القوة الجماعة المحتملة: القوة العددية، القوة المالية، قوة التنظيم، القاعدة المؤسساتية، السمعة، الخبرة، التوزيع الجغرافي. ليشكل المجمع الصناعي-

العسكري بذلك أحد المعطيات الرئيسة للنظام السياسي الأمريكي برغم طبيعته غير المتجانسة. ومع ذلك وسع المجمع الصناعي العسكري من دائرة تأثيره عبر ما تسميه الولايات المتحدة (الحرب على الإرهاب) تمثلَ في الحرب العالمية الرابعة على حد وصف منظري السياسة الأمريكيين. إذ لم يقتصر هذا التأثير على السلوك الخارجي للولايات المتحدة، بل امتد للتأثير في صنع السياسات العامة في الولايات المتحدة بمكوناتها الداخلية والخارجية بما توفره تلك المعطيات من فرص وحوافز للقيام بذلك. وهنا يربط الكتاب بين صنع السياسات العامة والسلوك الخارجي الأمريكي الذي يعد انعكاساً للسياسات العامة واللوبيات التي تؤثر فيها.

نحو مقاربة دنيوية للنزاعات في الشرق الأوسط

المؤلف: جورج قرم

الناشر: دار الفارابي، بيروت، ٢٠١٤.

يقدم الكتاب مقاربة للصدام الفكري التي أخذت طابعاً مأسوياً في الحرب الباردة، حين انخرطت أنظمة عربية عدة في معسكر الولايات المتحدة ضد الاتحاد السوفياتي، ووُظّف الدين في الصراع بشكل كبير. جرى تدريب عشرات الآلاف من الشبان العرب، لا ليحاربوا في فلسطين ويحرروها من الاحتلال الصهيوني، بل ليحرروا أفغانستان من الاحتلال السوفياتي، وهي دولة ليس لنا معها أي نوع من العلاقات التاريخية أو الثقافية أو التجارية منذ قرون. مرّت هذه الظاهرة الغريبة والشاذة من دون أن يحتج أحد من العرب على توظيف الدين الإسلامي لمصلحة الدول الإمبريالية التقليدية، أي الولايات المتحدة وأوروبا، وضد الاتحاد السوفياتي الذي كان قد قدّم العديد من المعونات للعرب. جرى تصوير الحرب وفق خرافة «حرب حضارات» بين «دول مؤمنة» من جهة، وكانت أميركا تُعتبر كذلك، و«الإلحاد» ممثلاً بالاتحاد السوفياتي من جهة ثانية. ويبحث الكاتب العوامل الكامنة وراء التوظيف المكثف للدين بعد الحرب الباردة، الذي استخدم لمقارعة ما سميّ نهاية الإيديولوجيات العلمانية. ويتقاطع هذا التوظيف مع صوغ أفكارٍ مثل أطروحة هانتينغتون "صدام الحضارات وإعادة بناء النظام العالمي".

ويقرأ قرم الصراعات الجارية في الشرق الأوسط، خصوصاً العالم العربي في سياق صراعات المصالح والهيمنة والتناقضات في الرؤى الدنيوية، وليس ضمن الصراعات الدينية والمذهبية أو بين الغالبية والأقليات. ويعالج سياق التوظيف الديني في السياسات الدولية بعد انهيار المنظومة

الشيوعية على مستوى السياسة الخارجية الأميركية. لقد نجم عن تفكك الاتحاد السوفياتي فراغ هائل في النظام العالمي وآل إلى إضفاء البعد الديني على الصراعات، وجعل الإسلام الأصولي (العدو الوريث) بأسلوب ينم عن استنزاف حاد للدين في معترك اللعبة السياسية الأممية إثر هيمنة الولايات المتحدة المتوجسة من تصاعد قوة العملاقين الصيني والروسي. وهنا يعمل الكتاب على تشخيص أسباب عودة الدين وتوظيفاته ضمن مدة زمنية واسعة تتجاوز سقوط العملاق السوفياتي. التوظيف الأميركي للديانات الرئيسة سبق هذه الحقبة التاريخية المفصلية، حين انشغلت واشنطن وحلفاؤها الأوروبيون بدحر العدو الشيوعي عبر الأصوليات الإسلامية وتوطيد الهويات الانفصالية. هذه العودة الدورية في الاستغلال السياسي للديني سبقها في أواخر الستينيات إنشاء «منظمة المؤتمر الإسلامي» بوصفها أول مؤسسة دولية تجمع دولاً على أساس الانتماء الديني، تلاها قيام الثورة الإسلامية في إيران عام ١٩٧٩.

ويحدد الباحث خمسة أحداث رئيسة أبطلت انتصار الوجهة العلمانية للعالم: نجاح الوهابية في الإسلام، وانفصال مسلمي الهند، الصهيونية وقيام دولة إسرائيل، تأسيس منظمة المؤتمر الإسلامي، والثورة الدينية الإيرانية. ويعد المؤلف أن التعددية الثقافية تُشكل مصدراً أساسياً من مصادر الصراعات. تتقدم مع تآكل مفهوم المواطنة الحديث الذي يعني إدماج كل أفراد المجتمع في جسد سياسي واحد من دون أي إقصاء على أساس عنصري أو ديني أو جنسي أو متعلق بالانتماء العرقي أو العائلي. كان للعولمة الاقتصادية . كما يخلص قرم . تأثير بالغ في إنتاج الاضطرابات الاجتماعية والاقتصادية، ما سمح في ضعضعة المثالية الكامنة في نظام المواطنَة لمصلحة التلاعب بالهوية الأساسية، دينية كانت أم عرقية.

وأخيراً، إن الكاتب يدق ناقوس الخطر حول التمادي الدولي في توظيف الدين، وما ترتب عليه من نتائج كارثية تهدد أنموذج العلمانية الذي أعطته الفلسفة الكانطية (نسبة إلى كانط) للعلاقات الدولية الهادفة إلى إرساء السلام الدائم بين الأمم أو الدول.

مكافحة الإرهاب

المؤلف: رونالد كريلينستن

ترجمة: احمد التيجاني

الناشر: مركز "الإمارات" للدراسات الاستراتيجية، أبو ظبي، ٢٠١١.

يعد هذا الكتاب إن الإرهاب نمطاً من أنماط التواصل العنيف، أو الإقناع الإكراهي، مؤكداً ضرورة تحليل الخلفيتين المكانية والزمانية لأي نشاط إرهابي لكي نفهم السياق الذي تبرز منه أي جماعة إرهابية وتعمل داخله، ويشرح الكتاب مختلف المقاربات الموجودة لمكافحة الإرهاب، ويسلط الضوء على نقاط القوة والضعف بها، فضلا عن الخيارات الأخرى التي لا يشدد عليها أي من الطرفين، وتقييمها برمتها.

فبعد انتهاء الحرب الباردة، وغياب القطبية الثنائية، ومع ضغوط العولمة، بدأ العالم أشد تعقيداً، فاتسعت دائرة الأعداء، وبدأت تهديدات جديدة في التشكل، ابتداء بالأمراض المعدية، وانتهاء بحرب المعلومات. وشكلت هذه البيئة المتنوعة بدورها سياقاً جيوسياسياً أوسع نطاقاً، شهد فيه الإرهاب وسبل محاربته تطوراً وتحولاً على نحو مشترك، ونجم عنها الحديث عن مجموعة كاملة من أنواع الأمن، فهناك الأمن المجتمعي والاقتصادي والإنساني والبيئي، إلى جانب الأمن العسكري.

وأشار الباحث إلى تفاقم الفجوة التكنولوجية بين الولايات المتحدة الأميركية وبقية العالم، فضلاً عن تحدي الاستخدام المزدوج للتكنولوجيا، ولاسيمّا من منفذي العمليات الإرهابية، وكذلك ما تتسم به المنظومة الدولية من بنية غير متساوية التوزيع، للقوة والنفوذ.

وقسم المؤلف المقاربات التي تطبق لفهم ومعالجة قضية الإرهاب، إلى فئات كسلسلة من المتضادات: مدى قصير/ مدى طويل، تكتيكي/ استراتيجي، قمعي/ إقناعي، هجومي/ دفاعي، رد فعل/ نشط ومبادر، داخلي/ دولي، القوة الناعمة/ القوة الصلبة، الأحادية مقابل تعددية الأطراف.

ثم ينتقل الكتاب إلى البحث عن أدوات مكافحة الإرهاب التقليدية التي تعتمد على القدرة الإكراهية للدولة، ويحلل وسيلتين من أكثر وسائلها شيوعاً، هما نموذج العدالة الجنائية، ونموذج الحرب، ويتفق النموذجان في اعتمادهما على احتكار الدولة لاستخدام العنف، حيث تتحمل الشرطة المسؤولية الرئيسة في نموذج العدالة الجنائية بمشاركة من المحاكم والسجون، ويتحمل الجيش المسؤولية الرئيسة في نموذج الحرب.

وانتقل المؤلف للحديث عن تمويل الإرهاب، وقد برزت بعد أحداث ١١ سبتمبر، عمليات تعقب وتجميد واحتجاز الأموال الموجهة نحو النشاط الإرهابي، ودور المنظمات الخيرية في تمويل الجماعات العاملة في الإرهاب .لكن تلك المحاولات لوقف تمويل الإرهابيين تعرضت لعوائق تتعلق بالتعارك الداخلي بين الوكالات، وأيضا الشك في مصداقية الدليل الذي استخدم لتسويغ تجميد أصول المنظمات، بالإضافة لصعوبة التمييز بين المنظمات الخيرية المشروعة وواجهات تمويل الإرهابيين.

وأشار الكتاب إلى أنه إذا كان الإرهاب شكلا من الحرب النفسية، فإن البعد الدعائي يصبح عنصرا مهما في مكافحته أيضا، بهدف إحداث تغيير المواقف والسلوك لدى مجموعات أو جماهير مستهدفة بشكل خاص، وذلك بطرقتين، هما تعديل المعتقدات والمواقف والعادات غير المرغوب فيها، وتعزيز المعتقدات والمواقف والعادات المرغوبة فيها.

وأوضح الكتاب أن أساليب إقناعية كالتأكيد على عدم جدوى الإرهاب، والدخول في مناظرات، وعمليات التبادل الثقافي، وأساليب قانونية كالنص على تخفيض العقوبات للمتعاونين مع السلطات، والسماح بإعادة دمج العادلين عن استخدام العنف في المجتمع، من شأنها تقويض الإرهاب على المدى الطويل.

وينتقل المؤلف للحديث عن أنواع الإجراءات الدفاعية، بهدف تقليل خطر الهجوم الإرهابي إلى الحد الأدنى وجعل الهدف أقل جاذبية بالنسبة إلى الهجوم، وهو ما يعرف بتصليب الهدف.

ويؤكد الكتاب أنه لا يوجد حل سريع لمشكلة الإرهاب، فالاستراتيجيات القمعية يمكنها أن توقف عمليات الإرهابيين، ولكنها قد تفضي إلى حركة عكسية، بتغذيتها للحنق، وخلق مظالم جديدة، وتسهيل الاستقطاب إلى قضايا جديدة أو قضايا أعيد إنعاشها، فضلاً عما نتج عن الحرب على الإرهاب، من تآكل حكم القانون والحريات المدنية للمواطنين وثقتهم بالحكومة.

وبناء عليه، يركز المؤلف على أهمية مكافحة الإرهاب على المدى الطويل، عن طريق القضايا الأكثر بنيوية، ومن وسائله التنموية، والانتفاع من الموارد، والتجارة، والمساعدات الخارجية، التي تستهدف تخفيف الوقود الأيديولوجي الذي يشكل القوة الدافعة.

وأكد الكاتب في خاتمته ضرورة الجمع بين مختلف المقاربات لمكافحة الإرهاب، على المستويات المحلية والقومية والإقليمية والدولية، فلا تستطيع مكافحة الإرهاب أن تكون مجرد رد فعل أو قمع، وأكد أن سياسة مكافحة الإرهاب في الدول الديمقراطية وضمن نظام عالمي آخذ في التعولم، يجب أن تحاول تحقيق القبول إلى جانب الفاعلية، بوصفهما معيارين ينبغي أن يتوازنا في المعركة ضد الإرهاب، وزاد أن اتباع أسلوب العنف بوصفه المسار السهل في مكافحة الإرهاب، فيه تأكيد على معتقدات أولئك المتعصبين والمناصرين المتشددين للإرهاب، في حين

أن اتباع الجهود الطويلة الأمد التي وصفها بأنها مسار صعب من شأنها عزل هؤلاء المتعصبين وتسهيل تقديمهم إلى العدالة.

تفسير حرب العراق: نظرية افتراضية وتفسير منطقي مع الأدلة

المؤلف: فرانك هارفي

الناشر: مركز الأمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، ٢٠١٤.

يُمثل هذا الكتاب خطوةُ تصحيحية ضرورية لما يرقى إلى تفكيرٍ جامعي أكاديمي، فكما هي حال نظريات المؤامرة الأخرى، تصوغ نظرية حرب المحافظين الجديد برواية كاملة بناءً على تفسير سطحي تبسيطي، يتحدث عن بضعة منظرين أيديولوجيين استطاعوا عن طريق أسلوبهم المكيافيللي البارع وسلطتهم المطلقة تحويل السياسة الخارجية الأمريكية لخدمة مصالحهم الخاص، ولكن الافتراضات الشائعة التي تقوم عليها نظرية حرب المحافظين الجدد حول أسباب حرب عام ٢٠٠٣ قد تكون بخطورة الإخفاقات الاستخبارية التي كانت مسؤولة عن الأزمة المقام الأول، وهذه الروايات الضعيفة خطيرة بشكل خاص عندما يرفض أنصارها الاعتراف بحالات شاذة تتحدى معتقداتهم الراسخة، أو عندما يواصلون الاعتماد على جزءٍ صغير فقط من السجل التاريخي لتأكيد نظرية ضعيفة.وهنا يبحث الكتاب في التفسير السائد لحرب العراق، فقد كان قرار الولايات المتحدة مهاجمة نظام صدام حسين في ١٩ أذار/مارس ٢٠٠٣، نتاجاً للأجندة الايدلوجية والأولويات والاستراتيجيات الكبرى للرئيس جورج بوش الابن، وكبار المحافظين الجدد و فريقه للأمن القومي. وبرغم الرواج الواسع لهذه الرواية للحدث التاريخي، فإن فرانك هارفي يقول: إنها تبقى رغماً غير دعم بالأدلة، ومقولة فجة لا تقوم على أساس منطقي، ويهدف الباحث في كتابه هذا إلى تقديم رواية مدعمة بالأدلة التاريخية للأحداث والاستراتيجيات التي دفعت للتحالف الأمريكي–البريطاني نحو الحرب.

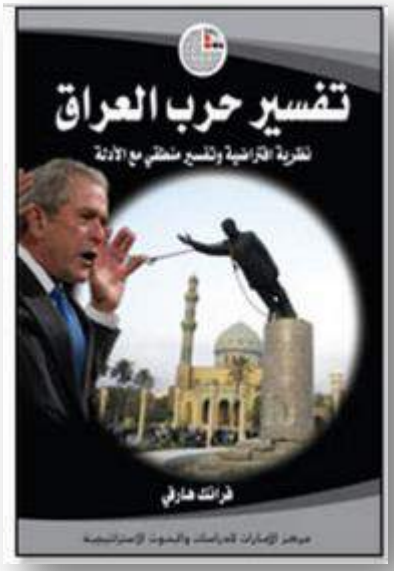

وأن الفكرة الرئيسة التي بحثها الكتاب في نظرية حرب المحافظين الجدد واضحة جداً وثابتة، فقد كان دعم المحافظين الجدد لإدارة بوش شرطاً ضرورياً للحرب على العراق، ولا يزعم أنصار هذه النظرية إن انتصار بوش في انتخابات عام ٢٠٠٠ كان كافياً لبدء العمليات العسكرية بعد ثلاث سنوات، ولكن الرواية التقليدية واضحة تماماً حول الدور الحاسم الذي اضطلع به المحافظون الجدد في الدفع نحو الحرب، وهذا هو الأساس الذي يقوم عليه الأجماع السائد. ويشير الكتاب

إلى إن دور المحافظين في الدعوة للحرب على العراق كان من الممكن أن يضطلع به الديمقراطيون مازال الهدف محدد سلفاً من الاستراتيجية الأمريكية.

تكنولوجيا التحرُّر: وسائل الإعلام الاجتماعي والكفاح في سبيل الديمقراطية

المؤلف: مارك بلاتنر

الناشر: مركز الأمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، ٢٠١٣.

في السنوات الأخيرة، أدت تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الرقمية إلى إحداث تحول عميق في السياسة والمجتمع المدني، ومن أبرزها وسائل الإعلام الاجتماعي التي قدمت قنوات جديدة، وديناميكية على نحو مذهل، ولامركزية كلياً، كي يتواصل الناس والمؤسسات ويتعاونوا فيما بينهم لغايات سياسية وأخرى تتعلق بالحقوق المدنية. هذا الكتاب، يُسهم فيه عدد من الباحثين والكتّاب والناشطين الرقميين، يقدم دراسة نظرية وافية لدور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تمكين المواطنين من مواجهة الأنظمة التسلطية واحتوائها ومساءلتها، وتحرير المجتمعات من الأوتوقراطية أيضاً؛ وهو يستعرض تجارب الأفراد وجماعات المجتمع المدني في الشرق الأوسط وإفريقيا والصين في استخدام "تكنولوجيا التحرُّر" أيضاً؛ لإيجاد سبل للالتفاف على القيود الاستبدادية، والوسائل والقدرات التي تبتكرها الدول التسلطية للتحكم في الأدوات الرقمية.

وأن الثورات التي اجتاحت الشرق الأوسط تقدم أدلة مثيرة على الدور الذي تلعبه التكنولوجية في تعبئة احتجاجات المواطنين وأنهاء حكم الأنظمة التسلطية، فقد ساعد مقطع فديو تم تصويره بهاتف محمول، ويظهر فيه بائع جوال تونسي وهو يحرق نفسه في إطلاق شرارة الاحتجاجات الحاشدة التي أطاحت الرئيس زين العابدين بن علي، الذي حكم تونس سنوات طويلة، وأجبرته على الهروب إلى المنفى، واضطرت ثورة الفيس بوك في مصر النظام الحاكم إلى التخلي عن السلطة. وفي حين أن تكنولوجيا التحرر لعبت دوراً أساسياً في تحرر مصر وتونس، إلا أن هناك حالات أخرى، مثل مصر وإيران، تبين فيها أن الأنظمة التسلطية تستطيع أيضاً استخدام هذه التكنولوجيا نفسها بفاعلية للسيطرة على الأنترنيت وإيقاف الاحتجاجات واستهداف المعارضين.

وأن السياسة الدولية الحالية الخاصة بحرية الأنترنيت

غير كافية لوقف الموجة المتصاعدة لرقابة الأنظمة الاستبدادية على وسائط الأعلام الرقمية والاتصالات حول العالم. فهذه القيود تنتشر بشكل يفوق جهود المواطنين والحكومات الديمقراطية الهادفة إلى توسيع فضاء حرية التعبير على الأنترنيت.

وتوصل الباحث إلى أن تعزيز حرية الأنترنيت في مواجهة القيود المتزايدة في جميع أنحاء العالم، تحتاج الولايات المتحدة والاتحاد الأوربي إلى بذل الجهود فلا يمكنها الاكتفاء بالاعتماد على تدابير لا تثير خلافات، مثل الدعوة إلى مبادئ عامة، وانتقاد التجاوزات الصارخة، وتحويل البرامج التي تعزز حرية الأنترنيت، بل عليها اتخاذ إجراءات أكثر شجاعة، مثل: تحدي القوانين التي تسنها الحكومات الأجنبية لتقييد استخدام الأنترنيت، وتقيد صادرات تكنولوجيا المراقبة الأمريكية والأوربية إلى الأنظمة القمعية. فهذه الإجراءات حيوية لتغير التوجه العالمي نحو قمع حرية الأنترنيت.

عروض الكتب الأجنبية

د. سناء حمودي*

أكاديمية وباحثة من فلسطين

*– تدريسية– جامعة بيروت العربية

The New Middle East

The World After The Arab Spring

Paul Danahar

London: Bloomsbury، 2014

الشرق الأوسط الجديد: العالم ما بعد الربيع العربي.

يناقش الكتاب التحولات التي حدثت في منطقة الشرق الأوسط بعد ما عرف "بالربيع العربي" طارحاً التساؤل حول طبيعة الشرق الأوسط الجديد بعد هذه التحولات.

يعد الكاتب، الذي كان يشغل منصباً مهماً في محطة ألـ بي بي سي BBC، أن الثورات التي اشتعلت في المنطقة العربية في عام ٢٠١١ ستغير الشرق الأوسط إلى الأبد، ففي حين غادر جيل من الحكام الطغاة الذين حكموا ملايين الناس بقسوة، يبقى مستقبل المنطقة غامضاً، إذ إن هؤلاء تركوا خلفهم بلاداً مضطربة وغير مستقرة.

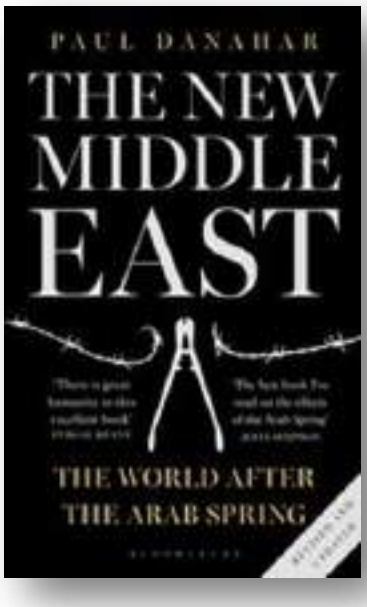

ويرى الكاتب أن شعوب هذه الدول وجدت نفسها مضطرة إلى إعادة النظر في الهوية والولاء الوطني، فيما تدخل الإسلام السياسي ليلعب دوره في حياة وسياسة هذه الشعوب.

وقد حاول رسم صورة للشرق الأوسط حيث تشكلت خطوطه منذ الحرب العالمية الأولى مع اتفاقية سايكس– بيكو، وفي حين عمد رجال الدول الكبرى حينها إلى تقسيم ورسم خريطة الشرق الأوسط، يتساءل عمن سيقوم برسم خريطة الشرق الأوسط الجديد؟ ويجيب بأن الله وحده يعلم ذلك.

لماذا تحركت شعوب المنطقة؟

إذا كانت الديمقراطية هي الهدف، فقد أجريت انتخابات في عدد من الدول العربية بعد تغيير النظام، لكن هل كانت الخطوة باتجاه الديمقراطية؟ يجيب الكاتب، أن الأمور كانت خطوة إلى الوراء، خاصة في مصر التي شهدت تغيير النظام وإجراء انتخابات اعتبرت في حينها حرة وعادلة، لكن الأمر انتهى إلى ما يشبه الانقلاب على الحكم الجديد.

أما دول الخليج، فقد حاولت وضع سياسة جديدة منذ بدأت الأنظمة الأخرى في السقوط. ومؤخراً استعادت السعودية دورها في الخليج، وتمكنت قطر من الوقوف لكنها خسرت الكثير من الأصدقاء.

لكن الكاتب يتوقع أيضاً تغييراً قد يضرب منطقة الخليج كي يتم التغيير في منطقة الشرق الأوسط، لكنه يتساءل عن موعد هذه التغيير، وهل سيكون سريعاً؟

حكام الخليج يؤكدون أن التغيير لن يحدث في دولهم، لكن الكاتب يستذكر أن مبارك والقذافي والأسد قالوا نفس الكلام سابقاً.

وفي خضم هذه الفوضى التي تشهدها المنطقة العربية وترخي بظلالها على الشرق الأوسط، لا زالت إسرائيل تعتبر نفسها الديمقراطية الوحيدة في الشرق الأوسط، لكن الكاتب يشكك في هذه المقولة أيضاً.

كيف ستكون صورة الوضع في الشرق الأوسط حسب توقعات المؤلف؟

ستشهد السنوات القادمة مزيداً من التوتر والعنف، في سوريا ستزداد الحرب تعقيداً، وستستمر الحرب بين السنة والشيعة بقطع النظر عن نتيجة الحرب في سوريا، وسيزداد من ثُمَّ تأثير الاقتتال الطائفي على العلاقات المجتمعية التي لا ترتبط مباشرة بالنزاع.

لبنان بدوره سيواصل محاولة الابتعاد عن حافة الهاوية رغم الضغوط، ولاسيمّا أن ذكريات الحرب الأهلية لا زالت حاضرة في أذهان اللبنانيين. العراقيون بدورهم سيحاولون الابتعاد عن العاصفة، إلا أن العاصفة طرقت حدودهم.

وقد تتمكن أميركا وحلفاؤها من احتواء الحرب في سوريا، لكنهم لن يتمكنوا من احتواء تأثيرها على المنطقة. وبما أن دعم أميركا الديكتاتوريات في المنطقة ساعد في تفكيك الشرق الأوسط، يتعين عليها المساعدة في إصلاح هذه المنطقة.

بالإجمال يرسم الكاتب صورة قاتمة للشرق الأوسط، ولاسيمّا وأن القاعدة وجدت موطناً لها في سوريا وإن كان تحت مسميات جديدة، حيث يتم تدريب جيل جديد من الجهاديين، الكثير منهم سيموت في المعارك، ومنهم من سيعود إلى بلده في أميركا وأوروبا والدول العربية من ضمن الدول التسعة والستون التي قدموا منها. وبعد أن تستقر الأمور في سوريا، سيوجه من بقي من عناصر القاعدة فيها أنظاره نحو إسرائيل التي لم تواجه في تاريخها خطراً سلفياً على هذا النطاق.

بشكل عام، الربيع العربي سيثبت إفلاس إيديولوجية القاعدة، وسيثبت أن التغيير الحقيقي لا يأت فقط عبر فوهة البندقية.

إذا، الربيع العربي هو بداية تشكيل شرق أوسط جديد لم تتحدد معالمه حتى الآن.

The Arab Uprisings Explained

New contentious politics in the Middle East

Edited by Marc Lynch

Columbia University Press، 2014

شرح الانتفاضات العربية: سياسات جديدة مثيرة للجدل في الشرق الأوسط.

يحاول الكتاب تقديم دراسة مختلفة عن أحداث المنطقة العربية وما يجري في الشرق الأوسط، انطلاقاً من مفاهيم معينة في العلوم السياسية كعملية التغيير السياسي والمراحل الانتقالية.

يحدد الكتاب ثلاثة أهداف، يسعى الأول إلى وضع أفضل تحليل للمشهد السياسي للعوامل ذات الصلة بتغيير الأنظمة الاقتصادية والسياسة المثيرة للجدل. أما الهدف الثاني فهو مقارنة اضطرابات المنطقة مع غيرها من المناطق والحقبات التاريخية، ورصد الأخطاء التي وقع فيها باحثون عندما حاولوا شرح الأحداث السابقة للتغيير السياسي في الدول. ويسعى الهدف الثالث إلى تقديم أفكار أولية حول النتائج السياسية للتغيير.

يميز الباحثون هنا بين ثلاثة أوجه للانتفاضات، لكل منها منطقها وديناميتها. الأول، التعبئة، أي العملية التي بموجبها انفجرت مستويات شعبية معارضة غير مسبوقة في عدد من الدول العربية المختلفة في وقت واحد تقريباً. أما الوجه الثاني فهو ردة فعل الأنظمة، التي تراوحت من تراكم قمع النظام وتنازل الشعب إلى حرب أهلية. وهنا يبرز دور القرارات التي اتخذها العسكريون في الدول المعنية. أما الوجه الثالث فهو نتيجة هذه الانتفاضات التي تراوحت من عملية تحول نحو الديمقراطية إلى نسخة جديدة من نظام استبدادي قائم.

تظهر الدراسات عمق السخط والرغبة العامة لدى الشعوب لوجود أنظمة سياسية أكثر ديمقراطية وعدلا وانفتاحاً سياسياً. إلا أن الأنظمة الديكتاتورية رغم كل عيوبها، تمكنت من قمع أو تحويل موجات الاحتجاج السياسي عن وجهتها. وقد تمكنت هذه الديكتاتوريات من الحفاظ على أنظمتها عن طريق استراتيجيتها ما عدا أربع دول هي تونس ومصر واليمن وليبيا، وفيما البحرين وسوريا تحافظان على بقائهما فقط عن طريق تطبيق سياسية العنف.

الحال الجدلية التي يطرحها الكتاب، هي مسألة عدم الوضوح في مرحلة التغيير السياسي. إذ لا يمكن حتى الآن تحديد أو قياس مدى التغييرات السياسية التي حصلت، فحتى سقوط الأنظمة في تونس ومصر قد فتح الباب لنوع جديد من النضال السياسي، مما أدى بكثير من الثوريين إلى ترك الساحات، وجعل المراقبين في الخارج يشعرون بقلق شديد. وبرغم أن المحتجين في المنطقة اعتمدوا لغة مشتركة واستخدموا نصوصاً وشعارات متشابهة، إلا أن الديناميات والنتائج السياسية التي تلت لم تكن متشابهة على الإطلاق.

أما بالنسبة إلى تأثير الانتفاضات في الدول الأخرى، فيرى الباحثون هنا أن العديد من دول الخليج الغنية تمكن من تحييد الحركات الاحتجاجية عن طريق تطبيق سياسة هي مزيج من القمع والتعاون، فضلاً عن التعلم من أخطاء الأنظمة الأخرى، إذ عمدت هذه الدول إلى تطبيق استراتيجيات للحفاظ على بقائها.

بالمحصلة، لم تؤد أي انتفاضة عربية حتى الآن إلى عملية انتقال ديمقراطي حقيقي، بل إن العديد من الدول لا زال يواجه عملية تعبئة مستمرة وحالة عدم استقرار سياسي.

فضلاً عن ذلك، فإن مجموعة من العوامل المحلية، من الجغرافيا إلى العلاقات المدنية – العسكرية، إلى الاقتصاد السياسي كان لها آثر في عملية النضال السياسي. وأظهرت نتائج الانتفاضات حتى الآن، أنها شكلت نوعاً من الحرب الباردة المحكومة بالتدخلات الخارجية والمتنافسة بالوكالة، وأنماطاً جديدة من التوافق والصراع الإقليمي. وهنا يبرز دور بعض الدول، كقطر مثلا، في دعم حركة الإخوان المسلمين، والتدخلات ضد الأنظمة في ليبيا وسوريا، واستخدام قناة الجزيرة للتأثير في الرأي العام العربي والإقليمي. وفي المقابل، نرى تحرك السعودية لدعم الأنظمة الملكية مادياً وسياسياً وحتى عسكرياً كما في البحرين وذلك بهدف الدفاع عن تحالفاتها المحافظة في المنطقة.

بالنتيجة، يخلص الكتاب إلا أن ديناميات التغيير والتحول السياسي في المنطقة لا زالت في بدايتها، وأنه من المبكر جداً تقديم أية استنتاجات نهائية حول مصير الانتفاضات العربية.

State – Society Relations
In the Arab Gulf States

Edited by Mazhar A. Al-Zoby and Birol Baskan

Berlin: Gerlach Press، 2014

العلاقات بين الدولة والمجتمع في دول الخليج العربي

يرصد الكتاب مجموعة من الدراسات، طبيعة العلاقات المجتمعية في دول الخليج. إذ يرفض الباحثون في هذا الكتاب مقولة إن المجتمعات في منطقة الخليج لا تزال قبلية ودينية محافظة. بل إن هذه المجتمعات أصبحت محكومة بنوع من التغيير، وهي في الواقع مجتمعات معقدة ومتعددة الأوجه الاجتماعية الثقافية التي تعبر عن الواقع والشأن الاجتماعي- السياسي لهذه المجتمعات. فالدين ليس هو العامل الوحيد المسيطر في شعوب هذه المنطقة، فهناك هويات وإيديولوجيات أخرى، فمثلا هناك ليبراليون في الخليج، وعربيون وعلمانيون، وغيرهم. وهذه المجموعات لا ترى أي تعارض بين مواقفهم الإيديولوجية والإسلام، فيما يبذل بعضهم جهوداً كبيرة للتوفيق بين هذه المواقف.

وفيما يستعرض الكتاب طبيعة المجتمعات في منطقة الخليج وتأثر هذه المجتمعات بالنواحي الدينية والعشائرية، تظهر محاولة لاستقراء تأثير التطور التكنولوجي في هذه المجتمعات. فكان رصد لتأثير مواقع التواصل الاجتماعي في تكوين الهوية الخليجية.

وفي هذا الإطار، نجد تأكيداً على أهمية هذه المواقع في تعزيز الهوية الشيعية في البحرين وامتدادها إلى خارج حدود الدولة في شكل من التضامن الخارجي، إذ كان للتواصل الإعلامي الدور المهم في تحريك المشاعر لدى الشيعة في العالم وتعاطفهم مع نظرائهم في البحرين.

ويعرض الكتاب مقارنة لتأثير وسائل الاتصال والتكنولوجيا في دولتين من دول الخليج، قطر والعراق. وفي هذا المجال، يرى الباحثون أن التكنولوجيا ليس عاملا ثابتاً بل هي عامل متغير ومرن وفق من يستخدمها. فقد تقاومها فئة، وقد تعتمدها فئة، وقد تعتمد فئة معينة جزءاً فقط من هذه التكنولوجيا. في قطر مثلاً، لم تكن هناك أية مقاومة في مجال استخدام وسائل الاتصال الإلكتروني، بل سعى المواطنون إلى الاستفادة الكاملة من شبكات التواصل على الرغم من إدراكهم أن هذه الأجهزة تقلل من جودة التواصل مع الأقارب والمحيط.

أما في العراق، فالأمور تختلف، فرغم تقبل المواطنين للتكنلوجيا، إلا أن حالة الفوضى وانعدام الأمن، يجعل المواطن العراقي في حالة من الشك وانعدام الثقة ما يحول دون الاستفادة الكاملة من وسائل التواصل، وينسحب الأمر على غير العراقيين المقيمين في العراق أو القادمين إليها، إذ إن حالة انعدام الأمن يقلل من نسبة الثقة لدى هؤلاء، فيما يختلف الأمر بالنسبة إلى قطر إذ تبدو ثقة القادمين كبيرة جدا نظراً للاستقرار الأمني والاقتصادي.

يرصد الكتاب مجموعة من التطورات التي قادت إلى تداخل معقد بين وسائل الحكم التقليدية والليبرالية الجديدة في ملكيات الخليج. وهذا يعني عملية انتقال المجتمع من وسائل حكم قبلية إلى مجتمعات أكثر رقياً عن طريق اعتماد معايير اجتماعية جديدة.

لكن تبقى هناك مشكلة الأقليات، فلا شك في أن روابط الدم والولاء للقبيلة تؤدي إلى التدخل في دول الخليج، والمثل الأبرز على ذلك هو مشكلة الشيعة في هذه الدول. وبما أن القانون الدولي لحقوق الإنسان يؤكد مبدأ عدم التمييز في مجال حماية المواطنين وحقوقهم، فإن تجاهل مبدأ المساواة بالنسبة إلى الأقليات، يخل بهذا القانون.

الإعلان العالمي لحقوق الإنسان حدد أربع حريات: حرية الكلام وحرية الدين والتحرر من الخوف والتحرر من الحاجة. من هنا، لا يجب على أي مجموعة دينية سواء كانت شيعية أو إسماعيلية أو مسيحية بقطع النظر عن مكان إقامتها، حتى لو كانت في السعودية، أن تخاف على حريتها، لأن الوجود هو حق أساسي لهذه الأقليات.

يحمل الكتاب إشارات تحذيرية من شرر المعارضة التي قد تشتعل من منظور الحقوق المدنية والسياسية. فالمجتمع في الخليج يعاني من التشتت، فهل ستتمكن دول الخليج من مواجهة تحديات العقود القادمة في ظل الامتيازات التي تمنح فقط لمجموعة من صغيرة من المواطنين.

في المحصلة، لا يمكن بناء الاستقرار على قواعد أثنية ودينية في مجتمع متنوع، ولا يمكن للدين أن يتغلب على الدولة. من هنا يتعين على دول مجلس التعاون الخليجي أن تثبت أنها جزء من المجتمع الدولي، والانتهاء من صورة المنطقة المحافظة التي تعتمد فقط على النفط، وتغلف حكمها بأساليب احترام مبادئ القانون الدولي والمعاهدات.

Iran and the Global Economy

Petro populism، Islam and Economic Sanctions

Edited by Parvin Alizadeh and Hassan Hakimian

London، Routledge، 2014

إيران والاقتصاد العالمي: الإسلام والعقوبات الاقتصادية والاعتمادية النفطية

يتناول الكتاب التجربة الإيرانية في فترة ما بعد الثورة من الناحية الاقتصادية – السياسية. وفي الدراسات التي قدمها الباحثون في هذا الكتاب، محاولة لرسم صورة عن الوضع الاقتصادي في إيران وتفاعله مع الاقتصاد العالمي.

وتعد التجربة الإيرانية فريدة من نوعها، إذ إن الحكم فيها يجسد العلاقة بين الدين والدولة. وفي هذا الإطار يعد الباحثون أن الإسلام السياسي الذي ظهر في العالم العربي بعد الانتفاضات الأخيرة، بدأ فعلياً مع الثورة الإيرانية قبل ثلاثة عقود. وللوقوف على تجربة الاقتصاد الإيراني فإن الكتاب يحاول الإجابة عن سؤال وهو: ما هي هيكلية الاقتصاد الإيراني؟ لم تتغير خصائص الاقتصاد الإيراني منذ الثورة: أي دولة تعتمد بشكل رئيس على النفط، فيما يعاني قطاع الاستثمار من الضعف، بينما التمويل العام لا يبدو كافياً. وينحو الاقتصاد الإيراني نحو الداخل لعدم وضوح موقعه في الاقتصاد العالمي.

وقد تخطى الاقتصاد الإيراني عدة عقبات خاصة مع التوترات الداخلية والخارجية التي واجهت إيران فضلاً عن التقلبات في أسعار النفط.

وحسب دراسة مقارنة تناولت مرحلتين بين ١٩٩٧ – ٢٠٠٥ و٢٠٠٦ – ٢٠١١، يظهر أن حركة النمو والازدهار الاقتصادي قد عانت في المرحلة الأخيرة، على الرغم من الأرقام المتفائلة التي يوردها صندوق النقد الدولي. إلا أن الاقتصاد الإيراني شهد تحسناً ملحوظاً في مدة حكم الرئيس خاتمي بسبب تطبيق مجموعة من الإصلاحات الاقتصادية التي أدت بدورها إلى تحسن في مصداقية وشفافية النظام الاقتصادي في إيران على الرغم من المعارضة التي واجهها خاتمي، لكن هذه الإصلاحات لم تكتمل بسبب تغير الحكم.

أما المرحلة الثانية، فقد شرعت حكومة الرئيس أحمدي نجاد في تطبيق مجموعة من السياسات الشعبية، أهمها فرض أسعار فائدة منخفضة أقل من معدلات التضخم، وزيادة الدعم على السلع

الأساسية، وتوزيع حصص الشركات التي تملكها الدولة على الشركات الخاصة، مع إبقائها تحت سلطتها، بما فيها الشركات شبه الحكومية.

هذه السياسة أدت إلى تقويض الحكم الذاتي النسبي للمؤسسات الاقتصادية بما فيها البنك المركزي. وكان من نتائجها بحسب ما خلص إليه الباحثون، ارتفاع معدلات التضخم، وانخفاض نسبة النمو وارتفاع كلفة الخصخصة. أما على المدى الطويل، فقد أدت إلى عدم كفاءة وفاعلية قطاع الاستثمار، وغياب القطاع الخاص الفاعل، وانعدام شفافية النظام الاقتصادي الإيراني.

ويظهر جليا أن الباحثين يحملون مرحلة الرئيس السابق، أحمدي نجاد مسؤولية تراجع الاقتصاد في إيران، معتبرين أن هذه السياسة أدت إلى زيادة الصراع الداخلي بين السلطتين التنفيذية والتشريعية. ومن هنا كان الخلاف القوي بين حكومة نجاد من ناحية والبرلمان من ناحية ثانية.

أما في القطاع المصرفي، فقد أدى تدخل الحكومة إلى تقويض استقلالية البنك المركزي وحد من قدرته على لجم التضخم. ولا تصح المقارنة هنا بين إيران واليابان وكوريا الجنوبية. ففي فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، دعمت الدولتان بقوة قطاعي التصدير والاستثمار الخاص ونجحتا في ذلك. لكن التجربة في إيران كانت مختلفة، إذ أدى التدخل الحكومي في القطاع الخاص إلى زيادة مستوى اقتراض القطاع الخاص وزيادة التضخم ففشلت الحكومة في تشجيع الاستثمارات طويلة المدى من قبل القطاع الخاص.

أما القطاع الصناعي في إيران، فقد شهد نمواً في فترة التسعينات، إلا أن هذه الصناعة تبقى متخلفة عن بلوغ السوق العالمي. والوصول إلى مرحلة التصدير الصناعي يتطلب تحركا نحو الأسواق الخارجية من ناحية، وإزالة العقوبات الدولية المفروضة على إيران من ناحية ثانية. والناحية الأهم التي لا بد من معالجتها فيما يخص الاقتصاد الإيراني، فهي مسألة العقوبات المفروضة على إيران. والعقوبات التي بدأت أميركية أصبحت دولية خلال السنوات الثلاث الأخيرة، في حين كان تأثير هذه العقوبات محدوداً في المرحلة الأولى، باتت أكثر خطورة على الاقتصاد الإيراني.

وفي مقابل تصميم إيران على متابعة برنامجها النووي، كثفت الولايات المتحدة العقوبات الاقتصادية يضم الاتحاد الأوروبي ما أدى إلى اتخاذ قرارات في مجلس الأمن فرضت بموجبها عقوبات على إيران. ورغم محاولة روسيا والصين تخفيف حدة هذه العقوبات عن طريق علاقاتها الاقتصادية والدبلوماسية مع إيران، إلا أن نتائج هذه العقوبات تبدو واضحة في الاقتصاد الإيراني، لاسيمّا وأن العقوبات طالت تصدير النفط والبنك المركزي وعمليات التصدير والشحن وغيرها. وقد أدى ذلك إلى هبوط أسعار صرف العملة أكثر من ٧٥% في العام ٢٠١٢، فيما سجل التضخم المحلي أعلى مستوياته. وتراجعت الصناعة بنسبة ٤٠%، وأدى ذلك إلى خسارة آلاف الوظائف. كما عانى الشعب من نقص في الأدوية بسبب العجز عن الاستيراد.

وأن الناحية الإنسانية لم تعد مؤثرة، إذ أن الحكومات الغربية التي كانت تهتم بالتأثير الإنساني للعقوبات في الماضي تبدو الآن غير مهتمة لقساوة العقوبات التي تطال المواطنين الإيرانيين، المهم بالنسبة لهذه الدول، هو مدى تأثير العقوبات في النظام الحاكم وإجباره على قبول المطالب الغربية فيما يتعلق بوقف البرنامج النووي.

Israel and the world powers

Diplomatic alliances and international relations beyond the Middle East

Edited by Colin Shindler

I.B. Tauris & Co. Ltd، New York، 2014

إسرائيل والقوى العالمية: التحالفات الدبلوماسية والعلاقات الدولية ما وراء الشرق الأوسط

يضم الكتاب مجموعة من الأوراق التي تتناول علاقات إسرائيل الخارجية. وبينما يقرأ الكتاب تاريخ العلاقات الإسرائيلية منذ قيامها في العام ١٩٤٨، يحاول الباحثون المشاركون تناول هذه العلاقات من زاوية جديدة ترصد تطور العلاقات انطلاقاً من التغيرات التي شهدها العالم منذ قيام دولة إسرائيل.

يبقى الصراع العربي – الإسرائيلي العامل الأبرز الذي حكم علاقة إسرائيل بالعالم الخارجي، وأرخى بظلاله على طبيعة تعاطي العالم مع إسرائيل.

قسمت الأوراق في هذا الكتاب لتناقش علاقات إسرائيل مع كل دولة على حدا، بدءاً من مرحلة الاستعمار والعلاقة مع بريطانيا وفرنسا، ثم الولايات المتحدة الحليف الدائم، ثم الهند والصين وروسيا والاتحاد الأوروبي والبرازيل القوة الصاعدة، وجنوب أفريقيا واليابان وتركيا وألمانيا وأستراليا.

تاريخياً تطورت العلاقات منذ عام ١٩٤٨، فاختلفت في زمن الحرب الباردة عنها في زمن النظام العالمي الجديد. فقبل قيام دولة إسرائيل، دفعت معاداة السامية يهود أوروبا إلى ضرورة البحث عن حل جديد لهم، ومن هنا كانت الحلول التي طرحت عليهم حينها من أنغولا وأوغندا إلى فلسطين. وتزامن ظهور القومية اليهودية مع ظهور القومية العربية في عصر النضال العربي من

أجل التحرر ضد قوى الاستعمار. وبات على القوميين العرب في فلسطين النضال ضد اليهود الصهاينة والحكم البريطاني.

وفي السبعينات من القرن الماضي، استطاع العرب بواسطة عائدات النفط إقناع عدد من الدول المستقلة حديثاً في أفريقيا بقطع علاقاتها الدبلوماسية مع إسرائيل برغم استمرار التعاون معها في الخفاء. وامتدت عزلة إسرائيل إلى أوروبا الشرقية، خاصة أن العلاقات ساءت مع الاتحاد السوفياتي بعد حرب حزيران/ يونيو ١٩٦٧. وهكذا دفعت العزلة المفروضة من قبل العالم العربي والدول النامية وكتلة الاتحاد السوفياتي، إسرائيل أكثر إلى أحضان الولايات المتحدة وإلى تحالفات مع أنظمة لم تكن على المستوى المطلوب.

بعد سقوط الاتحاد السوفياتي في العام ١٩٩١، انتهت عزلة إسرائيل، وساهمت عدة عوامل أيضاً في إنهاء العزلة منها انتخاب كلينتون رئيساً للولايات المتحدة الأميركية ومجيء رابين إلى الحكم في إسرائيل، وضعف موقع ياسر عرفات بعد أن رحب بغزو صدام حسين للكويت. وجاءت الفرصة أكبر لإنهاء العزلة مع توقيع اتفاقيات أوسلو عام ١٩٩٣، حيث فتحت الأبواب للعلاقات الدبلوماسية مع إسرائيل، فسارعت روسيا الجديدة، والصين والهند والعديد من الدول العربية ودول جديدة كسلوفينيا وسلوفاكيا، لإقامة علاقات مع إسرائيل.

إلا أن اندلاع العنف وجمود عملية السلام أدى بدوره إلى جمود حقيقي في العلاقات بين إسرائيل والعديد من الدول، بما فيها إدارة الرئيس أوباما، وزاد التوسع الاستيطاني الإسرائيلي في الضفة الغربية من عزلة إسرائيل.

بشكل عام، يرى الباحثون أن علاقات إسرائيل الخارجية قد شهدت تطوراً ملحوظاً على عدة مستويات خاصة منها التجارية والتكنولوجية والعلمية والأمنية والعسكرية، لكن قوة هذه العلاقات ليست ثابتة بل تختلف من دولة إلى أخرى، وقد اختلفت من فترة تاريخية إلى فترة تاريخية أخرى.

كتاب حمورابي

بسمة عبد المحسن سعيد*

باحثة من العراق

* باحثة في مركز حمورابي

الصين بزوغ القوة من الشرق

المؤلف: كرار أنور ناصر

الناشر: مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية-٢٠١٥.

إن المكانة تعتمد على تفاعل مجموعة من المتغيرات المادية والمجتمعية والتي تشكل بدورها المقومات، والتي في ضوئها تتمكن الدولة في الاضطلاع بدور قيادي في النظام الدولي، وعلى هذا، فإن سعي الصين للارتقاء بمكانتها ليس وليد الصدفة، إنما نتيجة للمقومات التي تتمتع بها والتي حتمت عليها تأدية دور فاعل في النظام الدولي، وتوسيعاً لذلك شكلت المقومات التي تمتلكها الصين عناصر قوة، وبها يمكن أن يتحدد مستوى مكانتها.

ويذكر الباحث أن بروز نفوذ الصين في أوراسيا وأفريقيا، أخذ بالنمو ليس بنزعة إمبريالية توسعية، بل بطريقة أكثر براعة ونعومة تلائم عصر العولمة، ببساطة، تغير الصين عن طريق تأمينها حاجتها الاقتصادية، توازن القوى في النصف الشرقي من الكرة الأرضية، وهذا ما يثير قلق الولايات المتحدة، إذ ينطلق نفوذ الصين ويتوسع على البر والبحر مدفوعة بموقعها المفضل على الخارطة، من آسيا الوسطى إلى بحر الصين الجنوبي، ومن أقصى الشرق الروسي إلى المحيط الهندي، وعليه فإن الصين قوة قارية صاعدة مثلما راح نابليون ذات مرة يقول "إن سياسات مثل هذه الدول تكون متضمنة سلفاً في جغرافيتها".

وتسعى الصين وبفضل وضعها على الصعيد البري، إلى أن تكون حرة في بناء أسطول بحري قوي، وأن موقعها يساعدها على ذلك، إذ تسيطر على الساحل الأسيوي الشرقي من المحيط الهادي، وفي حدودها الجنوبية القريبة من المحيط الهندي وأنها تحاول أن تمد نفوذها، عن طريق ارتباطها بواسطة خطوط أنابيب الطاقة، لكوّن الصين تواجه بيئة أكثر عدائية في البحر أكثر منه في البر، ومرد ذلك إلى أن سلسلة الجزر الأولى، المتمثلة بشبه الجزيرة الكورية وجزر كوريل واليابان (بضمنها جزر ريو كيو) وتايوان والفلبين وإندونيسيا وأستراليا، تشكل على حد تعبير جيمس وتوشي يوشياهر من كلية الحرب الأميركية، نوعاً من (السور العظيم بالاتجاه المضاد)، أي خطّاً حِسنْ التنظيم من حلفاء الولايات المتحدة يعمل بصفته نوعاً من برج الحراسة لمراقبة الصين.

ويرى الباحث إن التوسع الاقتصادي الصيني أدى إلى تطلع جميع الدول والشركات للفرص المرتبطة بالاقتصاد الصيني، بحيث أصبحت الصين تتمتع بمكانة مهمة ومؤثرة في حركة نمو

الاقتصاد العالمي، وقد أدى هذا النمو الصيني إلى تزايد تدفق رؤوس الأموال والاستثمارات عليها، للانطلاق والمنافسة عالمياً من هذا الاقتصاد، ولوحظ أخيراً توجه الكثير من البلدان شرقاً نحو الصين، خاصة من البلدان العربية وبعض الدول الإفريقية وبلدان الخليج العربي، ويكفي هنا الإشارة إلى أن هناك نحو ٤٧٥ ألف عامل وخبير صيني، يعملون في مشاريع تنفذها شركات صينية خارج البلاد، وفى المقابل هناك ٣٩٠ ألف شركة من أغلب دول العالم لها استثمارات في الصين، منها نحو ٤٠٠ شركة تصنف ضمن أكبر ٥٠٠ شركة في العالم.

وتسعى الصين إلى تطوير قدرتها العسكرية انطلاقاً من الدور العالمي الذي رسمته لنفسها، إذ ينبغي على الصين أن تطور قوة عسكرية تتناسب مع مكانتها العالمية، ما دامت المصالح الاقتصادية والدبلوماسية الصينية تمتد عبر العالم، ليس طمعاً في السيطرة وبسط نفوذها في آسيا بالدرجة الأولى، بقدر ما هو حماية إمداداتها الحيوية الاستراتيجية.

وترى الولايات المتحدة أن الصين تكون شبكة تحالفات تهدف إلى عزل الولايات المتحدة وإضعاف مكانتها، ولا سيّما في ساحتها الخلفية ومناطق نفوذها، أي في أمريكا اللاتينية وآسيا فضلاً عن الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وذلك بالتنسيق مع دول لا تحظى بالرضا الأميركي مثل فنزويلا وزيمبابوي والسودان والنيبال وبورما وإيران.

ويذكر الباحث أن الولايات المتحدة تنظر للصعود الصيني على أنه عائق لها، لا سيّما في سياق اختلاف رؤية كل منهما لطبيعة النظام الدولي، إذ ترفض الصين فكرة الهيمنة الأميركية على شؤون العالم، وأن تتساوى كل الدول صغيرة أو كبيرة في العلاقات الدولية، ورفض التدخل في الشؤون الداخلية للدول، واحترام قرارات الأمم المتحدة، وأن النظام متعدد الأقطاب هو النظام الأمثل لإدارة النظام العالمي. وهذا التوجه يزيد من مخاوف الولايات المتحدة فيما إن الصين قوة صاعدة ودولة تعتز بقويمتها، وهذا الصعود ربما يؤدي إحداث تعديلات جذرية في كل من النظام الدولي والإقليمي.

ويستطرد الباحث في وصف دور الصين في مرحلة ما بعد الحرب الباردة في استثمار التحولات العالمية رغبة منها في حماية تجربة الإصلاح الاقتصادي والمحافظة على طابعها وإيجاد الشروط الملائمة لإنجاحها، لما لها من أهمية في بناء دور الصين المستقبلي في نظام دولي أخذت معالمه ترتكز على معطيات اقتصادية، وكذلك ادراك الصين ضرورة أن يكون لها دور متميز في تفاعلات البيئتين الإقليمية والدولية؛ ولهذا تحركت باتجاه مجموعة من القضايا، كانت بمنزلة محاور أساسية تُعين على كشف حقيقة التغيرات في نمط التفكير الصيني ونماذجه السلوكية للتحول من موقع "الانحسار النسبي" في مرحلة القطبية الثنائية، إلى الانفتاح النشيط في مرحلة القطبية الأحادية؛ الأمر الذي فرض على الصين أن تجهز نفسها للبحث عن مقومات

دور جديد يتلاءم مع حقائق التغيير، فُتثبت به مكانتها الدولية في عالم انهارت فيه أسس "الاحتكار الدولي" لقوتين عظيمتين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي.

إن مظاهر الاهتمام الصيني بالنظام الدولي بعد الحرب الباردة، كان إطاره تحسين العلاقات بين الصين والدول المتقدمة أو الكبرى، ومع إصرار الصين على معارضة الهيمنة العالمية، طرحت تعريفاً جديداً للهيمنة، ينصرف إلى سياسات وأفعال وليس أطرافاً أو دولاً، ومن ثم فإن معارضتها سوف تنصب على مواقف معينة بقطع النظر عن الدول أو القوى الدولية تحديداً، وهو ما يسمح لها بتطوير علاقاتها مع الجميع، وأن تؤدي دوراً أكثر فعالية في المجتمع الدولي من أجل دعم الأمن والسلام وتحقيق الرخاء، فقد أصبحت الصين أكثر إسهاماً في جهود الأمم المتحدة لحماية الأمن والسلام، وهي تتبنى موقفاً إيجابياً بإزاء حقيقة بناء نظام عالمي جديد، يقوم على العدل والاستقرار وحفظ السلام.

ويرى الباحث أن تثابر الصين على معالجة مشاكل الاحتكاكات التجارية، باللجوء إلى آلية فض النزاعات على وفق آليات منظمة التجارة العالمية وعلى أساس الحوار المتساوي، وتهتم بالتأثيرات المالية لإصلاح سعر الصرف الصيني على الدول والمناطق المجاورة والاقتصاد العالمي، فضلاً عن أن الصين ومنذ انضمامها إلى منظمة التجارة العالمية من كانون الأول عام ٢٠٠١، أتاحت ملايين فرص العمل للدول التي تستورد منها وبخاصة الولايات المتحدة، يمكن لشتى دول العالم أن تجد بالتعاون المتبادل والمنفعة مع الصين فرصا لتنميتها الخاصة، وفرصاً تجارية كبيرة، مما سيؤدى دوراً إيجابياً مهما لحفز نمو الاقتصاد العالمي.

وعليه فإن ما يمكن ملاحظته، هو أن الصين في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، سعت لتعزيز دورها الإقليمي وذلك بالسير نحو تحقيق مصالحها لتحقيق دورها الفعلي في الإقليم، ولكن بعد حادثة الحادي عشر من أيلول ٢٠٠١، أخذت الساحة الدولية بالتوسع وأصبح أمام الصين مساحة واسعة من الحركة، وذلك لإثبات دورها إقليمياً ودولياً، ومحاولة إثبات قدرتها وقوتها للوصول إلى مصافِ الدول العظمى واقتناص الفرص المتاحة كافة، بعدما كانت الصين مقيدة الحركة في مرحلة الحرب الباردة أخذ يظهر دورها في تطوير علاقتها مع الدول جميعاً، فضلاً عن دورها في القضايا الدولية التي تعزز من مكانتها، ذلك أن الصين على وفق ما تم التوصل إليه، تعد من الدول ذات الإمكانات العالية التي تؤهلها لإثبات دورها إقليمياً ودولياً، من ثم التطلع إلى القيام بدور عالمي.

وعمدت الصين إلى بناء علاقاتها ضمن محاور اهتمامها التقليدي، على صيغة شراكات مع الحرص على أن تكون هي بمثابة الأساس لهذه الشراكات. ومنطق إدراكها يقول: "إن الهرمية الدولية التي عَنونّت هيكلية النظام الدولي، تحولت اليوم إلى نظام الشبكة"، بمعنى أن أي قطب دولي يتوافر على قدرة كامنة وأنماط سلوك مؤثرة، يحتاج لأن يرى الآخرين بنظرة كلية وشاملة،

أي يتوجب عليه الدخول في شبكة التفاعلات الدولية، ولكي يضمن تأثيره فيه، عليه "أن يتسلح بمدد نوعي ذاتي يعينه على أن يكون مركزاً متميزاً في الشبكة، لا قطباً مؤثراً فحسب، وهذا ما درجت عليه الصين في المحيط الدولي، حتى استحقت إطلاق تعبير "المهارة" على نسغ أدائها الخارجي تجاه الشراكة الدولية". إن هذا الاهتمام نابع من الرؤية الجيوستراتيجية التي انعكست عليها السياسية الخارجية للصين وهذا ما يحاول الكتاب إثباته.

Contents

Taoist philosophy and its twin the Sufi philosophy: pantheism and the presence of absence…….Dr.Abdel-Hussein Shaaban

The Issue's File:The Government's performance

Al-Abadi major crisis's and the trilogy of the pragmatic gratification
Assistant prof.Dr.Hameed Fadhil.

The problematic of transformation management in the Iraqi economy
Prof.Dr.Abd Ali Kazim Al-Ma'amory

The independence of the central bank: the philosophy, principles and the methods of measurement
Prof.Dr.Abdul-Hussein Jalil Al-Ghalibi.

Youth in Iraq: the nature and the characteristics of the role and the function in the framework of the concept of human development
Assistant prof.Dr. Imad Abdul -Latif Salim

The Iraqi Personality Trends Citizenship and National Identity (Survey)
Assistant prof.Dr.Kamil Alqaim

Hammurabi Researchs:

Reconsider the Concept of a Failed State

Prof.Dr. Salah Salim Zrnoqh

The culture of dialogue and tolerance in Syria

Prof .Dr.Bilal Orabi

Between the parliament and the Federal Supreme Court a study of the laws overturn

Prof .Dr.Saeed Majeed Dahdouh & Zuhair Abdul-Sahib Al-Kanani.

The Turkish – Israeli coalition: an open extents…

Assistant lecturer .Ro'a Khalil Saeed.

The Fixed Columns:

The translated research: Muhamed H. Almaliky, Mending Iraq Can Abadi Bridge the Country's Sectarian Divide?, Foreign Affairs,January 16,2015 translated by Dr.Saad Al-Tamimy.

Follow-up: (seminars)……atarid Awad Abdel-Hameed.

Thesis's……..Nidhal Jihad Al-Obaidi.

Books display: Arabic & English……..Dr.Sana Hamoudi & Ro'a Khalil Saeed.

Hammurabi Book(China the emergence of power from the East) .... Basma Abdel-Mohsen